سلطنة عمان
وزارة الاقتصاد

رؤية عُمان 2040
الخطة العاشرة
10th Plan (2021-2025)

خطة 10 لتنمية خمسية عاشرة

2021 - 2025م

البرامج الإستراتيجية

- الإنسان والمجتمع
- الاقتصاد والتنمية
- البيئة المستدامة
- الحوكمة والأداء المؤسسي

بسم الله الرحمن الرحيم

”وسوفَ يَشهدُ الاقتصادُ خلالَ الأعوامِ الخمسةِ
القادمةِ معدلاتِ نموٍّ تلبي تطلعاتِكم جميعا
أبناءَ الوطنِ العزيز”

18 نوفمبر 2020م

حضرة صاحب الجلالة السلطان

هيثم بن طارق المعظم

-حفظه الله ورعاه-

تقديم

يسرُّ وزارة الاقتصاد أن تُصدر وثيقة «البرامج الإستراتيجية للخطة» التي تعدُّ مُكملة لوثائق خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025) التي سبق إصدارها. ويأتي إصدار وثيقة البرامج الإستراتيجية للخطة لتوضيح آلية تنفيذ أهداف الأولويات الاثني عشر لرؤية عمان 2040، إضافة لأهداف أولويتي «تطوير قطاع الشباب» و«تقنية المعلومات والاتصالات» اللتين أُستحدثتا من فريق مشروع إعداد الخطة. وشهد إعداد خطة التنمية الخمسية العاشرة عددًا من التطورات المحلية والعالمية المهمة التي أُخذت في الحسبان عند صياغة توجهاتها وركائزها ومستهدفاتها الكمِّية.

ركزت الخطة بشكل كبير على اختيار مجموعة من البرامج الإستراتيجية التي ترتبط بأهداف الأولويات الوطنية للرؤية، من أجل تحويل أهداف الرؤية طويلة المدى إلى مخرجات ملموسة تتحقَّق خلال مدى زمنيٍّ محدَّد، وتنعكس بشكل مباشر على مستوى معيشة المواطن، والنشاط الاقتصادي، والبيئة، وإدارة موارد الدولة.

وقد حرص فريق الخطة الرئيس ومجموعات العمل المختلفة على تحديد البرامج الإستراتيجية بعناية كبيرة مستفيدين من أفضل الممارسات العالمية ومتبنين منهجية التخطيط بالمشاركة، إذ تم التشاور مع الجهات المعنية ذات الصلة لضمان التوافق في برامج الخطة، وتحديد تفاصيل تنفيذ البرامج من خلال مجموعة من العناصر الرئيسة، وتحديد الجهة المسئولة عن تنفيذ البرامج والجهات الأخرى المساندة التي تساهم بفعالية في تحقيق النتائج المرجوة من البرامج، وأيضًا تحديد المدى الزمنيِّ للتنفيذ، ومستوى الكُلفة التقديرية للبرامج.

وقام مشروع إعداد الخطة بتطوير آلية تنفيذ واضحة وبشكل تشاوري لتحويل هذه البرامج متوسطة المدى إلى خطط سنوية تنفيذية، بحيث يسهُل تحديد كُلفة تنفيذ هذه البرامج، ومصادر تمويلها، ومخرجاتها السنوية. ونظرًا لأن التخطيط الكفيَّ والفعَّال لا يكتمل دون إطار متكامل للمتابعة والتقييم؛ فقد أُعدَّت وثيقة أخرى مُكملة لوثيقتي الخطة وبرامجها الإستراتيجية، تشمل مؤشرات قياس الأهداف التي تستخدمها الجهات في متابعة تنفيذ برامجها الإستراتيجية بشكل دوري وتقييم نتائجها في المدى المتوسط والبعيد، وصولًا لتحقيق أهداف رؤية عُمان 2040.

وباكتمال الإطار التخطيطي متوسط المدى، نؤكد أهمية تضافر جهود الجهات المسئولة عن تنفيذ البرامج الإستراتيجية، واستمرار السعي لاستحداث آليات متطورة لتنفيذها وتطوير مصادر تمويلها، والتعامل مع أي تحديات قد تعوِّق التنفيذ للخروج بنتائج ملموسة على أرض الواقع. وستستمر وزارة الاقتصاد في تقديم الدعم الفني اللازم للجهات المعنية، ومتابعة نتائج تنفيذ برامجها الإستراتيجية من كثب، وتحديث الإطار التخطيطي بشكل دوري وفقًا للنتائج وفي ضوء التطورات المحلية والإقليمية والعالمية.

وفي الختام، أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الوحدات الحكومية والمؤسسات الخاصة كافة على تعاونهم ودعمهم المستمر في جميع مراحل إعداد وثيقة «البرامج الإستراتيجية»، وكذلك أودُّ أن أشكر أعضاء فريق العمل الرئيس، وأعضاء مجموعات العمل المختلفة، الذين ساهموا في مراحل تخطيط وإعداد وثيقة البرامج الإستراتيجية لخطة التنمية الخمسية العاشرة.

د. سعيد بن محمد الصقري

وزير الاقتصاد

المحتويات

أولًا: مقدمة 08

ثانيًا: نبذة مختصرة عن منهجية إعداد الخطة 10

الاستمارات

- استمارة رقم (2-1) الاستمارة الأولى: استمارة تحليل الوضع الراهن 13
- استمارة رقم (2-1) الاستمارة الثانية: استمارة تحليل التحديات واختيار الأهداف ذات الأولوية 16
- استمارة رقم (2-1)الاستمارة الثالثة: استمارة تحديد البرامج والمبادرات ومؤشرات قياس الأهداف 18
- استمارة رقم (2-2) إرشادات قراءة جداول الأولويات والبرامج 20
- استمارة رقم (2-3) وصف تفصيلي لبطاقة برنامج إستراتيجي 22
- استمارة رقم (2-4) مثال توضيحي لبرنامج إستراتيجي من أولوية الصحة بمحور مجتمع إنسانه مبدع 24

ثالثًا : البرامج الإستراتيجية لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025) 26

محور الإنسان والمجتمع

- أولوية التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية 30
- أولوية الصحة 112
- أولوية المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية 122
- أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية 170
- أولوية تطوير قطاع الشباب 202

محور الاقتصاد والتنمية
- أولوية القيادة والإدارة الاقتصادية 210
- أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية 218
- أولوية سوق العمل والتشغيل 294
- أولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي 320
- أولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة 344
- أولوية تقنية المعلومات والاتصالات 378

محور البيئة المستدامة
- أولوية البيئة والموارد الطبيعية 412

محور الحوكمة والأداء المؤسسي
- أولوية التشريع والقضاء والرقابة 476
- أولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع 492

رابعًا: آلية تنفيذ البرامج الإستراتيجية 541

الاستمارات
- استمارة رقم (4-1)
  نموذج تحويل البرامج الإستراتيجية لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025) إلى خطط تنفيذية سنوية للجهات المعنية ذات الصلة 543
- استمارة رقم (4-2)
  مثال توضيحي لنموذج تحويل البرامج الإستراتيجية إلى خطط تنفيذية سنوية 546

خامسًا: لجان وفرق عمل خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025) 550

اللجان
- اللجنة التسييرية لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025) 551
- اللجنة الاستشارية لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025) 552
- فريق العمل المركزي لمشروع إعداد خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025) 553
- فريق عمل مراجعة الوثائق النهائية لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025) 555

أولًا

مقدمة

يُعد «مجلد البرامج الإستراتيجية» أحد وثائق «خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025)، وجزء لا يتجزأ من الوثيقة الرئيسية للخطة، ويتضمن 430 برنامجًا موزعة وفقًا لأولويات الرؤية المستقبلية «عُمان 2040».[1] وفي إطار منهجية «التخطيط بالنتائج» التي تبنتها خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025)، يستخدم تعريف الأمم المتحدة «للبرامج الإستراتيجية» باعتبارها الإطار الذي تقوم من خلاله الجهات الفاعلة بتصميم مجموعة من الأنشطة التي يتم تنفيذها اعتمادًا على موارد محددة، وخلال فترة زمنية معينة، لتحقيق مجموعة من النتائج، أو المخرجات، أو المنتجات، أو الخدمات التي تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة.[2] وتستهدف هذه البرامج خلال السنوات الخمس القادمة تحديد آليات المساهمة في تحقيق أهداف الرؤية 2040 والبالغ عددها 75 هدفًا.

وتجدر الإشارة إلى تباين توزيع عدد البرامج وفق الأولويات والأهداف المختلفة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى عدد الجهات المسئولة عن اقتراح وتقديم البرامج وكذلك الجهات المسئولة عن تنفيذ البرامج، فكلما زاد عدد الجهات التي تساهم في تنفيذ أهداف إحدى الأولويات، كلما زاد عدد البرامج المقترحة. وكما ورد في الوثيقة الرئيسية للخطة، تستهدف البرامج المساهمة في تحقيق أهداف الأولويات المختلفة، من خلال التصدي للتحديات التي تواجهها. ويمكن تقسيم البرامج الإستراتيجية وفقًا لطبيعتها، إلى برامج تركز على تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي والتنظيمي، أو حوكمة وإدارة قطاع معين، أو برامج تستهدف توفير الموارد المالية ومصادر التمويل، أو برامج لتنمية القدرات وتطوير نظم العمل، أو برامج تتعامل مع قضايا فنية بعينها بغرض رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة أو جذب الاستثمار المحلي والأجنبي أو الحفاظ على البيئة وغيرها.

ومن المتوقع أن يساهم تنفيذ برامج «خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025)» في تحديد خارطة الطريق لتحقيق أهداف وممكنات الرؤية المستقبلية لتصبح عُمان في مصاف الدول المتقدمة بحلول عام 2040.

«البرامج الإستراتيجية» بحسب تعريف الأمم المتحدة هي الإطار الذي تقوم من خلاله الجهات الفاعلة بتصميم مجموعة من الأنشطة التي يتم تنفيذها اعتمادًا على موارد محددة، وخلال فترة زمنية معينة، لتحقيق مجموعة من النتائج، أو المخرجات، أو المنتجات، أو الخدمات التي تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة

1 تستعرض المقدمة في الصفحات الأخيرة شرحًا لبطاقة البرنامج الإستراتيجي ومكوناتها وتقدم مثالًا توضيحيًا يساعد في قراءة البرامج الإستراتيجية.

2 Source: United Nations Development Programme (2009), "Handbook on Planning, Monitoring and Evaluating for Development Results" New York, USA.

رؤية عمان 2040 وبرامج خطة التنمية الخمسية العاشرة:

4 محاور أساسية	14 أولوية وطنية	82 هدفًا إستراتيجيًا	430 برنامجًا إستراتيجيًا
الإنسان والمجتمع مجتمع إنسانه مبدع	التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية	7	76
	الصحة	5	6
	المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية	8	45
	الرفاه والحماية الاجتماعية	7	26
	تطوير قطاع الشباب	7	3
الاقتصاد والتنمية اقتصاد بنيته تنافسية	القيادة والإدارة الاقتصادية	4	6
	التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية	6	66
	سوق العمل والتشغيل	4	19
	القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي	7	17
	تنمية المحافظات والمدن المستدامة	6	28
	تقنية المعلومات والاتصالات	9**	29
البيئة المستدامة بيئة عناصرها مستدامة	البيئة والموارد الطبيعية	7	56
الحوكمة والأداء المؤسسي دولة اجهزتها مسؤولة	التشريع والقضاء والرقابة	7	13
	حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع	7	40

* تم إضافة أولوية لتطوير قطاع الشباب، وأولوية لتقنية المعلومات والاتصالات في خطة التنمية الخمسية العاشرة

** الأهداف الإستراتيجية في أولوية تقنية المعلومات والاتصالات عبارة عن اهداف إستراتيجية مكررة من الأولويات الأخرى لذلك لم يتم احتسابها في المجموع الكلي

ثانيًا

نبذة مختصرة عن منهجية إعداد الخطة

تم إعداد البرامج الإستراتيجية لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025) بإتباع منهج تشاركي، من خلال تشكيل فريق عمل مركزي، تولى صياغة منهجية موحدة لإعداد الخطة وتحديد مهام وخطة عمل وإطار زمني ومخرجات محددة، ومهام مجموعات العمل ورؤسائها، وإعداد خطة العمل التفصيلية لمجموعات العمل، وتقديم الدعم الفني والمؤسسي واللوجيستي لمجموعات العمل. وفي إطار منهجية التخطيط بالمشاركة، تم تشكيل 12 مجموعة عمل أساسية خاصة بأولويات رؤية عمان 2040 إضافة إلى مجموعتين إضافيتين هما «تطوير قطاع الشباب»، ومجموعة عمل «تقنية المعلومات والاتصالات». وتضم المجموعات ممثلين من الوزارات والجهات الحكومية المعنية ذات الصلة، الذين تم ترشيحهم من جهات عملهم مباشرة أو تم اختيارهم من قبل رؤساء مجموعات العمل، كما ضمت مجموعات العمل في عضويتها ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص، مع مراعاة تمثيل المرأة والشباب في المجموعات. وقد ترأس مجموعات العمل أحد الخبراء المعروفين من ذوي الاختصاص والمعرفة والدراية والخبرة العملية بالأولوية المعنية. وقد عقدت كافة مجموعات العمل عددًا من ورش العمل والاجتماعات الفنية والثنائية وجلسات العصف الذهني بمشاركة واسعة من الجهات المعنية ذات الصلة. كما تم تشكيل لجنة استشارية لخطة التنمية الخمسية العاشرة لمتابعة إعداد الخطة ومتابعة تنفيذها أيضًا، ولجنة تسييرية للخطة لمراجعة مخرجات مجموعات العمل والتأكد من اتساق البرامج مع أهداف الرؤية طويلة المدى وتكاملها، وتضم في عضويتها رؤساء لجان الرؤية.[1]

وقد اتبعت مجموعات العمل منهجية موحدة، تم التوصل إليها بعد استقراء التجارب الدولية والإقليمية الناجحة في مجال التخطيط الإستراتيجي، والتي تستهدف بالدرجة الأولى تحقيق تسلسل منطقي من الأهداف الطموحة في الأجل الطويل (أهداف

1 يتضمن "مجلد البرامج الإستراتيجية" قائمة بأسماء رؤساء وأعضاء مجموعات العمل المختلفة.

الرؤيـة) إلـى نتائـج ملموسـة علـى أرض الواقـع (البرامـج ذات المخرجـات المحـددة) يمكـن متابعتهـا وتقييمهـا وقيـاس أثرهـا (تحقـق أهـداف الرؤيـة) مـن خـلال مجموعـة مـن مؤشـرات قيـاس الأداء.

وقـد اسـتخدمت مجموعـات العمـل 3 اسـتمارات لتشـخيص سـريع للوضـع الراهـن ولتحديـد التحديـات التـي تواجـه تحقيـق الأهـداف طويلـة المـدى وترتيبهـا بحيـث يتـم وضـع الحلـول أو البرامـج التـي تتغلـب علـى هـذه التحديـات فـي الأجـل القصيـر (لسـرعة جنـي الثمـار)، ودون إضافـة أعبـاء ماليـة علـى الموازنـة العامـة للدولـة (إعطـاء أولويـة للبرامـج منخفضـة التكلفـة أو تلـك التـي تمـول مـن مصـادر تمويـل مختلفـة)، بشـرط أن تكـون هـذه البرامـج ذات تأثيـر كبيـر فـي التعامـل مـع التحديـات المختلفـة. وتتضمـن الاسـتمارة رقـم (2-1) الاسـتمارات الثـلاث التـي تـم الاعتمـاد عليهـا لإعـداد البرامـج الإسـتراتيجية لخطـة التنميـة الخمسـية العاشـرة. وقـد اسـتخدمت الاسـتمارة الأولـى لتحديـد الوضـع الراهـن للأولويـات المختلفـة اعتمـادًا علـى الوثائـق الخاصـة بالرؤيـة طويلـة المـدى «عُمـان 2040» مـع تحديـث مـا ورد فيهـا مـن معلومـات وبيانـات. واعتمـدت مجموعـات العمـل علـى الاسـتمارة الثانيـة لتحديـد التحديـات التـي تواجـه تنفيـذ الأهـداف الإسـتراتيجية للأولويـات المختلفـة خـلال الخمـس السـنوات القادمـة، مـع ترتيـب هـذه التحديـات مـن حيـث التكلفـة والوقـت والأثـر المترتـب علـى التعامـل معهـا. واسـتخدمت مجموعـات العمـل الاسـتمارة الثالثـة لإعـداد البرامـج الإسـتراتيجية التـي تسـاهم فـي التغلـب علـى التحديـات التـي تـم تحديدهـا باسـتخدام الاسـتمارة الثانيـة وتسـاهم أيضًـا فـي تحقيـق أهـداف الرؤيـة. كمـا اسـتهدفت الاسـتمارة الثالثـة مسـاعدة الجهـات المعنيـة ذات الصلـة علـى تحديـد مؤشـرات قيـاس الأداء الذكيـة[2] علـى مسـتوى المدخـلات لمتابعـة توفيـر العوامـل الرئيسـة اللازمـة لتنفيـذ البرامـج (مـوارد ماليـة ومـادية وبشـرية)، ومؤشـرات لمتابعـة تحقيـق البرامـج لنتائـج ماديـة ملموسـة تسـاهم فـي تحقيـق الأهـداف الإسـتراتيجية للرؤيـة، كمـا سـبق الذكـر، ومؤشـرات لتقييـم الأثـر أو النتائـج المترتبـة علـى تنفيـذ البرامـج الإسـتراتيجية التـي تظهـر بعـد فتـرة زمنيـة أطـول. وتجـدر الإشـارة إلـى أن «مجلـد إطـار المتابعـة والتقييـم» يتضمـن هـذه المؤشـرات، ويعـد أيضًـا أحـد وثائـق خطـة التنميـة الخمسـية العاشـرة وجـزءًا لا يتجـزأ منهـا.

وشـكلت مجموعـات العمـل فرقًـا فنيـة واستشـارية عملـت بشـكل تشـاركي وحققـت درجـة عاليـة مـن التنسـيق بيـن الجهـات المعنيـة ذات الصلـة داخـل الجهـاز الإداري للدولـة، وبيـن الحكومـة والقطـاع الخـاص والمجتمـع المدنـي. وتوصلـت مجموعـات العمـل بمسـاعدة فنيـة عاليـة المسـتوى مـن فريـق عمـل الخطـة، الـذي قـام أيضًـا بمراجعـة وتنقيـح ودمـج البرامـج، والتأكـد مـن تناغـم البرامـج وخلوهـا مـن البرامـج التشـغيلية الخاصـة بالجهـات الحكوميـة المعنيـة ذات الصلـة، والمرتبطـة بالعمـل اليومـي والمعتـاد لهـذه الجهـات، إلـى القائمـة النهائيـة للبرامـج الإسـتراتيجية، التـي تتميـز بـأن يكـون لهـا نتائـج ومخرجـات ملموسـة فضـلًا عـن آليـات تنفيـذ محـددة، وإطـار زمنـي، ونطـاق للتكلفـة، والأهـم هـو تحديـد جهـة مسـئولة عـن كل برنامـج، وجهـات أخـرى مسـاندة؛ تحقيقًـا لمبـادئ الحوكمـة، والشـفافية والمسـئولية. وتجـدر الإشـارة إلـى قيـام الجهـات المعنيـة ذات الصلـة بمراجعـة البرامـج الإسـتراتيجية بعـد أن انتهـى الفريـق المركـزي لمشـروع إعـداد الخطـة مـن تجميعهـا وإعـادة صياغتهـا، وذلـك لاعتمادهـا فـي شـكلها النهائـي. كمـا تـم تشـكيل لجنـة داخليـة لمراجعـة وثائـق خطـة التنميـة الخمسـية العاشـرة، تمهيـدًا لاعتمـاد «مجلـد البرامـج الإسـتراتيجية» قبـل نشـره بشـكل نهائـي. وتوضـح الاسـتمارة رقـم (2-2) إرشـادات قـراءة جـداول الأولويـات والبرامـج، وتقـدم الاسـتمارة رقـم (2-3) وصـف تفصيلـي بطاقـة برنامـج إسـتراتيجي، أمـا الاسـتمارة رقـم (2-4) فتعـرض مثـالًا تطبيقيًّـا لبرنامـج إسـتراتيجي، لتوضيـح كيـف يمكـن صياغـة أو قـراءة بطاقـة وصـف البرنامـج الإسـتراتيجي.

2 تعرف مؤشرات قياس الأداء بأنها ذكية عندما تكون محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقيق، وذات صلة، ومحددة زمنيًّا.

الاستمارات

تستهدف هذه الاستمارة التعرف بشكل أكثر دقة على الأولويات التي تتضمنها "رؤية عمان 2040"، من حيث تصور الجهات المعنية المختلفة بكيفية المواءمة مع الأولوية المعنية، وأهم الأهداف الإستراتيجية للجهة في الخمس السنوات القادمة. كما تعنى الاستمارة أيضًا بالتعرف على الإطار التشريعي الحاكم للأولوية المعنية، والإطار المؤسسي أو التنظيمي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالأولوية، وأخيرًا تتضمن الاستمارة عناصر التحليل الرباعي للأولوية المعنية.

- **الجهة:** .....
- **يُرجى وضع علامة (✓) على المحور ثم الأولوية بجهتكم وفقًا لما ورد في وثيقة "رؤية عمان 2040"**

المحور	☐ المحور الأول: مجتمع إنسانه مبدع	☐ المحور الثاني: اقتصاد بنيته تنافسية	☐ المحور الثالث: بيئة عناصرها مستدامة	☐ المحور الرابع: دولة أجهزتها مسئولة
متطوعًا	☐ التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية	☐ القيادة والإدارة الاقتصادية	☐ البيئة والموارد الطبيعية	☐ التشريع والقضاء والرقابة
	☐ الصحة	☐ التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية		☐ حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع
	☐ المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية	☐ سوق العمل		
	☐ الرفاه والحماية الاجتماعية	☐ القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي		
	☐ تطوير قطاع الشباب	☐ تنمية المحافظات والمدن المستدامة		
		☐ تقنية المعلومات والاتصالات		

رؤية الجهة خلال الفترة (2021-2025)	**في إطار أولويات "رؤية عمان 2040"، يرجى التكرم بإضافة رؤية جهتكم للأولوية المعنية خلال الخمس السنوات القادمة.** **مثال توضيحي:** يتميز قطاع الصحة، خلال الخمس السنوات القادمة، بتوافر البنية الأساسية والموارد المالية والبشرية اللازمة لتقديم تغطية صحية شاملة وقادر على إتاحة الرعاية الأولوية لكافة المواطنين بجودة عالية
.....	
.....	
الأهداف الإستراتيجية للجهة خلال الفترة (2021-2025)	**في إطار رؤية جهتكم للأولوية المعنية، يرجى تحديد أهم 3 أهداف إستراتيجية لجهتكم خلال الخمس السنوات القادمة.** **مثال توضيحي:** أهم 3 أهداف إستراتيجية لأولوية الصحة: 1. البنية الأساسية والموارد المالية والبشرية متوفرة بشكل كافٍ لتوفير التغطية الصحية الشاملة. 2. مضاعفة عدد المستشفيات التي تقدم الرعاية الصحية الأولوية في كافة المحافظات. 3. منظومة الاعتماد والجودة لخدمات الرعاية الصحية الأولية متاحة وفعالة.
1.	
2.	

الإطار التشريعي الحاكم	**يرجى التكرم بتحديد الإطار التشريعي الحاكم لجهتكم** (مواد النظام الأساسي للدولة ذات الصلة - القوانين ذات الصلة بالأولوية)

مواد النظام الأساسي للدولة ذات الصلة بالأولوية

.....

.....

قوانين ذات الصلة بالأولوية

.....

.....

الإطار المؤسسي أو التنظيمي	**يرجى التكرم بتحديد الجهات التي تتعاملون معها** (الوزارات والمؤسسات والهيئات والجهات الأخرى الفاعلة ذات الصلة من القطاع الخاص والمجتمع المدني أو مؤسسات دولية) لتحقيق أهداف الأولوية

الوزارات المعنية .....

المؤسسات ذات الصلة .....

الهيئات ذات الصلة .....

منظمات الأعمال والقطاع الخاص .....

منظمات المجتمع المدني .....

جهات أخرى ذات صلة تذكر.....

الالتزامات الدولية	**يرجى التكرم بإضافة الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية ذات الصلة بالأولوية المعنية والتي تم التصديق عليها أو أي التزامات دولية أخرى حاكمة للأولوية المعنية**

اتفاقيات دولية:

- .....
- .....
- .....

التزامات دولية أخرى:

- .....
- .....
- .....

أخرى (تذكر):

- .....
- .....

التحليل الرباعي

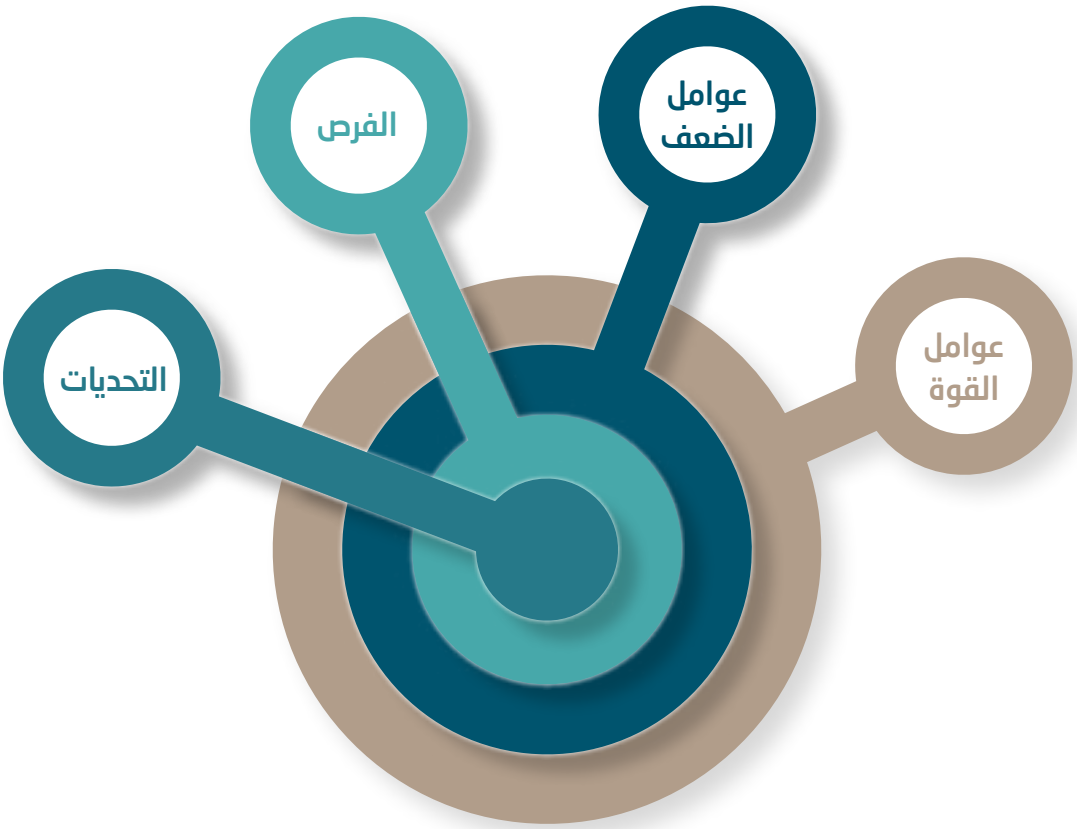

عوامل داخلية		عوامل خارجية	
عوامل القوة	عوامل الضعف	الفرص	التحديات
•	•	•	• .....
•	•	•	• .....
•	•	•	• .....
•	•	•	• .....
•	•	•	• .....
•	•	•	• .....
•	•	•	• .....
•	•	•	• .....
•	•	•	• .....
•	•	•	• .....
•	•	•	• .....

في إطار الأهداف الخاصة بالأولوية كما وردت في وثيقة "رؤية عمان 2040"، تستهدف هذه الاستمارة تحديد الأهداف ذات الأولوية والتي سيتم التركيز على تحقيقها خلال الخمس السنوات القادمة. وسيتم اختيار الأهداف ذات الأولوية من خلال تحليل التحديات التي تواجه تحقيق هذه الأهداف، وذلك من خلال اتباع 3 خطوات بسيطة على النحو الآتي:
(1) تحديد أهم التحديات التي تواجه تحقيق أهداف الأولوية، خلال الخمس السنوات القادمة،
(2) ترتيب هذه التحديات وفقًا لمدى سهولة التعامل معها من حيث الوقت والتكلفة وقوة تأثيرها على تحقيق أهداف الأولوية
(3) اختيار التحديات التي سيتم التعامل معها أو الأهداف ذات الأولوية التي سيتم التركيز على تحقيقها خلال الخمس السنوات القادمة بحيث يشعر المواطن بتأثير حقيقي وواقعي على أرض الواقع خلال هذه الفترة.

- **الجهة: .....**
- **يُرجى وضع علامة (✓) على المحور ثم الأولوية بجهتكم وفقًا لما ورد في وثيقة "رؤية عمان 2040"**

المحور	☐ **المحور الأول:** مجتمع إنسانه مبدع	☐ **المحور الثاني:** اقتصاد بنيته تنافسية	☐ **المحور الثالث:** بيئة عناصرها مستدامة	☐ **المحور الرابع:** دولة أجهزتها مسئولة
الأولويات	☐ التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية	☐ القيادة والإدارة الاقتصادية	☐ البيئة والموارد الطبيعية	☐ التشريع والقضاء والرقابة
	☐ الصحة	☐ التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية		☐ حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع
	☐ المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية	☐ سوق العمل		
	☐ الرفاه والحماية الاجتماعية	☐ القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي		
	☐ تطوير قطاع الشباب	☐ تنمية المحافظات والمدن المستدامة		
		☐ تقنية المعلومات والاتصالات		

تحليل التحديات	وفقًا لـ "رؤية عمان 2040"، وبالنسبة لكل هدف من أهداف الأولوية المعنية، يرجى تحديد أهم التحديات التي تواجه تحقيق كل الهدف ووصف هذا التحدي بشكل مختصر. ويعتمد تحديد التحديات التي تواجه تحقيق هذا الهدف من خلال الخبرة المتراكمة والمعرفة الجيدة بالأولوية وبمساعدة الوثائق المتاحة ذات الصلة.

الأهداف	التحديات						
	تشريعية	مؤسسية	موارد بشرية	موارد مالية	بنية أساسية	بنية معلوماتية	فنية/أخرى
الأول							
الثاني							
الثالث							
الرابع							
الخامس							
السادس							
السابع							
الثامن							

ترتيب التحديات	لكل هدف من أهداف "رؤية عمان 2040"، الخاصة بالأولوية المعنية، يرجى ترتيب التحديات التي تم تحديدها وفقًا لمدى تأثير هذا التحدي على تحقيق الهدف، والمدى الزمني الذي يستغرقه التعامل مع هذا التحدي والتكلفة المالية المطلوبة لذلك.

الهدف	التحديات	عوامل ترتيب التحديات					
		مدى التأثير على تحقيق الهدف**		المدى الزمني***		التكلفة المالية****	
		قوي	ضعيف	قصير	طويل	متوسطة/ منخفضة	مرتفعة
الهدف المعني*	تشريعية						
	مؤسسية						
	موارد بشرية						
	موارد مالية						
	بنية أساسية						
	بنية معلوماتية						
	فنية/ أخرى						

* يكرر الجدول وفقًا لعدد الأهداف ذات الصلة بالأولوية المعنية، وفقًا لـ "رؤية عمان 2040".

** على مقياس من 1 إلى 10، حيث واحد يكون التأثير ضعيف جدًا و10 تأثير قوي جدًا، مع عدم الاكتفاء بوضع المقياس ولكن تقديم شرح مختصر للتأثير المحدد.

*** المدى الزمني القصير يتراوح بين سنة وستين، مدى زمني متوسط يتراوح بين 3 إلى 5 سنوات، مدى زمني طويل أكثر من خمس سنوات.

*** التكلفة منخفضة (أقل من 5 مليون ريال)، التكلفة متوسطة (من 5 - 20 مليون ريال)، تكلفة كبيرة (أكثر من 20 مليون ريال).

تحديد الأهداف ذات الأولوية	لكل هدف من أهداف "رؤية عمان 2040"، الخاصة بالأولوية المعنية، يتم التركيز خلال خطة التنمية الخمسية العاشرة على التعامل مع التحديات ذات التأثير المرتفع، والمدى الزمني القصير أو المتوسط والتكلفة المتوسطة أو المنخفضة*. ويمكن أيضًا اختيار عدد من الأهداف التي يتم التركيز على تحقيقها.

التحديات	الأهداف ذات الأولوية
.1	.1
.2	.2
.3	.3
.4	.4
.5	.5
.6	.6
.7	.7
.8	.8

* وفقًا للتعريفات الواردة في الصفحة السابقة.

في إطار الأهداف التي حددتها "رؤية عمان 2040"، تستهدف هذه الاستمارة
(1) تحديد أهم البرامج والمبادرات التي تحقق الأهداف التي سيتم التركيز عليها خلال الخمس السنوات القادمة للأولوية المعنية،
(2) تحديد أهم مؤشرات قياس الأداء لمتابعة مدى التقدم في تحقيق هذه الأهداف

- **الجهة:** .....
- **يُرجى وضع علامة (✓) على المحور ثم الأولوية بجهتكم وفقًا لما ورد في وثيقة "رؤية عمان 2040"**

المحور	☐ المحور الأول: مجتمع إنسانه مبدع	☐ المحور الثاني: اقتصاد بنيته تنافسية	☐ المحور الثالث: بيئة عناصرها مستدامة	☐ المحور الرابع: دولة أجهزتها مسئولة
الأولويات	☐ التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية	☐ القيادة والإدارة الاقتصادية	☐ البيئة والموارد الطبيعية	☐ التشريع والقضاء والرقابة
	☐ الصحة	☐ التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية		☐ حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع
	☐ المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية	☐ سوق العمل		
	☐ الرفاه والحماية الاجتماعية	☐ القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي		
	☐ تطوير قطاع الشباب	☐ تنمية المحافظات والمدن المستدامة		
		☐ تقنية المعلومات والاتصالات		

اختيار أهم البرامج والمبادرات التي تحقق الأهداف ذات الأولوية خلال الخمس السنوات القادمة	وفقًا لـ "رؤية عمان 2040"، وبالنسبة لكل هدف من الأهداف التي سيتم التركيز عليها خلال الخمس السنوات القادمة للأولوية المعنية، يرجى تحديد وتوصيف أهم البرامج والمبادرات التي تحقق هذا الأهداف خلال الخمس السنوات القادمة.

الهدف ذو الأولوية الأولى	
البرنامج/المبادرة	
وصف البرنامج/ المبادرة	
العناصر الأساسية للبرنامج/المبادرة	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	
الجهات المساندة	
مستوى التكلفة (مرتفع - متوسط - منخفض)	
المدى الزمني للتنفيذ	

اختيار أهم مؤشرات قياس الأداء للمتابعة	**وفقًا لـ «رؤية عمان 2040»، وبالنسبة لكل هدف من الأهداف التي سيتم التركيز عليها خلال الخمس السنوات القادمة للأولوية المعنية، يرجى تحديد وتوصيف أهم مؤشرات قياس الأداء على النحو الآتي:** 1. يراعى عند اختيار المؤشرات أن تكون محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقق، وذات صلة للهدف الذي يخدمه المؤشر، ويمكن تتبعه عبر الزمن. 2. يتم اختيار 3 مؤشرات لكل هدف من الأهداف وذلك لقياس كل من المدخلات والمخرجات والأثر. **مثال توضيحي:** • **الهدف:** خدمات التعليم الأساسي متاحة للجميع. • **مؤشر قياس المدخلات:** نسبة الإنفاق العام على خدمات التعليم الأساسي / جملة الإنفاق العام. • **مؤشر قياس المخرجات:** عدد فصول التعليم الأساسي التي يتم إضافتها سنويًّا. • **مؤشر قياس الأثر:** معدل التسرب من التعليم الأساسي (وتكون الأفضلية لمؤشرات قياس الأثر التي وردت في وثيقة «رؤية عمان 2040». • **مصدر التعريف:** تكون الأولوية للمصادر الوطنية للمؤشرات. • **دورية قياس المؤشر:** سنوي - نصف سنوي - ربع سنوي. في حالة اختيار مؤشر مستحدث يتم تشكيل مجموعة مصغرة لاستيفاء البيانات المذكورة.

المؤشر	

مدخلات ☐	مخرجات ☐	أثر ☐

تعريف المؤشر		مصدر التعريف	
معادلة قياس المؤشر		دورية قياس المؤشر	
وحدة قياس المؤشر		الجهة المسئولة عن القياس	
الجهة المسئولة عن تحقيق المستهدف		الجهات المشاركة في تحقيق المستهدف	

قيم حالية		متوقع	مستهدف			
2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025

يأتي ذكر الأولويات والبرامج في هذه الوثيقة بالشكل الآتي:

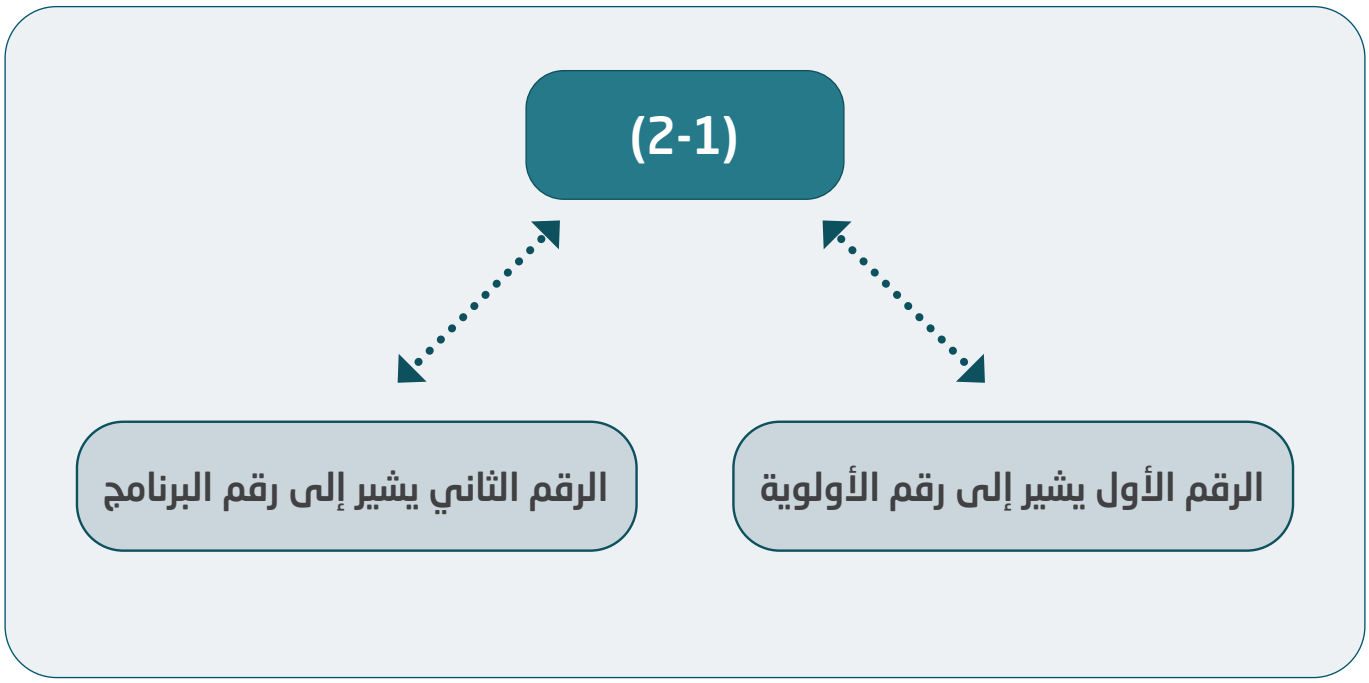

مثال توضيحي 1:

البرنامج (1-1): تحديث منظومة البرامج الإلكترونية ورفع كفاءتها.
يقرأ كالآتي: الأولوية رقم **(1)** في الأولويات الوطنية، البرنامج رقم **(1)** ضمن برامج الأولوية.

مثال توضيحي 2:

برنامج (8-13): إستراتيجية تشغيل القوى العاملة الوطنية معتمدة ومطبقة.
يقرأ كالآتي: الأولوية رقم **(8)** في الأولويات الوطنية، البرنامج رقم **(13)** ضمن برامج الأولوية.

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	تذكر الجهة المسئولة عن تنفيذ البرنامج أو الجهة التي تقترح البرنامج الهدف الإستراتيجي من أهداف الأولويات الوطنية وفقًا لما ورد في وثيقة «رؤية عُمان 2040» والبالغ عددها 75 هدفًا.
وصف البرنامج	يخصص هذا الجزء لوصف الهدف من البرنامج وكيف يساهم هذا البرنامج في تحقيق الهدف الإستراتيجي للأولوية الذي حددته الجهة المسئولة عن تنفيذ البرنامج أو الجهة التي تقترح البرنامج، الهدف الإستراتيجي من أهداف الأولويات الوطنية، في السطر السابق.
العناصر الأساسية للبرنامج	• يستعرض هذا الجزء آليات تنفيذ البرنامج.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	يحدد هذا الجزء الجهة المسئولة عن تنفيذ البرنامج وفي الأغلب الأعم تكون الجهة التي تقترح البرنامج الإستراتيجي.
الجهات المساندة	• يحدد هذا الجزء الجهات التي تساعد في تنفيذ البرنامج الإستراتيجي سواء من الجهات الحكومية أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني المعني ذي الصلة والذي تحدده الجهة المسئولة عن تنفيذ البرنامج والواردة في السطر السابق.
مستوى التكلفة	يحدد هذا الجزء مستوى التكلفة بشكل تقريبي [مستوى منخفض (بتكلفة أقل من 5ملايين ريال) ومتوسط بتكلفة تتراوح بين (5-20 مليون ريال) ومرتفع (بتكلفة أكثر من 20 مليون ريال)]
المدى الزمني للتنفيذ	يحدد هذا الجزء المدى الزمني اللازم لتنفيذ البرنامج (قصير يتراوح بين سنة وسنتين، ومتوسط يتراوح بين 3-5 سنوات، وطويل أكثر من 5 سنوات)

البرنامج (2-2): حوكمة وإعادة هيكلة قطاع الصحة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	(أحد أهداف أولوية الصحة في محور الإنسان والمجتمع والتي يساهم البرنامج في تحقيقه خلال الخمس السنوات القادمة) نظام صحي يتسم باللامركزية، والجودة، والشفافية، والعدالة، والمساءلة
وصف البرنامج	**(الهدف من البرنامج وكيف يساهم في تحقيق الهدف ذي الصلة من أهداف أولوية الصحة وفقًا لرؤية عُمان 2040 خلال الخمس السنوات القادمة)** يستهدف هذا البرنامج حوكمة المنظومة الصحية وإعادة هيكلة القطاع الصحي المبني على اللامركزية وإشراك القطاعات الأخرى في تقديم الرعاية الصحية بمفهومها الشامل ورفع مستوى الجودة وقياس ومراقبة الأداء
العناصر الأساسية للبرنامج	**(آليات تنفيذ هذا البرنامج بشكل مختصر ومحدد)** **إعادة حوكمة وهيكلة قطاع الصحة من خلال تحديد السياسات والتشريعات اللازمة لتطوير القطاع الصحي القائم على لامركزية الخدمات الصحية من خلال:** • تأسيس (مجلس أعلى للصحة) متعدد القطاعات، مسؤول عن وضع السياسات والتشريعات لضمان تحقيق الصحة للجميع. • إعادة هيكلة قطاع الصحة مع تحديد دقيق للمهام والأدوار والمسئوليات التي تبقى على مستوى الوزارة، وتلك التي يجب نقلها للمحافظات المركزية. • تحديد مصادر التمويل وتحديد الموازنات الجارية والاستثمارية اللازمة لقيام المحافظات بالمهام والأدوار والمسئوليات التي يتم نقلها لها بكفاءة. **تعزيز الشفافية والمحاسبة وآليات قياس جودة الخدمات الصحية من خلال:** • تفعيل مركز ضمان الجودة لمتابعة مستوى الخدمات الصحية مع تمتعه بسلطة الرقابة على الخدمات وتوفير آليات المساءلة بما يساهم في تحسين جودة الخدمة. • تطوير آليات لقياس احتياجات السكان وترتيب الأولويات ومدى رضاهم عن جودة الخدمات الصحية المقدمة
الجهة المسئولة عن التنفيذ	**(الجهة المسئولة عن اقتراح وتنفيذ البرنامج)** وزارة الصحة
الجهات المساندة	**(الجهات الشريكة والمسئولة عن تنفيذ البرنامج)** • وزارة الاقتصاد • وزارة المالية • المحافظات • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	**(التكلفة التقديرية لتنفيذ البرنامج خلال الخمس السنوات القادمة)** متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	**(المدى الزمني الذي يتطلبه تنفيذ البرنامج في المتوسط والذي قد يستمر خلال الخطط الخمسية التالية التي تشكل المدى الزمني الإجمالي لرؤية عُمان 2040)** 2021-2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة

ثالثًا

البرامج الإستراتيجية لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025)

المحور	الأولوية	الصفحة
الإنسان والمجتمع	التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية	31
	الصحة	112
	المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية	122
	الرفاه والحماية الاجتماعية	170
	تطوير قطاع الشباب	202
الاقتصاد والتنمية	القيادة والإدارة الاقتصادية	210
	التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية	218
	سوق العمل والتشغيل	294
	القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي	320
	تنمية المحافظات والمدن المستدامة	344
	تقنية المعلومات والاتصالات	378
البيئة المستدامة	البيئة والموارد الطبيعية	412
الحوكمة والأداء المؤسسي	التشريع والقضاء والرقابة	476
	حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع	492

01

المحور الأول

الإنسان والمجتمع

1-1

أولوية التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

الأهداف الإستراتيجية	البرامج	العدد (76)
نظام تعليمي يتسم بالجودة العالية والشراكة المجتمعية	(1-1) -(2-1)- (3-1) -(4-1) -(5-1) -(6-1)- (7-1)	7
نظام متكامل ومستقل لحوكمة المنظومة التعليمية وتقييمها وفق المعايير الوطنية والعالمية	(8-1) - (9-1) - (10-1) -(11-1)- (12-1) - (13-1) (14-1)- (15-1) - (16-1)	9
مناهج تعليمية معززة للقيم ومراعية لمبادئ الدين الإسلامي والهوية العمانية	(17-1) - (18-1)	2
نظام ممكن للقدرات البشرية في قطاع التعليم	(19-1) - (20-1) - (21-1) - (22-1) - (23-1) - (24-1) (25-1) - (26-1) - (27-1)	9
منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة	(28-1)- (29-1) -(30-1)- (31-1) - (32-1) - (33-1) - (34-1) -(35-1) (36-1)- (37-1) - (38-1) - (39-1) - (40-1) - (41-1) - (42-1) - (43-1) (44-1) - (45-1) - (46-1) - (47-1) - (48-1) - (49-1) - (50-1) - (51-1) (52-1)- (53-1) - (54-1) - (55-1) - (56-1) - (57-1)	30
مصادر تمويل متنوعة ومستدامة للتعليم والبحث العلمي والابتكار	(58-1) - (59-1) - (60-1) - (61-1) (62-1) - (63-1) - (64-1)	7
كفاءات وطنية ذات قدرات ومهارات ديناميكية منافسة محليًا وعالميًا	(65-1)- (66-1) -(67-1)- (68-1) - (69-1)- (70-1) (71-1) (72-1) - (73-1) - (74-1) - (75-1) - (76-1)	12

قائمة البرامج الإستراتيجية لأولوية التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

رقم البرنامج	اسم البرنامج	الصفحة
1-1	تحديث منظومة البرامج الإلكترونية ورفع كفاءتها	34
2-1	مركز متخصص بتنمية الطفولة المبكرة المتكاملة	35
3-1	تطوير خدمات التوجيه المهني والإرشادي والإعلام والعمل الكشفي	36
4-1	مركز التعليم والتدريب والقدرات والبنى الأساسية الإلكترونية لمؤسسات التعليم العالي	37
5-1	مركز قياس القدرات للطلبة الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي	38
6-1	شراكات أكاديمية مع الجامعات العالمية والمنظمات الدولية والمدارس لتبادل الخبرات ونقل المعارف	39
7-1	اختبار الخليل للغة العربية	40
8-1	بناء نظام فاعل للحوكمة بوزارة التربية والتعليم	41
9-1	تطوير هيكل النظام التعليمي بوزارة التربية والتعليم	42
10-1	اتحاد المدارس الخاصة مساهم في تنظيم خدمات التعليم المدرسي وشراكة مستدامة وفاعلة	43
11-1	تطوير منظومة التقويم التربوي	44
12-1	المنظومة الموحدة للتعليم العالي	45
13-1	مبادئ الحوكمة مطبقة والمساءلة الإدارية والمالية مفعلة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة	46
14-1	إطار مؤهلات للتعليم التقني والمهني مطبق ومفعل	47
15-1	مشروع تعزيز مكانة الجامعات في التصنيف العالمي للجامعات	48
16-1	منظومة وطنية لحوكمة التدريب الخاص في سلطنة عمان	49
17-1	تطوير المناهج وتحديث الخطة الدراسية	50
18-1	برامج استكمال تكييف مناهج التربية الخاصة وتطوير أدوات تشخيص الطلبة	51
19-1	رفع كفاءة منظومة الإشراف التربوي	52
20-1	الاستمرار في رفع كفاءة الموارد البشرية ورفع نسبة التعمين	53
21-1	وحدة تدريبية بوزارة التنمية الاجتماعية للتدريب المهني للمعلمين لتأهيل الكوادر العاملة في مجال الطفولة المبكرة والإعاقة	54
22-1	البنية التحتية للكليات المهنية متطورة لزيادة الطاقة الاستيعابية	55
23-1	الكفاءات الوطنية في مجال ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي متطورة وممكنة	56
24-1	نظام شامل للتقويم المنتظم لأداء أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي	57
25-1	مركز متخصص للتدريب في جامعة التقنية والعلوم التطبيقية للأكاديميين	58
26-1	دعم الابتكار التعليمي	59
27-1	دبلوم مهني لتطوير كفاءة مسؤولي إدارات الموارد البشرية بالمؤسسات التعليمية	60
28-1	تطوير منظومة الابتكار والريادة	61
29-1	حاضنات علمية في مؤسسات التعليم العالي	62
30-1	برامج البحوث الإستراتيجية في المجالات ذات الأولوية الوطنية	63
31-1	نشر الوعي وتعزيز ثقافة البحث العلمي والتطوير والابتكار	64
32-1	المسح الوطني الإلكتروني لمؤشرات البحث والتطوير	65
33-1	الصندوق الوقفي لدعم البحث العلمي والابتكار في جامعة السلطان قابوس	66
34-1	البنية الرقمية وثقافة الرقمنة مفعلة في قطاع البحث والتطوير والابتكار	67
35-1	الشبكة العمانية للبحث العلمي والتعليم مطورة ومفعلة	69
36-1	حاضنات الأعمال بمجمع الابتكار مسقط	70

37-1	مؤسسة إيجاد لتفعيل الشراكة بين القطاع الأكاديمي والقطاع الصناعي لتحقيق التنمية المستدامة
38-1	أكاديمية الملكية الفكرية
39-1	المكتب الوطني للملكية الفكرية
40-1	برنامج الكراسي البحثية في المجالات ذات الأولوية الوطنية
41-1	مشروع البحوث التطبيقية والبينية والمتعددة التخصصات
42-1	كرسي البحث والابتكار في مجال المدن الذكية بجامعة السلطان قابوس
43-1	الكرسي البحثي لأنظمة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي بجامعة السلطان قابوس
44-1	كرسي بحثي في علوم البيئة البحرية ومصائد الأسماك
45-1	كرسي بحثي في مجال البيئة والصحة والمخاطر
46-1	كرسي بحثي في دراسات الطاقة والتقنيات الحديثة
47-1	مركز عمان للموارد الوراثية الحيوانية والنباتية مفعل وممكن
48-1	مركز أبحاث الجينوم بجامعة السلطان قابوس
49-1	مركز وطني لأبحاث إدارة الأزمات
50-1	استشراف المستقبل للتقانة
51-1	خطة وطنية لإعداد المهندسين والباحثين في المجالات التكنولوجية والعلمية
52-1	حاضنات ريادة أعمال وواحات التكنولوجيا في جامعة التقنية والعلوم التطبيقية لدعم أسس التنمية الاقتصادية
53-1	الجهاز الإداري والأكاديمي في الكليات المهنية قادر على توفير بيئة محفزة للابتكار وريادة الأعمال
54-1	تشجيع العمل الريادي للطلبة والخريجين وتوفير الفرص والدعم لهم للقيام بمشاريع عمل خاصة من خلال تعزيز مهارات ريادة الأعمال لديهم
55-1	إنشاء واحات التكنولوجيا في جامعة التقنية والعلوم التطبيقية لدعم أسس التنمية الاقتصادية القائمة على القيمة المضافة
56-1	ريادة الأعمال والابتكار
57-1	إنشاء محرك قبس باللغة العربية
58-1	استكمال وتطوير البنية الأساسية وحماية الأصول المملوكة لوزارة التربية والتعليم
59-1	تنويع مصادر التمويل
60-1	رفع كفاءة الإنفاق
61-1	المؤسسة الوقفية لدعم التعليم "سراج"
62-1	تحفيز الجامعات الخاصة للتحول لجامعات وقفية / أهلية
63-1	التمويل المؤسسي للبحوث المبني على الكفاءة والتنافسية
64-1	شراكة قائمة بين القطاعين الحكومي والخاص للإنفاق على البحث والتطوير والابتكار
65-1	برنامج وطني لرعاية الموهوبين
66-1	دعم وبناء القدرات البحثية والابتكارية المؤسسية والفردية
67-1	مشروع تعزيز مهارات مخرجات التعليم العالي لتوائم سوق العمل
68-1	منظومة وطنية تكاملية لبناء القدرات الوطنية لكافة المراحل
69-1	أكاديمية عمان للقيادة
70-1	برنامج تدريبي من أجل التوظيف والتطوير للباحثين عن العمل
71-1	مسار التلمذة المهنية مفعل بالتعاون بين مؤسسات القطاع الخاص والجهات الحكومية ذات العلاقة
72-1	الرخصة المهنية للمدرب المعتمد
73-1	برامج تعليمية وتدريبية جديدة في مجالات الطاقة المتجددة واللوجستيات
74-1	المهارات الأساسية لخريجي التعليم العالي متطورة وتلبي متطلبات سوق العمل (إعداد)
75-1	تعزيز الدورات التدريبية القصيرة والمتخصصة لضمان النمو والتطوير الوظيفي
76-1	زيادة عدد البعثات الدراسية على مختلف المستويات الوظيفية (إداريين، فنيين، محاضرين)

71	
72	
73	
74	
75	
76	
77	
78	
79	
80	
81	
82	
83	
84	
85	
86	
87	
88	
89	
90	
91	
92	
94	
95	
96	
97	
98	
99	
100	
101	
102	
103	
104	
105	
106	
107	
108	
109	
110	
111	

البرنامج 1-1: تحديث منظومة البرامج الإلكترونية ورفع كفاءتها

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام تعليمي يتسم بالجودة العالية والشراكة المجتمعية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير الخدمات الإلكترونية الداعمة للتعليم المدرسي، وتعزيز البيانات المفتوحة المصدر، وزيادة خدمات البوابة التعليمية والخدمات الذكية
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعادة هندسة الإجراءات وتحديث منظومة البرامج الإلكترونية للبوابة التعليمية. • تحويل ما لا يقل عن 70٪ من خدمات البوابة التعليمية إلى خدمات ذكية. • زيادة حجم ونوعية البيانات المفتوحة المصدر. • استكمال الربط الإلكتروني مع المؤسسات والوحدات الحكومية الخاصة ذات العلاقة بعمل وزارة التربية والتعليم. • مراجعة وتحديث السياسات والإجراءات الخاصة بأمن المعلومات. • تحديث بنية مركز البيانات الإلكترونية التابع للوزارة. • تطوير نظام المؤشرات التربوية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التربية والتعليم
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • شرطة عمان السلطانية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 1-2: مركز متخصص بتنمية الطفولة المبكرة المتكاملة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام تعليمي يتسم بالجودة العالية والشراكة المجتمعية	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إقامة مركز متخصص بتنمية الطفولة المبكرة المتكاملة يكون تحت إشراف وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم، على أن يتولى المركز تشغيل وتمويل نفسه ذاتيًا من خلال مساهمات القطاع الخاص، ويقوم بتقديم خدمات عالية الجودة لرعاية الأطفال وفق معايير ومنهجيات معتمدة دوليًا، تراعي الخصوصية الوطنية وتساهم في رفع الوعي العام بأهمية تنمية الطفولة، كما يعمل المركز على توحيد المظلة الإشرافية والرقابية على كافة مؤسسات تنشئة الطفولة، ويسعى بالتعاون مع المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ومنظمة اليونيسف إلى ضمان توفر المؤشرات ذات العلاقة بقطاع الطفولة، وتغذية قاعدة بيانات عن الأطفال بحيث تشمل مؤشرات وبيانات مفصلة عن تنمية الطفولة المبكرة والتغذية والصحة والتعليم. كما يستهدف البرنامج إقامة خمسة مراكز تنمية للطفولة المبكرة الشاملة ضمن مباني جمعيات المرأة العمانية القائمة على مستوى المحافظات.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد تشريع مرجعي ينظم مركز تنمية الطفولة المبكرة بالتعاون مع الجمعيات الأهلية والقطاعين العام والخاص. • إعداد خطة تنفيذية لتنمية الطفولة المبكرة تكون بمثابة خارطة الطريق لتحديد الأولويات وتحديد أدوار الشركاء. • بناء قاعدة بيانات مع نظام مؤشرات محددة وشاملة للأطفال بمختلف فئاتهم مبنية على منظور حقوقي. • تفعيل تطبيق قانون الطفل (2014/22) ولائحته التنفيذية، وتقييم الأثر المتحقق ومستويات الالتزام بتطبيق القانون. • العمل بدليل المعايير الوطنية لإنشاء دور حضانة الأطفال وتكريس اللامركزية في أنماط عمل المركز، مع ضرورة توظيف الكوادر النسائية المناسبة ممن يحملن مؤهلات علمية متخصصة. • تفعيل الشراكة بين إدارة المركز والأسرة والمجتمع المحلي. • تطوير الإستراتيجية الوطنية للطفولة المبكرة (2026/2016). • إعداد وتأهيل كوادر بشرية متخصصة من العاملين في مجال الطفولة والقائمين على الرعاية. • وضع نظام إشرافي لعملية المراجعة والمتابعة والتقييم الدوري.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التنمية الاجتماعية	
الجهات المساندة	• وزارة العدل والشؤون القانونية • وزارة الصحة • وزارة التربية والتعليم • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • جمعيات المرأة العمانية	• المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • وزارة العمل • القطاع الخاص • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021	

البرنامج 1-3: تطوير خدمات التوجيه المهني والإرشادي والإعلام والعمل الكشفي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام تعليمي يتسم بالجودة العالية والشراكة المجتمعية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تحسين الخدمات المساندة للمنظومة التعليمية (التوجيه المهني والإعلام والبرامج التعليمية والمواطنة وغيرها)
العناصر الأساسية للبرنامج	• تطوير الأدوات المساعدة لتوجيه الطلبة لاختيار البرامج والتخصصات المرتبطة بالاحتياجات الوطنية لرؤية عمان 2040. • بناء وتطوير خدمات الإرشاد الاجتماعي والنفسي والصحي التي يقدمها المركز • تطوير برامج الأنشطة التربوية اللاصفية، والمشاركة في 5 فعاليات إضافية. • رفع كفاءة وفعالية العمل الكشفي. • زيادة التواصل مع المجتمع.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التربية والتعليم
الجهات المساندة	• وزارة العمل • جامعة السلطان قابوس • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 1-4: مركز التعليم والتدريب والقدرات والبنى الأساسية الإلكترونية لمؤسسات التعليم العالي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام تعليمي يتسم بالجودة العالية والشراكة المجتمعية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج استحداث نظام التعليم والتدريب الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي وتطوير القدرات وتوفير بنية أساسية ذات كفاءة عالية لتقنية المعلومات في هذه المؤسسات.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تقييم الوضع الراهن للبنى الأساسية لتقنية المعلومات. • وضع خطط تتضمن مشاريع في إطار زمني محدد للتطوير. • تحديد الموازنة اللازمة وتنفيذ المشاريع. • تنفيذ مختبرات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة في مؤسسات التعليم العالي. • تقييم تطبيق نظام التعليم والتدريب الإلكتروني بالمؤسسات. • إعداد كوادر بشرية متخصصة لإدارة نظام التعليم والتدريب الإلكتروني. • بناء محتويات التعليم والتدريب الإلكتروني.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	مؤسسات التعليم العالي - جامعة السلطان قابوس
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة

البرنامج 1-5: مركز قياس القدرات للطلبة الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام تعليمي يتسم بالجودة العالية والشراكة المجتمعية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج استحداث مركز لقياس القدرات يقوم ببناء نظام لإعداد وتطوير وتنظيم اختبار القدرات للطلبة من مخرجات التعليم العام الراغبين في الحصول على مقاعد بمؤسسات التعليم العالي
العناصر الأساسية للبرنامج	• تأسيس المركز وإعداد الهيكل التنظيمي • تعيين وتدريب الكوادر البشرية اللازمة • تصميم وتطبيق اختبار القدرات
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
الجهات المساندة	• وزارة التربية والتعليم • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

البرنامج 1-6: شراكات أكاديمية مع الجامعات العالمية والمنظمات الدولية والمدارس لتبادل الخبرات ونقل المعارف

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام تعليمي يتسم بالجودة العالية والشراكة المجتمعية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج قيام مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة بتوقيع مذكرات تفاهم وتعاون مع الجامعات المرموقة لتبادل الخبرات والمعرفة والأكاديميين والباحثين معها، وذلك في ظل التنافس الشديد بين مؤسسات التعليم العالي في الدول المحيطة لاستقطاب الكوادر الأكاديمية والفنية المميزة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• توقيع مذكرات التفاهم والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي والجامعات المرموقة لتبادل الخبرات والمعرفة والأكاديميين والباحثين معها. • وضع خطة تتضمن معايير لتعزيز وتنقل أعضاء هيئة التدريس العمانيين دوليًا. • وضع خطط لتبادل المعارف والشراكة في البحوث العلمية وتبادل طلاب الجامعات العمانية مع طلاب الجامعات الدولية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	• مؤسسات التعليم العالي • جامعة السلطان قابوس
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة

البرنامج 1-7: اختبار الخليل للغة العربية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام تعليمي يتسم بالجودة العالية والشراكة المجتمعية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج وضع اختبار معياري في مستوى القدرة على الحديث والكتابة والقراءة في اللغة العربية، يمكن المؤسسات التعليمية من قياس مستوى اللغة العربية للمتقدمين للدراسة فيها من الناطقين بغير العربية، أشبه باختبار IELTS في اللغة الإنجليزية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• اعتماد نظام موحد لتقييم المستوى في اللغة العربية. • إنشاء مركز القياس وضبط الجودة في تعليم اللغة العربية. • توحيد الجهة المشرفة على إجراء اختبارات اللغة العربية للناطقين بغيرها. • رفع جودة تعليم اللغة العربية في السلطنة. • رفع كفاءة معلمي اللغة العربية للناطقين بغيرها.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
الجهات المساندة	• وزارة التربية والتعليم • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • جامعة السلطان قابوس • الجامعات الخاصة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة

البرنامج 1-8: بناء نظام فاعل للحوكمة بوزارة التربية والتعليم

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام متكامل ومستقل لحوكمة المنظومة التعليمية وتقييمها وفق المعايير الوطنية والعالمية.	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير منظومة التشريعات التي تحكم نظام التعليم المدرسي، من خلال اعتماد القوانين والتشريعات، ومن بينها اعتماد وتطبيق قانون التعليم المدرسي، الذي يعد الإطار التشريعي الذي تعتمد عليه وزارة التربية والتعليم في تسيير جميع ما يتعلق بجودة واستدامة التعليم المدرسي، والإطار المؤسسي للعملية التعليمية، واستشراف مستقبلي لتطوير التعليم، ووثيقة تربوية وقانونية في آن واحد، ومنطلق محوري لتطوير البنية التنظيمية والقانونية في التربية والتعليم.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• بناء نظام للحوكمة بوزارة التربية والتعليم وفق مواصفات عالمية. • تطبيق قانون التعليم المدرسي حال صدوره. • تعزيز عمليات ومؤشرات رصد ومتابعة تحقيق أهداف أولوية التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية وفق رؤية عُمان 2040. • رفع جودة بيانات نظام المؤشرات التربوية والنظام الإحصائي. • التحول من نظام الآيزو في إدارة الجودة إلى نظام التميز المؤسسي في 25٪ من تقسيمات وزارة التربية والتعليم والمديريات التعليمية. • بناء نظام محوسب لإدارة الأداء. • رفع كفاءة عمليات المتابعة والمراقبة الإدارية والمالية والتدقيق الداخلي بوزارة التربية والتعليم باستخدام التقنيات الحديثة والبرامج الإلكترونية. • بناء خطة لإدارة المخاطر بوزارة التربية والتعليم. • تحديث السياسات واللوائح المنظمة لمجالات العمل المختلفة بوزارة التربية والتعليم. • مراجعة وتحديث الاختصاصات والمهام الوظيفية لجميع مسميات وظائف وزارة التربية والتعليم بما يتفق مع الهيكل التنظيمي للوزارة. • تطوير أدوات اكتشاف وتنمية الكفاءات الإدارية الجديدة. • تطبيق منهجية تقليل الهدر بمختلف عمليات وزارة التربية والتعليم.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التربية والتعليم	
الجهات المساندة	• مجلس الوزراء • ديوان البلاط السلطاني • وزارة العمل	• جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021	

البرنامج 1-9: تطوير هيكل النظام التعليمي بوزارة التربية والتعليم

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام متكامل ومستقل لحوكمة المنظومة التعليمية وتقييمها وفق المعايير الوطنية والعالمية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير هيكل النظام التعليمي وهيكلة سلم التعليم المدرسي بوجود نظام معتمد على مسارات التعليم. كما يهدف إلى صياغة إطار مؤسسي للعملية التعليمية واستشراف مستقبلي لتطوير التعليم وتطوير البنية التنظيمية والقانونية في التربية والتعليم.
العناصر الأساسية للبرنامج	• اعتماد نظام المسارات التعليمية وتطبيقه بشكل تدريجي • التوسع في التقييم الخارجي للمدارس • تطوير الهيكل المدرسي والمراحل التعليمية بما يرفع كفاءة الأداء وكفاءة الإنفاق
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التربية والتعليم
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • جهاز الرقابة الإدارية والمالية للدولة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 1-10: اتحاد المدارس الخاصة مساهم في تنظيم خدمات التعليم المدرسي وشراكة مستدامة وفاعلة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام متكامل ومستقل لحوكمة المنظومة التعليمية وتقييمها وفق المعايير الوطنية والعالمية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأسيس اتحاد المدارس الخاصة ليساهم في تنظيم القطاع وتعزيز شراكة مستدامة وفاعلة، ويستخدم كمنصة للحوار المباشر والتعاون والشراكة مع الحكومة لتقديم خدمات تعليمية عالية الجودة والارتقاء بالعاملين في العملية التعليمية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تسهيل تأسيس اتحاد للمدارس الخاصة يندرج تحت مظلة الغرفة كقطاع اقتصادي يساهم في إيجاد هيكلة ونظام مستقل وتمثيل المستثمرين فيه. • وضع معايير للمدارس الخاصة وتقييمها وفق المؤشرات الوطنية والعالمية. • وضع إطار للتعاون بين وزارة التربية والتعليم والمدارس الحكومية ومدارس القطاع الخاص.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	غرفة تجارة وصناعة عمان - لجنة التعليم
الجهات المساندة	• وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة التربية والتعليم
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021

البرنامج 1-11: تطوير منظومة التقويم التربوي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام متكامل ومستقل لحوكمة المنظومة التعليمية وتقييمها وفق المعايير الوطنية والعالمية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تحسين أدوات التقويم التربوي بما يخدم العملية التعليمية ويسهم في تحسين مؤشر السلطنة في الامتحانات الدولية
العناصر الأساسية للبرنامج	• تطوير نظام تقويم تعلم الطلبة. • المشاركة في الدراسات الدولية (تيمس 2023، وبيرلز2021، وبيزا 2024). • تطبيق الاختبارات الوطنية في الصفوف المرحلية (4، 7، 10). • التحول للتطبيق الإلكتروني في تنفيذ الدراسات الدولية والاختبارات الوطنية. • توسيع استخدام التقانة في أعمال التقويم التربوي. (بنك الأسئلة-التصحيح الإلكتروني- التقارير الإحصائية). • تطوير أدوات تشخيص الطلبة. • استكمال مشروع الأرشفة الإلكترونية لنتائج الطلبة في الصفوف (1-12). • تطوير نظام التقويم الإلكتروني لتعلم الطلبة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التربية والتعليم
الجهات المساندة	وزارة المالية
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 1-12: المنظومة الموحدة للتعليم العالي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام متكامل ومستقل لحوكمة المنظومة التعليمية وتقييمها وفق المعايير الوطنية والعالمية	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير نظام إدارة مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة باستخدام أدوات ومكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفق أبعادها الشاملة، وإثراء التفاعل والتعاون والمشاركة بين كافة الأطراف المستفيدة من الطلبة والمدرسين والإدارات التعليمية على المستوى المؤسسي والوطني وحتى الدولي، وتقديم القراءات الصحيحة للبيانات لحظيًّا لمتخذي القرار بتقنيات معالجة البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تأسيس شراكة بين الشبكة الوطنية للبحث العلمي والتعليم ومؤسسات التعليم العالي كافة وشركة سنا (كمستثمر). • تطبيق سريع ونموذج عملي لكافة مؤسسات التعليم العالي. • تطوير منظومة حوكمة مؤسسات التعليم العالي وتوفير دعم مركزي بإدارة مؤسسية مرنة. • بناء القدرات المحلية بتوجيه وبمعايير دولية مع توفير وظائف تقنية. • مبادلة الموارد والمعرفة لإثراء التعاون البحثي والابتكار. • توفير خدمات سحابية وطنية آمنة لضمان الخصوصية وأمن المعلومات. • تطوير نظام مستدام تقنيًّا وماليًّا لإدارة مؤسسات التعليم العالي. • إعداد لوحات لقياس مؤشرات الأداء باستخدام أدوات الثورة الصناعية الرابعة. • توفير الدعم الفني والتدريب والتأهيل اللازم للمعلمين والكادر الإداري. • رفع كفاءة الإنفاق على خدمات قطاع التعليم العالي.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	
الجهات المساندة	• جامعة السلطان قابوس • وزارة العمل • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات	• الجامعات والكليات الخاصة • القطاع الخاص • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 1-13: مبادئ الحوكمة مطبقة والمساءلة الإدارية والمالية مفعلة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام متكامل ومستقل لحوكمة المنظومة التعليمية وتقييمها وفق المعايير الوطنية والعالمية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج اعتماد مبادئ الحوكمة المقترحة في قانون التعليم، ووضع مجموعة من التشريعات القانونية المختصة في المساءلة الإدارية والمالية لمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• صدور المرسوم السلطاني الخاص بقانون التعليم العالي وتطبيق مبادئ الحوكمة المتضمنة في القانون. • صياغة التشريعات القانونية المختصة بالمساءلة الإدارية والمالية في مؤسسات التعليم العالي واعتمادها من الجهات المعنية بالسلطنة. • تبني تشريعات قانونية للحد من سوء استغلال الموارد المالية للمؤسسات التعليمية. • تطبيق نظام المساءلة الإدارية والمالية لمؤسسات التعليم العالي. • رصد ومتابعة تطبيق نظام المساءلة الإدارية والمالية لمؤسسات التعليم العالي.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
الجهات المساندة	• وزارة التربية والتعليم • مؤسسات التعليم العالي • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

البرنامج 1-14: إطار مؤهلات للتعليم التقني والمهني مطبق ومفعل

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام متكامل ومستقل لحوكمة المنظومة التعليمية وتقييمها وفق المعايير الوطنية والعالمية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تصميم إطار مؤهلات للتعليم التقني والمهني ليكون ذا ثلاثة مسارات مستقلة (فني، وتقني، وتخصصي) يسمح بالانتقال من مستوى لآخر للطلبة الراغبين والمستوفين للشروط وأن يكون جزءًا من الإطار الوطني للمؤهلات.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشكيل فريق عمل من المختصين لتقويم ومراجعة نظام التعليم التقني الحالي. • وضع إطار مؤهلات التعليم التقني والمهني ذات ثلاث مسارات وتحديد المواصفات المعرفية والمهارية لمخرجات كل مسار. • تحديد البرامج ونسب الالتحاق بها والاحتياجات من أعضاء الهيئات التدريسية لكل مسار.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وبالتعاون مع جامعة التقنية والعلوم التطبيقية.
الجهات المساندة	• وزارة التربية والتعليم • وزارة العمل • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2023

البرنامج 1-15: مشروع تعزيز مكانة الجامعات في التصنيف العالمي للجامعات

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام متكامل ومستقل لحوكمة المنظومة التعليمية وتقييمها وفق المعايير الوطنية والعالمية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توحيد التعريفات المتعددة والنماذج المختلفة للجامعة الريادية، واعتماد التعريف والنموذج الذي يمكن أن يكون الأقرب للجامعات المحلية والذي يركز على العمل في اتجاه التميز الدولي حسب التصنيف العالمي للجامعات والمعروف باسم تصنيف QS للجامعات، بحيث يكون هناك تبني لمعايير QS في الجامعات العمانية وتحديد طرق واضحة لتحقيق مراتب متقدمة في التصنيف.
العناصر الأساسية للبرنامج	• دراسة التصنيف العالمي للجامعات والمعروف باسم تصنيف QS للجامعات والتعرف على متطلباته. • تحديد الإجراءات اللازمة لتبني الجامعات المحلية والتزامها بمعايير التصنيف العالمي للجامعات. • إعداد خطة محددة الأهداف والإطار الزمني لتحويل عدد معين من الجامعات المحلية إلى جامعات مصنفة وفقًا للتصنيف العالمي للجامعات. • تحفيز القطاع الخاص على المشاركة في تمويل الأنشطة اللازمة لتحويل الجامعات المحلية لجامعات ملتزمة بقواعد التصنيف العالمي للجامعات.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	جامعة السلطان قابوس
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 1-16: منظومة وطنية لحوكمة التدريب الخاص في سلطنة عُمان

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام متكامل ومستقل لحوكمة المنظومة التعليمية وتقييمها وفق المعايير الوطنية والعالمية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تكامل الجهود والجهات المشرفة والمنظمة لقطاع التدريب تحت منظومة واحدة للعمل بموجب رؤية موحدة وإستراتيجيات موجهة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد إستراتيجية متكاملة للتدريب في السلطنة من خلال وضع المحددات العامة لكافة مسارات العملية التدريبية لتعزيز الدور المحوري للتدريب في الاقتصاد الوطني ولجعل السلطنة مركزا جاذبا للتدريب. • إنشاء نظام تدريبي بمعايير عالمية. • دعم وتطوير الأنشطة التدريبية في المؤسسات التدريبية الخاصة. • تعزيز حوكمة النظام التدريبي بالتعاون مع القطاعات المختصة. • إدراج المؤهلات المهنية الناتجة عن العملية التدريبية ضمن الإطار الوطني للمؤهلات والعمل على معادلتها. • المشاركة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات والتخطيط للتدريب والتأهيل والتشغيل والاستقرار الوظيفي وغير ذلك. • تحديد معايير التدريب وعناصر الجودة الشاملة لرفع كفاءة الأداء المؤسسي والبرامجي • مواءمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل كميًّا ونوعيًّا.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بالتعاون مع وزارة العمل
الجهات المساندة	• وزارة التربية والتعليم • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

البرنامج 1-17: تطوير المناهج وتحديث الخطة الدراسية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مناهج تعليمية معززة للقيم، ومراعية للدين الإسلامي، والهوية العمانية.
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير المناهج الدراسية لتتناسب مع الاتجاهات العالمية، وتطوير قدرات ومهارات الطالب العماني ليصبح مؤهلًا للتنافس إقليميًّا وعالميًّا، وتحديث الخطة الدراسية لتتلاءم مع التطوير والتحديث في المناهج بكافة مراحلها.
العناصر الأساسية للبرنامج	• مراجعة وتحديث الخطة الدراسية والمناهج الدراسية بما يتماشى مع رؤية عمان 2040 وأهداف التنمية المستدامة 2030. • تعزيز المناهج بالمعارف والمهارات اللازمة لدعم أساليب العيش المستدام وحقوق الإنسان والمساواة والسلام وتقدير التنوع الثقافي والتفاهم الدولي. • استكمال السلاسل العالمية في مادتي العلوم والرياضيات. • تطبيق السلاسل العالمية في مادة اللغة الإنجليزية. • تطبيق السلاسل العالمية في مادة تقنية المعلومات. • استحداث مواد تقنية تخدم نظام المسارات التعليمية. • استكمال تكييف مناهج التربية الخاصة. • بناء منظومة التعليم الإلكتروني. • تعزيز مكونات الهوية الوطنية والعمل على استدامتها وتدعيمها بالدراسات المتخصصة. • رفع مستوى الشراكة بين الجهات المعنية داخل وزارة التربية والتعليم وخارجها، لتعزيز قيم المواطنة المسؤولة ومفاهيم التنمية المستدامة. • تطوير أساليب التعليم المستمر وضمان جودته، ضمن إطار التعلم مدى الحياة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التربية والتعليم
الجهات المساندة	• وزارة المالية • جامعة السلطان قابوس • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة

البرنامج 1-18: برامج استكمال تكييف مناهج التربية الخاصة وتطوير أدوات تشخيص الطلبة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مناهج تعليمية معززة للقيم ومراعية لمبادئ الدين الإسلامي والهوية العمانية	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تجويد الخدمات التعليمية المقدمة للتربية الخاصة	
العناصر الأساسية للبرنامج	• بناء وتطبيق إستراتيجية وطنية لذوي الإعاقة. • تطوير أدوات تشخيص الطلبة ذوي الإعاقة وفق المعايير المتعارف عليها دوليًا. • استكمال تكييف مناهج التربية الخاصة بما يتناسب مع القيم العمانية واحتياجات فئة ذوي الإعاقة في السلطنة. • رفع جودة الخدمات والبرامج المقدمة لطلبة التربية الخاصة.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التربية والتعليم	
الجهات المساندة	• وزارة الصحة • وزارة التنمية الاجتماعية • وزارة المالية	• جامعة السلطان قابوس • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 1-19: رفع كفاءة منظومة الإشراف التربوي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام ممكن للقدرات البشرية في قطاع التعليم.
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تحسين منظومة الإشراف التربوي الإداري لتجويد العملية التعليمية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تعميم العمل بمنهجية الفرق الإشرافية. • تطوير دور الإشراف التربوي في تطبيق منهجية التقييم الذاتي. • تحقيق التحول الإلكتروني في إدارة عمليات الإشراف التربوي على المدارس.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التربية والتعليم
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 1-20: الاستمرار في رفع كفاءة الموارد البشرية ورفع نسبة التعمين

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام ممكن للقدرات البشرية في قطاع التعليم.	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تحسين قدرات الموارد البشرية في وزارة التربية والتعليم من خلال تطوير برامج تأهيل المعلمين والموظفين بالوزارة لتجويد الخدمات التعليمة في المدارس والتقسيمات الإدارية بديوان عام الوزارة والمديريات العامة للتعليم بالمحافظات.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• المشاركة في مراجعة وتحديث برامج إعداد المعلمين في ضوء معايير الإطار الوطني لمهنة التعليم. • توسيع خدمات المعهد التخصصي للتدريب المهني للمعلمين في مجال تدريب المعلمين والمشرفين والوظائف المساندة. • العمل على اعتماد المعهد التخصصي للتدريب المهني للمعلمين والبرامج التي يقدمها من الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي. • مراجعة وتطوير البرامج التدريبية التي يقدمها المعهد التخصصي للتدريب المهني للمعلمين بما يرفع من كفاءتها. • تمكين (500) موظف في المستويات الوظيفية المختلفة من استكمال الدراسات التأهيلية (البكالوريوس والماجستير والدكتوراه). • تدريب ما لا يقل عن (50٪) من العاملين بوزارة التربية والتعليم بمختلف مستوياتهم الوظيفية. • التوسع في استخدام التقانة في عملية التدريب. • رفع نسبة التعمين في الوظائف التدريسية إلى ما لا يقل عن 90٪ في العام 2025م. • بناء قدرات ومهارات شاغلي وظائف الإدارة العليا.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التربية والتعليم	
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • جامعة السلطان قابوس	• القطاع الخاص • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة	

البرنامج 1-21: وحدة تدريبية بوزارة التنمية الاجتماعية للتدريب المهني للمعلمين لتأهيل الكوادر العاملة في مجال الطفولة المبكرة والإعاقة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام ممكن للقدرات البشرية في قطاع التعليم	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تنفيذ برامج تدريبية وتأهيلية متخصصة لإعداد كوادر متخصصة ومؤهلة في كيفية التعامل مع الطفولة المبكرة، والحدّ من الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال تحت رعاية العاملات الأجنبيات، وتوفير فرص جيدة لهم في الحصول على عناية ورعاية اجتماعية وتربوية تحقق لهم النمو الآمن والمستقر. كما يستهدف البرنامج تدريب وتوظيف كوادر متخصصة في مجال رعاية الأطفال والإعاقة وتنشئتهم التنشئة الاجتماعية والرعائية والتربوية للعمل في مؤسسات الطفولة، ورفع نسبة إلحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة، والاستفادة من التعليم قبل المدرسي. ومن المستهدف أيضًا رفع جودة الخدمات المقدمة بمؤسسات تنشئة الطفولة، وتحقيق الثقة والمصداقية بين أفراد المجتمع والمؤسسة، ورفع مستوى الأداء المهاري والوجداني والمعرفي وتنمية القدرات والمهارات للعاملين بمؤسسات الطفولة والإعاقة.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد تشريع مرجعي ينظم الوحدة التدريبية بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل • إعداد قاعدة بيانات مع نظام مؤشرات محددة وشاملة للكوادر الوظيفية العاملة بقطاعي الطفولة والإعاقة. • تأهيل كوادر بشرية مؤهلة ومختصة للتدريب في مجال الطفولة والإعاقة. • تأسيس نظام إشرافي لعملية المراجعة والمتابعة والتقييم الدوري.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التنمية الاجتماعية	
الجهات المساندة	• وزارة العدل والشؤون القانونية • وزارة الصحة • وزارة التربية والتعليم • جمعيات المرأة العمانية • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	• المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة العمل • القطاع الخاص • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 1-22: البنية التحتية للكليات المهنية متطورة لزيادة الطاقة الاستيعابية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام ممكن للقدرات البشرية في قطاع التعليم		
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج زيادة الطاقة الاستيعابية للكليات المهنية لتلبية احتياجات سوق العمل من مخرجات التعليم والتدريب المهني للقوى العاملة على النحو الذي يساهم في تفعيل سياسة توطين الوظائف في مؤسسات القطاع الخاص. ويستهدف البرنامج تطوير البنى التحتية للكليات المهنية بالتركيز على إنشاء ورش جديدة أو توسيع أو صيانة ورش قائمة وشراء معدات وتجهيزات تدريب جديدة، وأيضا زيادة قاعات صفية ومختبرات علمية وقاعات متعددة الأغراض.		
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد المخططات الهندسية اللازمة ووثائق المواصفات الفنية والمناقصات. • دراسة المناقصات وإرساء العطاءات على الجهات المؤهلة. • مباشرة تنفيذ المشاريع وفقًا للمواصفات. • تقييم نتائج تنفيذ البرنامج على مخرجات التعليم المهني.		
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار		
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد		• المقاولون ومؤسسات التجهيز والتوريد • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع		
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021		

البرنامج 1-23: الكفاءات الوطنية في مجال ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي متطورة وممكنة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام ممكن للقدرات البشرية في قطاع التعليم
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد الكفاءات الوطنية بمؤسسات التعليم العالي لتكون متخصصة في مجال ضمان الجودة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• دراسة الاحتياجات التدريبية للكفاءات المعنية بتطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي. • وضع خطة تدريبية وتأهيلية في ضوء أفضل الممارسات المحلية والإقليمية والدولية. • تصميم وتنفيذ برامج في ذات الشأن بمؤسسات التعليم العالي. • الاستعانة بالخبرات الوطنية وبالمؤسسات الدولية المتخصصة في هذا المجال. • عقد مجموعة من الشراكات مع المعاهد التدريبية الإقليمية والدولية لتبادل الخبرات وتنفيذ برامج تدريبية مشتركة. • تقييم نتائج البرامج التدريبية والاستفادة من هذا التقييم في تطوير البرامج التدريبية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	• مؤسسات التعليم العالي • جامعة السلطان قابوس
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر

البرنامج 1-24: نظام شامل للتقويم المنتظم لأداء أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام ممكن للقدرات البشرية في قطاع التعليم
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج استحداث نظام شامل للتقويم المنتظم لأداء أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشكيل فريق عمل لإعداد النظام الشامل للتقويم. • تقييم أنظمة التقويم المتبعة في مؤسسات التعليم العالي حاليًا، وتحديد أوجه القصور والمجالات التي تحتاج للتطوير. • الاستفادة من أفضل الممارسات المحلية والإقليمية والدولية في مجال نظم التقويم الشامل لأداء أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي. • وضع نظام التقويم الجديد متضمنًا أهم مبادئ الشفافية والوضوح والإفصاح وغيرها من مبادئ الحوكمة ومناقشة النظام الجديد مع الجهات المعنية ذات الصلة. • تنفيذ نظام التقويم الجديد ومتابعة التنفيذ وإعداد قاعدة بيانات لمؤشرات متابعة وتقييم النظام الجديد وإعداد تقرير خط الأساس. • تقييم نتائج تنفيذ برنامج التقويم الجديد وتأثيره على رفع كفاءة العمل في مؤسسات التعليم العالي التي تنفذ البرنامج.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
الجهات المساندة	• الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي • مؤسسات التعليم العالي • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 1-25: مركز متخصص للتدريب في جامعة التقنية والعلوم التطبيقية للأكاديميين

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام ممكن للقدرات البشرية في قطاع التعليم
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد كوادر وطنية مؤهلة قادرة على المنافسة محليًّا وعالميًّا في شتى القطاعات الاقتصادية، من خلال تنفيذ عدد من الدورات التدريبية القصيرة لتطوير المهارات الوظيفية للعاملين في جامعة التقنية والعلوم التطبيقية، لإعداد كادر مؤهل وقادر على العمل بفاعلية وكفاءة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تأسيس مركز متخصص للتدريب في جامعة التقنية والعلوم التطبيقية للأكاديميين. • توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع شركات متخصصة بتقديم دورات تدريبية لتدريب العاملين في الكليات. • تنفيذ مجموعة من برامج التدريب الخارجية المتخصصة للفنيين والأكاديميين في الجانب العملي والصناعي. • الاستعانة بالمحاضرين أو الحاصلين على المؤهلات الاحترافية لتدريب الموظفين في جامعة التقنية. • استقطاب واستضافة مدربين متخصصين دوليين في المجالات العلمية والعملية المرتبطة بالصناعة. • تفعيل برنامج التبادل الاحترافي للفنيين والأكاديميين.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	جامعة التقنية والعلوم التطبيقية
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • القطاعات الاقتصادية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 1-26: دعم الابتكار التعليمي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام ممكن للقدرات البشرية في قطاع التعليم
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج نشر الوعي بأهمية الابتكار وتعزيز الممارسات المثلى في دعم ومساندة المنظومة الابتكارية على المستوى الوطني وتوفير بيئة معرفية وعلمية متكاملة لتنشئة ورعاية أصحاب الأفكار الابتكارية، عبر توفير منظومة متكاملة من الخدمات والتسهيلات والآليات اللازمة للطلبة والكوادر التعليمية، وقد تكون هذه الخدمات على شكل تدريب واستشارات علمية وفنية. وتتضمن برامج دعم الابتكار في المؤسسات التعليمية غرس مهارات الابتكار والبحث والتطوير لدى الطلاب، وتعزيز دور المعلم في غرس وبناء مهارات البحث والابتكار ورعاية الموهوبين، واستثمار طاقات الطلاب وأفكارهم في طرح الحلول للكثير من القضايا من حولهم، وتعزيز توجه المدارس لتطبيق التعلم عن طريق نظام "ستيم" STEM.
العناصر الأساسية للبرنامج	• التنسيق والعمل مع المختصين من الجهات المشرفة على التعليم العام والعالي لتصميم وتطوير مناهج تساعد على غرس ثقافة الابتكار لدى الطلبة. • رفع كفاءة الموارد البشرية في المؤسسات التعليمية لمواكبة طرق التعليم والتعلم الحديثة المتمركزة حول الطالب وبناء قدراته الابتكارية. • تطبيق برنامج متكامل لنشر ثقافة الابتكار. • بناء البيئة التعليمية المحفزة للابتكار من خلال توفير الحاضنات والأدوات الداعمة. • تضمين إطار مخرجات التعليم المهارات والكفايات الخاصة بالابتكار والريادة، وهي متوافقة مع كفاءات القرن الحادي والعشرين. • إعادة بناء المناهج على أساس تناول قضايا ومشاريع وأنشطة تفاعلية كمناهج التصميم الثلاثي الأبعاد. • اعتماد نظام معايير وطني للموارد البشرية العاملة في التعليم، متضمنة معايير الابتكار.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
الجهات المساندة	• المدارس والكليات والجامعات العامة والخاصة • المؤسسات المشرفة على التعليم العام والعالي والتقني • شركات القطاع الخاص للمساهمة في دعم البرنامج • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 1-27: دبلوم مهني لتطوير كفاءة مسؤولي إدارات الموارد البشرية بالمؤسسات التعليمية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام ممكن للقدرات البشرية في قطاع التعليم
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير دبلوم مهني لتعزيز قدرات مسؤولي إدارات الموارد البشرية في المؤسسات التعليمية وذلك لتواكب وتوائم الرؤية المستقبلية عُمان 2040
العناصر الأساسية للبرنامج	• إجراء دراسة بالتعاون مع وزارة العمل والقطاعات المختلفة بالسلطنة، لوضع تصور مبدئي للكفاءات والمهارات المطلوب توافرها في مسؤولي الموارد البشرية في القطاعات التعليمية. • إجراء مقابلات ميدانية عشوائية جماعية لمعظم إدارات الموارد البشرية والموظفين من مختلف التخصصات ومدراء الدوائر ومدراء عموم وغيرهم في مؤسسات تعليمية مختلفة، للتعرف على أهم الكفاءات الوظيفية للموارد البشرية التي ينبغي التركيز عليها في تصميم الدبلوم المهني. • تصميم برنامج دبلوم مهني يتم تنفيذه على مدار 3 سنوات ويتلاءم مع متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية. • وضع معايير قبول لاستقطاب أفضل العناصر والكفاءات من الشباب الواعدين (رؤساء الأقسام ونواب المدراء والمدراء ومن في حكمهم) في إدارات الموارد البشرية بقطاعات التعليم بالسلطنة. • العمل على معالجة التحديات من خلال تغيير ثقافة إدارات الموارد البشرية باعتبارها شريك أساسي بالمؤسسة وتقود زمام النجاح. • تصميم مناهج الدبلوم المهني وفقا للمناهج العالمية والدراسات الميدانية التي سيقوم بها الفريق المختص من جامعة السلطان قابوس بالتعاون مع الوحدات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بتصميم المناهج وتوفير كل الإمكانات للدبلوم بشكل مستمر. • تطوير بيئة العمل في إدارات الموارد البشرية في معظم المؤسسات التعليمية لتتلاءم مع تطوير الكفاءات من مسؤولي الموارد البشرية في هذه المؤسسات.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	جامعة السلطان قابوس
الجهات المساندة	• وزارة العمل • جامعة التقنية والعلوم التطبيقية • معهد الإدارة العامة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2024-2021

البرنامج 1-28: تطوير منظومة الابتكار والريادة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير منظومة تعزيز الابتكار لدى طلاب التعليم المدرسي بشكل يسهم في تحسين مؤشر السلطنة في المؤشرات العالمية للابتكار.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تطوير منهجيات وآليات نشر ثقافة الابتكار وريادة الأعمال. • تطبيق أفضل الممارسات العالمية في اكتشاف الموهوبين، والمبدعين وتنمية قدراتهم واستثمارها. • تطوير المناشط العلمية والتوسع فيها كمهرجان عمان للعلوم، التنمية المعرفية، الأولمبيات، الأسبوع الوطني للعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. • استكمال إنشاء مراكز الابتكار بالمحافظات وتطوير القائم منها بالشراكة مع القطاع الخاص. • بناء شراكات مع المؤسسات الحكومية والخاصة لاحتضان المشاريع الابتكارية الطلابية والمشاريع الابتكارية للعاملين. • تطوير برامج ومشاريع ريادة الأعمال المدرسية والتوسع فيها.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التربية والتعليم	
الجهات المساندة	• القطاع الخاص • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات	• وزارة المالية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة	

البرنامج 1-29: حاضنات علمية في مؤسسات التعليم العالي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأسيس حاضنات علمية في مؤسسات التعليم العالي تعمل على تطوير العلاقة مع المؤسسات الإنتاجية لتبني وترويج نتائج البحوث العلمية التي تسهم في التنمية البشرية والاقتصادية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• توفير البنى الأساسية اللازمة لتشجيع مؤسسات التعليم العالي على تأسيس حاضنات علمية ومراكز ابتكار. • تطوير برامج تعليمية ريادية مواكبة لمتطلبات سوق العمل. • تخصيص ميزانية مستقلة لدعم الحاضنات العلمية ضمن بند البحث والتطوير والابتكار. • دعم المشاريع الطلابية الابتكارية من خلال احتضان المؤسسات الحكومية والخاصة لتلك المشاريع وتطويرها وتشجيع ريادة الأعمال.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • مؤسسات التعليم العالي
الجهات المساندة	• وزارة التربية والتعليم • القطاع الخاص • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 1-30: برامج البحوث الإستراتيجية في المجالات ذات الأولوية الوطنية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج وضع حلول علمية تطبيقية مبنية على أسس بحثية رصينة للتحديات ذات الأولوية الوطنية في مجالات التنمية المستدامة بالتعاون بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والجهات ذات العلاقة المعنية بتنفيذ الرؤية المستقبلية عُمان 2040	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وبالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص بتحديد أحد المجالات الإستراتيجية ذات الأولوية الوطنية. • تستهدف البرامج الإستراتيجية تقديم حلول تطبيقية وتوصيات لصانعي القرار وفق منهجيات علمية وأفضل المعايير والممارسات العالمية وبالتعاون مع الجهات الحكومية، والأكاديمية، والقطاع الخاص في مجالات الأولويات الوطنية. • تتشارك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بتمويل ودعم البرنامج البحثي الإستراتيجي مع الجهات ذات العلاقة حسب عقد بحثي بين الأطراف المشاركة ووفق مبدأ الشراكة وتكامل الأدوار بين المؤسسات ذات العلاقة، وبإشراف مباشر من لجنة توجيهية عالية المستوى تشمل في عضويتها مختلف الجهات ذات الصلة بالموضوع. • تشمل البرامج الإستراتيجية المزمع التركيز عليها خلال سنوات الخطة برنامج البحوث الإستراتيجية للمدن الذكية، وللطاقات المستدامة، ولتوطين تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وللأمراض المزمنة غير المعدية، وللإدارة المتكاملة لحشرة دوباس النخيل، ولظاهرة ازدهار الطحالب البحرية الضارة (المد الأحمر)، ولسلامة وجودة الغذاء، وللمرصد الاجتماعي، وللتراث الثقافي العماني.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	
الجهات المساندة	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة الطاقة والمعادن • وزارة الصحة • وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه • البلديات • هيئة البيئة • هيئة تنظيم الاتصالات • وزارة التنمية الاجتماعية	• وزارة التراث والسياحة • وزارة الاقتصاد • مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم • وزارة الإعلام • بلدية مسقط • الشركة العمانية للتنمية السياحية (عمران) • الشركة العمانية للاتصالات (عمانتل) • مجموعة نماء القابضة
مستوى التكلفة	مرتفع	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 1-31: نشر الوعي وتعزيز ثقافة البحث العلمي والتطوير والابتكار

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج التشجيع على تبني ثقافة البحث العلمي والابتكار من قبل المؤسسات الأكاديمية والقطاعات الحكومية والخاصة والأهلية وعلى مستوى الأفراد عبر سلسلة من البرامج والأنشطة الإعلامية التوعوية. كما يهدف إلى تمكين الباحثين والأكاديميين والمختصين في مجال الإعلام العلمي، وزيادة السعة العلمية عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة للتعريف بالعلوم والمفاهيم العلمية والبحثية والابتكارية وتشجيع المؤسسات الإعلامية لتبني برامج تعنى بالبحث العلمي والابتكار.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تقديم برامج تلفزيونية عبر تكثيف حضور الباحثين والعلماء في البرامج التلفزيونية لنقل المعرفة العلمية والتعريف بالمنجزات البحثية والابتكارية أو إنتاج برامج متخصصة. • تقديم برامج إذاعية سواء عبر برنامج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار "حوار مع باحث" أو استحداث برامج إذاعية جديدة. • تطوير نشاط صحفي توعوي مستمر عبر التركيز على تكثيف المضمون العملي أكثر من تغطية الفعاليات. • إعداد نشرات وكتيبات متخصصة في الموضوعات التي تحتاج لتعزيز الوعي حولها. • تفعيل قنوات التواصل الاجتماعي ذات الصلة بشكل أكبر، وتبني مبادرة حث الباحثين والمبتكرين للتواجد في هذه المنصات للتعريف بجهودهم البحثية والابتكارية وتوعية المجتمع بالعلوم المختلفة. • برامج توعوية مباشرة كالزيارات المباشرة للمؤسسات الأكاديمية الحكومية والخاصة أو عبر استضافة وفود طلابية وبحثية في مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	
الجهات المساندة	• وزارة الإعلام • الصحف المحلية • المؤسسات الأكاديمية	• الباحثين والأكاديميين • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 1-32: المسح الوطني الإلكتروني لمؤشرات البحث والتطوير

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة.		
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج جمع بيانات أنشطة البحث العلمي والتطوير التجريبي من حيث الإنفاق على هذه الأنشطة، وتحديد الكوادر البحثية التي تعمل ضمن هذه الأنشطة، وقياس تأثير المساهمة في البحث والتطوير التجريبي على التخطيط الإستراتيجي، والتعرف على السعة البحثية في السلطنة.		
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد مسح وطني إلكتروني لجميع المؤسسات البحثية في القطاع الحكومي، والقطاع الأكاديمي، والقطاع الخاص وفق المعايير الدولية المعمول بها في معهد اليونسكو للإحصاء. • تأسيس قاعدة بيانات وطنية دقيقة تُعنى بحساب مؤشرات العلوم والتقانة تغذي كلًا من مؤشر الابتكار العالمي ومؤشر التنافسية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة. • تقييم حوكمة الإنفاق على البحث والتطوير وتعزيز السعة البحثية الوطنية للكوادر الوطنية والبنية الأساسية للبحث والتطوير		
الجهة المسئولة عن التنفيذ	المركز الوطني للإحصاء والمعلومات		
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • الجامعات والكليات ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة	• القطاع الخاص • المراكز البحثية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة	
مستوى التكلفة	متوسط		
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021		

البرنامج 1-33: الصندوق الوقفي لدعم البحث العلمي والابتكار في جامعة السلطان قابوس

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج بناء القدرات الوطنية في مجالات الابتكار المختلفة، وربطها بمجالات التنمية المختلفة من خلال توفير دعم من جهات شريكة في المجتمع العماني (حكومية، وخاصة، وأهلية، وأفراد) تؤمن بأهمية البحث العلمي والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة، وتساهم في توفير بيئة محفزة للبحث والابتكار في مجالات التعليم، والبحث والتطوير، والبنية الأساسية، والبنية الرقمية، ونقل التكنولوجيا، والاقتصاد، وذلك في إطار مواءمة البرنامج مع إستراتيجية السلطنة للابتكار.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد الكوادر البشرية المتخصصة في البحث العلمي والابتكار للعمل كمساعدي باحثين، وتوفير المهارات اللازمة من خلال تدريب ممنهج حسب احتياجات السوق العماني في مجال البحث العلمي والابتكار في المجال العلمي والصناعي والتجاري. • توظيف عدد من الباحثين عن عمل في قطاع البحث العلمي لضمان الاستدامة والاستمرارية. • زيادة عدد الأبحاث العلمية والنشر العلمي الذي يعزز ويخدم التصنيف العالمي للجامعات والسلطنة ويخدم خطة الابتكار الإستراتيجية للسلطنة 2020 - 2040. • تحويل المخرجات البحثية إلى واقع عملي كتحويلها إلى شركة طلابية، أو حكومية، أو خاصة، أو مؤسسة صغيرة. • توجيه الأبحاث والابتكار في مجال التنمية المستدامة وتحديدًا في القطاع اللوجستي، من خلال التعرف على الاحتياجات التنموية، وتحديد الدعم المطلوب لسد الفجوات التنموية، وتعزيز الشراكة بين العاملين في مجال البحث العلمي والابتكار بهدف توفير فرص عمل للشباب العماني، وتحويل الأفكار البحثية والابتكارية إلى واقع وإنتاج ملموس.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	جامعة السلطان قابوس	
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • المركز الوطني للتنافسية • الجامعات الخاصة	• جامعة التقنية والعلوم التطبيقية • مراكز الأبحاث والابتكار الأخرى • الشركاء من القطاعات المختلفة
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 1-34: البنية الرقمية وثقافة الرقمنة مفعلة في قطاع البحث والتطوير والابتكار

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج استكمال الجهود المبذولة لتوفير بيئة افتراضية محفزة وداعمة لجميع العاملين والداعمين لمنظومة البحث العلمي والتطوير الوطنية للوصول إلى أفكار وحلول ابتكارية وحديثة ترفد الاقتصاد بمنتج ذي جودة يمكن تسويقه. وتقوم هذه البيئة الافتراضية بتذليل التحديات التي تواجه الباحث والمبتكر وتتيح له المصادر العالمية التخصصية والأدوات اللازمة لإجراء أبحاثه وابتكاراته، وتؤهله للتعلم والتدريب وتبادل الأفكار مع الخبراء وتجربتها بالمختبرات الافتراضية والتشاركية، وتتيح قواعد بيانات ومؤشرات محلية وعالمة تساعده لوضع الخطط الفعالة وتوجيه الموارد المتاحة والتدريب ونقل المعرفة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تأهيل مجمع ابتكار مسقط وتحويله إلى مدينة رقمية نموذجية بنية تحتية إلكترونية ذكية تفعل وتربط عناصر البرنامج المختلفة. • استمرار تجديد وتطوير أجهزة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وبرمجياته وتراخيصه وتشغيل وصيانة المنصات التابعة له. • ربط المنظومة ببنية تحتية للأمن السيبراني تضمن حماية المعلومات. • تطوير المنصة الوطنية للبحث العلمي والابتكار كمحطة مركزية لكافة أنشطة البحث العلمي والابتكار في السلطنة، تعمل على تمكين وربط جميع الفاعلين في منظومة البحث والابتكار من منتجي وداعمي ومستخدمي البحث العلمي والابتكار. • ربط المنصة الوطنية للبحث العلمي والابتكار بقواعد بيانات عالمية تحوي معلومات عن براءات الاختراع، ومؤشرات البحوث داخل السلطنة وخارجها، وقاعدة البيانات لكشف الانتحال والنسخ، والمؤشرات العالمية القياسية والتدريب عليها لإعداد الخطط الفعالة. • تأسيس المنصة التفاعلية الإلكترونية "معين" لمحاكاة الواقع من خلال توفير بيئة افتراضية للمعارض وقاعات المؤتمرات ومراكز البحوث أو قاعات التعلم باستخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة. وتتكون هذه المنصة من مجموعة من المنصات الفرعية وتشمل منصة المتعلمين، ومنصة الباحثين، ومنصة قطاع الأعمال، ومنصة الجامعات والكليات. • توفير الخدمات الافتراضية لمجمع ابتكار مسقط من خلال منصة إلكترونية لتسهيل الخدمات وطلب الانتساب للمجمع، لتتمكن أي مؤسسة في مجال الابتكار والبحث والتطوير من الانتساب للمجمع من أي منطقة في عمان. • تطوير الشبكة الوطنية لنقل التكنولوجيا كحلقة الوصل بين الأوساط الأكاديمية ومؤسسات القطاعين العام والخاص، والمؤسسات ذات العلاقة لنقل النتائج العلمية من مؤسسة إلى أخرى لتطويرها واستغلالها اقتصاديًّا. • تطوير المكتبة العلمية الافتراضية العمانية (مصادر) كموقع يوفر مصادر عالمية ودوريات ومجلات بمجالات مختلفة والبحوث المحكمة ورسائل الدكتوراه والماجستير وأوراق عمل المؤتمرات العلمية والكتب الإلكترونية والمجلات العلمية والبرمجيات.

تابع: البرنامج 1-34: البنية الرقمية وثقافة الرقمنة مفعلة في قطاع البحث والتطوير والابتكار

العناصر الأساسية للبرنامج	• تفعيل المستودع البحثي العماني (شعاع) كمستودع وطني ينظم إدارة النتاجات والمبتكرات البحثية الأكاديمية العمانية ويفهرسها ويصنفها على أسس التصنيف العالمي، ويتيحها إلكترونيا للمجتمع البحثي والأكاديمي العماني. • تحديث قواعد بيانات البرامج الإستراتيجية (المرصد الاجتماعي، والمد الأحمر، والأمراض غير المعدية) كمستودعات للبيانات بتقنية البيانات الضخمة، وربط قواعد بياناتها بقواعد البيانات في المؤسسات والوزارات الحكومية بالتعاون مع المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، وتغذية قواعد البيانات الخاصة بالقواعد غير الإلكترونية عبر عقود بعد تحويلها لقواعد إلكترونية. • تدعيم مركز سيسكو لدعم الابتكار كمركز مجهز بتقنيات الاتصال وحاضنة للتعليم والتعلم عن بعد، يخدم المستفيدين من خدمات حاضنات الأعمال، بحيث يقوم بربطهم بمختلف المرشدين والمستشارين والمختصين الدوليين من شبكة سيسكو حول العالم للحصول على الاستشارات والتوجيه في مجال مشاريعهم وابتكاراتهم. كما سيقوم بتوفير الفرصة لحضور صفوف دراسية أو تدريبية من أي مكان حول العالم عبر البث الافتراضي. • تشغيل وصيانة المنصات المعلوماتية لمركز عمان للموارد الوراثية الحيوانية والنباتية كمنصات معلوماتية تمكّن من الأرشفة الإلكترونية لتوثيق وحفظ معلومات عن التنوع الأحيائي العماني وتحويلها إلى قيمة مضافة من خلال استغلال المعلومات في البحث والتعليم والابتكار والذي يخدم مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
الجهات المساندة	• وزارة التربية والتعليم • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • جامعة السلطان قابوس • مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم • جامعة التقنية والعلوم التطبيقية • المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 1-35: الشبكة العمانية للبحث العلمي والتعليم مطورة ومفعلة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير شبكة اتصالات عالية السرعة لتوفير بيئة محفزة للباحثين، وإثراء التعاون البحثي والتعليم من خلال تطبيقات ومنصات تفاعلية وإيجاد ارتباطات دولية بشبكات علمية مماثلة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• عمل شراكات إستراتيجية مع مقدمي خدمات الاتصالات في السلطنة. • ربط الجامعات والكليات والمراكز البحثية المستهدفة بشبكة اتصالات موحدة وعالية السرعة. • تقديم خدمات وتطبيقات ومنصات داعمة للتعاون البحثي والتعليمي، وحاليًّا تُقدَم 16 خدمة منها مصادر وشعاع والتجوال التعليمي. • ربط تقنية 5G الشبكي وتوفير خدمة الإنترنت للمدارس وبعض الكليات. • عمل ارتباطات شبكية دولية لخلق تعاون عالمي وإثراء التجربة المحلية. • الانضمام الى تحالفات إقليمية ودولية لتعزيز التعاون البحثي والابتكار.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
الجهات المساندة	• القطاع الخاص • القطاع الأكاديمي الحكومي والخاص الجامعات والكليات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة • مقدمو خدمات الاتصالات والتطبيقات المساندة المحليين والعالميين
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 1-36: حاضنات الأعمال بمجمع الابتكار مسقط

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توفير حاضنات للمشاريع الابتكارية ذات الجدوى الاقتصادية في مجالات (الطاقة، والمياه، والبيئة، والتقنية الحيوية، والغذاء، والصحة) لتشجيع أصحاب الأفكار والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والناشئة على البحث والتطوير والابتكار لإثراء السوق بالحلول والخدمات والمنتجات القائمة على التقنية الحديثة.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تقديم الاستشارات التي تتعلق بريادة الأعمال، والاستشارات المالية والتجارية والقانونية والتقنية. • تقديم الإرشاد والتوجيه في مجالات المحاسبة، وتنمية الأعمال، والترويج، وتعزيز هوية المُنتج، وتطوير الفرص الاستثمارية والابتكار. • تقديم برامج تدريب منتظمة فيما يتعلّق بريادة الأعمال، والمهارات الإدارية لإدارة المشاريع الصغيرة القائمة على المعرفة. • توفير مكاتب للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومكاتب مفتوحة في بيئة عملٍ مشتركة للمشاريع الناشئة. • إتاحة خدمات تطوير الأعمال والربط مع الخدمات التمويلية المختلفة. • إقامة علاقات ترابطية مع مُرشدين مختصين بالمجال الصناعي.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	
الجهات المساندة	• وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • غرفة تجارة وصناعة عمان • البلديات • هيئة البيئة	• وزارة الصحة • الهيئة العامة للطيران المدني • منظومة الجهات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة • مؤسسات القطاع الخاص والعام والأكاديمي
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 1-37: مؤسسة إيجاد لتفعيل الشراكة بين القطاع الأكاديمي والقطاع الصناعي لتحقيق التنمية المستدامة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة	
وصف البرنامج	يستهدف برنامج إيجاد (ضمن معهد التقنيات المتقدمة) تأسيس منصة معرفية مشتركة بين أكثر من 60 جهة من القطاع الصناعي والأكاديمي والحكومي، كوسيلة لترجمة تطلعات بروتوكول البحث والتطوير بين القطاع الأكاديمي ممثلًا في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، والقطاع الصناعي ممثلًا في وزارة الطاقة والمعادن وشركة تنمية نفط عمان في عام 2017م، بهدف تعزيز الابتكار وتكوين شراكة بحث وتطوير فعالة من أجل اقتصاد عُماني مبني على المعرفة. كما يستهدف البرنامج توفير منظومة متكاملة وفعالة للبحوث التطبيقية وتوظيفها في تأسيس مراكز بحثية صناعية في التقنيات المتقدمة في بعض القطاعات المهمة.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تأسيس منصة الابتكار المفتوح التي تربط بين قطاع التقنية وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، وقطاع التطوير والاستثمار، وقطاع التدريب ممثلًا في صندوق التدريب الوطني. • تأسيس مراكز التميز البحثي من أجل إيجاد حلول فاعلة للتحديات التي تواجه القطاع الصناعي في السلطنة بالتعاون مع القطاع الأكاديمي ومراكز البحوث. • تأسيس اقتصاديات جديدة ومستدامة مبنية على الشراكات الإستراتيجية المحلية والدولية باستخدام التقنيات الحديثة والناشئة. • العمل على تطوير وتوطين التكنولوجيا المتقدمة كامتداد طبيعي لجهود القيمة المحلية المضافة. • توفير فرص عمل واعدة للشباب العماني في المجالات التقنية المتقدمة. • تقديم الدراسات والخدمات الاستشارية للشركات في المجالات ذات العلاقة بالتقنيات المتقدمة.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	
الجهات المساندة	• وزارة الطاقة والمعادن • شركة تنمية نفط عمان • جامعة التقنية والعلوم التطبيقية	• القطاع الخاص • القطاع الحكومي • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 1-38: أكاديمية الملكية الفكرية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأسيس أكاديمية الملكية الفكرية من أجل بناء الموارد البشرية في مجال الملكية الفكرية، الذي يعد كيانًا رائدًا في دعم الإبداع والابتكار وتعزيز استخدام الملكية الفكرية كأداة للتنمية ونشر الوعي بالملكية الفكرية وأهميتها في كافة القطاعات الخاصة والعامة.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تصميم وتوفير برامج التعليم والتدريب المستمر في مختلف مجالات الملكية الفكرية. • التدريب على التطوير المهني للمسؤولين الحكوميين والعاملين في مجال الابتكار والملكية الفكرية. • تعزيز كفاءات الأكاديميين والمعلمين في مجال الملكية الفكرية على مستوى التعليم العام والجامعي والدراسات العليا. • تنفيذ برامج تدريبية للباحثين والمبتكرين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الملكية الفكرية. • تنفيذ برامج تدريبية في المسائل القضائية والنزاعات والوساطة والتحكيم في مجال الملكية الفكرية. • تنفيذ برامج التدريبية متخصصة في فروع الملكية الفكرية - برنامج تطوير مهني، لدول المنطقة بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية. • تنفيذ بعض البرامج التدريبية المصممة بناء على طلب من الجهات المختلفة في مجالات الملكية الفكرية. • إقامة مدرسة صيفية عن الملكية الفكرية لدول المنطقة بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية. • المساهمة في نشر ثقافة الملكية الفكرية بالتعاون مع المؤسسات المعنية في مجال الابتكار عبر تنظيم ندوات ومحاضرات مخصصة لمفاهيم الملكية الفكرية. • وضع وتطوير برامج شراكة وتعاون مع المؤسسات الأكاديمية الوطنية والدولية الفاعلة في مجال الابتكار والملكية الفكرية. • إعداد مطبوعات ومواد تعليمية وتثقيفية متنوعة في مختلف مجالات الملكية الفكرية. • إتاحة الدورة العامة عن الملكية الفكرية المخصصة للسلطنة (DL 101) والدورات المتقدمة عن طريق التعليم عن بعد بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية. • إنشاء مكتبة تثقيفية عن الملكية الفكرية مع إمكانية إتاحتها إلكترونيًا. • نشر الأبحاث العلمية للابتكارات في مختلف المجالات	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	
الجهات المساندة	• الجامعات والكليات ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة • وزارة التربية والتعليم • وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه • وزارة العمل • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • جامعة السلطان قابوس	• جامعة التقنية والعلوم التطبيقية • أكاديمية الويبو • المؤسسات القضائية • الجمعية العمانية للملكية الفكرية • القطاع الخاص • المراكز البحثية والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 1-39: المكتب الوطني للملكية الفكرية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأسيس مكتب مستقل إداريًا وماليًا تحت مظلة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، يعنى بتعزيز خدمات الملكية الفكرية وتحفيز الأفراد والشركات على الابتكار والإبداع، وكذلك تسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية وإجراءات طلبات الإيداع والنشر والمنح.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تطوير وتنفيذ إستراتيجية وطنية للملكية الفكرية داعمة ومحفزة للابتكار بالتعاون مع المؤسسات المحلية والدولية ذات العلاقة. • إنشاء وإدارة منصة إلكترونية متكاملة لخدمات الملكية الفكرية. • تأسيس قواعد بيانات وطنية شاملة للبيانات المحلية والدولية في مجال الملكية الفكرية ترفد التقارير الدولية للابتكار والتنافسية. • تعزيز وتفعيل التواصل والتكامل المؤسسي في تطوير سياسات الملكية الفكرية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. • تقديم الاستشارات القانونية وتنفيذ وتطوير القوانين والتشريعات في مجال الملكية الفكرية. • تعزيز وتطوير وحدات إدارة الملكية الفكرية في جميع المؤسسات الأكاديمية والبحثية والصناعية والقطاع الخاص. • تعزيز وتطوير إدارة مراكز نقل المعرفة والتكنولوجيا. • تفعيل المبادرات الوطنية لتعزيز دعم الابتكارات القائمة على الملكية الفكرية. • تنمية وتطوير سياسات المنافسة ذات العلاقة بريادة الأعمال المستدامة من الملكية الفكرية • تحفيز القطاع الخاص للمساهمة في دعم أنشطة الابتكار المولدة للملكية الفكرية. • زيادة عدد المنتجات المحلية الناشئة من الملكية الفكرية في الأسواق الإقليمية والعالمية وتعزيز قيمتها الاقتصادية. • تطوير سياسات دعم الابتكارات المطورة من الموارد الوراثية والموارد الطبيعية والمعارف التقليدية والموروث الثقافي العماني وحمايتها من خلال أدوات الملكية الفكرية. • تفعيل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال الملكية الفكرية بما يخدم التنمية المستدامة. • تمكين ودعم إنفاذ القوانين والتشريعات في مجال الملكية الفكرية. • تعزيز وتطوير البرامج التدريبية والتأهيلية في مجال الملكية الفكرية. • تفعيل وتأصيل ثقافة الملكية الفكرية ودورها في تمكين الابتكار والتنمية المستدامة.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • المؤسسات الحكومية ذات العلاقة • المراكز البحثية والجامعات والكليات ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة	• القطاع الخاص والجمعية الوطنية للملكية الفكرية • المنظمة العالمية للملكية الفكرية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 1-40: الكراسي البحثية في المجالات ذات الأولوية الوطنية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة ومجتمعها
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تقديم منحة بحثية لإحدى مؤسسات التعليم العالي البحثية لاستضافة برنامج كرسي بحثي في مجال إستراتيجي ذي أهمية وطنية، ليكون نواة لمركز تميز بحثي وطني في المستقبل، وإنشاء برامج دراسات عليا لبناء كفاءات وطنية مؤهلة ورائدة في البحث العلمي وذات قدرات ومهارات بحثية منافسة محليًّا وعالميًّا.
العناصر الأساسية للبرنامج	• توفير الموارد المالية لإنشاء الكرسي البحثي في المجال الإستراتيجي ذي الأهمية الوطنية في إحدى الجامعات الحكومية أو الخاصة وتحفيز القطاع الخاص للمساهمة في التمويل. • تطوير القدرات البحثية المحلية والتميز البحثي في مجالات الكرسي البحثي. • توسيع حدود المعرفة من خلال البحوث المركزة في مجالات الكرسي البحثي. • تعزيز وتحسين قدرة مؤسسات التعليم العالي المحلية على توليد وتطبيق معارف جديدة. • مساعدة مؤسسات التعليم العالي المحلية في إعداد برامج الدراسات العليا في المجالات ذات الأولوية الوطنية. • إقامة روابط بين المؤسسات البحثية والصناعية المحلية والمؤسسات الدولية. • تعزيز الاستخدام الاقتصادي والتجاري لمخرجات أبحاث الكرسي البحثي محليًّا وعالميًّا وتحويل المعارف المنتجة إلى منتجات ذات عائد اقتصادي يرفد الاقتصاد الوطني. • إطلاق كرسيين بحثيين على الأقل في مجالات ذات أولوية وطنية من أبرزها الكرسي البحثي لحفظ التنوع البيولوجي وخلق قيمة مضافة (مع التركيز على شجرة اللبان والنباتات الطبية).
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
الجهات المساندة	• مؤسسات التعليم العالي المحلية التي تحتضن هذه الكراسي البحثية
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 1-41: مشروع البحوث التطبيقية والبينية والمتعددة التخصصات

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة ومجتمعها
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج خلق مشاريع البحوث التطبيقية التي تديرها فرق بحثية ذات تعددية التخصص. تكون نتائج هذه المشاريع البحثية قابلة للتطبيق وذات جدوى في التغلب على تحديات القطاعات المختلفة، وتضيف قيمة معرفية ومادية لهذه القطاعات. وتكون هذه البحوث مركزة، وذات صلة، ونتائجها قابلة للقياس.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشكيل الفرق البحثية المشتركة في مؤسسات التعليم العالي بالتعاون مع القطاع العام والخاص. • مواءمة المشاريع البحثية مع احتياجات السلطنة وتوجيهها نحو القطاعات الواعدة. • الحصول على نتائج دقيقة معيارية توجه الجهود في المجالات المختلفة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	جامعة السلطان قابوس
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • القطاعات ذات الصلة بالمشاريع البحثية
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 1-42: كرسي البحث والابتكار في مجال المدن الذكية بجامعة السلطان قابوس

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأسيس الكرسي البحثي لدعم الأبحاث العلمية الرصينة في مجالات تكنولوجيا المعلومات ودراسات علوم الحاسب الآلي من أجل تطوير تطبيقات المدينة الذكية في السلطنة. ويستهدف البرنامج أيضًا إنتاج أو دعم إنتاج مشاريع بحثية في المجالات التي تؤثر بشكل مباشر على التنمية المستدامة. كما يعمل الكرسي المقترح على تسريع عملية الاستثمار ومعدل الابتكار في مدن السلطنة ومواكبة التوجه العالمي للمساهمة في تحقيق هذه الأهداف	
العناصر الأساسية للبرنامج	• وضع الشروط المرجعية لاختيار أساتذة متخصصون ونشطون مهنيًا مع فرق أبحاثهم المتخصصة للمشاركة في إجراء أنشطة الكرسي المتعددة. • تدريب الكوادر الوطنية في مجالات تكنولوجيا المعلومات ودراسات علوم الكمبيوتر الخاصة بتطبيقات المدينة الذكية ورفع مستوى كفاءاتها في هذا المجال. • تأسيس شراكات متنوعة مع مراكز بحثية وجامعات دولية في مجالات تكنولوجيا المعلومات ودراسات علوم الكمبيوتر الخاصة بتطبيقات المدينة الذكية وتبادل الخبرات، بهدف الوصول إلى أنجح وأكفأ الممارسات الدولية المناسبة. • تنظيم الفعاليات للتعريف بالأبحاث ونتائجها وكيفية الاستفادة منها لتطوير تكنولوجيا المعلومات ودراسات الحاسب الآلي الخاصة بتطبيقات المدينة الذكية في السلطنة. • قيادة وتطوير الشراكات الداخلية والخارجية لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات والأفكار والترويج لموضوع الكرسي البحثي ولجامعة السلطان قابوس. • توفير الاستشارات للحكومة والمساهمة في تطوير الدراسات في المجالات المعنية ورفع تنافسية السلطنة في هذا المجال دوليًّا. • توفير القيادة الفكرية للمجتمع الأكاديمي والتوجيه والإرشاد للزملاء الأقل خبرة، وقيادة وتعيين وإدارة وتطوير الباحثين والفرق البحثية لتقديم الأبحاث المتخصصة و/أو التدريس و/أو التدريب في المجالات المعنية. • العمل على توفير التمويل اللازم للأنشطة البحثية والتعليمية والتدريبية والمنح التعليمية.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	جامعة السلطان قابوس	
الجهات المساندة	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • جامعة التقنية والعلوم التطبيقية • هيئة تنظيم الاتصالات	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر	

البرنامج 1-43: الكرسي البحثي لأنظمة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي بجامعة السلطان قابوس

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأسيس الكرسي البحثي الذي سيسهم في توفير قاعدة معرفية وعلمية رصينة في المجالات المرتبطة بأنظمة الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في السلطنة، وذلك من خلال إجراء البحوث أو دعم إنتاج مشاريع بحثية تغطي مجموعة متنوعة من القضايا والتحديات المرتبطة بهذا المجال، والتي تؤثر بشكل مباشر على التنمية المستدامة في السلطنة. إضافة إلى ذلك، سيقوم الكرسي البحثي أيضًا ببناء القدرات البحثية في جامعة السلطان قابوس من خلال توفير برامج الدراسات العليا في دراسات أنظمة الذكاء الاصطناعي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• وضع الشروط المرجعية لاختيار أساتذة متخصصين ونشطين مهنيًا مع فرق أبحاثهم المتخصصة للمشاركة في إجراء أنشطة الكرسي المتعددة. • تدريب الكوادر الوطنية في مجال أنظمة الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته ورفع مستوى كفاءاتها في هذا المجال. • تأسيس شراكات مع مراكز بحثية وجامعات دولية في مجال أنظمة الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، وتبادل الخبرات للوصول إلى أنجح وأكفأ الممارسات الدولية المناسبة. • تنظيم عدد من الفعاليات للتعريف بالأبحاث ونتائجها وكيفية الاستفادة منها. • قيادة وتطوير الشراكات الداخلية والخارجية لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات والأفكار والترويج لموضوع الكرسي البحثي ولجامعة السلطان قابوس. • توفير الاستشارات للحكومة والمساهمة في تطوير الدراسات في مجال أنظمة الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته ورفع تنافسية السلطنة في هذا المجال دوليًا. • توفير القيادة الفكرية للمجتمع الأكاديمي والتوجيه والإرشاد للزملاء الأقل خبرة، وقيادة وتعيين وإدارة وتطوير الباحثين والفرق البحثية لتقديم الأبحاث المتخصصة و/أو التدريس و/أو التدريب في مجال أنظمة الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته. • العمل على توفير الموارد اللازمة لتمويل الأنشطة البحثية والتعليمية والتدريبية وتقديم المنح التعليمية في هذا المجال.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	جامعة السلطان قابوس
الجهات المساندة	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • جامعة التقنية والعلوم التطبيقية • هيئة تنظيم الاتصالات
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

البرنامج 1-44: كرسي بحثي في علوم البيئة البحرية ومصائد الأسماك

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأسيس الكرسي البحثي لمواءمة أبحاث وموارد جامعة السلطان قابوس في مصائد الأسماك والبيئة البحرية مع أهداف التنمية الإستراتيجية للسلطنة، حيث سيشارك في إجراء أنشطة الكرسي المتعددة أساتذة متخصصون ونشطون مهنيًا وفرق أبحاثهم المتخصصة في هذا المجال، وذلك لتطوير ودعم البحوث التطبيقية المتعلقة بمصائد الأسماك والبيئة البحرية في السلطنة، والمساعدة في اقتراح السياسات والإستراتيجيات، وتقديم الاستشارات لصانعي السياسات ومتخذي القرارات وقادة الأعمال وغيرهم من المعنيين بهذا المجال، وبأعلى درجات الكفاءة والجودة والفاعلية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• وضع الشروط المرجعية لاختيار أساتذة متخصصين ونشطين مهنيًا مع فرق أبحاثهم المتخصصة للمشاركة في إجراء أنشطة الكرسي المتعددة. • تدريب الكوادر الوطنية في مجال علوم البيئة البحرية ومصائد الأسماك ورفع مستوى كفاءاتها في هذا المجال. • تأسيس شراكات مع مراكز بحثية وجامعات دولية في مجال علوم البيئة البحرية ومصائد الأسماك وتبادل الخبرات للوصول إلى أنجح وأكفأ الممارسات الدولية المناسبة. • تنظيم عدد من الفعاليات للتعريف بالأبحاث ونتائجها وكيفية الاستفادة منها. • قيادة وتطوير الشراكات الداخلية والخارجية لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات والأفكار والترويج للموضوع ولجامعة السلطان قابوس. • توفير الاستشارات للحكومة والمساهمة في تطوير الدراسات في مجال علوم البيئة البحرية ومصائد الأسماك ورفع تنافسية السلطنة في هذا المجال دوليًا. • تعزيز القيادة الفكرية للمجتمع الأكاديمي والتوجيه والإرشاد للزملاء الأقل خبرة، وقيادة وتعيين وإدارة وتطوير الباحثين والفرق البحثية لتقديم الأبحاث المتخصصة و/أو التدريس و/أو التدريب في مجال علوم البيئة البحرية ومصائد الأسماك. • تعزيز الموارد اللازمة لتمويل الأنشطة البحثية والتعليمية والتدريبية وتقديم المنح التعليمية في هذا المجال.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	جامعة السلطان قابوس
الجهات المساندة	• وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه • هيئة البيئة • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • جامعة التقنية والعلوم التطبيقية
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

البرنامج 1-45: كرسي بحثي في مجال البيئة والصحة والمخاطر

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأسيس الكرسي البحثي ليعمل على إجراء البحوث حول التعرض طويل الأمد لملوثات الهواء الناتجة عن أنشطة النفط والغاز، وقياس مدى جودة الهواء الداخلي للسكان المحليين الذين يتعرضون لذلك في المراحل النهائية لهذه الأنشطة، كما يقوم الكرسي بإجراء البحوث حول علم الأوبئة البيئية، وكذلك يساهم في وضع مؤشرات للصحة البيولوجية لتتبع آثار الصحة البيئية لمن يتعرض لأنشطة النفط والغاز.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• وضع الشروط المرجعية لاختيار أساتذة متخصصين ونشطين مهنيًا مع فرق أبحاثهم المتخصصة للمشاركة في إجراء أنشطة الكرسي المتعددة. • تدريب الكوادر الوطنية في مجال البيئة والصحة والمخاطر ورفع مستوى كفاءاتها في هذا المجال. • تأسيس شراكات متنوعة مع مراكز بحثية وجامعات دولية في مجال البيئة والصحة والمخاطر وتبادل الخبرات بهدف الوصول إلى أنجح وأكفأ الممارسات الدولية المناسبة • تنظيم عدد من الفعاليات للتعريف بالأبحاث ونتائجها وكيفية الاستفادة منها. • قيادة وتطوير الشراكات الداخلية والخارجية لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات والأفكار والترويج للموضوع والجامعة. • تعزيز الاستشارات للحكومة والمساهمة في تطوير الدراسات في مجال البيئة والصحة والمخاطر ورفع ترتيب السلطنة في هذا المجال دوليًا. • توفير القيادة الفكرية للمجتمع الأكاديمي والتوجيه والإرشاد للزملاء الأقل خبرة، وقيادة وتعيين وإدارة وتطوير الباحثين والفرق البحثية لتقديم الأبحاث المتخصصة و/أو التدريس و/أو التدريب في مجال البيئة والصحة والمخاطر. • العمل على توفير الموارد اللازمة لتمويل الأنشطة البحثية والتعليمية والتدريبية وتقديم المنح التعليمية في هذا المجال.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	جامعة السلطان قابوس	
الجهات المساندة	• هيئة البيئة • وزارة الصحة • هيئة تنظيم الاتصالات	• جامعة التقنية والعلوم التطبيقية • وزارة الطاقة والمعادن
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2024-2021	

البرنامج: 1-46: كرسي بحثي في دراسات الطاقة والتقنيات الحديثة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأسيس الكرسي البحثي ليعمل كمنصة للتعاون بين الأوساط الأكاديمية والصناعة في مجال استكشاف وتنفيذ حلول مستدامة ومبتكرة تلبي احتياجات عُمان المتزايدة من الطاقة. حيث سيعمل الكرسي على إجراء البحوث لتطوير وتنفيذ حلول الطاقة والتقنيات الحديثة التي تتناسب مع البيئة والموارد والظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير القدرات الوطنية وتعزيزها لدعم النمو الاقتصادي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• وضع الشروط المرجعية لاختيار أساتذة متخصصين ونشطين مهنيًا مع فرق أبحاثهم المتخصصة للمشاركة في إجراء أنشطة الكرسي المتعددة. • تدريب الكوادر الوطنية في مجال دراسات الطاقة والتقنيات الحديثة ورفع مستوى كفاءاتها في هذا المجال. • تأسيس شراكات متنوعة مع مراكز بحثية وجامعات دولية في مجال دراسات الطاقة والتقنيات الحديثة وتبادل الخبرات للوصول إلى أنجح وأكفأ الممارسات الدولية المناسبة. • تنظيم عدد من الفعاليات للتعريف بالأبحاث ونتائجها وكيفية الاستفادة منها. • قيادة وتطوير الشراكات الداخلية والخارجية لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات والأفكار والترويج للموضوع والجامعة. • توفير الاستشارات للحكومة والمساهمة في تطوير الدراسات في مجال دراسات الطاقة والتقنيات الحديثة ورفع تنافسية السلطنة في هذا المجال دوليًا. • توفير القيادة الفكرية للمجتمع الأكاديمي والتوجيه والإرشاد للزملاء الأقل خبرة، وقيادة وتعيين وإدارة وتطوير الباحثين والفرق البحثية لتقديم الأبحاث المتخصصة و/أو التدريس و/أو التدريب في مجال دراسات الطاقة والتقنيات الحديثة. • العمل على توفير الموارد اللازمة لتمويل الأنشطة البحثية والتعليمية والتدريبية وتقديم المنح التعليمية في هذا المجال.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	جامعة السلطان قابوس
الجهات المساندة	• وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • الهيئة العامة للمياه • مجموعة نماء القابضة • جامعة التقنية والعلوم التطبيقية • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 1-47: مركز عمان للموارد الوراثية الحيوانية والنباتية مفعل وممكن

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة ومجتمعها	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تمكين مركز عمان للموارد الوراثية الحيوانية والنباتية لتعزيز الاستخدام المستدام الأمثل لهذا الثروات الطبيعية الحية وتحويلها إلى قيمة مضافة من خلال البحث العلمي والابتكار الذي يخدم مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• حفظ وصون الموارد الوراثية لدعم الاقتصاد وتعزيز الأمن الغذائي والحفاظ على النظم الإيكولوجية. • إنشاء بنوك جينية لحفظ العينات الوراثية لغرض البحث والتطوير. • جمع عينات الموارد الوراثية النباتية والحيوانية والبحرية والكائنات الدقيقة من بيئاتها الطبيعية. • استكمال جهود استعادة البذور المحلية من البنوك الجينية الدولية. • تحقيق قيمة مضافة من خلال تطوير منتجات غير تقليدية من الموارد الطبيعية الحية. • تطوير منتجات طبيعية من الموارد الوراثية المحلية بالشراكة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل المنتجات المستخرجة من زيت نواة النخيل (مستحضرات نوى التجميلية). • توفير المعلومات والمعارف حول الثروات الطبيعية الحية من خلال توظيف تقنيات الثورة الصناعية الرابعة. • بناء القدرات البحثية في مجال التنوع الأحيائي بالسلطنة.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	مركز عمان للموارد الوراثية الحيوانية والنباتية	
الجهات المساندة	• هيئة البيئة • وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه • وزارة التربية والتعليم • وزارة الصحة • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة الاقتصاد	• ديوان البلاط السلطاني • شؤون البلاط السلطاني • القطاع الخاص (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أخرى) • مؤسسات المجتمع المدني (جمعية البيئة العمانية، وجمعية المزارعين العمانيين، وغيرها) • المؤسسات الأكاديمية والبحثية
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 1-48: مركز أبحاث الجينوم بجامعة السلطان قابوس

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة		
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأسيس مركز أبحاث لدعم البحوث الجينومية المتطورة عالية الجودة لاسيّما في المجالات الإستراتيجية من أجل مواصلة تطوير المجتمع العماني وتعزيز الأمن والقدرة التنافسية العالمية.		
العناصر الأساسية للبرنامج	• وضع مقترح متكامل لإستراتيجية عمل المركز تتضمن الخطة التنفيذية للمشاريع والكوادر البشرية والشركاء من القطاعات المختلفة ذات الصلة والخطة الاستثمارية لمخرجات المركز. • تعيين مدير المركز البحثي، ونائبه من ذوي الكفاءات المتخصصة في مجال بحوث الجينوم وفق المعايير المعمول بها في الجامعة. • تعيين عدد من الباحثين ومساعدي الباحثين من ذوي الكفاءات والتخصص في المجالات ذات العلاقة. • تأسيس لجنة استشارية ممثلة من كافة الجهات ذات العلاقة من القطاع الأكاديمي والقطاع الخاص والقطاع الحكومي لتسيير أعمال المركز.		
الجهة المسئولة عن التنفيذ	جامعة السلطان قابوس		
الجهات المساندة	• وزارة الصحة • وزارة التراث والسياحة • وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه • وزارة الطاقة والمعادن • وزارة الدفاع • وزارة الخارجية	• وزارة العدل والشؤون القانونية • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة التربية والتعليم • وزارة الإعلام • وزارة التنمية الاجتماعية • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	
مستوى التكلفة	مرتفع		
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021		

البرنامج 1-49: مركز وطني لأبحاث إدارة الأزمات

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأسيس مركز وطني لإدارة الأزمات الاقتصادية والصحية والتصدي لتداعياتها الأمنية والاجتماعية. ويسهم المركز في تمكين متخذي القرارات لرسم سياسات مبنية على الأدلة العلمية وأفضل الممارسات العالمية ذات العلاقة بالأمن الغذائي، والصحي والاجتماعي والاقتصادي، والبيئي	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تأسيس مركز بحثي وفق معايير عالمية، وتعزيز البنية الأساسية البحثية في الأبحاث العلمية ذات العلاقة بإدارة الأزمات فيما يتعلق بالأمن الغذائي والصحي والاجتماعي والبيئي. • وضع إستراتيجية وفق رؤية محددة وأهداف واضحة تتضمن الخطة التنفيذية والشركاء من الجهات ذات الصلة والكوادر البشرية المطلوبة والخطة الاستثمارية للمركز. • تأسيس شراكات عالمية وإقليمية في مجال أبحاث إدارة الازمات. • تعزيز السعة البحثية من الكوادر الوطنية من باحثين وفنيين وموظفي الدعم البحثي من خلال برامج تدريبية عالمية المعايير. • توليد فرص عمل للباحثين والمبتكرين الناشئين من خلال إشراكهم في إيجاد حلول للأزمات. • تعزيز الإنتاج المعرفي والعلمي في المجالات ذات الأولوية الوطنية للسلطنة. • تعزيز موقع السلطنة على خارطة العالم للعلوم والتقانة.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	
الجهات المساندة	• القطاعات الاقتصادية • قطاع الاقتصاد الأزرق والاخضر • القطاع الصحي	• المؤسسات ذات العلاقة بالأمن الاجتماعي وتعزيز مستوى المعيشة للمواطن والمقيم • تكاتف عمان من أجل البرامج التدريبية المتخصصة
مستوى التكلفة	مرتفع	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 1-50: استشراف المستقبل للتقانة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج استشراف تقنيات المستقبل في كافة القطاعات ذات الأولوية للسلطنة من أجل التركيز عليها وبناء اقتصاديات قائمة على الابتكار والمعرفة، وتوليد فرص عمل للشباب العماني من خلال تحفيزهم للانخراط والتركيز في هذه التقنيات المرتبطة بالقطاعات الاقتصادية الواعدة في السلطنة.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• استشراف مستقبل التقانات الحديثة في كافة المجالات ذات الأولوية الوطنية بمشاركة الخبراء والمفكرين والعلماء والمتخصصين وتحديد أهم التقانات التي تخدم السلطنة في المرحلة المقبلة. • تأسيس مرصد تقني استباقي حول التقانات الناشئة حول العالم في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية الوطنية والمهارات المرتبطة بها. • رسم خطة عمل المرصد التقني الاستباقي وإعداد الدراسات الاستشارية المبنية على الأدلة. • إقامة مجموعة من الشراكات الإستراتيجية مع أهم المراصد التقنية الدولية المتميزة في هذا المجال لتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الناجحة. • استخدام نتائج برامج عمل المرصد في رسم السياسات المبنية على استشراف المستقبل واتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة لتجنب الأزمات والاستفادة من الفرص المستقبلية. • تقييم تأثير المرصد التقني الاستباقي على تحقيق التنمية المستدامة.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	
الجهات المساندة	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة الاقتصاد • هيئة تنظيم الاتصالات	• الجامعات والكليات ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة • القطاع الخاص • المراكز البحثية الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2022 ويستمر	

البرنامج 1-51: خطة وطنية لإعداد المهندسين والباحثين في المجالات التكنولوجية والعلمية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج وضع خطة وطنية لإعداد المهندسين والباحثين في المجالات التكنولوجية والعلمية دعمًا للابتكار وتعزيزا لتنافسية السلطنة
العناصر الأساسية للبرنامج	• طرح برامج دراسات عليا في تخصصات المجالات العلمية والهندسية في مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة وتوفير منح دراسية للطلبة بالتعاون مع القطاع الصناعي لتوفير التدريب اللازم اثناء الدراسة. • التقييم المستمر لهذه البرامج والمخرجات من الكوادر البشرية. • تشجيع المهندسين والمخترعين من خلال الدعم المادي وتوفير البيئة المناسبة للابتكار.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
الجهات المساندة	• وزارة التربية والتعليم • جامعة التقنية والعلوم التطبيقية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 1-52: حاضنات ريادة أعمال وواحات التكنولوجيا في جامعة التقنية والعلوم التطبيقية لدعم أسس التنمية الاقتصادية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تشجيع ريادة الأعمال بين طلاب جامعة التقنية والعلوم التطبيقية من خلال الحاضنات التي تقدم الدعم اللازم لتشجيع الطلاب على تأسيس مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وتأسيس واحة التكنولوجيا لتعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال وتطوير المنتجات والخدمات التكنولوجية والخبرات التسويقية للمنتجات وتوفير الاستشارات في مختلف الخدمات الداعمة.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• التوسع في إنشاء البنى التحتية للحاضنات وبما يتناسب مع عدد الطلبة والخريجين والتخصصات في كل كلية لاستيفاء شروط الدعم لهم. • توفير البنى التحتية المطلوبة لتأسيس حاضنات الأعمال التي تقوم برعاية مشروعات ريادة الأعمال للطلبة والخريجين من أجل تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بهم. • إنشاء وتطوير البنى التحتية لمكاتب ومعارض دائمة في جامعة التقنية والعلوم التطبيقية لشركات القطاع الخاص لتوفير التواصل والتفاعل المتبادل بينها وبين الكليات. • نقل المهارات التكنولوجية والصناعية بين جامعة التقنية والعلوم التطبيقية والقطاعات الاقتصادية. • إعداد دراسة لاحتياجات كل كلية لحاضنات الأعمال وإعداد دراسة جدوى لكل حاضنة. • إعداد وثيقة المواصفات الفنية والمخططات الهندسية لكل حاضنة على حدة، والمخططات الهندسية لحاضنات كل كلية مهنية. • بناء علاقات تعاقدية وتشغيلية مع مؤسسات التعليم العالي والقطاعات الاقتصادية المعنية. • تسويق دور جامعة التقنية لتقديم الاستشارات المتخصصة من خلال شراكات إستراتيجية مع القطاعات الاقتصادية للمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني. • تنفيذ المشاريع الإنشائية وتجهيز الحاضنات وتقييم النتائج والآثار المترتبة على تأسيسها.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وبالتعاون مع جامعة التقنية والعلوم التطبيقية	
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة الاقتصاد • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	• هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • المجموعة العمانية العالمية للوجستيات - أسياد • غرفة تجارة وصناعة عمان
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة	

البرنامج 1-53: الجهاز الإداري والأكاديمي في الكليات المهنية قادر على توفير بيئة محفزة للابتكار وريادة الأعمال

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعادة تأهيل وتدريب الكوادر الأكاديمية في الكليات المهنية محليًا وخارجيًا -وفق مبدأ المجموعات وحسب ظروف واحتياجات كل كلية -على مهارات تحفيز الابتكار لدى الطلبة والمتدربين من خلال برامج تأهيلية تشمل مواضيع ذات صلة؛ مثل حل المشكلات والتفكير الإبداعي وإدارة الأزمات والعمل الجماعي وأساليب الاتصال والتواصل في بيئة عمل إبداعية، وطرق التدريس والتدريب والتقييم اللازمة لتحفيز الابتكار والإبداع عند الطلبة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إجراء دراسة للاحتياجات التدريبية للكادر الإداري والأكاديمي فيما يتعلق بمهارات ومعارف توفير بيئة التدريس والتدريب الإبداعية. • التعاقد مع مؤسسات تدريبية محلية وخارجية لتصميم وتنفيذ البرامج التدريبية اللازمة لتأهيل الكوادر الأكاديمية والإدارية في المجال المذكور. • تقييم نتائج وآثار البرنامج المباشرة وغير المباشرة على الكوادر البشرية في الكليات المهنية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
الجهات المساندة	• مؤسسات استشارية وتدريبية محلية وخارجية • وزارة المالية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2025

البرنامج 1-54: تشجيع العمل الريادي للطلبة والخريجين وتوفير الفرص والدعم لهم للقيام بمشاريع عمل خاصة من خلال تعزيز مهارات ريادة الأعمال لديهم

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تعزيز وتشجيع العمل الريادي من خلال الحاضنات التي تقدم الدعم اللازم من أجل تشجيع الطلبة لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة. كما تسعى بالتنسيق لإقامة المعارض في الكليات ومؤسسات سوق العمل.
العناصر الأساسية للبرنامج	• التوسع في إنشاء البنى التحتية للحاضنات وبما يتناسب مع عدد الطلبة والخريجين والتخصصات في كل كلية. • توفير البنى التحتية المطلوبة لرعاية الأعمال الريادية للطلبة والخريجين من أجل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بهم. • إنشاء وتطوير البنى التحتية لمكاتب ومعارض دائمة في جامعة التقنية والعلوم التطبيقية لشركات ومؤسسات سوق العمل وذلك من أجل توفير التواصل والتفاعل المتبادل بينها وبين الكليات.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة العمل
الجهات المساندة	• هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • المجموعة العمانية العالمية للوجستيات-أسياد
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة

البرنامج 1-55: إنشاء واحات التكنولوجيا في جامعة التقنية والعلوم التطبيقية لدعم أسس التنمية الاقتصادية القائمة على القيمة المضافة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إنشاء واحة التكنولوجيا لتعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال من خلال توفير بيئة حاضنة لتطوير المنتجات والخدمات التكنولوجية والخبرات التسويقية للمنتجات، إضافة إلى توفير الاستشارات في مختلف المجالات، ما سوف تساهم في تطوير الاقتصاد العماني من خلال شراكات إستراتيجية مع القطاعات الاقتصادية
العناصر الأساسية للبرنامج	• وضع خطة رئيسة للملكيات والمنشآت المصممة خصيصًا لحضانة وتدريب ودعم وتطوير وتقديم الخدمات والاستشارات للشركات (الصاعدة والمستقلة). • بناء علاقات تعاقدية رسمية وتشغيلية مع مؤسسات التعليم العالي والقطاعات الاقتصادية ذات المصالح المشتركة. • تسويق دور جامعة التقنية والعلوم التطبيقية لتقديم الاستشارات المتخصصة من خلال شراكات إستراتيجية مع القطاعات الاقتصادية للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني. • نقل المهارات التكنولوجية والصناعية بين جامعة التقنية والعلوم التطبيقية والقطاعات الاقتصادية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	• وزارة العمل • وزارة الاقتصاد • وزارة المالية • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • غرفة تجارة وصناعة عمان • القطاعات الاقتصادية • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة

البرنامج 1-56: ريادة الأعمال والابتكار في قطاع الصناعات التحويلية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تحفيز القدرات القيادية والإبداعية والمبتكرة عند الأفراد والشركات العاملة في قطاع الصناعات التحويلية باعتبارها قاطرة النمو، وذلك من خلال تقديم الحوافز وتشجيع تأسيس حاضنات ومسرعات الأعمال لمشاريع الصناعات التحويلية، خاصة الصناعات ذات المحتوى التقني المرتفع للمساهمة في تعزيز حضور أنشطة اقتصاد المعرفة، والتي تشمل تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• احتضان الشركات لتشجيعهم على إنتاج منتجات جديدة للسوق المحلي لمدة ثلاث أو أربع أو خمس سنوات. • نفقات البحث والتطوير. • منتجات وعمليات إنتاج جديدة. • تقديم منح لأعمال البحث والتطوير (R & D) والابتكار في عملية تطبيق التنافسية، لمساعدة الشركات وتمكين ودعم الابتكار.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	
الجهات المساندة	• الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	• وزارة العمل • بنك التنمية العماني • مركز الابتكار الصناعي • وزارة الطاقة والمعادن • وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 1-57: إنشاء محرك قبس باللغة العربية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والابداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج استحداث محرك بحث باللغة العربية يمكن من خلاله البحث في قواعد البيانات الضخمة بتفعيل رموز (شفرات) معتمدة للحروف والكلمات العربية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• محرك بحثي يدعم اللغة العربية. • إعداد خوارزميات تعتمد على اليونيكود (اتحاد الشفرات العالمي) تدعم حروف اللغة العربية. • رفع كفاءة الترجمة من وإلى اللغة العربية في مختلف وسائل الإعلام والتطبيقات الذكية. • رفع كفاءة مستوى المحتوى العربي في الإنترنت.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
الجهات المساندة	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • جامعة السلطان قابوس • الجامعات الخاصة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة

البرنامج 1-58: استكمال وتطوير و المحافظة على البنية الأساسية والأصول المملوكة لوزارة التربية والتعليم

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مصادر تمويل متنوعة ومستدامة للتعليم والبحث العلمي والابتكار
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير واستكمال البنية الأساسية وحماية الأصول المملوكة لوزارة التربية والتعليم من خلال تشييد مباني مدرسية متكاملة جديدة لاستيعاب 70٪ من النمو في أعداد الطلبة (المتوقع أن يتراوح عددهم بين 170-190 ألف طالب خلال الخمس السنوات القادمة)، ولإلغاء الفترة المسائية وإحلال المباني غير الصالحة، ومن خلال توسعة 300 مبنى مدرسي قائم بإضافة فصول ومرافق تربوية لاستيعاب 30 ٪ من الزيادة المتوقعة في عدد الطلبة. كما يهدف البرنامج أيضًا إلى استكمال المرافق بالمباني القائمة من خلال إنشاء مختبرات وملاعب ثلاثية وإعادة تأهيل بعض المرافق التربوية، وتأثيث غرف المعلمين وتجهيز الغرف الدراسية بوسائط التعلم وإحلال أجهزة الحاسوب والكراسي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إنشاء مبان مدرسية متكاملة: – تشييد 150 مبنى مدرسيًّا جديدا لاستيعاب 70٪ من الزيادة الإجمالية في عدد الطلبة والمقدرة بـ 170 ألف طالب وطالبة خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة. – تشييد عدد 58 مبنى مدرسيًّا جديدًا لإلغاء دوام الفترة المسائية. – تشييد عدد 43 مبنى مدرسيًّا جديدًا لإحلال المباني المدرسية القديمة غير الصالحة. • توسعة 300 مبنى مدرسي قائم واستكمال مرافقه، لاستيعاب 30٪ من الزيادة الإجمالية في عدد الطلبة والمقدرة بـ 170 ألف طالب وطالبة خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة: – تشييد 1961 فصلا دراسيا جديدا بمرافقه الصحية. – تشييد عدد 327 غرفة للمعلمين والمعلمات. – تشييد 70 مختبر حاسوب. – تشييد 150مختبر علوم. – إقامة 215 ملعبا ثلاثيا في مبانٍ مدرسية قائمة. – استكمال شبكة الإنترنت في 500 مبنى مدرسي.

تابع: البرنامج 1-58: استكمال وتطوير و المحافظة على البنية الأساسية والأصول المملوكة لوزارة التربية والتعليم

العناصر الأساسية للبرنامج	• حماية الأصول من خلال إحلال وإعادة تأهيل المباني والمرافق التربوية: – إعادة بناء مبنى المديرية العامة للتربية والتعليم بمحافظة شمال الباطنة. – إعادة بناء مبنى المديرية العامة للتربية والتعليم بمحافظة مسندم. – ترميم 250 مبنى مدرسيًّا والتي لم تخضع للترميم منذ 20 عاما. – صيانة 400مبنى مدرسي والتي لم تخضع للصيانة منذ 15 عاما. – رفع كفاءة مباني مراكز التدريب بالمحافظات. – إعادة تأهيل 200مختبر علوم قديم. – إعادة تأهيل 200 مختبر علوم قديم، و500 ملعب قديم وتوسعة 400 مقصف مدرسي. – بناء نظام إلكتروني لتوثيق وتتبع عمليتي الترميم والصيانة التي تجرى على المباني المملوكة للوزارة. • تأثيث وتجهيز المباني الجديدة وإعادة تأثيث وتجهيز المباني القديمة: – تأثيث وتجهيز المباني المدرسية الجديدة. – تأثيث وتجهيز 300 توسعة على مبان مدرسية قائمة. – تجهيز 5000 غرفة دراسية بسبورات تفاعلية. – إعادة تأثيث 1000غرفة معلمين ومعلمات بالمباني القديمة. – إحلال 100,000 درج وكرسي وطاولة بالمباني القديمة – احلال 40 ألف جهاز حاسوب بالمباني القديمة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التربية والتعليم
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة المالية
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 1-59: تنويع مصادر التمويل

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مصادر تمويل متنوعة ومستدامة للتعليم والبحث العلمي والابتكار	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تفعيل مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص من خلال الاستثمار في التعليم المدرسي وقبل المدرسي، وإنشاء بعض المباني والمرافق المدرسية، واستغلال الأصول المملوكة لوزارة التربية والتعليم من مبان ومرافق بالتنسيق مع وزارة المالية.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• رفع نسبة التعليم المدرسي الخاص ليصل إلى 10٪، من خلال تصميم برنامج حوافز لتعزيز نمو الاستثمار في قطاع التعليم المدرسي الخاص. • الشراكة مع القطاع الخاص لإنشاء المباني المدرسية الحكومية، بالتنسيق مع وزارة المالية. • استثمار المساحات الإعلانية في البوابة التعليمية وتطبيقاتها. • دعم مشاريع الوقف التعليمي وتحديد كيفية الاستفادة منها كأحد مصادر تمويل التعليم. • التوسع في استثمار المرافق الرياضية بالمدارس. • شراء خدمة التعليم ببعض برامج التربية الخاصة (التوحد). • التوسع في التعليم قبل المدرسي في محافظات السلطنة بشكل عام مع التركيز على سدّ الفجوات التعليمية في محافظة الوسطى ومناطق الامتياز النفطي بالشراكة مع القطاع الخاص. • تخصيص بعض الأراضي التابعة للوزارة للاستثمار التربوي الخاص.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التربية والتعليم	
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	• وزارة العمل • وزارة الإسكان والتخطيط العمراني • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 1-60: رفع كفاءة الإنفاق

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مصادر تمويل متنوعة ومستدامة للتعليم والبحث العلمي والابتكار		
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج ترشيد الإنفاق من خلال تنفيذ مشاريع واتخاذ إجراءات تشمل خفض النفقات التشغيلية للمباني المدرسية، مثل الكهرباء والخدمات التعليمية المساندة كنقل الطلبة وحراسة المباني المدرسية بالتنسيق مع الجهات المعنية.		
العناصر الأساسية للبرنامج	• التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء. • التوسع في استخدام الطاقة الشمسية لتغطية احتياجات المدارس من الطاقة. • تشغيل عدد من المدارس المرتفعة الكلفة من قبل القطاع الخاص التعليمي. • تحويل إدارة بعض الخدمات المساندة (نقل الطلبة، حراسة المباني المدرسية) من وزارة التربية والتعليم إلى القطاع الخاص أو إلى مؤسسة حكومية أخرى ذات علاقة. • رفع قيمة معدل طالب / معلم من 11.6 إلى 13 طالبًا لكل معلم. • رفع قيمة معدل طالب / إداري من 45 إلى 70طالبًا لكل إداري.		
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التربية والتعليم		
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • القطاع الخاص	
مستوى التكلفة	منخفض		
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021		

البرنامج 1-61: المؤسسة الوقفية لدعم التعليم «سراج»

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مصادر تمويل متنوعة ومستدامة للتعليم والبحث العلمي والابتكار
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تفعيل المؤسسة الوقفية "سراج" لدعم العملية التعليمية وأنشطة التعليم بشكل عام وطلبته ومؤسساته.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تطوير الأوقاف التعليمية وفق رؤية معاصرة • بناء شراكة مجتمعية فاعلة • توفير موارد مالية مستدامة • تعزيز التكافل وأعمال الخير والإحسان • دعم المحتاجين من طلبة العلم • دعم طلبة العلم من فئة ذوي الإعاقة • استقطاب أموال التبرعات والهبات والوصايا • إدارة أموال مؤسسة "سراج" وتطويرها والمحافظة على استدامتها
الجهة المسئولة عن التنفيذ	• مجلس الوزراء باعتباره الجهة الموقفة • وزارة الأوقاف والشؤون الدينية باعتبارها الجهة المشرفة على تنفيذ الوقف
الجهات المساندة	• شراكة مجتمعية تضم فئات المجتمع ومؤسساته كافة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة

البرنامج 1-62: تحفيز الجامعات الخاصة للتحول لجامعات وقفية / أهلية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مصادر تمويل متنوعة ومستدامة للتعليم والبحث العلمي والابتكار		
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تحفيز الجامعات الخاصة للبحث عن مصادر دخل مستدامة وعدم الاعتماد فقط على المنح الدراسية الحكومية للطلاب، خاصة في ضوء إدراج بند في قانون التعليم العالي يسمح للجامعات الخاصة التحول إلى جامعات وقفية أسوة بالجامعات المرموقة عالميًا.		
العناصر الأساسية للبرنامج	• تسهيل الإجراءات التشريعية والفنية والسياسات والآليات لتحفيز تبادل الأكاديميين الوافدين بين المؤسسات واستقطاب الطلبة الدوليين. • وضع المؤسسات التعليمية خطط للاستدامة في مختلف المجالات المتاحة داخل السلطنة أو خارجها، للمساهمة في تعظيم مواردها، وخطط لإدارة المخاطر للحفاظ على أموال المؤسسات. • وضع آلية للتدقيق المالي والمحاسبي لكافة أشكال الصرف في المؤسسات التعليمية من قبل الجهات ذات الاختصاص لمعرفة مدى كفاءتها وتوافقها مع بنود الصرف التي تضمن تحقيق الاستدامة. • وضع خطة وطنية للتعريف بأهمية إشراك المجتمع المدني ودوره في تأصيل ثقافة الوقف التعليمية والهبات.		
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار		
الجهات المساندة	• وزارة التربية والتعليم • منظومة الوقف التعليمي • الجامعات الخاصة	• المجتمع المدني • أصحاب التبرعات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة	
مستوى التكلفة	منخفض		
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021		

البرنامج 1-63: التمويل المؤسسي للبحوث المبني على الكفاءة والتنافسية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مصادر تمويل متنوعة ومستدامة للتعليم والبحث العلمي والابتكار
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج بناء القدرات الوطنية، ونشر ثقافة البحث العلمي والابتكار، وتشجيع الباحثين على مختلف المستويات، من خلال توفير موارد مالية لدعم المؤسسات البحثية المحلية من القطاع الأكاديمي ومراكز البحوث، وقطاع التعليم والمبتكرين، وغيرها من مؤسسات المجتمع المختلفة؛ لإجراء بحوث علمية قصيرة إلى متوسطة المدى، وذلك وفقًا لآلية تقوم على مبدأ الكفاءة والتنافسية، ووفق مؤشرات لقياس الأداء للمتابعة والتقييم، على النحو الذي يساهم في تطوير منظومة البحث العلمي والابتكار.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تفعيل دور المؤسسات التعليمية ومنحها صلاحيات أكبر، وإعطائها فرصة لتطوير وإدارة برامجها البحثية ذاتيًا بما يتناسب مع الأولويات والأهداف الوطنية، وكما يتيح لها أيضًا القيام بالمتابعة التفصيلية للبحوث، ودعم البحوث التي تساهم في تنفيذ الأولويات الوطنية وتحقق نتائج عملية قابلة للتطبيق. • تقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بتقديم منح بحثية للمؤسسات الأكاديمية والبحثية لتعزيز السعة البحثية من خلال مشروع المنح البحثية المرتبطة بمؤشرات أداء بحثية محددة، بحيث تحفز المؤسسات وتزيد من مقدار الدعم لها كلما زاد إنتاجها البحثي والمعرفي. • تقييم أداء المؤسسات بشكل دوري ومقارنتها بالمؤشرات الموضوعة لكل مؤسسة، بما يتيح الفرصة لتوجيه الدعم إلى الجهات ذات الأداء الأفضل، بما يحقق مبدأ الكفاءة والتنافسية. • التركيز بشكل أكبر على جودة البرامج البحثية ذات المردود الاقتصادي، والتي يمكن أن تتحول إلى مؤسسات صغيرة تساهم في النشاط الاقتصادي وفي توفير فرص عمل.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
الجهات المساندة	• المؤسسات الأكاديمية (الجامعات والكليات) • المؤسسات الحكومية ذات القدرات البحثية كوزارة الصحة ووزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه وغيرها
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 1-64: شراكة قائمة بين القطاعين الحكومي والخاص للإنفاق على البحث والتطوير والابتكار

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مصادر تمويل متنوعة ومستدامة للتعليم والبحث العلمي والابتكار
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأسيس شراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، وذلك من خلال إصدار تشريع لحفز القطاع الخاص على المساهمة في تمويل برامج وأنشطة البحث والتطوير والابتكار (من خلال حزمة من الحوافز الضريبية ودعم الخدمات)، بحيث يتحمل القطاع الخاص توفير تمويل في حدود 70٪ من الإنفاق على البحث والتطوير والابتكار (تمثل نسبة 0.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبحيث تزيد هذه النسبة تدريجيًّا لتصل إلى 1٪ عام 2030 و2٪ عام 2040)، وتتحمل الموازنة العامة للدولة توفير 30٪ فقط من تمويل أنشطة البحث والتطوير والابتكار.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تقوم الحكومة بتخصيص مبلغ مالي في موازنة الدولة في السنة الأولى، ويزداد بشكل تدريجي سنويًّا؛ لبرامج البحث والتطوير للقطاع الحكومي والأكاديمي من خلال برامج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وبالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة من القطاعين الأكاديمي والصناعي: من مراكز أبحاث، والكراسي البحثية، والبحوث الإستراتيجية في المجالات ذات الأولويات الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي والأمن الاجتماعي والأمن الصحي. • تقوم شركات القطاع الخاص (المحلية والعالمية المتواجدة بالسلطنة) بالإنفاق على البحث والتطوير، وبحيث تحصل الشركات على حوافز ضريبية ودعم في بعض الخدمات مقابل دعمها لأنشطة البحث والتطوير التي تتضمن كذلك تقديم منح بحثية في أحد البرامج البحثية (إيجاد)، والمراكز البحثية بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وبحيث تكون في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للسلطنة ووحدات البحث التابعة للقطاع الخاص، وسداد قيمة رواتب العاملين في مجال البحث والتطوير في الشركات والمختبرات البحثية والأجهزة البحثية التابعة لها لتشكل نسبة 70٪ من إجمالي الإنفاق السنوي.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	مجلس الوزراء بالتعاون مع وزارة المالية
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد للمتابعة • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار للتنفيذ من خلال البرامج البحثية الوطنية المختلفة وبالتعاون مع القطاع الأكاديمي والقطاع الصناعي
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 1-65: برنامج وطني لرعاية الموهوبين

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	كفاءات وطنية ذات قدرات ومهارات ديناميكية منافسة محليًا وعالميًا
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تصميم برنامج تأهيلي تعليمي لرعاية الموهوبين وتأهيلهم للقيام بدور مهم في تنفيذ الرؤية المستقبلية عُمان 2040 .
العناصر الأساسية للبرنامج	• الاطلاع على أفضل خمس دول متقدمة في مجال رعاية الموهوبين ووفقًا لمؤشر الموهبة العالمي لعام 2019، الذي يشير إلى أن أفضل خمس دول عالمية تشمل سويسرا، وسنغافورة، والولايات المتحدة الأمريكية، والنرويج، وفنلندا. • تقوم جامعة السلطان قابوس بالتعاون مع وزارة التربية والتعلم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بتصميم المناهج التعليمية التأهيلية وتوفير كل الإمكانات للتعليم المستمر للموهوبين. • تشكيل فريق متكامل ومتفرغ لهذا المشروع من جامعة السلطان قابوس والجهات ذات الاختصاص. • دراسة واقع الموهوبين في السلطنة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار. • وضع خطة وطنية لرعاية الموهوبين تعنى بالاهتمام بهذه الفئة. • اختيار الموهوبين وفقًا للمعايير العالمية. • تأهيل الموهوبين ورعايتهم، ورسم مسار علمي مهني لهم، وتشجيعهم، والاستفادة من طاقاتهم الكبيرة الاستثنائية لمواهبهم. • تنفيذ البرنامج على دفعات حسب العدد المرشح من قبل المحافظات التعليمية بالسلطنة وحسب مقتضيات الدراسة الميدانية. • التركيز على هذه المواهب حتى بعد المراحل التعليمية الأولى وكذلك للمراحل التعليمية الجامعية، ودمجهم في مجالات الابتكار والإنتاج.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	• جامعة السلطان قابوس • وزارة التربية والتعليم • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
الجهات المساندة	• وزارة العمل • وزارة الثقافة والرياضة والشباب
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 1-66: دعم وبناء القدرات البحثية والابتكارية المؤسسية والفردية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	كفاءات وطنية ذات قدرات ومهارات ديناميكية منافسة محليًا وعالميًا	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تشجيع ونشر ثقافة الابتكار المؤسسي والفردي في السلطنة من خلال تشجيع المبتكرين المتميزين على إبراز أنشطتهم الابتكارية محليًّا ودوليًّا، وتعزيز التعاون والشراكة بين القطاع الخاص ومختلف القطاعات الحكومية والأكاديمية. كما يستهدف البرنامج توفير الدعم المالي للمبتكرين لتطوير أفكارهم وتحويلها لمشاريع إنتاجية، وتأهيل كوادر بشرية لتطوير هذه المشاريع على مستوى محافظات السلطنة، وإعداد كفاءات من الباحثين المتميزين وإكسابهم مهارات وخبرات في مجال الذكاء الصناعي وتقنيات الثورة الرابعة وسلسلة الكتل وتقنيات النانو.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تنفيذ عدد من الأنشطة التي تشمل زمالة القيادات البحثية، وبرامج تطوير مهارات ومعارف الباحثين، والتدريب المعرفي الذي يتضمن منهجيات البحوث وأساسياتها، وإعداد المقترح البحثي، وتحليل البيانات بالطرق الإحصائية، والنشر في المجلات العلمية. • بناء المهارات في مجالات التفكير النقدي، والتواصل والحوار، وإدارة المشاريع، وتنظيم الوقت، المقابلة، والعمل مع الفريق. • تطوير الشبكة الوطنية لنقل التكنولوجيا. • تحويل مشاريع التخرج إلى شركات ناشئة في مجالات الثورة الصناعية الرابعة واللوجستيات. • تنظيم الملتقى السنوي للباحثين وإطلاق جائزة الغرفة للابتكار والجائزة الوطنية للبحوث. • تنفيذ مسابقة مختبر الجدران المتساقطة، والمشاركة في منتدى لندن للعلماء الشباب، ومنتدى لنداو للفائزين بجائزة نوبل من خلال ترشيح ثلاثة باحثين عمانيين للمشاركة في المنتدى سعيا لبناء القدرات البحثية والابتكارية.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	
الجهات المساندة	• وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • غرفة تجارة وصناعة عمان • هيئة تنظيم الاتصالات • مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة والمؤسسات المشرفة عليها	• مؤسسة الجدران المتساقطة الألمانية • مؤسسة لنداو لمنتدى الفائزين بجائزة نوبل • القطاع الخاص • الصندوق العماني للتكنولوجيا
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 1-67: مشروع تعزيز مهارات مخرجات التعليم العالي لتوائم سوق العمل

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	كفاءات وطنية ذات قدرات ومهارات ديناميكية منافسة محليًا وعالميًا
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إلى مواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل ومواكبة متطلبات ريادة الأعمال لخلق جيل قادر على الانخراط في بيئة العمل.
العناصر الأساسية للبرنامج	• منهجية هذا المشروع ترتكز على وضع خطة تنفيذية في كل مؤسسات التعليم العالي تضمن اكتساب طلبة الجامعات المهارات المعرفية والعملية في مراحل مختلفة من دراستهم. • تشكيل لجان وفرق عمل بمؤسسات التعليم العالي لوضع الخطط التنفيذية لغرس المهارات في الطلبة بما يتواءم واحتياجات سوق العمل. • توفير ما يلزم من الموارد البشرية والأجهزة والمعدات التي تساعد في تحقيق اكتساب الطلبة للمهارات المطلوبة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	جامعة السلطان قابوس
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة التربية والتعليم
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 1-68: منظومة وطنية تكاملية لبناء القدرات الوطنية لكافة المراحل

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	كفاءات وطنية ذات قدرات ومهارات ديناميكية منافسة محليًّا وعالميًّا	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج التنسيق بين الجهات المتعددة المسئولة عن برامج بناء القدرات الوطنية في كافة القطاعات الحكومية والخاصة وفي كل المراحل، لتشكل منظومة وطنية موحدة تتكامل فيها جميع البرامج الوطنية الحالية التي تشمل برامج ديوان البلاط السلطاني التي تستهدف الشباب، وبرامج إعداد القادة في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، وبرامج معهد الإدارة العامة ووزارة العمل، وبرنامج مهارات المستقبل في وزارة الاقتصاد، وبرامج رعاية الموهوبين في وزارة التربية والتعليم، وبرنامج التخطيط الإستراتيجي في كلية الدفاع الوطني، وبرنامج اعتماد ضمن مخرجات تنفيذ، وبرامج التدريب والتأهيل من قبل شركة تنمية نفط عمان، وبرامج تكاتف التابع أيضًا لشركة تنمية نفط عمان. وبرامج المركز الوطني للتدريب.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تأسيس منظومة وطنية شاملة ومتكاملة تضم كافة البرامج المقدمة من الجهات ذات العلاقة. • وضع رؤية موحدة لمنظومة بناء القدرات الوطنية "قدرات وطنية منافسة محليًّا وعالميًّا". • وضع أهداف إستراتيجية تكاملية بين جميع البرامج المقدمة لكل المراحل. • تحديد الجهة المركزية المشرفة على المنظومة. • إعادة صياغة وتمكين البرامج الحالية والمشتتة بين الجهات المختلفة. • إعداد برامج تكميلية لسد الفجوات وتأهيل الكوادر الوطنية من المراحل التعليمية الأولى وحتى بناء القيادات العليا. • إعداد معايير عالمية للبرامج والتدريب والتقييم.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة العمل	
الجهات المساندة	• ديوان البلاط السلطاني • وزارة الاقتصاد • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • جامعة السلطان قابوس	• وزارة التربية والتعليم • شركة تنمية نفط عمان • شركة النفط العمانية • كلية الدفاع الوطني
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021	

البرنامج 1-69: أكاديمية عمان للقيادة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	كفاءات وطنية ذات قدرات ومهارات ديناميكية منافسة محليًّا وعالميًّا
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأسيس أكاديمية عمان للقيادة لتكون المقصد للجهات الوطنية والإقليمية والعالمية لإرسال قادتها لتلقي أهم المعارف والعلوم القيادية، بالتعاون بين مؤسسة تكاتف عمان ومركز القيادة الإبداعية الذي يعد من ضمن أهم وأرقى عشرة مراكز وكليات عالمية للتدريب القيادي على مستوى العالم.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تأسيس برنامج تدريب القيادات وفق المعايير العالمية لتعزيز التعليم والتدريب القيادي. • وضع خطة وطنية برؤية واضحة وفق احتياجات السوق المحلية والإقليمية من الكفاءات القيادية. • رفد السوق المحلي بالكفاءات العمانية المؤهلة لتولي المناصب القيادية العليا. • تسويق السلطنة كوجهة لتصدير القيادات إلى دول المنطقة وإلى العالم.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	تكاتف عمان
الجهات المساندة	• مركز القيادة الإبداعية • معهد الإدارة العامة • وزارة العمل • القطاع الخاص • المؤسسات الحكومية المختلفة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021

البرنامج 1-70: برنامج تدريبي من أجل التوظيف والتطوير للباحثين عن العمل

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	كفاءات وطنية ذات قدرات ومهارات ديناميكية منافسة محليًا وعالميًا	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير وتعزيز برامج التدريب من أجل التوظيف التي يقدمها معهد تكاتف بتروفاك عُمان لحملة الدبلوم العام والدبلوم التقني، وذلك من خلال تشجيع التعاقد بين المعهد والشركات الحكومية والقطاع الخاص الراغبة بتدريب العمانيين من أجل توظيفهم بنهاية البرنامج، حيث تقوم الشركات بإدارة عملية اختيار المتدربين وتحمل تكلفة تدريبهم بالمركز. ويقوم المركز بقبول المتدربين حسب آليات القبول المعتمدة وإدارة العملية التدريبية والتقييم ورفع تقارير الأداء للشركات الراعية التي تقوم بتوفير فرص عمل لائق ومنتج للمتدربين.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• يقدم المركز 4 برامج تدريبية رئيسة تشمل عمليات النفط والغاز والميكانيكا والكهرباء والآلات الدقيقة. • يشمل البرنامج التدريبي أربع مراحل رئيسة: – المرحلة الأكاديمية، وتقدم فيها برامج اللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم والحاسب الآلي. – المرحلة التأسيسية، وتقدم فيها برامج الهندسة العامة المتعلقة بعمليات الإنتاج والصيانة للنفط والغاز. – المرحلة التخصصية، وينقسم فيها المتدربون على حسب تخصصاتهم. – مرحلة التدريب على رأس العمل. • يقوم المركز بتوقيع عدد من مذكرات التفاهم بين الشركات الحكومية وشركات القطاع الخاص لتنفيذ عدد من البرامج التدريبية في مجالات التدريب الرئيسة. • وضع خطة لتطوير عمل المعهد وزيادة عدد البرامج التي يقدمها في تخصصات أخرى بعد تحديدها بالمشاركة مع الجهات المعنية ذات الصلة. • إعداد خطة للترويج للمعهد وبرامجه وأيضًا لعقد توأمة مع عدد من المعاهد الدولية الشبيهة، وتبادل الخبرات والكفاءات.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	تكاتف عمان	
الجهات المساندة	• وزارة الطاقة والمعادن • وزارة العمل • وزارة العمل (الصندوق الوطني للتدريب)	• المجموعة العمانية للخدمات النفطية • هيئة الاعتماد الأكاديمي • شركات القطاع الخاص المعنية العاملة في قطاع الطاقة
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2022 ويستمر	

البرنامج 1-71: مسار التلمذة المهنية مفعل بالتعاون بين مؤسسات القطاع الخاص والجهات الحكومية ذات العلاقة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	كفاءات وطنية ذات قدرات ومهارات ديناميكية منافسة محليًا وعالميًا
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج زيادة الاستيعاب لمسار التلمذة المهنية الذي يمزج بين التدريب في الكلية المهنية وفي مواقع عمل فعلية وبالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص من خلال إعداد إطار وطني للتلمذة المهنية بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص ووزارة العمل (الصندوق الوطني للتدريب)، وتطبيقه وتقييمه بعد تنفيذه. ومن المتوقع أن يسهم هذا البرنامج في تفعيل سياسة التعمين وبشكل حقيقي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد مسودة الإطار الوطني للتدريب وفق مقاربة التلمذة المهنية بالتعاون مع ممثلي القطاع الخاص ووزارة العمل (الصندوق الوطني للتدريب). • اعتماد الإطار من قبل وزارة التربية والتعليم. • تطبيق الإطار ومتابعته. • تقييم أعمال تطبيق الإطار ومخرجاته. • قيام الكليات المهنية بتوفير بيئة تدريبية مناسبة للتدريب على المهارات الأساسية. • توفر مؤسسات القطاع الخاص بيئة تدريب فعلية يمارس خلالها الطلبة والمتدربون مهارات مهنية حقيقية مرتبطة بمتطلبات التخصص المهني مما يكسبهم الثقة بالنفس ويعزز لديهم قدرات التنافس والإبداع، وأيضًا يهيئهم بشكل مناسب فيما بعد للعمل بمواقع العمل وإكسابهم مرونة وقدرات تحمل بيئات عمل متغيرة ومتبدلة بشكل سريع وعلى الأخص في سوق العمل المعاصر. • تشغيل المتدربين وفق هذا النظام في وظائف ذات مردود محدد وفق معايير الحد الأدنى للأجور المعمول به بالسلطنة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
الجهات المساندة	• وزارة العمل (الصندوق الوطني للتدريب) • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 1-72: الرخصة المهنية للمدرب المعتمد

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	كفاءات وطنية ذات قدرات ومهارات ديناميكية منافسة محليًا وعالميًا		
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج بناء منظومة وطنية لاعتماد المدربين العمانيين في المجالات المختلفة وفق تشريعات وقوانين ومحددات وطنية تتلاءم مع احتياجات سوق العمل.		
العناصر الأساسية للبرنامج	• وضع إستراتيجية وطنية حول شروط اعتماد المدرب العماني وفق ضوابط ومعايير عالمية. • إعطاء المدرب العماني شهادة الرخصة المهنية وهي عبارة عن موافقة جهة الاختصاص على ترخيص المدرب في مجال تدريبي محدد بعد استيفائه الاشتراطات ومراحل التقييم والاختبارات وفق معايير محددة. • إعداد دليل ممارسة لآلية العمل وفق منظومة ترخيص المدرب المهني المعتمد.		
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار		
الجهات المساندة	• وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • مركز المعايير المهنية • الجهات المشرفة على القطاعات	• غرفة تجارة وصناعة عمان • هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
مستوى التكلفة	منخفض		
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021		

البرنامج 1-73: برامج تعليمية وتدريبية جديدة في مجالات الطاقة المتجددة واللوجستيات

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	كفاءات وطنية ذات قدرات ومهارات ديناميكية منافسة محليًا وعالميًا		
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تلبية احتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي في مجالي الطاقة المتجددة واللوجستيات من خلال استحداث برامج تعليمية وتدريبية، وتوفير ما يلزم من مناهج تعليمية وتدريبية ومواد تعليمية وورش فنية مجهزة تجهيزًا عاليًا، وكوادر أكاديمية مؤهلة تأهيلًا عاليًا تكون قادرة على تخريج كوادر وطنية قادرة على العمل بهذه المجالات الحيوية بكفاءة.		
العناصر الأساسية للبرنامج	• إجراء دراسة احتياجات السوق للكوادر البشرية اللازم تشغيلها في مجالي الطاقة المتجددة واللوجستيات، والواقعة ضمن المستويات المهنية التي تقوم الكليات المهنية بتخريجها. • توفير المناهج والمواد التعليمية اللازمة لتنفيذ البرامج التعليمية والتدريبية. • إنشاء الورش والمختبرات اللازمة للتدريب على المهارات العملية في الكليات المهنية التي ستقوم بتنفيذ هذه البرامج المستحدثة. • توفير الكوادر الأكاديمية اللازمة لتنفيذ مهام التدريس والتدريب من مصادر محلية وإقليمية ودولية. • المساهمة في توفير فرص عمل لخريجي هذه البرامج. • تقييم مخرجات هذه البرامج للتحقق من مدى مواءمتها مع احتياجات السوق.		
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار		
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • مؤسسات استشارية في مجالات التدريب على تقنيات الطاقة المتجددة واللوجستيات • وزارة العمل (الصندوق الوطني للتدريب)	• المجموعة العمانية العالمية للوجستيات - أسياد • شركات القطاع الخاص المعنية العاملة في مجالي الطاقة واللوجستيات • مؤسسات راعية	
مستوى التكلفة	متوسط		
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021		

البرنامج 1-74: المهارات الأساسية لخريجي التعليم العالي متطورة وتلبي متطلبات سوق العمل (إعداد)

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	كفاءات وطنية ذات قدرات ومهارات ديناميكية منافسة محليًّا وعالميًّا
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج استحداث برنامج تدريبي قبل نهاية الدراسة الأكاديمية لطلاب السنة قبل الأخيرة عن طريق إيجاد برنامج معتمد لتطوير المهارات الأساسية في سوق العمل لمدة سنة أكاديمية واحدة بالتعاون بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل.
العناصر الأساسية للبرنامج	• استحداث برنامج تدريبي معتمد وفق المعايير الدولية ووفق خطة إستراتيجية تعمل على جسر الثغرة بين مخرجات التعليم المدرسي ومخرجات التعليم العالي وسوق العمل. • تطوير مخرجات مؤسسات التعليم العالي. • تعزيز المهارات التقنية والقيادية ومهارات العمل الجماعي ومهارات الثورة الصناعية الرابعة وأخلاقيات المهنة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
الجهات المساندة	• منصة إيجاد • جامعة التقنية والعلوم التطبيقية • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 1-75: تعزيز الدورات التدريبية القصيرة والمتخصصة لضمان النمو والتطوير الوظيفي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	كفاءات وطنية ذات قدرات ومهارات ديناميكية منافسة محليًا وعالميًّا
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد كوادر وطنية مؤهلة قادرة على المنافسة محليًا وعالميًا في شتى القطاعات الاقتصادية، ويسعى هذا البرنامج إلى تعزيز المهارات الوظيفية من خلال الدورات القصيرة، وذلك لتطوير مهاراتهم الوظيفية، وبالآتي يكون كادرًا مؤهلًا وقادرًا على العمل بفاعلية وكفاءة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إنشاء مركز متخصص للتدريب في جامعة التقنية والعلوم التطبيقية للأكاديميين. • توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع شركات متخصصة بتقديم دورات تدريبية لتدريب العاملين في الكليات. • تدريب خارجي متخصص للفنيين والأكاديميين في الجانب العملي والصناعي. • الاستعانة بالمحاضرين أو الحاصلين على المؤهلات الاحترافية لتدريب الموظفين في جامعة التقنية والعلوم التطبيقية. • استقطاب واستضافة مدربين متخصصين دوليين في المجالات العلمية والعملية المرتبطة بالصناعة. • تفعيل برنامج التبادل الاحترافي للفنيين والأكاديميين.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	• وزارة العمل • جامعة التقنية والعلوم التطبيقية
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة المالية • القطاعات الاقتصادية
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر

البرنامج 1-76: زيادة عدد البعثات الدراسية على مختلف المستويات الوظيفية (إداريين، فنيين، محاضرين)

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	كفاءات وطنية ذات قدرات ومهارات ديناميكية منافسة محليًا وعالميًّا
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد كوادر وطنية مؤهلة قادرة على المنافسة محليًا وعالميًا في شتى القطاعات الاقتصادية، ويسعى هذا البرنامج إلى تأهيلهم في مختلف التخصصات والبرامج وذلك من خلال ابتعاثهم للدراسة في جامعات عالمية متقدمة وذات سمعة أكاديمية عالية، ومن ضمن هذه البرامج التي تسعى وزارة التربية والتعليم من خلالها إلى تأهيلهم برنامج إعداد محاضر والذي يتضمن أيضًا التدريب قبل وبعد الابتعاث.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تعيين معيدين من أوائل الطلبة من جامعة التقنية والعلوم التطبيقية وفق معايير اختيار دقيقة للعمل كفنيين في الورش والمختبرات. • استقطاب الكفاءات من الخريجين الجدد من الجامعات للعمل بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية، وتأهيلهم لشغل وظائف أكاديمية من خلال برنامج إعداد محاضر، وأن يشمل الابتعاث الحصول على الدرجة العلمية وتدريب عملي والتدريب في طرق التدريس الأكاديمي.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	• وزارة العمل • وزارة الاقتصاد • وزارة المالية
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة

2-1

أولوية الصحة

الأهداف الإستراتيجية	البرامج	العدد (6)
مجتمع يتمتع بصحة مستدامة تترسخ فيه ثقافة "الصحة مسئولية الجميع " ومصان من الأخطار ومهددات الصحة	(1-2)	1
نظام صحي يتسم باللامركزية، والجودة والشفافية، والعدالة، والمساءلة.	(2-2)	1
مصادر تمويل متنوعة ومستدامة للنظام الصحي	(3-2)	1
كوادر وقدرات وطنية مؤهلة ورائدة في البحث العلمي والابتكار الصحي	(4-2)	1
أنظمة وخدمات طبية تقنية ورعاية صحية وقائية وعلاجية ذات جودة عالية بجميع مستوياتها	(5-2) - (6-2)	2

قائمة البرامج الإستراتيجية لأولوية الصحة

رقم البرنامج	اسم البرنامج	الصفحة
1-2	التغطية الصحية الشاملة	114
2-2	حوكمة وإعادة هيكلة قطاع الصحة	116
3-2	منظومة التخطيط والتمويل لقطاع الصحة أكثر كفاءة ويتصف بالاستدامة	117
4-2	تنمية الموارد البشرية من أجل الصحة	118
5-2	استدامة توفر المنتجات والمعدات الطبية والصيدلانية	120
6-2	التحول الرقمي في القطاع الصحي	121

البرنامج 2-1: التغطية الصحية الشاملة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع يتمتع بصحة مستدامة تترسخ فيه ثقافة «الصحة مسئولية الجميع» ومصان من الأخطار ومهددات الصحة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إتاحة خدمات صحية شاملة وكاملة عالية الجودة بشكل عادل ومتوازن لكل سكان السلطنة، مع تمتعهم بالحق في حرية اختيار مقدم الرعاية الصحية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• دعم الصحة الوقائية وبرامج تعزيز الصحة والصحة المجتمعية من خلال: – وضع إستراتيجية للصحة الوقائية ومكافحة الأمراض. – إنشاء المركز الوطني لمراقبة ومكافحة الأمراض. – إنشاء مختبر مركزي للصحة العامة. – تعزيز وتقوية نظام الترصد الوبائي. – تعزيز القدرات التشخيصية في مختبرات الصحة العامة في السلطنة. – تجهيز غرف وأجنحة عزل في المؤسسات الصحية حسب المعايير العالمية المعتمدة. – تطوير إستراتيجية وطنية متعددة القطاعات للتثقيف الصحي وتعزيز الصحة. – تعزيز برامج الصحة الوقائية وتعزيز الصحة للإمراض المعدية، وغير المعدية وصحة الأم والطفل. – تعزيز الممارسات الصحية وتطوير أنظمة العمل الصحي لمعالجة التحديات الصحية ذات الأولوية مثل (المخدرات والكحول ومكافحة التبغ والتدخين والحدّ من حوادث السير والإصابات المهنية وأنماط الحياة غير الصحية وغيرها). – وضع خطة عمل قطاعية بموازنة محددة معنية بالمحددات الاجتماعية للصحة ومعتمدة على مؤشرات أداء. – تعزيز المشاركة المجتمعية في تحقيق الصحة. – إنشاء مركز وطني لإدارة الأزمات والكوارث الصحية لكافة القطاعات الحكومية المقدمة للخدمات الصحية

تابع: البرنامج 2-1: التغطية الصحية الشاملة

العناصر الأساسية للبرنامج	• تعزيز الرعاية الصحية بمستوياتها الثلاثة في مختلف المحافظات من خلال: – تقييم أعداد المؤسسات الصحية وتوزيعها الجغرافي ومدى مواءمتها مع بيانات المراضة في السلطنة. – وضع معايير للتعامل مع طلبات التوسع في المؤسسات الصحية يراعي فيها المؤشرات الصحية والجغرافية والديموغرافية. – توسيع مظلة المراكز الصحية وتأهيلها لتقدم خدماتها الصحية الأساسية لتكون مواكبة لمتطلبات الرعاية الصحية الأولية. – تعزيز البرامج والعيادات التخصصية في مؤسسات الرعاية الصحية الأولية للتقليل من عدد الحالات المحالة للرعاية الطبية التخصصية. – توسيع نطاق مظلة الخدمات التخصصية وتأهيل المستشفيات المرجعية حتى تتمكن من تقديم الرعاية الصحية الثانوية والثالثة. – الدخول بالشراكة مع القطاع الخاص لتأسيس المدينة الطبية من خلال جلب الاستثمار الأجنبي والمحلي في بناء المستشفيات المتخصصة والخدمات المساندة. – تطوير المؤسسات الصحية بمنظومة متكاملة لخدمات الطوارئ في حالة الأزمات. • تعزيز برامج التأهيل الطبي ورعاية المسنين: – تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص لإنشاء مركز متكامل للتأهيل الطبي على مستوى السلطنة. – التوسع في إنشاء مراكز التأهيل على الإدمان ومراكز التأهيل والأطراف الصناعية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص. – دعم البرامج الموجهة للمسنين وذوي الإعاقة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الصحة
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة المالية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة

البرنامج 2-2: حوكمة وإعادة هيكلة قطاع الصحة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام صحي يتسم باللامركزية، والجودة، والشفافية، والعدالة، والمساءلة	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج حوكمة المنظومة الصحية وإعادة هيكلة القطاع الصحي المبني على اللامركزية، وإشراك القطاعات الأخرى في تقديم الرعاية الصحية بمفهومها الشامل ورفع مستوى الجودة وقياس ومراقبة الأداء.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعادة حوكمة وهيكلة قطاع الصحة من خلال تحديد السياسات والتشريعات اللازمة لتطوير القطاع الصحي القائم على لامركزية الخدمات الصحية من خلال: – دراسة تأسيس (مجلس للصحة) متعدد القطاعات، مسؤول عن وضع السياسات والتشريعات لضمان تحقيق الصحة للجميع. – إعادة هيكلة قطاع الصحة مع تحديد دقيق للمهام والأدوار والمسئوليات التي تبقى على مستوى الوزارة، وتلك التي يجب نقلها للمحافظات المركزية. – تنمية قدرات قيادات قطاع الصحة في المحافظات للاضطلاع بالمهام والأدوار والمسئوليات التي تتولاها في إطار اللامركزية. – تحديد مصادر التمويل وتحديد الموازنات الجارية والاستثمارية اللازمة لقيام المحافظات بالمهام والأدوار والمسئوليات التي يتم نقلها لها بكفاءة. • تعزيز الشفافية والمحاسبة وآليات قياس جودة الخدمات الصحية من خلال: – تفعيل مركز ضمان الجودة لمتابعة مستوى الخدمات الصحية مع تمتعه بسلطة الرقابة على الخدمات وتوفير آليات المساءلة بما يساهم في تحسين جودة الخدمة. – إعداد دليل معايير ومؤشرات جودة الخدمات الصحية الحكومية والخاصة. – تطوير آليات لقياس احتياجات السكان وترتيب الأولويات ومدى رضاهم عن جودة الخدمات الصحية المقدمة.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الصحة	
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة المالية • مكاتب المحافظين	• معهد الإدارة العامة • المجتمع المدني • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة	

البرنامج 2-3: منظومة التخطيط والتمويل لقطاع الصحة أكثر كفاءة ويتصف بالاستدامة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مصادر تمويل متنوعة ومستدامة للنظام الصحي		
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج وضع آليات وسياسات وخطط لتنمية وتطوير مصادر بديلة لتمويل النظام الصحي بما يضمن تحقيق الاستدامة، كما يستهدف تطوير منظومة التخطيط والتمويل لقطاع الصحة وتبني منهجية الإدارة بالنتائج لتقنين ورفع كفاءة الإنفاق.		
العناصر الأساسية للبرنامج	• تحقيق استدامة تمويل النظام الصحي من خلال: – تأسيس صندوق للصحة يتم تمويله من خلال الدعم الحكومي والضرائب على المواد الضارة، ومساهمات المشتركين في التأمين الصحي الاجتماعي، والاستثمار في أصول وزارة الصحة وإيرادات الوقف الصحي. – تأسيس نظام وطني للتأمين الصحي الاجتماعي. – تفعيل صندوق الوقف الصحي. – تفعيل الاستثمار في أصول وزارة الصحة. – الحصول على الموافقات لإدراج إيرادات الضرائب على المواد الضارة في صندوق الصحة. – بناء ثقافة "الدفع مقابل الحصول على الرعاية الصحية". – تعزيز ايرادات وزارة الصحة. • تطوير منظومة التخطيط والتمويل لقطاع الصحة أكثر كفاءة من خلال الإدارة بالنتائج من خلال: – وضع إستراتيجية واضحة وتأسيس نظام فعال لاقتصاديات الصحة والتمويل الصحي. – إنشاء نظام فعال للحسابات الصحية الوطنية بحيث تشمل القطاع العام والخاص. – إنشاء مراكز حساب التكاليف على مستوى وزارة الصحة والمؤسسات الصحية الحكومية الأخرى لحساب معدل الإنفاق الحكومي على الصحة بشكل دقيق. – تعزيز الدراسات الاقتصادية الصحية لتوجيه الإستراتيجيات إلى فعاليات عالية المردود. – تبني مبادئ اقتصاديات الصحة في إدارة المنظومة الصحية. – تمويل مؤسسات الرعاية الصحية استنادًا إلى النتائج بما يضمن خفض التكاليف والحفاظ على مستوى جودة الخدمات الصحية.		
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الصحة		
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة المالية • مكاتب المحافظين	• المجتمع المدني • القطاع الخاص	
مستوى التكلفة	متوسط		
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة		

البرنامج 2-4: تنمية الموارد البشرية من أجل الصحة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	كوادر وقدرات وطنية مؤهلة ورائدة في البحث العلمي والابتكار الصحي
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تحقيق استدامة النظام الصحي من خلال الاعتماد على الموارد البشرية الصحية الوطنية بالأعداد الكافية، والتوزيع المتكافئ، ومزيج المهارات المتناسق، والتأهيل والكفاءة المنشودة، والممارسة السليمة الآمنة لتشغيل وإدارة النظام الصحي وتقديم الرعاية الصحية عالية الجودة والمردود.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تطوير منظومة تخطيط القوى العاملة في القطاع الصحي من خلال: – تحليل الوضع الراهن للقوى العاملة في القطاع الصحي. – إعداد قاعدة بيانات إلكترونية موحدة ومحدثة للموارد البشرية الصحية بالسلطنة. – تطوير أدوات قياس الاحتياج وتوزيع الموارد البشرية حسب مؤشرات عبء العمل. – زيادة نسبة الموارد البشرية الصحية العمانية المتخصصة. • زيادة كفاءة وفعالية إدارة الموارد البشرية من خلال: – وضع معايير للتعامل مع طلبات التوسع في المؤسسات الصحية يراعي فيها إعداد خطة للتوزيع الفعال للموارد البشرية – اعتماد نظام للأجور يستند على نتائج الأداء. – ضمان إتاحة فرص متكافئة للتدريب والتطوير المهني المستمر للموارد البشرية الصحية مرتبطة بالمسار المهني ومتطلبات الوصف الوظيفي – تقديم الحوافز وتوفير الأدوات والمقومات لتشجيع البحث العلمي والابتكار الصحي. – تطبيق طرق شفافة في الاعتماد والترخيص لمزاولة المهن الطبية والصحية. • تطوير وتدريب وتنمية الموارد البشرية العاملة في القطاع الصحي: – تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص لإنشاء مركز متكامل للتأهيل الطبي على مستوى السلطنة. – التوسع في مؤسسات التعليم الطبي والصحي لزيادة أعداد الطلبة المقبولين بنسب متوازنة بين الجنسين، وتهيئة المرافق الصحية لاستيفاء معايير التدريب. – زيادة أعداد العمانيين الذين سيتم ابتعاثهم وتدريبهم في الجامعات المعتمدة دوليًّا، وزيادة فرص الالتحاق ببرامج التبادل الطلابي الدولية. – الاستمرار في تقديم المنح الدراسية للأطباء لاستكمالهم التدريب من خلال المجلس العماني للاختصاصات الطبية.

تابع: البرنامج 2-4: تنمية الموارد البشرية من أجل الصحة

العناصر الأساسية للبرنامج	– دعم وتطوير جامعة السلطان قابوس والمجلس العماني للاختصاصات الطبية وكلية عمان للعلوم الصحية والمعهد العالي للتخصصات الصحية والجامعات والكليات الخاصة لتلبية حاجة سوق العمل، ومراجعة وتحديث محتوى مناهج التعليم الطبي المتقدم ومواءمتها مع المستجدات المستقبلية ووضع معايير لاعتمادها لمواكبة التطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي وغيرها من الاتجاهات الحديثة والمتطورة. – تطوير منظومة التعليم الطبي المتقدم ومواءمتها مع المستجدات المستقبلية ووضع معايير لاعتمادها لمواكبة التطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي وغيرها من الاتجاهات الحديثة والمتطورة. – تعزيز برامج تدريبية إدارية أساسية ومتقدمة. • تشجيع البحث العلمي والابتكار في المجال الطبي من خلال: – تأسيس منصة الابتكار في مجال الصحة لتدريب الشباب العماني المهتم بالابتكار في مجال الخدمات الصحية وتوفير التمويل من الجهات المتخصصة. – تقديم الحوافز وتوفير الأدوات والمقومات لتشجيع البحث العلمي والابتكار الصحي. • تطوير التعليم الطبي المتقدم وتطوير الكفاءة المهنية بالمجلس العماني للاختصاصات الطبية من خلال: – مراجعة قانون المجلس واختصاصاته. – مشروع تطوير التدريب الطبي والابتكار الصحي والتقنيات في مركز المحاكاة الطبي وتنمية المهارات. – مركز وطني لتطوير وتقديم امتحانات التصنيف وامتحانات الاختصاص والزمالة. – مشروع تنظيم وإدارة وتطوير الموارد البشرية الصحية، وضمان الكفاءة المهنية. – مشروع تطوير منظومة التعليم الطبي المتقدم. – مشروع التحول الرقمي وأتمتة الإجراءات.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	• وزارة الصحة • المجلس العماني للاختصاصات الطبية
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة المالية • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة العمل • جامعة السلطان قابوس
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة

البرنامج 2-5: استدامة توفر المنتجات والمعدات الطبية والصيدلانية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أنظمة وخدمات طبية تقنية ورعاية صحية وقائية وعلاجية ذات جودة عالية بجميع مستوياتها		
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تعزيز التصنيع المحلي للمستحضرات الصيدلانية والمواد الاستهلاكية الطبية وتوفير هذه المنتجات والمعدات لسد احتياجات السوق المحلي من أجل تقديم الرعاية الصحية العالية الجودة، وتحقيق استدامة النظام الصحي من خلال خفض تكلفة توفير هذه المنتجات والمعدات الطبية والصيدلانية.		
العناصر الأساسية للبرنامج	• توطين صناعة الأدوية والأجهزة والتكنولوجيا الطبية من خلال: – إعداد دراسات الجدوى لإنشاء شركات محلية لصناعة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية لأجل إمداد النظام الصحي باحتياجاته من الأدوية والمستلزمات الطبية لتحقيق الأمن الدوائي. – دعوة الشركات الدولية الكبرى في صناعة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية للإنتاج في السلطنة مع توثيق ارتباطاتها بالشركات العُمانية المحلية لإنتاج الأدوية واللقاحات. • تعزيز تأمين الأدوية والمستلزمات الطبية من خلال: – مراجعة وتحديث السياسات الدوائية والنظم الرقابية لصناعة الدواء وأسس الاستيراد والتسعير وضمان استقلالية الجهة المسئولة. – النظر في خيارات الشراء مقابل خيارات الاستئجار (العلاقات التعاقدية) لمواجهة تصاعد التكاليف في التحديث السريع المتواتر للمعدات في سياق مواكبة التطورات التكنولوجية. – زيادة الميزانيات السنوية المخصصة للإصلاح وللترقية، والتطوير، والاستبدال، والصيانة. – تقوية القدرات في ورش الصيانة ومخازن قطع الغيار وترسيخ اللامركزية فيها. – تأهيل وتوظيف المهندسين المتخصصين بالتكنولوجيا الطبية الحيوية. – استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة مخازن الأدوية والمستلزمات الطبية لزيادة الكفاءة وتقليل الهدر.		
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الصحة		
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة المالية	• وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • القطاع الخاص	
مستوى التكلفة	متوسط		
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة		

البرنامج 2-6: التحول الرقمي في القطاع الصحي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أنظمة وخدمات طبية تقنية ورعاية صحية وقائية وعلاجية ذات جودة عالية بجميع مستوياتها		
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توفير الربط الآمن بين جميع المرافق الصحية في السلطنة من أجل الحصول على المزيد من التعزيز لتقديم الرعاية الصحية من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات لتقديم الرعاية الطبية المطلوبة والمتقدمة والشاملة.		
العناصر الأساسية للبرنامج	• وضع إستراتيجية للتحول الرقمي والربط الفعال بين جميع مؤسسات الرعاية الصحية من خلال: – تفعيل إنشاء ملف صحي إلكتروني موحد لكل مريض يحتوي على جميع المعلومات الصحية للمريض باستخدام الرقم المدني. – تطوير وتفعيل نظام ربط إلكتروني موحد لجميع مقدمي الخدمة الصحية الحكومية والخاصة وشركات التأمين، يتيح سهولة انتقال البيانات الصحية الخاصة بالمريض إلكترونيًّا بين المؤسسات الصحية. – إنشاء السجل الوطني الموحد للأمراض. – ضمان وجود توافق للتواصل المتبادل والملائم بين الأجهزة ونظم المعلومات في جميع المؤسسات المقدمة للخدمات الصحية. – دعم وتشجيع استخدام برنامج الشفاء في جميع المؤسسات المقدمة للخدمات الصحية في السلطنة. – تطوير وهندسة وتطبيق نظام إلكتروني للتحويل يربط جميع المؤسسات الصحية الحكومية والخاصة. – أتمتة خدمات المرضى والمراجعين. • تفعيل الخدمات الصحية الافتراضية من خلال: – إنشاء منظومة وطنية متكاملة للترصد الوبائي. – تفعيل خدمة عيادات الطب الاتصالي (العيادات الافتراضية) في المؤسسات الصحية. – تطبيق مشروع الذكاء الاصطناعي للكشف عن سرطان الثدي، وأمراض الجهاز التنفسي، وفي اللوحات الإحصائية الصحية وللأزمات والحالات الطارئة.		
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الصحة		
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة المالية	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • القطاع الخاص	
مستوى التكلفة	متوسط		
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة		

3-1

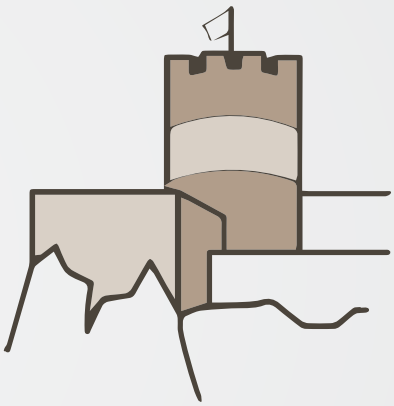

أولوية المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية

الأهداف الإستراتيجية	البرامج	العدد (45)
مجتمع معتز بهويته ومواطنته وثقافته، يعمل على المحافظة على تراثه، وتوثيقه، ونشره عالميًّا	(1-3) - (2-3) - (3-3) - (4-3) - (5-3) - (6-3) (7-3) - (8-3) - (9-3) - (01-3) - (11-3) (12-3) (13-3) - (14-3)	14
منظومة شراكة مجتمعية مؤسسية متكاملة تعزز الهوية والمواطنة والترابط والتكامل الاجتماعي	(15-3) - (16-3)	2
مجتمع معرفي واعٍ يحافظ على هويته، ذو مهارات وقدرات، ويواكب المستجدات المعرفية والمتغيرات التقنية	(17-3) - (18-3) - (19-3) - (20-3)	4
استثمار مستدام للتراث والثقافة والفنون، يسهم في نمو الاقتصاد الوطني	(21-3) -(22-3) - (23-3) - (24-3) - (25-3) - (26-3) (27-3) - (28-3) - (29-3) - (30-3) - (31-3) - (32-3) (33-3) - (34-3) - (35-3) - (36-3)	16
مجتمع متمكن من تقييم المعرفة ونقدها وتوظيفها وإنتاجها ونشرها	(37-3) - (38-3)	2
مجتمع رائد عالميًّا في التفاهم والتعايش والسلام	(39-3) - (40-3)	2
مجتمع أفراده يتسمون بالمسئولية، مدركون لحقوقهم، وملتزمون بواجباتهم	(41-3) - (42-3)	2
إعلام مهني، معزز للوعي المجتمعي ومساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية	(43-3) - (44-3) -(45-3)	3

قائمة البرامج الإستراتيجية لأولوية المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية

رقم البرنامج	اسم البرنامج	الصفحة
1-3	الثقافة العمانية معروفة عالميًّا من خلال المشاركة في المحافل الدولية	126
2-3	معرض وفعاليات "يوم عُمان" في المتاحف الرائدة عالميًّا	127
3-3	إنشاء "ركن عُمان" في المتاحف الرائدة عالميًّا	128
4-3	الفهرس الوطني الموحد للمخطوطات العمانية	129
5-3	مواقع التراث العالمي جاهزة ومؤهلة	130
6-3	إنشاء مركز احتياطي متكامل لحفظ الوثائق والمحفوظات والمخزون الوثائقي للتراث الثقافي غير المادي	131
7-3	برنامج "يشهدون" لتوثيق التاريخ الشفوي	132
8-3	برامج دراسات وأبحاث التربية على المواطنة متاحة ومنشورة	133
9-3	دوري الألعاب والرياضات التقليدية	134
10-3	برنامج الحواضر والبوادي: هويتنا مواطنة وأخلاق	135
11-3	نشر وتوثيق الفنون العُمانية عالميًّا	136
12-3	رفع حصيلة المستوى الثقافي في المجتمع العماني	137
13-3	مركز الدراسات الحضارية العمانية	138
14-3	الموسوعة العمانية للفنون التقليدية	139
15-3	حوكمة المكتبات والمراكز الثقافية الأهلية في السلطنة	140
16-3	تعزيز الشراكات بين مؤسسات القطاع الخاص والعام للرعاية والتعليم والتوعية	141
17-3	تهيئة بيئة مناسبة لفئة الشباب لممارسة الفنون على مستوى عالٍ	142
18-3	قدراتنا الوطنية متميزة في مجال التراث الثقافي	143
19-3	بيانات إحصائية حول واقع التراث والسياحة في السلطنة منشورة ومتاحة ومحدثة	144
20-3	تعزيز التربية القيمية والمواطنة والاتجاهات الإيجابية والعمل التطوعي	145
21-3	إنشاء متاحف جديدة وتطوير القائمة منها ومتاحف خاصة في القلاع والحصون	146

22-3	مركز ثقافي في كل من ولاية خصب وولاية البريمي	147
23-3	استثمار مستدام للتراث الثقافي العُماني	148
24-3	المعالم الأثرية والتاريخية مرممة ومصانة	149
25-3	الآثار العُمانية موثقة ومحفوظة ومصانة	150
26-3	تعزيز سياحة المغامرات من خلال تطوير المواقع التراثية السياحية والمكونات الثقافية في السلطنة	151
27-3	الترويج السياحي من خلال الفعاليات	152
28-3	إنشاء حاضنة لتشجيع الاستثمار في مجالات التراث والحرف والفنون	153
29-3	تعزيز "الاقتصاد الإبداعي" في السلطنة	154
30-3	الوطني لتنمية القطاع الحرفي والعاملين فيه	155
31-3	إنشاء مركز وطني للبحث والتجريب والابتكار والتصميم لتطوير الصناعات الحرفية	156
32-3	الحملة الوطنية لحماية وصون المفردات الزخرفية والتشكيلية الخاصة بالصناعات الحرفية	157
33-3	الفنون العُمانية تجذب الاستثمار الوطني والأجنبي	158
34-3	مركز الفنون الجميلة	159
35-3	استشراف سوق العمل في قطاع الفنون	160
36-3	بوابة عمان الإلكترونية للثقافة	161
37-3	تحفيز النتاج الفكري العماني والفعاليات الثقافية لرعاية المبدعين العمانيين	162
38-3	إعداد ونشر دراسات متخصصة حول فنون من البيئة العمانية	163
39-3	رسالة سلام	164
40-3	إبراز الفنون العمانية وترويجها عالميًّا	165
41-3	حملات توعوية مكثفة في مجال المواطنة والهوية ونشر ثقافة حقوق الإنسان	166
42-3	حوكمة قطاع الفنون العمانية وصونها	167
43-3	تعزيز مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الإعلامي	167
44-3	تطوير مستوى الأداء في الإعلام البرلماني والاقتصادي	168
45-3	الاتصال والإعلام (حوارات اقتصادية-قصص نجاح ملهمة)	169

البرنامج 3-1: الثقافة العمانية معروفة عالميًّا من خلال المشاركة في المحافل الدولية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع معتز بهويته ومواطنته وثقافته، يعمل على المحافظة على تراثه، وتوثيقه، ونشره عالميًا
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج النشر والتعريف بالثقافة العمانية في مختلف دول العالم من خلال المشاركة الفعالة في المحافل الدولية داخل السلطنة وخارجها.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إقامة وتنظيم أيام ثقافية عمانية في العواصم العالمية بالتنسيق مع عدد من المؤسسات الحكومية ودعوة المؤسسات الرسمية ذات الصلة للمشاركة. • تمثيل السلطنة في المهرجانات الدولية الثقافية بالتنسيق مع عدد من المؤسسات الحكومية ودعوة المؤسسات الرسمية ذات الصلة للمشاركة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• وزارة التراث والسياحة • وزارة الإعلام • وزارة الأوقاف والشؤون الدينية • المتحف الوطني • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 3-2: معرض وفعاليات "يوم عُمان" في المتاحف الرائدة عالميًّا

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع معتز بهويته ومواطنته وثقافته، يعمل على المحافظة على تراثه، وتوثيقه، ونشره عالميًا
وصف البرنامج	دشن المتحف الوطني اعتبارًا من العام (2017م) برنامجًا دوليًّا تحت عنوان "فعاليات يوم عُمان"، وقد تكونت عناصر البرنامج من معرض مصغر مؤقت لمقتنيات متحفية منتقاة بعناية، وفعاليات مصاحبة للمعرض، تتضمن حلقات نقاش علمي وتاريخي، وندوات أكاديمية، وعروض سمعية وبصرية، وعروض موسيقية، وتكون استضافة الفعاليات من قبل المؤسسات المتحفية الرائدة عالميًا حصرًا.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إقامة وتنظيم أيام ثقافية عمانية في العواصم العالمية بالتنسيق مع عدد من المؤسسات الحكومية، ودعوة المؤسسات الرسمية ذات الصلة للمشاركة (يوم عُمان).
الجهة المسئولة عن التنفيذ	المتحف الوطني
الجهات المساندة	• مجلس الوزراء • وزارة التراث والسياحة • وزارة الثقافة والرياضة والشباب • وزارة الخارجية • هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 3-3: إنشاء "ركن عُمان" في المتاحف الرائدة عالميًّا

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع معتز بهويته ومواطنته وثقافته، يعمل على المحافظة على تراثه، وتوثيقه، ونشره عالميًا
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تدشين برنامج دولي تحت عنوان "ركن عُمان " اعتبارًا من مطلع عام (2022م) بمتحف الارميتاج. وتتكون عناصر البرنامج من عرض لمقتنيات متحفية منتقاة بعناية، وفعاليات مصاحبة للمعرض، تتضمن حلقات نقاش علمي وتاريخي، وندوات أكاديمية، وعروض سمعية وبصرية، وعروض موسيقية، وتكون استضافة الفعاليات حصرية على المؤسسات المتحفية الرائدة عالميًّا. وتهدف الفعاليات إلى إبراز الأبعاد الحضارية لعُمان وتجليات من تراثها الثقافي الفريد عبر العصور، وبناء سمعتها كوجهة متميزة للسياحة الثقافية. ويتمثل المشروع في التوقيع على عقود إعارة لمقتنيات متحفية متوسطة الأمد - قابلة للتجديد - مع عدد من المؤسسات المتحفية الرائدة على مستوى العالم، لتخصيص أركان عرض متخصصة ضمن سياق قصة السرد المتحفي الثابت في هذه المتاحف.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تخصيص أركان عرض خاصة بعُمان في المتاحف العالمية (ركن عُمان)
الجهة المسئولة عن التنفيذ	المتحف الوطني
الجهات المساندة	• مجلس الوزراء • وزارة التراث والسياحة • وزارة الثقافة والرياضة والشباب • وزارة الخارجية • هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 3-4: الفهرس الوطني الموحد للمخطوطات العمانية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع معتز بهويته ومواطنته وثقافته، يعمل على المحافظة على تراثه، وتوثيقه، ونشره عالميًا
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج نشر النتاج الفكري العماني المخطوط وتدشين الفهرس الرقمي الموحد للمخطوطات العمانية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تمويل عقود تحقيق المخطوطات العمانية • تمويل طباعة ونشر المخطوطات العمانية • شراء وترميم وتحقيق ونشر المخطوطات • توحيد معايير فهرسة المخطوطات العمانية • فهرسة جميع المخطوطات العمانية بدار المخطوطات بوزارة التراث والسياحة والجهات الحكومية والمكتبات والخزانات الأهلية. • إعداد فهرس رقمي موحد يضم سجلات فهارس المخطوطات العمانية في السلطنة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• وزارة التراث والسياحة • هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية • المتحف الوطني • وزارة الأوقاف والشؤون الدينية • المؤسسات الأهلية المعنية بالمخطوطات • الجامعات • القطاع الخاص والمكتبات الخاصة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 3-5: مواقع التراث العالمي جاهزة ومؤهلة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع معتز بهويته ومواطنته وثقافته، يعمل على المحافظة على تراثه، وتوثيقه، ونشره عالميًا
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إدارة المواقع المدرجة على قائمة التراث العالمي والترويج لها ووضعها على قائمة المزارات السياحية العالمية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• التعريف والترويج الإعلامي والسياحي للمواقع المدرجة في قائمة التراث العالمي. • تأهيل المرافق والمناطق المحيطة بتلك المواقع بما يعزز عوامل الاستثمار فيها محليًّا وعالميًّا، وتشمل تأهيل مواقع بات والخطم والعين، وتأهيل مدينة قلهات التاريخية وأرض اللبان، وبهلاء، وإقامة مراكز للزوار في بات، وإقامة مركز للزوار في قلهات.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التراث والسياحة
الجهات المساندة	• وزارة الإسكان والتخطيط العمراني • وزارة الداخلية ومكاتب المحافظين • وزارة الإعلام • المتحف الوطني • القطاع الخاص • جامعة التقنية والعلوم التطبيقية
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 3-6: إنشاء مركز احتياطي متكامل لحفظ الوثائق والمحفوظات والمخزون الوثائقي للتراث الثقافي غير المادي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع معتز بهويته ومواطنته وثقافته، يعمل على المحافظة على تراثه، وتوثيقه، ونشره عالميًا
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأسيس مركز بيانات احتياطي متكامل مجهز بأحدث التجهيزات التقنية ويتمتع بقابلية التوسع والتطوير، للحفاظ على المخزون الوثائقي الإلكتروني من المستندات والوثائق والمخطوطات والأفلام وغيرها من أنشطة الدولة، مقاوم للكوارث الطبيعية، والفيضانات والزلازل، والأمطار، ونشوب الحرائق، والحروب والأعمال التخريبية. ويتم التنسيق مع الأرشيفات والمكتبات الدولية وكذلك الأفراد الحائزين على وثائق تعنى بالتاريخ العماني؛ للحصول على أو استنساخ الوثائق المتعلقة بالسلطنة. كما يتضمن البرنامج إجراء الدراسات التوثيقية والتسجيل الدولي ودعم الباحثين في كافة مجالات التراث الثقافي غير المادي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إجراء البحوث الميدانية عن التراث الثقافي في مختلف محافظات السلطنة. • تحديث البيانات الخاصة بقوائم الحصر الوطنية للتراث الثقافي غير المادي. • ترشيح عناصر التراث الثقافي غير المادي لتسجيلها وتوثيقها بالمنظمات الدولية. • رقمنة التراث الثقافي غير المادي وإتاحته للمهتمين من خلال تأسيس مركز البيانات الاحتياطي لحفظ التراث والوثائق والمحفوظات. • إعداد كراسة الشروط متضمنة كافة الشروط الفنية والمالية وطرح مناقصة وطنية لتأسيس مركز البيانات الاحتياطي وتقييم العروض واختيار أكثرها كفاءة. • توفير الكوادر البشرية اللازمة لإدارة مركز البيانات الاحتياطي وتحديثه وصيانته.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية
الجهات المساندة	• شركات الاتصالات • الجامعات الحكومية والخاصة • القطاع الخاص • مؤسسات المجتمع المدني • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 3-7: برنامج يشهدون لتوثيق التاريخ الشفوي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع معتز بهويته ومواطنته وثقافته، يعمل على المحافظة على تراثه، وتوثيقه، ونشره عالميًا
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توثيق التاريخ الشفوي، بشكل موجَّه للشباب العماني، وبناء قدرات وطنية متخصصة في مجال التاريخ الشفوي، وتوطيد العلاقة بين جيل الشباب والأجيال السابقة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• عقد ورش تدريبية للشباب العماني الراغب بالتأهيل في هذا المجال. • تسجيل المقابلات مع كبار السن (الرواة). • تدشين قنوات إعلامية لنشر التسجيلات (اليوتيوب، وبودكاست، والساوند كلاود...). • تحديد مجموعة من الرعاة للبرنامج من القطاع الخاص والمجتمع المدني. • إعداد الأدلة العلمية والمطبوعات سنويًا وتوزيعها بشكل موسع.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية
الجهات المساندة	• وزارة التراث والسياحة • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية • وزارة الثقافة والرياضة والشباب • جامعة السلطان قابوس • المتحف الوطني • القطاع الخاص • المجتمع المدني
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 3-8: برامج دراسات وأبحاث التربية على المواطنة متاحة ومنشورة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع معتز بهويته ومواطنته وثقافته، يعمل على المحافظة على تراثه، وتوثيقه، ونشره عالميًا
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج التوسع في عدد البرامج والدراسات التي تنفذ في مجال تعزيز قيم المواطنة لدى الطلبة. كما يهدف البرنامج إلى تطوير البرامج التدريبية للمعلمين بهدف رفع مستوى قدراتهم ومهاراتهم على تطبيق مجالات التربية على المواطنة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• بناء التصور العام للبرنامج ووضع الخطط الزمنية للعمل. • تحديد المهارات والقيم التي يجب العمل على تعزيزها لدى الطلبة. • تصنيف الفئات العمرية المختلفة من الطلبة المستهدفين. • تحديد أبرز احتياجات المعلمين حول آليات تطبيق مجالات التربية على المواطنة. • اختيار الفئات التي سيتم تدريبها وفق معايير محددة. • التنسيق مع الجهات المساندة في التنفيذ وتحديد المهام. • بناء خطة عمل متكاملة لتدريب المعلمين. • بناء قاعدة بيانات بأهم الخبراء والأكاديميين والمدربين في مجال المواطنة. • بناء قاعدة بيانات بالجهات التي تعنى بالتربية على المواطنة داخل الوزارات المعنية وخارجها. • تحديد سبل الشراكة بين هذه الجهات بما يتقاطع مع الاختصاصات المرتبطة بالمواطنة. • تحديد المجالات والأولويات الواجب تفعيلها، تبعا للمستجدات والمتغيرات على المستوى الوطني والعالمي.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التربية والتعليم
الجهات المساندة	• كافة الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة • كافة الجمعيات العمانية • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 3-9: دوري الألعاب والرياضات التقليدية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع معتز بهويته ومواطنته وثقافته، يعمل على المحافظة على تراثه، وتوثيقه، ونشره عالميًا
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إقامة دوري الألعاب والرياضات التقليدية للمدارس والعموم وللإناث والذكور على مستوى محافظات السلطنة لنشر ثقافة الرياضات والألعاب التقليدية التنافسية بكافة محافظات السلطنة، كونها من التراث غير المادي الذي ينبغي المحافظة عليه. ويشمل الدوري عددًا من الرياضات والألعاب ذات الطابع التنافسي وتنمية المهارات البدنية منها: الحلة - الكوك - التولة - العمبر- الصياد- التوفه - الرم - شجرة بشجرة - اليوس - الميت - الصولة - لقف دوم - اللكد - المقحيم - دق الحصى - الاتراج - القريع - التصويب - ختم - الجزيرة - الارتي - الدوحة - الحامي - دوم دوم. وقد تم حصر هذه الألعاب وتقنينها من خلال وضع الأطر والقوانين والضوابط الخاصة بكل لعبة وتوثيقها في كتاب (الألعاب والرياضات التقليدية العمانية إصدار عام 2012) وسجل الكتاب في وزارة الإعلام ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشكيل فريق عمل للتخطيط وتحديد برنامج الفعاليات. • أخذ الموافقة من الجهات المختصة على الموقع وشرطة عمان السلطانية والشركات الخاصة لتقديم الدعم عند التنفيذ خارج إطار منشآت وزارة الثقافة والرياضة والشباب. • اختيار عدد من المتطوعين للمشاركة في تنظيم وإدارة هذه الفعاليات. • تحديد أماكن ومواقع الفعاليات وتجهيزها بشكل لائق. • تجهيز موقع إلكتروني للتسجيل والترويج وتقييم الفعالية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الصحة • وزارة الداخلية ومكاتب المحافظين • شرطة عمان السلطانية • وزارة التراث والسياحة • المتحف الوطني • القطاع الخاص • هيئة الدفاع المدني والاسعاف
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة

البرنامج 3-10: الحواضر والبوادي: هويتنا مواطنة وأخلاق

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع معتز بهويته ومواطنته وثقافته، يعمل على المحافظة على تراثه، وتوثيقه، ونشره عالميًا
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تعزيز الهوية العمانية وارتباطها بالأخلاق الإنسانية العالية التي ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم: (لو أن أهل عُمان أتيت ما سبوك ولا ضربوك). كما يعمل البرنامج على ربط الحواضر بالبوادي وتعزيز المشاركة المجتمعية واستنطاق القيم العمانية من خلال الأنشطة المتنوعة المشتملة عليه. وقد أقيم البرنامج خلال الفترة من 2012 - 2013 في كل محافظات السلطنة، وكان حدثًا وطنيًّا كبيرًا أسهم في التعريف بالمحافظات العمانية والكنوز العمانية والبشرية للعالم.
العناصر الأساسية للبرنامج	• يشتمل البرنامج على 26 ركنًا متخصصًا، بدءًا بالسبلة العمانية ووصولًا إلى ركن المبدعين والأطفال والشباب في المهارات الكلامية والعلمية والاختراعات والابتكارات. • يتم نقل الحدث مباشرة في القنوات الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي لحشد التفاعل. • إقامة فعاليات ومناشط ثقافية وإعلامية متنوعة تعنى بالهوية العمانية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
الجهات المساندة	• وزارة الداخلية ومكاتب المحافظين • وزارة الإعلام • وزارة التراث والسياحة • وزارة الثقافة والرياضة والشباب • المتحف الوطني • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 3-11: نشر وتوثيق الفنون العُمانية عالميًّا

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع معتز بهويته ومواطنته وثقافته، يعمل على المحافظة على تراثه، وتوثيقه، ونشره عالميًا
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج نشر وتوثيق الفنون العمانية المختلفة عالميًّا
العناصر الأساسية للبرنامج	• جمع وتصنيف وتوثيق وتسجيل الفنون المختلفة في السلطنة محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا • إقامة الندوات وأوراق العمل في مجالات الفنون المختلفة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• وزارة التراث والسياحة • وزارة التربية والتعليم • المتحف الوطني • منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة

البرنامج 3-12: رفع حصيلة المستوى الثقافي في المجتمع العماني

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع معتز بهويته ومواطنته وثقافته، يعمل على المحافظة على تراثه، وتوثيقه، ونشره عالميًا
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج استدامة تنفيذ المعرض السنوي للكتاب بالفعاليات المصاحبة له وإصدار مجلة دورية ثقافية بحيث تعزز من حصيلة الثقافة في المجتمع العماني.
العناصر الأساسية للبرنامج	• معرض سنوي للكتاب: ويضم عددا من الفعاليات المصاحبة واستقطاب دور النشر المحلية والعربية والعالمية. • مجلة ثقافية: مجلة تصدر بشكل دوري (إصداران كل عام) وبعدد (5000) نسخة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • وزارة الإعلام • وزارة التربية والتعليم • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة التراث والسياحة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 3-13: مركز الدراسات الحضارية العمانية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع معتز بهويته ومواطنته وثقافته، يعمل على المحافظة على تراثه، وتوثيقه، ونشره عالميًا
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توثيق الحضارات العمانية وتنفيذ برامج توعوية وترويجية لنشر الحضارة العمانية وتوثيقها محليًّا لإبراز الموروث العماني.
العناصر الأساسية للبرنامج	• مركز للدراسات الحضارية عن التاريخ العماني • مركز للبحوث والترجمة والدراسات التاريخية • مركز لاستقطاب المراجعة الأجنبية والوطنية عن الحضارة العمانية
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• وزارة الإعلام • وزارة التربية والتعليم • وزارة الخارجية • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • جامعة السلطان قابوس • مكاتب المحافظين
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج3-14: الموسوعة العمانية للفنون التقليدية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع معتز بهويته ومواطنته وثقافته، يعمل على المحافظة على تراثه، وتوثيقه، ونشره عالميًا
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توثيق الفنون العمانية المختلفة التي تتميز بها مناطق ومحافظات السلطنة من خلال مجموعة غنية وثرية بالفيديوهات التوثيقية والترويجية بمستوى عالٍ من الاحترافية في المحتوى والإخراج النهائي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• استكتاب باحثين عمانيين متخصصين لجمع وتصنيف الفنون التقليدية (الشعبية) وذلك من خلال المراجع العمانية السابقة. • توثيق ما لا يقل عن (5) من الفنون التقليدية الشعبية خلال السنة الواحدة. • تسويق الفنون التقليدية بشكل تقني وعصري عال الجودة من خلال (الصور / الفيديوهات القصيرة/ البودكاست). • وضع لائحة إدارية لتنظيم عمل الفرق الشعبية. • إبراز (5) من الفنانين الممارسين للفنون التقليدية الشعبية. • إنتاج (3) أفلام تضم محتوى علمي للأطفال في مجال الفنون التقليدية الشعبية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• وزارة التراث والسياحة • وزارة الإعلام • وزارة التربية والتعليم • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 3-15: حوكمة المكتبات والمراكز الثقافية الأهلية في السلطنة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة شراكة مجتمعية مؤسسية متكاملة تعزز الهوية والمواطنة والترابط والتكامل الاجتماعي
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير منظومة المكتبات والمراكز الثقافية الأهلية في السلطنة وتحديث آليات عملها، وتعزيز قدرتها على المبادرة والابتكار والاستمرار والتطوير في تقديم برامج وحلقات ومشاريع ثقافية قادرة على استيعاب المواهب الواعدة في مختلف المجالات ولمختلف الفئات العمرية، وتوفير بيئة فاعلة لاستغلال أوقات الفراغ واكتساب المهارات اللازمة لإيجاد جيل فاعل يخدم وطنه ومجتمعه.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تنفيذ نظام آفاق المعرفة لإدارة المكتبات والمراكز الثقافية الأهلية كنظام دائم تعمل عليه كافة المكتبات والمراكز الثقافية وفق قاعدة بيانات موحدة لتسهيل عمل الباحثين وغيرهم من المستفيدين. • تيسير التواصل بين وزارة الثقافة والرياضة والشباب والمشرفين على المكتبات والمراكز الثقافية الأهلية وتقديم العديد من الخدمات المتقدمة والمستحدثة لها ومساعدتها على تذليل الصعوبات التي تواجهها. • استمرار جهود وزارة الثقافة والرياضة والشباب في دعم المكتبات والمراكز الثقافية لزيادة إسهامها في إثراء الحياة الثقافية في السلطنة والمساهمة في توفير بيئة علمية للباحثين والدارسين والمهتمين بالثقافة. • تجميع البيانات الإحصائية عن نشاط المكتبات والمراكز الثقافية الأهلية. • تأهيل وتدريب القائمين على المكتبات والمراكز الثقافية الأهلية على أسس ومعايير تنمية وفهرسة مصادر المعلومات في المكتبات العامة باستخدام التقنيات الحديثة. • إقامة ورش العمل التخصصية للتعريف بأفضل الممارسات لتطوير الخدمات المعرفية التي تقدمها المكتبات والمراكز الثقافية الأهلية وتبادل الخبرات. • رفد المكتبات والمراكز الثقافية بالإصدارات والمراجع في شتى صنوف المعرفة وشراء الإصدارات الحديثة من معرض مسقط الدولي للكتاب، إضافة إلى مطبوعات وزارة الثقافة والرياضة والشباب والمؤسسات الحكومية الأخرى ومؤسسات القطاع الخاص.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• المؤسسات الحكومية التي تصدر الكتب • وزارة التراث والسياحة • القطاع الخاص • المجتمع المدني
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 3-16: تعزيز الشراكات بين مؤسسات القطاع الخاص والعام للرعاية والتعليم والتوعية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة شراكة مجتمعية مؤسسية متكاملة تعزز الهوية، والمواطنة والترابط والتكامل الاجتماعي
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تعزيز التكامل والتعاون بين القطاعات المختلفة لدعم الفنون ونشرها وتذوقها والتعرف على أهميتها في تشكيل الوجدان وجعلها ثقافة عامة للمجتمع.
العناصر الأساسية للبرنامج	• التعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الراعية للشباب لرعاية الأنشطة الفنية من خلال توقيع مذكرات التفاهم والاتفاقيات. • التكامل بين المؤسسات التعليمية المختلفة من خلال تقديم دورات تدريبية في مختلف المستويات وإدراج مناهج متخصصة في مجال الفنون.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• وزارة التربية والتعليم • وزارة الإعلام • وزارة التراث والسياحة • القطاع الخاص من خلال برامج المسئولية الاجتماعية المعنية بالمجتمع والشباب • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2025

البرنامج 3-17: تهيئة بيئة مناسبة لفئة الشباب لممارسة الفنون على مستوى عالٍ

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع معرفي واع يحافظ على هويته، ذو مهارات وقدرات، ويواكب المستجدات المعرفية والمتغيرات التقنية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج صقل مهارات الشباب في مجال الفنون وتوفير البيئة المناسبة لهم لممارسة الفنون المختلفة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• توفير الأدوات والمستلزمات الفنية والبيئة المناسبة للشباب للاستمرار في العطاء الفني بمستوى عالٍ من الإجادة. • الترويج للبرنامج باستخدام كافة وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي لجذب المشاركين من الشباب الموهوب من كافة المحافظات. • عقد شراكات مع الجهات التي تقدم برامج تدريبية في مجال الفنون داخل السلطنة وخارجها. • جذب شركات القطاع الخاص لرعاية برامج تنمية قدرات الشباب خاصة الموهوب منهم. • إعداد الكوادر البشرية بوزارة الثقافة والرياضة والشباب للإشراف على تنفيذ برامج تنمية القدرات للشباب. • تنفيذ برامج بناء القدرات والمهارات للشباب الموهوبين من خلال الدورات التدريبية المختلفة. • متابعة تنفيذ البرامج ومتابعة الشباب الذي يتلقى البرامج التدريبية وتقييم نتائج البرامج التدريبية وقياس أثرها على صقل مواهب الشباب وقدرتهم على ممارسة الفنون وتحقيق نجاحات في المجالات الفنية المختلفة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• وزارة التربية والتعليم • وزارة التراث والسياحة • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • المتحف الوطني • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2025

البرنامج 3-18: قدراتنا الوطنية متميزة في مجال التراث الثقافي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع معرفي واعٍ يحافظ على هويته، ذو مهارات وقدرات، ويواكب المستجدات المعرفية والمتغيرات التقنية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج بناء القدرات الوطنية في مجال التراث الثقافي وفق أفضل الممارسات الدولية.
العناصر الأساسية للبرنامج	**تنفيذ برامج بناء القدرات الوطنية في مجالات:** • توثيق وتسجيل ونشر مكونات المواقع التراثية المسجلة في قائمة التراث الثقافي • حماية التراث الثقافي الثابت والمنقول • حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التراث والسياحة
الجهات المساندة	• الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة • منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2025

البرنامج 3-19: بيانات إحصائية حول واقع التراث والسياحة في السلطنة منشورة ومتاحة ومحدثة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع معرفي واع يحافظ على هويته، ذو مهارات وقدرات، ويواكب المستجدات المعرفية والمتغيرات التقنية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد محتوى إحصائي ومتقدم للتراث والسياحة في السلطنة من خلال إنتاج بيانات لإحصاءات التراث والسياحة (القلاع والحصون والمعالم الأثرية، والمتاحف، والمكتبات العامة والأهلية، ومعارض الكتاب، وحضور الفعاليات السياحية... الخ).
العناصر الأساسية للبرنامج	• إنتاج مؤشرات إحصائية عن أنشطة وفعاليات وزارة التراث والسياحة بصورة دقيقة ومحدثة. • إصدار النشرة السنوية لإحصاءات التراث والسياحة. • إتاحة النشر الإلكتروني والبيانات المفتوحة. • إعداد التقارير الإحصائية. • استخدام تقنية الإنفوجرافيك في عرض المؤشرات الإحصائية. • توظيف المعلومات بشكل أفضل وأسهل بحيث يمكن من خلال معالجة البيانات اتّخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب. • حفظ البيانات وأرشفتها وتسهيل عملية استرجاع المعلومات وطلبها عند الحاجة. • إنشاء قواعد بيانات تخدم التحول الرقمي في الوزارة ويتماشى مع نفس المنظومة. • إنتاج بيانات ومؤشرات قابلة للمقارنات الدولية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التراث والسياحة
الجهات المساندة	• المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • وزارة الثقافة والرياضة والشباب • القطاع الخاص • المجتمع المدني
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة

البرنامج 3-20: تعزيز التربية القيمية والمواطنة والاتجاهات الإيجابية والعمل التطوعي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع معرفي واع يحافظ على هويته، ذو مهارات وقدرات، ويواكب المستجدات المعرفية والمتغيرات التقنية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج قيام مؤسسات التعليم العالي بدور أكبر في رفع وعي الطلاب بالتربية القيمية والتربية المواطنية والاتجاهات الإيجابية وغرس العمل التطوعي في نفوس الطلاب.
العناصر الأساسية للبرنامج	• وضع خطة متكاملة تعنى بغرس التربية القيمية والتربية المواطنية على مستوى المؤسسات. • رصد التوجهات العالمية في التربية القيمية والتربية المواطنية والاتجاهات الإيجابية وإعداد مصفوفة المدى والتتابع بالمفاهيم الواجب تضمينها. • تطوير المناهج والبرامج بشكل مستمر. • تدريب أعضاء هيئة التدريس وتطوير مهاراتهم في مجال إكساب الثقافة العلمية والهوية الوطنية. • تطوير المناهج وإثرائها بأنشطة تشمل كل مجالات الثقافة والهوية الوطنية. • تنفيذ أنشطة متعلقة بمفاهيم التربية القيمية والتربية المواطنية والاتجاهات الإيجابية والعمل التطوعي.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	مؤسسات التعليم العالي
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة الأوقاف والشؤون الدينية • وزارة التربية والتعليم • وزارة التراث والسياحة • المتحف الوطني • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 3-21: إنشاء متاحف جديدة وتطوير القائمة منها ومتاحف خاصة في القلاع والحصون

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استثمار مستدام للتراث والثقافة والفنون، يسهم في نمو الاقتصاد الوطني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إقامة متاحف جديدة وتطوير المتاحف القائمة التابعة لوزارة التراث والسياحة، ومنح تراخيص إقامة المتاحف الخاصة داخل قاعات العرض المتحفي في القلاع والحصون لاستثمار الشراكة المجتمعية بهدف استدامة التراث والموروث الوطني وصيانته، وتعزيز مساهمة قطاع الثقافة والتراث في النشاط الاقتصادي وزيادة فرص العمل وتوفير مصادر جذب سياحي وموارد إضافية للدخل.
العناصر الأساسية للبرنامج	• المحافظة على مفردات التراث العماني وجمعها وتيسير الانتفاع بها وحمايتها من التلف والضياع باعتبارها إرثًا حضاريًا، وتوظيفها لخدمة الاقتصاد الوطني بصفة عامة والقطاع السياحي بصفة خاصة. • التوزيع المتوازن للمتاحف في المحافظات بحيث تعود بالنفع على كافة المناطق. • توثيق ونشر الوعي بأهمية الحفاظ على التراث الثقافي وتشجيع البحث العلمي في مجال حفظ وتوثيق التراث الثقافي. • تنمية الموارد البشرية العاملة في مجال المتاحف حتى تتمكن من القيام بدورها كاملًا في النهوض بقطاع المتاحف. • يتضمن البرنامج المكونات الآتية: – متاحف جديدة: متحف التاريخ الطبيعي الجديد بالقرم - متحف التاريخ البحري بولاية صور - مركز فتح الخير. – تطوير المتاحف القائمة: تطوير متحف الطفل - تطوير المتحف العماني الفرنسي -تطوير متحف قلعة صحار. – إقامة متاحف خاصة في القلاع والحصون: إقامة المتاحف داخل بعض القلاع والحصون المرممة والمؤهلة للحفاظ على التراث الوطني من خلال المشاركة المجتمعية، وتفعيل دور وزارة التراث والسياحة في تعزيز العلاقات والشراكات المجتمعية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التراث والسياحة
الجهات المساندة	• أصحاب المتاحف الخاصة • جهات داعمة من القطاع الخاص والمجتمع المدني
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 3-22: مركز ثقافي في كل من ولاية خصب وولاية البريمي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استثمار مستدام للتراث والثقافة والفنون، يسهم في نمو الاقتصاد الوطني
وصف البرنامج	يستهدف هذا البرنامج إنشاء مراكز ثقافية تهدف إلى تقديم الخدمات الثقافية والمعرفية للمجتمع، وتسهم في نشر قيم المواطنة، وتشكل محضنًا من المحاضن الكفيلة بتعزيز قيم المجتمع والترابط الثقافي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تعزيز المعرفة الثقافية في أبناء المجتمع. • توفير البيئة المناسبة للعمل الثقافي والفني من خلال تنفيذ ورش تدريبية وأنشطة وبرامج ومحاضرات بالمركز. • الإسهام في تطوير وتفعيل الحركة الثقافية بالمجتمع. • تعزيز المواطنة من خلال تفاعل المواطن ومشاركته مع البرامج المقدمة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• وزارة التراث والسياحة • وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • المجالس البلدية • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 3-23: استثمار مستدام للتراث الثقافي العُماني

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استثمار مستدام للتراث والثقافة والفنون، يسهم في نمو الاقتصاد الوطني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تشجيع مشاريع الاستثمار الاقتصادي للتراث الثقافي غير المادي في كافة مجالاته، لزيادة مساهمة قطاع الثقافة والتراث في النشاط الاقتصادي، وتوفير مصادر دخل إضافية وفرص لتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللتشغيل ومصادر جذب سياحي.
العناصر الأساسية للبرنامج	**تشمل مشاريع الاستثمار الاقتصادي للتراث الثقافي:** • التصنيع الثقافي، ويضم شركات وأستوديوهات التوثيق الثقافي ودور النشر والتوزيع، ومكاتب الاستشارات الثقافية، ومراكز الصناعات الحرفية، ومراكز الطب الشعبي، وغيرها. • الفضاءات الثقافية، وتضم المتنزهات الثقافية وأسواق منتجات الموروثات العمانية والمقاهي الشعبية والمسارح وأماكن العروض الفنية، وغيرها. • مراكز خدمات دعم وتمويل مشاريع الاستثمار الثقافي.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	• وزارة التراث والسياحة • وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة الإسكان والتخطيط العمراني • وزارة الداخلية ومكاتب المحافظين • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • جامعة السلطان قابوس • هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • القطاع الخاص والجهات الداعمة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 3-24: المعالم الأثرية والتاريخية مرممة ومصانة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استثمار مستدام للتراث والثقافة والفنون، يسهم في نمو الاقتصاد الوطني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج الحفاظ على المعالم الأثرية عن طريق ترميمها وصيانتها الدورية وتأهيلها، مما يسهم في الاقتصاد الوطني، وتحديد المعالم التي تحتاج إلى ترميم وصيانة وفقا للأهمية التراثية والحالة الإنشائية وحجم وطبيعة الأعمال.
العناصر الأساسية للبرنامج	• صيانة وترميم المعالم الأثرية والتاريخية في ولايات السلطنة مثل حصن المنترب، وحصن بدبد، وحصن الخندق، وجامع وحصن عبري، وحصن الحوقين، وحصن بيت الرديدة، وحصن السنيسلة، ومسجد الأغبر، والحارة التراثية بولاية نخل بجانب عين الثواره، وحصن بخا، وحصن بيت الند ولاية محضة، وبراج بمحافظة ظفار. • دراسة وتطوير تقنية مستدامة لإنتاج الصاروج واستخداماتها في تقنيات الطباعة ثلاثية الأبعاد.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التراث والسياحة
الجهات المساندة	• وزارة الإسكان والتخطيط العمراني • وزارة الداخلية ومكاتب المحافظين • القطاع الخاص والجهات الداعمة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 3-25: الآثار العُمانية موثقة ومحفوظة ومصانة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استثمار مستدام للتراث والثقافة والفنون، يسهم في نمو الاقتصاد الوطني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تسجيل وتوثيق ودراسة الآثار العمانية المسجلة ومعالجتها وحفظها بإنشاء مخازن بمعايير عالمية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إنشاء سجل لتوثيق الآثار العمانية وأنواعها وأماكن وجودها وتوصيفها وفق المعايير المعروفة. • وضع علامات محددة للآثار العمانية لمنع التعدي عليها أو إزالتها أو العبث بمكوناتها. • تدريب وتأهيل الكوادر العمانية المتخصصة في حفظ الأثار العمانية ومعرفتها وتسجيلها. • وضع خطة تنفيذية لحفظ الآثار العمانية وصونها. • سن التشريعات اللازمة لصون مفردات الآثار والحفاظ عليها وآليات وضوابط الاستثمار فيها.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التراث والسياحة
الجهات المساندة	• وزارة الإسكان والتخطيط العمراني • وزارة الداخلية ومكاتب المحافظين • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • الجامعات والمعاهد والكليات المتخصصة • القطاع الخاص والجهات الداعمة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 3-26: تعزيز سياحة المغامرات من خلال تطوير المواقع التراثية السياحية والمكونات الثقافية في السلطنة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استثمار مستدام للتراث والثقافة والفنون، يسهم في نمو الاقتصاد الوطني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج طرح مجموعة من المواقع التراثية والسياحية كالقلاع والحصون والمتاحف والحارات القديمة والقرى القديمة للاستثمار السياحي المستدام من قبل القطاع الخاص أو من خلال الشراكة بين القطاعين، لتوفير تجارب سياحية متنوعة ومختلفة في المحافظات التي حددتها الإستراتيجية العمانية للسياحة وتشمل مسقط، ومسندم، وظفار، والداخلية، وجنوب الشرقية.
العناصر الأساسية للبرنامج	**توفير مجموعة خيارات حصرية من التجارب لجذب السياح الدوليين والإقليميين والمحليين لزيارة عمان، ودمجهم مع ثقافة المجتمعات المحلية أو المنتجات أو الأماكن التي يرونها بطرق أصيلة يصعب نسيانها. ويتم التركيز على تطوير التجارب الآتية:** • جولة عمان الكبرى: ويبدأ المسار السياحي من محافظة مسندم ويمر بباقي المحافظات وينتهي في محافظة ظفار. • الحصون والقلاع: اختيار عدد من القلاع والحصون بالتنسيق مع وزارة التراث والسياحة ليتم تأهيلها من خلال إشراك المجتمعات المحلية للعمل في تلك المواقع. • القرى العمانية القديمة: اختيار عدد من القرى العمانية القديمة والعمل على تطويرها بالتعاون مع المجتمعات المحلية لخلق تجارب سياحية من خلال إحياء طريقة حياة الإنسان العماني قديمًا في تلك القرى مع إمكانية إقامة السياح فيها لقضاء وقت ممتع ومميز. • الأسواق العمانية التقليدية: التركيز على القيمة التاريخية للأسواق التقليدية والتعريف بمكوناتها وممراتها. • قصة طريق اللبان: ابتكار تجارب سياحية تعرف السائح بطريق اللبان وبالحضارات القديمة التي تسيطر على تجارة اللبان.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التراث والسياحة
الجهات المساندة	• وزارة الداخلية ومكاتب المحافظين • هيئة البيئة • شركة التنمية السياحية عمران • القطاع الخاص • المجتمع المدني
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 3-27: الترويج السياحي من خلال الفعاليات

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استثمار مستدام للتراث والثقافة والفنون، يسهم في نمو الاقتصاد الوطني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تعظيم خاصية الميزة التنافسية للسلطنة في الجانب السياحي من خلال تطوير أفكار مبتكرة لفعاليات فريدة تعمل على إبراز القيم التراثية والثقافية والتاريخية العمانية للسائح الأجنبي، بجانب تعظيم تلك القيم في المواطن العماني من خلال تسليط الضوء على مكونات أصيلة في المجتمع العماني. سيتم تثبيت هذه الفعاليات في التقويم السنوي للفعاليات في فترة زمنية محددة وبشكل دوري بما يتناسب مع طبيعة كل فعالية. كما سيتم تنفيذها في المواقع المناسبة لها.
العناصر الأساسية للبرنامج	• توفير مجموعة خيارات حصرية من التجارب تجذب السياح الدوليين والإقليميين • تشمل الفعاليات المرتبطة بالجانب التراثي والثقافي: – مهرجان الحلوى العمانية – مهرجان الإبحار العماني – فعاليات سنوية مرتبطة بموسم التبسيل – فعاليات سنوية مرتبطة بمواسم الصيد المختلفة – فعاليات مرتبطة ببعض العادات والتقاليد العمانية والممارسات الأصيلة في المجتمع العماني ذو الثقافات المتنوعة • دمج السياح مع ثقافة المجتمعات المحلية أو المنتجات أو الأماكن التي يرونها بطرق أصيلة جديرة بالتذكر ويصعب نسيانها
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التراث والسياحة
الجهات المساندة	• هيئة البيئة • وزارة الداخلية ومكاتب المحافظين • هيئة تنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة • شركة التنمية السياحية عمران • القطاع الخاص • المجتمع المدني
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة

البرنامج 3-28: إنشاء حاضنة لتشجيع الاستثمار في مجالات التراث والحرف والفنون

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استثمار مستدام للتراث والثقافة والفنون، يسهم في نمو الاقتصاد الوطني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إطلاق حاضنة تخصصية لتشجيع تأسيس مؤسسات صغيرة ومتوسطة في مجال التراث والحرف والفنون وتطويرها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وتقديم الدعم الفني والتدريبي والتأهيلي لتطوير هذه المؤسسات في مجال التراث والحرف والفنون.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تحديد الجهات المعنية ذات الصلة وتوقيع مذكرة تفاهم بينها لتأسيس حاضنة الأعمال وتحديد مسئوليات كل جهة وخطة التنفيذ والموارد المالية والبشرية اللازمة وآلية التمويل والمخرجات المتوقعة والبرنامج الزمني. • توفير التمويل اللازم من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص. • إعداد فريق عمل لتنفيذ ومتابعة سير عمل مراحل المشروع. • وضع معايير لاختيار المحتضنين. • إعداد خطة الترويج للحاضنة وتنفيذها.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الجهات المساندة	• وزارة التراث والسياحة • وزارة الثقافة والرياضة والشباب • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • المتحف الوطني • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة

البرنامج 3-29: تعزيز "الاقتصاد الإبداعي" في السلطنة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استثمار مستدام للتراث والثقافة والفنون، يسهم في نمو الاقتصاد الوطني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج رفع القيمة المضافة لمنتجات الاقتصاد الإبداعي للسلطنة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تحديد منتجات وخدمات قطاعات "التصميم" و"الفنون البصرية" و"النشر التقني" و"الإعلام الجديد". • تحديد قيمة تلك القطاعات وتقدير مساهمتها في النشاط الاقتصادي. • التعاون مع القطاع الخاص لتعظيم قيمة تلك القطاعات بنسبة لا تقل عن 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتوفير عدد من فرص العمل المنتج واللائق للشباب العُماني. • تشجيع تأسيس مؤسسات صغيرة ومتوسطة للاستثمار في هذه القطاعات.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	• وزارة الثقافة والرياضة والشباب • وزارة الإعلام
الجهات المساندة	• وزارة التراث والسياحة • وزارة الاقتصاد • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة

البرنامج 3-30: البرنامج الوطني لتنمية القطاع الحرفي والعاملين فيه

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استثمار مستدام للتراث والثقافة والفنون، يسهم في نمو الاقتصاد الوطني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد وتنفيذ إستراتيجية تمكين للموارد البشرية العاملة في القطاع الحرفي فنيًّا ومهنيًّا بما يتناسب مع متطلبات القطاع المعني في جميع المجالات التخصصية والفنية والإدارية لتقديم الدعم والتوجيه والإرشاد للحرفيين بمهنية عالية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تنفيذ برامج التدريب والإنتاج الحرفي لمدة عام لعدد 300 متدرب لتمكين المنتسبين لهذه البرامج من مزاولة العمل الحرفي وبجودة عالية. • تنفيذ برامج كفاءات كل ثلاثة أشهر، لعدد 600 حرفي سنويًا، لرفع كفاءتهم من حرفي محدود المهارة إلى حرفي ماهر. • تنفيذ برامج تأهيل أكاديمي لمخرجات برامج التدريب الحرفي لإعداد مدربين حرفيين عمانيين لإحلالهم مكان الوافدين.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الجهات المساندة	• وزارة التراث والسياحة • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة التنمية الاجتماعية • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة

البرنامج 3-31: إنشاء مركز وطني للبحث والتجريب والابتكار والتصميم لتطوير الصناعات الحرفية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استثمار مستدام للتراث والثقافة والفنون يسهم في نمو الاقتصاد الوطني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأسيس مركز وطني لإعداد وتنفيذ الدراسات والبحوث العلمية للمواد الخام المحلية المستخدمة في الإنتاج الحرفي، وتطوير المعرفة الفنية والمهارات وطرق التصنيع ورفع الجودة وزيادة الإنتاجية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• توضع دراسة متكاملة حول المركز وآليات عمله المشتملة على البحث والدراسة والتجريب والتصميم والابتكار والتدريب والإنتاج. • تشجيع ودعم المبادرات ذات العلاقة بأعمال المركز من أجل دخولها في السوق الإقليمي والعالمي. • ربط المركز بالمراكز المماثلة في دول العالم لتبادل الخبرات والمشاركة في إمداد الحرفيين العمانيين والمهتمين بالدراسات والمشروعات العالمية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الجهات المساندة	• وزارة التراث والسياحة • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة

البرنامج 3-32: الحملة الوطنية لحماية وصون المفردات الزخرفية والتشكيلية الخاصة بالصناعات الحرفية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استثمار مستدام للتراث والثقافة والفنون، يسهم في نمو الاقتصاد الوطني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج الحفاظ على الهوية العمانية للمنتجات الحرفية بحماية حقوق الملكية الفكرية، وتوثيق الزخارف والنقوش الموجودة في المنتجات والمواقع الأثرية العمانية كالقلاع والحصون والمساجد والبيوت الأثرية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• سن التشريعات والقوانين التي تحفظ الهوية العمانية للمنتج الحرفي. • تفعيل الضبطية القضائية للمنتج الحرفي. • إعداد برنامج توثيق الصناعات الحرفية والمواد الداخلة في إنتاجها. • توثيق كافة الزخارف والنقوش والمفردات الشكلية الموجودة في جميع المنتجات الحرفية والعمارة العمانية والجوامع والمساجد كالقلاع والحصون والبيوت الأثرية. • نشر ثقافة دور الملكية الفكرية في حماية حقوق ملكية المنتجات الحرفية وتصاميمها. • تعزيز الدور الإعلامي في غرس مبدأ أهمية الحفاظ على الإرث العماني ودوره في تعزيز الهوية العمانية والمواطنة لدى المجتمع العماني. • الترويج الإعلامي للقطاع الحرفي. • حفظ وإبراز الهوية العمانية للمنتجات الحرفية من خلال العرض المتحفي الثابت والمؤقت.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التراث والسياحة
الجهات المساندة	• وزارة الثقافة والرياضة والشباب • وزارة الإعلام • المتحف الوطني • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 (3 أشهر من كل سنة خلال تنفيذ الخطة)

البرنامج 3-33: الفنون العُمانية تجذب الاستثمار الوطني والأجنبي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استثمار مستدام للتراث والثقافة والفنون، يسهم في نمو الاقتصاد الوطني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج جذب الاستثمار في مجال الفنون وزيادة مساهمة قطاع الفنون في النشاط الاقتصادي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• بناء منظومة إلكترونية متكاملة تشمل منصات للتسويق الإلكتروني للفنون والفنانين العمانيين. • إقامة فعاليات دولية (كالمسابقات والمهرجانات الدولية) لاستقطاب المهتمين بالفنون والمروجين لها.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• وزارة التراث والسياحة • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة التربية والتعليم • وزارة الإعلام • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • المتحف الوطني • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2025

البرنامج 3-34: مركز الفنون الجميلة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استثمار مستدام للتراث والثقافة والفنون، يسهم في نمو الاقتصاد الوطني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إنشاء مبنى متكامل وتفاعلي للفنون يحتوي على عدد من الصالات والمعارض التي ممكن أن تفتح أبوابها للعامة والسياح ويدخل فيها الاستثمار.
العناصر الأساسية للبرنامج	**دراسات جدوى واستشارية لتنفيذ المشروع الذي يحتوي على:** • قاعة للعرض: عدد من المراسم وصالات العرض للفنون التشكيلية والتصوير. • المسرح: يتسع لعدد لا يقل عن (200) متفرج. • الأستوديوهات: أستوديو للتصوير الفوتوغرافي وأستوديو للتسجيل والمونتاج. • قاعات للتدريب: قاعة للتدريب على الموسيقى والتدريبات العامة وقاعة للوسائط المتعددة. • مرافق خدمية: مكاتب ومخازن وورش تصليح وأفران للفنون التشكيلية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • وزارة الإسكان والتخطيط والعمراني • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 3-35: استشراف سوق العمل في قطاع الفنون

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استثمار مستدام للتراث والثقافة والفنون، يسهم في نمو الاقتصار الوطني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج بحث واعتماد المسميات المتخصصة للفنانين بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد دراسات استشرافية للتخصصات الفنية. • حصر المؤسسات التعليمية ومخرجاتها ومنتجاتها. • حصر المؤسسات المعنية بالمجالات الفنية المستقطبة للفنون. • حصر المهن في مجال الفنون ومطابقتها مع التصنيف الدولي. • حصر قطاعات العمل الملائمة للتخصصات الفنية بحيث يتم توظيف الفنانين في سوق العمل. • صناعة رواد أعمال في قطاع الفنون يتم تدريبهم وتأهيلهم.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• وزارة العمل • وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة التربية والتعليم • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • جامعة السلطان قابوس
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 3-36: بوابة عمان الإلكترونية للثقافة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استثمار مستدام للتراث والثقافة والفنون، يسهم في نمو الاقتصار الوطني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج بناء منصة إلكترونية متكاملة للفنون العمانية، تكون بمنزلة أرشيف إلكتروني يضم صورًا ولوحات فنية ومقاطع موسيقية ووصلات غنائية وفنون أخرى، يتم استثمارها في مراحل المنصة المتقدمة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إنشاء بوابة إلكترونية تعنى بقطاع الثقافة/الفنون تسجيل (الأفراد/الفرق/المؤسسات) العاملين في قطاع الفنون. • تشريع أنظمة ولوائح للعمل في قطاع الفنون • ترخيص ممارسة المهنة أو الفرقة حسب اللوائح والنظم المعتمدة. • تعريف المجتمع المحلي/العالمي بالإرث العماني والقائمين عليه حسب اختصاصاته ومجالاته. • منصة تجارية للفنانين العاملين في قطاع الفنون حسب التصنيفات (أفراد/فرق/مؤسسات). • منصة الإعلان عن التنافس أو المشاركات الدولية والتنافس عليها. • منصة تعليمية للأفراد والفرق والمؤسسات (مفتوحة مجانية/متخصصة برسوم رمزية). • عرض الإنجازات العمانية في مجال الفنون حسب مستوى الإنجاز في كل فن، وفقًا لمعيار واضح للتقييم والاعتماد. • زيادة العضويات الدولية للسلطنة في الفنون بنظام الاشتراك المتعارف عليه.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• وزارة التراث والسياحة • وزارة الإعلام • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة العمل • وزارة التعليم العالي والبحث والابتكار • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 3-37: تحفيز النتاج الفكري العماني والفعاليات الثقافية لرعاية المبدعين العمانيين

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع متمكن من تقييم المعرفة ونقدها وتوظيفها وإنتاجها ونشرها
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إبراز الهوية الثقافية العمانية من خلال توفير الدعم للمبدعين العمانيين وإنتاجهم الفكري والأدبي، وتوفير كافة المقومات اللازمة لزيادته والترويج له، وإقامة فعاليات ثقافية مكثفة وعلى درجة كبيرة من التنظيم وتحظى باهتمام من المسؤولين والجهات المهتمة بالتراث والثقافة لاستقطاب المثقفين بمختلف مجالاتهم، وتوفير التغطية الإعلامية لهذه الفعاليات، وتكريم المبدعين أدبيًّا وماديًّا.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشكيل جهة متخصصة لتقديم الدعم للمبدعين • إطلاق برنامج طباعة الإصدارات • دعم المشاريع البحثية المتميزة • شراء الإصدارات وإتاحتها ونشرها • إقامة فعاليات ثقافية لاستقطاب المثقفين بمختلف مجالاتهم الأدبية • إقامة مهرجان الشعر العماني والملتقى الأدبي
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• كافة الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة • كافة الجمعيات العمانية • المكتبات الأهلية • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 3-38: إعداد ونشر دراسات متخصصة حول فنون من البيئة العمانية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع متمكن من تقييم المعرفة ونقدها وتوظيفها وإنتاجها ونشرها
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إثراء المعارف المتعلقة بالفنون وإحياء ما اندثر منها وتوثيقه ودعم الفنانين المتمكنين من النشر والتوثيق في مجال الفنون.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إصدار الكتب المتخصصة في الفنون العمانية وعقد الندوات بشكل مستدام • إقامة مسابقات بحثية على المستوى الوطني • دعم ونشر الدراسات المتعلقة بمجال الفنون للفنانين المتمكنين في مجال النشر والتوثيق
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• وزارة الإعلام • وزارة التراث والسياحة • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • جامعة السلطان قابوس • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة

البرنامج 3-39: رسالة سلام

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع رائد عالميًّا في التفاهم والتعايش والسلام
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج الإسهام في المحافظة على التراث والتقاليد الأصيلة، والهوية العُمانية المرتكزة على القيم الإسلامية السمحة، باعتبارها الأساس الذي يمكن الاستناد إليه للتفاعل مع تيار العولمة ومتغيراتها والتعامل مع المجتمعات الأخرى بثقافاتها وقيمها المتنوعة. كما يسهم في تحقيق مجتمع معتز بهويته وثقافته وملتزم بمواطنته، ويعنى بتعزيز الهوية والثوابت الوطنية في المجتمع المحلي وربطه بالقيم الإنسانية المشتركة والتوعية بخطورة التطرف والعنف والكراهية والإرهاب، والعمل على غرس قيم التسامح والتعايش والسلام في المجتمعات. وقد انطلق هذا البرنامج عام 2010م وزار حتى الآن 37 دولة و129 مدينة عالمية، وتمت ترجمة محتوياته إلى 29 لغة عالمية، واستضافته منظمة الأمم المتحدة مرتين ومنظمة اليونسكو 3 مرات وتم ترشيحه لجوائز السلام الدولية عدة مرات.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إقامة معارض متنقلة في مختلف دول العالم. • المشاركة بالاحتفاء باليوم العالمي للتسامح (16 نوفمبر من كل عام) • إقامة فعاليات ومناشط ثقافية وإعلامية متنوعة تعنى بالسلام والتعايش • التدريب النوعي لتخريج متخصصين وفاعلين في مجال التعايش ونبذ التطرف والعنف
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
الجهات المساندة	• وزارة الخارجية • وزارة الإعلام • وزارة التراث والسياحة • وزارة الثقافة والرياضة والشباب • جامعة التقنية والعلوم التطبيقية
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 3-40: إبراز الفنون العمانية وترويجها عالميًّا

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع رائد عالميًّا في التفاهم والتعايش والسلام
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إبراز الفنون العمانية المختلفة عالميًّا والاستفادة من تجارب العالم في مجال الفنون.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إقامة الأسابيع الفنية في دول العالم للتعريف بالفنون العمانية المختلفة. • تنظيم المشاركة في المؤتمرات والمهرجانات والمسابقات الدولية المتعلقة بالفنون. • الانضمام إلى المنظمات الدولية الفنية، لتبادل الخبرات والمعارف والمهارات. • تبادل المعارف والمهارات في مجال الفنون في إطار اتفاقيات وبرامج تعاون مع الجهات الفنية الدولية، عبر دعوة فنانين عالميين، وباحثين في مختلف فروع الفنون لتنفيذ برامج تدريبية ومحاضرات مشتركة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• وزارة الإعلام • وزارة الخارجية • وزارة التراث والسياحة • المتحف الوطني • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة

البرنامج 3-41: حملات توعوية مكثفة في مجال المواطنة والهوية ونشر ثقافة حقوق الإنسان

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع أفراده يتسمون بالمسئولية، مدركون لحقوقهم، وملتزمون بواجباتهم
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تكثيف الحملات التوعوية في مجالات المواطنة والهوية، خاصة في البرامج الصيفية لطلاب المدارس، والجامعات والكليات، ومن خلال نشر المقالات التوعوية في الجرائد اليومية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تقديم محاضرات توعوية من خلال موظفي اللجنة العمانية لحقوق الإنسان المعتمدين كمدربين في مجال حقوق الإنسان، وذلك في المدارس والكليات والجامعات، وفقًا للخطة السنوية للتوعية والتثقيف التي تعدها اللجنة. • إصدار كتيبات ونشرات في مختلف مواضيع حقوق الإنسان ونشرها وتوزيعها ضمن الحملات التوعوية. • نشر مقالات في الجرائد اليومية. • المشاركة في المهرجانات الثقافية والسياحية التي تقام في السلطنة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	اللجنة العمانية لحقوق الإنسان
الجهات المساندة	• كافة الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة • كافة الجمعيات العمانية • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 3-42: حوكمة قطاع الفنون العمانية وصونها

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع أفراده يتسمون بالمسئولية، مدركون لحقوقهم، وملتزمون بواجباتهم		
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد إطار من التشريعات والقوانين التي تساهم في حفظ الفنون وصونها.		
العناصر الأساسية للبرنامج	• إصدار التشريعات والقوانين لصون الفنون وحماية حقوق الملكية الفكرية.		
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب		
الجهات المساندة	• وزارة العدل والشؤون القانونية • وزارة الاعلام • وزارة العمل	• المتحف الوطني • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة	
مستوى التكلفة	منخفض		
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2025		

البرنامج 3-43: تعزيز مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الإعلامي

الهدف ذو الصلة	إعلام مهني معزز للوعي المجتمعي ومساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تحفيز وتعظيم العوائد المساهمة من القطاع الخاص في القنوات الإعلامية، تسهم في استحداث وظائف للباحثين عن عمل وتنشيط الحركة الإعلامية في السلطنة.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشكيل فريق من وزارة الإعلام ووزارة العمل والقطاع الخاص لتبني هذا البرنامج. • تقديم دراسة متكاملة عن القنوات الإعلامية الخاصة والتحديات التي تواجهها والإسهام في تحقيق عوائد أكبر لأنشطتها الإعلامية.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الإعلام	
الجهات المساندة	• وزارة العمل	• القطاع الخاص
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025	

البرنامج 3-44: تطوير مستوى الأداء في الإعلام البرلماني والاقتصادي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	إعلام مهني معزز للوعي المجتمعي ومساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج رفع مستوى الإعلام البرلماني والاقتصادي لرفع الوعي وكسب الثقة والتأييد لرؤية عمان 2040.
العناصر الأساسية للبرنامج	• استحداث مقررات جامعية في مجالي الإعلام البرلماني والإعلام الاقتصادي. • استحداث برنامج ماجستير إضافية لما هو موجود في مجال "الإعلام المتخصص" في مجال الإعلام البرلماني والاقتصادي والرقمي ...الخ • تنفيذ برامج تدريبية متخصصة عبر وزارة الإعلام ومركز التدريب الإعلامي في المجالين المذكورين. • التعاون مع عدد من المؤسسات الإعلامية الدولية للاستفادة من تجاربها الناجحة في هذا المجال.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الإعلام
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • مجلس عمان • وزارة العمل • الجامعات والكليات الحكومية والخاصة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 3-45: الاتصال والإعلام (حوارات اقتصادية - قصص نجاح ملهمة)

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	إعلام مهني معزز للوعي المجتمعي ومساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية
وصف البرنامج	يستهدف برنامج (حوارات اقتصادية) إتاحة المجال للالتقاء بمجموعة من ممثلي القطاعات المعنية بالاقتصاد والتجارة والصناعة بالسلطنة، وذلك لمناقشة التحديات والفرص المرتبطة بتلك القطاعات، وعرض تجاربهم حولها، وتعزيز البحث في الفرص والاتجاهات التي تخدم بيئة الأعمال التجارية في السلطنة، وهو عبارة عن سلسلة من أربع جلسات حوارية سنوية يستضاف فيها عدد من المتحدثين من ذوي الاختصاص، وممثلون من القطاعين الحكومي والخاص بالسلطنة، وعددٌ من رواد الأعمال والأكاديميين والمهتمين من مختلف المؤسسات. ويستهدف برنامج (قصص نجاح ملهمة) الترويج لبيئة الأعمال في السلطنة، حيث تقوم فكرة المبادرة على تنظيم حملة ترويجيّة لمدة سنة تركز على القصص الملهمة في بيئة الأعمال، بدءًا من تاريخ التجارة والصناعة في السلطنة إلى النجاحات التي حققها العديد من رجال الأعمال وكبرى الشركات والمستثمرين ورواد الأعمال في القطاعات المختلفة، مرورًا بالأدوار الحيويّة التي يؤديها القطاع الخاص في مجال جذب الاستثمارات ودعم الصادرات.
العناصر الأساسية للبرنامج	• برنامج (حوارات اقتصادية): – إعداد تصور حول الموضوعات المراد طرحها ومناقشتها في الحوارات الاقتصادية خلال عام 2021، على أن تكون مرتبطة برؤية عُمان 2040. – تحديد ومخاطبة المتحدثين والخبراء في القطاعات المستهدفة للمشاركة في كل جلسة. – إعداد خطة إعلامية للمبادرة وتحديد القنوات الإعلامية والترويج للفعالية في الإعلام المحلي والدولي. – إعداد قائمة المدعوين لحضور الجلسات من القطاع الحكومي أو الخاص وأيضًا من الأكاديميين والطلاب. – تحديد الخدمات اللوجستية للمبادرة. • برنامج (قصص نجاح ملهمة): – إعداد خطة عمل زمنية للمبادرة . – تحديد الرسائل الإعلامية والأنشطة والبرامج التي ستصاحب المبادرة بما يتناسب مع رؤية الوزارة ورسالتها. – التنسيق والشراكة مع عدد من الوسائل الإعلامية ومؤسسات القطاع الخاص لدعم المبادرة. – تدشين حملة إعلامية وطنية للإعلان عن بدء المبادرة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الإعلام
الجهات المساندة	• وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

4-1

أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية

الأهداف الإستراتيجية	البرامج	العدد (26)
مجتمع مغطى تأمينيًا بشبكة أمان اجتماعية فاعلة ومستدامة وعادلة	(1-4) - (2-4)	2
مجتمع واعٍ متماسك ممكّن اجتماعيًّا واقتصاديًّا، خاصة المرأة والشباب وذوي الإعاقة والفئات الأكثر احتياجًا	(3-4) - (4-4)	2
خدمات وبرامج متطورة ملبية لاحتياجات المجتمع	(5-4) - (6-4) - (7-4)	3
حماية اجتماعية متكاملة موجهة للفئات الأكثر احتياجًا لتمكينها من الاعتماد على الذات والمساهمة في الاقتصاد الوطني	(8-4)	1
شراكة فاعلة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مجالات التنمية الاجتماعية	(9-4) - (10-4)- (11-4)	3
مجتمع مدني ممكّن ومشارك بفاعلية في التنمية المستدامة وإطار تنظيمي فاعل ومحفز لعمل مؤسساته	(12-4)	1
بيئة وأنظمة محفزة للرياضة مساهمة اقتصاديًّا ومنافسة عالميًّا	(13-4) - (14-4) - (15-4) - (16-4) - (17-4) - (18-4) (19-4) - (20-4) - (21-4) - (22-4) - (23-4) - (24-4) (25-4)- (26-4)	14

قائمة البرامج الإستراتيجية لأولوية الرفاه والحماية الاجتماعية

رقم البرنامج	اسم البرنامج	الصفحة
1-4	منظومة حماية اجتماعية متكاملة	173
2-4	الاستدامة المالية لنظم التأمين والتقاعد الحكومي	175
3-4	سياسات وتشريعات تمكن المرأة اجتماعيًّا واقتصاديًّا تتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان	177
4-4	مهرجانات رياضية ثقافية لذوي الإعاقة	178
5-4	المخططات العمرانية لمختلف استعمالات الأراضي متاحة وقابلة للتنفيذ	179
6-4	وحدات سكنية لأسر الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود متاحة من خلال المساعدات السكنية	180
7-4	وحدات سكنية لأسر الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود متاحة من خلال قروض سكنية ميسرة	181
8-4	مساهمة أكبر وأكثر كفاءة لمنظومة التمكين في الاقتصاد الوطني	184
9-4	مركز وطني لتعزيز القيمة المحلية المضافة والمسئولية المجتمعية	185
10-4	مشاركة فعالة للقطاع الخاص في إقامة مشاريع إسكانية لتنمية المجتمع	186
11-4	مشاركة ودعم المجتمعات الواقعة بجانب أنشطة قطاعي الطاقة والمعادن	187
12-4	اتحاد لجمعيات للأشخاص ذوي الإعاقة مؤسس وفعال	188
13-4	بنية أساسية متطورة وداعمة لتنافسية النشاط الرياضي في السلطنة محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا	189
14-4	إطار تشريعي يحكم متابعة النشاط التجاري في القطاع الرياضي	190
15-4	لوائح وأنظمة تشريعية تنظم العمل التطوعي في المجال الرياضي بالسلطنة	191
16-4	شراكة مع المنظمات الرياضية الدولية لتبادل الخبرات	192
17-4	شباب ممكن ومؤهل لتمثيل السلطنة في الفعاليات الرياضية الشبابية الخارجية	193
18-4	القيادات الرياضية مؤهلة للعمل في الهيئات الرياضية الخاصة	194
19-4	ناشئون مدربون ومؤهلون لتمثيل السلطنة في الرياضات الأولمبية	195
20-4	رياضيون ذوو مستوى عال مؤهلون لتحقيق بطولات أولمبية	196
21-4	مهرجانات رياضية ترفيهية لجذب السياحة الداخلية والخارجية	197
22-4	حملات ترويجية لنمط حياة صحي من خلال الرياضة سنوية	198
23-4	التسويق الرياضي لدعم البرامج والمنشآت الرياضية والثقافية	199
24-4	دعم الإعلام التنموي في المجال الرياضي والشبابي	200
25-4	أصول حكومية مستدامة ومتطورة	201
26-4	استدامة مجمع السلطان قابوس الرياضي ببوشر وإستاد السيب الرياضي	201

البرنامج 4-1: منظومة حماية اجتماعية متكاملة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع مغطى تأمينيًّا بشبكة أمان اجتماعية فاعلة ومستدامة وعادلة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توفير مظلة فعالة وموحدة لمنظومة الحماية الاجتماعية، تسهم في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بكافة جوانب الحماية الاجتماعية، وقادرة على تحديد الأدوار المختلفة لجميع الجهات المكونة للمنظومة، كلّ وفق اختصاصه، كما يهدف هذا البرنامج إلى دراسة الظروف المعيشية للسكان ومقارنة جميع الخدمات المقدمة لهم من المؤسسات ذات العلاقة بمنظومة الحماية الاجتماعية مع مستوى المعيشة اللائق لهم والعمل على مراجعتها وتقييمها لتأمين كفايتها واستدامتها المالية وتحقيق العدالة في تطبيقها.
العناصر الأساسية للبرنامج	• دراسة تأسيس (مجلس للحماية الاجتماعية) يتبع مجلس الوزراء، تكون له أمانة عامة تتولى التنسيق بين الجهات المختلفة، يكون دوره الأساسي مركزية التخطيط للحماية الاجتماعية ومتابعة التنفيذ مع الجهات التنفيذية المختلفة. • إعداد دراسة شاملة لمراجعة مدى تطبيق الحماية الاجتماعية، وفقًا لتوصيات المنظمات الدولية والخطط الوطنية. • وضع تعريف وطني للفئات محدودة الدخل وتقدير خط المعيشة اللائق. • مراجعة الحد الأدنى للأجور للعمانيين العاملين في القطاع الخاص. • إعداد تشريع يوحد مرجعية منظومة الحماية الاجتماعية ويحدد الأدوار للجهات المختلفة لكي تكون فعالة ومستدامة، مع إعطاء دور لمؤسسات المجتمع الأهلي وبرامج المسؤولية المجتمعية لمؤسسات القطاع الخاص في بناء المنظومة. • إعادة هيكلة قانون الضمان الاجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعي (برامج الدعم الحكومي) بحيث تكون موجهة إلى الفئات المستحقة (مراجعة آليات الاستهداف). • وضع آلية للتنسيق مع الجهات المعنية حول سياسات سوق العمل، وتحديد الحدّ الأدنى للأجور والحدّ الأدنى للمعاشات، والتغطية التأمينية، ومراجعة تعدد الصناديق وتباين منافعها ومصادر تمويلها بما يحقق الكفاية والاستدامة المالية والعدالة. • التخطيط والتنسيق لتوفير مصادر تمويل مستدامة لشبكات الأمان الاجتماعي (استثمارات، ومواءمة مع الزكاة، والمسئولية الاجتماعية).

تابع: البرنامج 4-1: منظومة حماية اجتماعية متكاملة

العناصر الأساسية للبرنامج	• تأسيس نظام للتنقيب البياناتي للحماية الاجتماعية يستطيع النفاذ إلى قواعد البيانات المختلفة في الجهات ذات العلاقة، ويستخلص منها البيانات التي تدخل في صياغة المؤشرات الاجتماعية المستهدفة لمكونات الحماية الاجتماعية ليسهل توجيه سياسات الحكومة نحو الاستهداف عوضًا عن سياسة الحماية الاجتماعية الشمولية. ويساهم وجود قواعد البيانات الضخمة في تمكين صانعي القرار وراسمي السياسة الاجتماعية من ترشيد القرار، ومن تحقيق التوفير في التكاليف، ويمنع تسرب المنافع والخدمات من الوصول إلى غير مستحقيها. • تكوين مؤشر وطني للرفاه الاجتماعي وبناء قاعدة بيانات وطنية مع نظام للمؤشرات المتكاملة والشاملة لمختلف الفئات المستهدفة، مربوطة إلكترونيًّا مع أنظمة الزكاة والوقف والضمان الاجتماعي والمؤسسات الأهلية الخيرية والهيئة العمانية للأعمال الخيرية وبرامج المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص ولجان التنمية الاجتماعية والأنظمة التأمينية، للمساهمة في توجيه الخدمات الحمائية للمستفيدين بطريقة منصفة وعادلة تمنع الازدواجية. • تعزيز البنى المعلوماتية بالتطبيقات الملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة تسهم في إمكانية وصولهم للخدمات الحمائية. • إعداد الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية والخطط اللازمة لإدارة التغيير والترويج للمنظومة تمهيدًا للتطبيق.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التنمية الاجتماعية
الجهات المساندة	• الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية • وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • وزارة الأوقاف والشؤون الدينية • وزارة العمل • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • صناديق التقاعد • الهيئة العمانية للأعمال الخيرية • الجمعيات الأهلية الخيرية • لجان التنمية الاجتماعية
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 4-2: الاستدامة المالية لنظم التأمين والتقاعد الحكومي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع مغطى تأمينيًّا بشبكة أمان اجتماعية فاعلة ومستدامة وعادلة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد خطة وطنية لإصلاح نظم التأمين والتقاعد الحالية، والتي تنفذها صناديق التقاعد الحكومية والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، والعمل على توحيد تشريعاتها، ومن ثم دمجها في نظام واحد يتسم بتحقيق الاستدامة المالية والكفاية والعدالة الاجتماعية، تديره مؤسسة واحدة يشارك فيها جميع الأطراف، ويعمل هذا النظام الجديد على المحافظة على الذمم المالية المستقلة والحقوق المكتسبة تحت مظلة منظومة الحماية الاجتماعية المتكاملة التي ستسهم في اتخاذ القرارات المناسبة بكافة جوانب الحماية الاجتماعية.
العناصر الأساسية للبرنامج	**يتم تنفيذ البرنامج على مرحلتين، حيث تشمل المرحلة الأولى:** • مراجعة التجارب الدولية الناجحة وأفضل الممارسات وتحديد الدروس المستفادة التي تناسب الوضع في السلطنة. • استصدار قانون بتوحيد تشريعات التأمين والتقاعد في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وصناديق التقاعد الحكومية. • إنشاء مؤسسة عامة للتأمين الاجتماعي والتقاعد تضم الهيئة وجميع الصناديق التقاعدية الحكومية، ويكون لها مجلس إدارة يتكون من ممثلين عن الصناديق والحكومة والقطاع الخاص والعاملين المؤمن عليهم، ولا يتم دمج أموال الصناديق في هذه المرحلة. • تكليف المؤسسة المذكورة بإجراء دراسة اكتوارية بغرض الدمج وتقييم الوضع المالي للصناديق قبل وبعد الدمج، وتقدم الدراسة توصياتها آخذة في الاعتبار الاستدامة المالية لهذا الكيان الجديد وسياسة التمويل المستقبلية وإجراءات ومراحل تحقيقها، على أن يراعي فيها عدم المساس بالحقوق المكتسبة للخدمة السابقة، واستقلال الذمم المالية للنظم، ويتم تنظيم الحقوق بعد الانتقال إلى الدمج.

تابع: البرنامج 4-2: الاستدامة المالية لنظم التأمين والتقاعد الحكومي

العناصر الأساسية للبرنامج	وتشتمل المرحلة الثانية من البرنامج: • وضع خطة مستقبلية وإجراءات الإصلاح المنشود لتنفيذ توصيات الدراسة الأكتوارية، مع الحفاظ على الذمم والحقوق القانونية المكتسبة وعدم التفريط فيها، بهدف دمج الأصول والالتزامات المستقبلية في كيان واحد، وتحديد نسب المنافع والاشتراكات الشهرية وفق توصيات الدراسة وبما يكفل الاستدامة المالية للمؤسسة المقترحة. • إجراء حوار وطني بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني التي لها علاقة بالعمال وأصحاب الأعمال، كغرفة تجارة وصناعة عمان، والاتحاد العام لعمال السلطنة، ومن ثم مجلس الشورى ومجلس الدولة، بشكل شفاف يوضح الوضع الراهن للاستدامة المالية والاختيارات المتاحة ونتائج الدراسة الأكتوارية وكسب التأييد من أجل الدمج في وعاء واحد مع الحفاظ على الذمم والحقوق المكتسبة. • إصدار التشريع الخاص بالدمج وفق ما يتم التوافق عليه من إصلاحات مستقبلية وبما يحقق الاستدامة المالية لهذا الكيان الجديد. • وضع خطة تنفيذية لتحديد الإجراءات اللازمة وخطة لمتابعة وتقييم الآثار المترتبة على الدمج. • تعزيز الوعي المجتمعي من خلال: – نشر تقارير ودراسات موجهة حول التحديات التي تواجه منظومة التقاعد في العالم وفي المنطقة ومن ثم محليًا. – تنظيم مجموعة من اللقاءات الإعلامية مع كبار المسئولين عن نظام التقاعد لشرح المنظومة والتحديات التي تواجهها والإصلاح المقترح، وإطلاق بوابة إلكترونية متخصصة لتلقي الاستفسارات حول نظام التقاعد ولإتاحة المعلومات بشفافية، وتحديثها بشكل مستمر.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • صناديق التقاعد • مجلس عمان
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 3-4: سياسات وتشريعات تمكن المرأة اجتماعيًّا واقتصاديًّا تتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع واعٍ متماسك وممكن اجتماعيًّا واقتصاديًّا، خاصة المرأة والشباب وذوي الإعاقة والفئات الأكثر احتياجًا.	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توفير الحماية القانونية للمرأة في كافة المجالات، وخاصة من خلال وضع سياسات وبرامج داعمة لتحقيق التوازن بين العمل ومتطلبات الحياة الأسرية، إضافة إلى وضع تدابير إيجابية لزيادة فرص وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار، والتمثيل في المحافل الدولية، ويأتي ذلك من خلال الشراكة بين مؤسسات القطاع الحكومي والخاص والمجتمع المدني.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد سياسة أسرية تساهم وتدعم المرأة العاملة في تحقيق التوازن ما بين عملها ومتطلبات الحياة الأسرية (تشمل السياسة مبادئ العمل عن بعد، والعمل الجزئي للآباء والأمهات، وتوفير دور تنشئة الطفولة في مواقع العمل، وإعطاء الأم العاملة المرونة في ساعات العمل). • إصدار قانون لحماية المرأة في كافة المجالات وخاصة الاستغلال والإساءة. • وضع خارطة طريق لتحسين الصورة الذهنية للمرأة في المجتمع من أجل زيادة المشاركة في عضوية مجلس الدولة والشورى والمجالس البلدية. • قاعدة بيانات للمرأة تسهم في الإيفاء بالتزامات السلطنة تجاه التقارير الدولية، وتدعم عملية صنع القرار ومجالات التمكين المختلفة. • وضع الآليات اللازمة لاحتساب مساهمة عمل المرأة غير المنظم والعمل المنزلي في الناتج المحلي الإجمالي وتغطيتها تأمينيًّا.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التنمية الاجتماعية	
الجهات المساندة	• وزارة التربية والتعليم • وزارة العمل • وزارة العدل والشؤون القانونية • وزارة الداخلية • وزارة الاقتصاد • وزارة الإعلام	• مجلس عمان • الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية • المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • القنوات الإعلامية العامة والخاصة • جمعيات المرأة العمانية • اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021	

البرنامج 4-4: مهرجانات رياضية ثقافية لذوي الإعاقة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع واعٍ متماسك وممكّن اجتماعيًّا واقتصاديًّا خاصة المرأة والشباب وذوي الإعاقة والفئات الأكثر احتياجًا.
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج اقامة مهرجان رياضي لفئة الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف فئاتها الحركية والذهنية والصم، يتم تنفيذه سنويًّا في إحدى المحافظات، وتكون مدته 6 أيام في شهر ديسمبر من كل عام. ويحوي البرنامج عدة مسابقات وبرامج بما يتناسب وخصوصية هذه الفئة؛ مثل لعبة البوتشيا، وألعاب القوى، وكرة الهدف، ومسابقة كرة القدم بالصالات، وكرة الطائرة الشاطئية، وكرة السلة على الكراسي المتحركة، إضافة إلى الورش التدريبية في مجال التصوير والفنون المختلفة، وعدد من الفعاليات التي تقرها اللجان المعنية بذوي الإعاقة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• وضع خطة عمل لآلية تنفيذ المهرجان من قسم رياضة الأشخاص ذوي الإعاقة وبالشراكة مع اللجنة العمانية للصم واللجنة الأولمبية العمانية ولجنة الأولمبياد الخاص. • تشكيل فرق عمل لتنفيذ المهرجان كالآتي: – فريق التنفيذ والإدارة (وضع معايير لاختيار فرق العمل وتحديد مهام عملهم وحقوقهم) ومن ضمنهم فريق إعلامي يعمل على الترويج لهذه الفعالية وإبرازها للمجتمع. – فريق للتسويق والترويج للمهرجان: يتولى إعداد ملف تسويقي يتم به استقطاب القطاع الخاص لرعاية المهرجان. – فريق من المتطوعين: يتم اختيار عدد من المتطوعين وتنظيم برامج تدريبية لهم قبل المشاركة في المهرجان وتحديد مهام عملهم ومسؤولياتهم وواجباتهم. • الحصول على الموافقة من الجهات المختصة ذات الصلة. • تقييم المهرجان بشكل سنوي وبحث سبل تطويره في النسخة القادمة. • تجهيز موقع إلكتروني للتسجيل والترويج للمهرجان ومتابعة الفعاليات.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• وزارة التنمية الاجتماعية • مكاتب المحافظين • وزارة الصحة • شرطة عمان السلطانية • هيئة الدفاع المدني والأسعاف • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 4-5: المخططات العمرانية لمختلف استعمالات الأراضي متاحة وقابلة للتنفيذ

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	خدمات وبرامج متطورة ملبية لاحتياجات المجتمع
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج فحص التربة وتسوية الأراضي وفتح طرق لربطها بالتجمعات السكانية القائمة، وشق قنوات لمسارات الأودية وتصريف المياه، ووضع الرسومات والعلامات المساحية، وإعداد المخططات الهيكلية والتفصيلية، وتحديد تعويضات الأراضي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• الكوادر البشرية (الفنية) المتمكنة. • المخصصات المالية اللازمة للتنفيذ. • الأجهزة الفنية المساحية المتطورة. • النظم والمعلومات الجغرافية (GIS).
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الإسكان والتخطيط العمراني
الجهات المساندة	• وزارة الداخلية • مكتب وزير الدولة محافظ مسقط • مكتب وزير الدولة محافظ مسندم • مكتب وزير الدولة محافظ ظفار • وزارة الدفاع • وزارة التراث والسياحة • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • هيئة البيئة • هيئة تنظيم الخدمات العامة • الشركة العمانية لخدمات المياه والصرف الصحي (ديم حيا)
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 4-6: وحدات سكنية لأسر الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود متاحة من خلال المساعدات السكنية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	خدمات وبرامج متطورة ملبية لاحتياجات المجتمع
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج التوسع في إنشاء مجمعات سكنية متكاملة أو مفردة بمختلف محافظات السلطنة وإتاحتها لأسر الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود من خلال المساعدات السكنية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إنشاء عدد من الوحدات السكنية سنويًا بمختلف محافظات السلطنة حسب الإمكانيات المتاحة. • إنشاء مساجد ومحلات تجارية وأماكن ترفيهية. • توفير الأراضي اللازمة لتنفيذ المشروع. • البحث عن آليات مستحدثة ومتطورة لتمويل إنشاء الوحدات السكنية بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الإسكان والتخطيط العمراني
الجهات المساندة	• وزارة الداخلية • مكتب وزير الدولة ومحافظ مسقط • مكتب وزير الدولة ومحافظ مسندم • مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار • الشركة العمانية لخدمات المياه والصرف الصحي (ديم حيا) • هيئة تنظيم الخدمات العامة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 4-7: وحدات سكنية لأسر الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود متاحة من خلال قروض سكنية ميسرة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	خدمات وبرامج متطورة ملبية لاحتياجات المجتمع
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إنشاء مجمعات سكنية متكاملة أو مفردة بمختلف محافظات السلطنة وإتاحتها لأسر الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود من خلال قروض سكنية ميسرة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إنشاء عدد من الوحدات السكنية سنويًّا بمختلف محافظات السلطنة حسب الامكانيات المتاحة. • إنشاء مساجد ومحلات تجارية وأماكن ترفيهية. • توفير الأراضي اللازمة لإنشاء المجمعات في إطار المخططات العمرانية، وأيضًا خطط تنمية المحافظات مع التأكد من تحقق أهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية. • مراعاة البعد البيئي والاجتماعي في إنشاء المجمعات والتأكد من تحقق شروط الاتصالية. • البحث عن آليات مستحدثة ومتطورة لتمويل إنشاء الوحدات السكنية بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الإسكان والتخطيط العمراني
الجهات المساندة	• وزارة الداخلية • مكتب وزير الدولة ومحافظ مسقط • مكتب وزير الدولة ومحافظ مسندم • مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار • الشركة العمانية لخدمات المياه والصرف الصحي (ديم حيا) • هيئة تنظيم الخدمات العامة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 4-8: مساهمة أكبر وأكثر كفاءة لمنظومة التمكين في الاقتصاد الوطني

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	حماية اجتماعية متكاملة موجهة للفئات الأكثر احتياجًا لتمكينها من الاعتماد على الذات والمساهمة في الاقتصاد الوطني.
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي المرجعي المنظم لملف التمكين الاقتصادي الخاص بالفئات الأكثر احتياجًا مع مراعاة تكامله مع منظومة الحماية الاجتماعية ومنظومة سوق العمل لضمان مساهمته في الاقتصاد الوطني.
العناصر الأساسية للبرنامج	• مراجعة قانون الضمان الاجتماعي وفئات الاستهداف لتشمل الفئات الأكثر احتياجًا مع فرض إلزامية التمكين للفئات القادرة على العمل، إلى جانب أهمية ربط نظام الضمان والمساعدات الاجتماعية بالتحصيل الأكاديمي أو برامج التدريب المهني المعزز للمهارات المتوافقة مع التوجهات المستقبلية لاقتصاد المعرفة في مجالات الابتكار والذكاء الاصطناعي. • وضع حزم من المزايا والتسهيلات للشركات الداعمة لمشاريع التمكين وتلك التي وقعت عقودًا من الباطن مع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتنفيذ المناقصات الحكومية. • مراجعة اختصاصات المؤسسات المختلفة المعنية بالتمكين (صناديق التمويل وصناديق ومؤسسات الدعم الفني وعدد من الوزارات، ومؤسسات المجتمع المدني، ولجان التنمية الاجتماعية، وبرامج المسؤولية الاجتماعية)، لمنع الازدواجية وتحقيق التنسيق بينها. • تفعيل منظومة البحوث والتطوير والابتكار، مع العمل على توظيف منهجيات التسويق الحديثة للمنتج المحلي ببصمة وهوية خاصة (استخدام المواد الأولية الموجودة في مناطق معينة من أجل صناعة منتجات تحمل هوية تلك المناطق). • العمل على تطبيق سلسلة القيمة المضافة في تطوير المنتجات والمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية العالية وإيجاد الروابط الأمامية والخلفية مع المشاريع المكملة لها (خلق آليات تشبيك ما بين الشركات الكبرى ومشاريع التمكين كمزود أساسي لها). • تفعيل الربط مع بوابة استثمر بسهولة في مشاريع التمكين وحصولها على التراخيص اللازمة من مختلف الجهات المعنية من خلال البوابة بما في ذلك تذليل التحديات التي تحول دون قيام بعض المشاريع المنزلية (جوانب تشريعية وتنظيمية وتكاملية). • تنفيذ برامج تأهيلية وتدريبية في مجال تنمية المرأة تستهدف النساء لضمان تغيير الصورة النمطية السلبية عن المرأة وإبراز دورها المجتمعي بالتعاون مع جمعيات المرأة العمانية. • تفعيل دور حاضنات الأعمال للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر وتعزيز دورها. • بناء قواعد بيانات للفئات القابلة للتمكين (فئة الضمان وذوي الدخل المحدود)، وأخرى لمشاريع التمكين القائمة مع وضع مؤشرات للقياس والمتابعة.

تابع: البرنامج 4-8: مساهمة أكبر وأكثر كفاءة لمنظومة التمكين في الاقتصاد الوطني

العناصر الأساسية للبرنامج	• تنفيذ برامج تدريبية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة اقتصاديًّا من الدخول لسوق العمل من خلال إكسابهم المهارات اللازمة، بالتزامن مع وجود دليل للمهارات المستقبلية المطلوبة في سوق العمل المحلي والعالمي. • تهيئة البنى المعلوماتية الخاصة بالتمكين من خلال توظيف التقانة التي تؤمن للأشخاص ذوي الإعاقة سهولة الوصول إليها. • استثمار الهبة الديموغرافية المتمثلة في الشباب من خلال التخطيط الخاص بالموارد البشرية مع الربط والتنسيق بين أنظمة التعليم والتعلم ومخرجاته واحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية. • وضع الحلول لمعالجة إحجام الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود عن الانخراط في برامج التمكين الاقتصادي بمساراته المختلفة (التشغيل المباشر، التدريب المقرون بالتشغيل، البدء في تأسيس مشاريعهم الخاصة)، وتفضيل الاعتماد على معاش الضمان الاجتماعي والمساعدات (الدولة الرعائية والاقتصاد السلوكي). • التشبيك مع الجهات المختصة بالاتصال الحكومي والاقتصاد السلوكي لنشر ثقافة التمكين وتغيير النسق الفكري السائد لدى الفئات المستهدفة وكذلك الجهات الداعمة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التنمية الاجتماعية
الجهات المساندة	• وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة العمل • وزارة الاقتصاد • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • بنك التنمية العماني • هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • جامعة السلطان قابوس • غرفة تجارة وصناعة عمان • الجمعية العمانية للمعوقين • الجمعية الاقتصادية العمانية
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2025

البرنامج 4-9: مركز وطني لتعزيز القيمة المحلية المضافة والمسئولية المجتمعية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	شراكة فاعلة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مجالات التنمية الاجتماعية	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأسيس مركز يعنى بالقيمة المحلية المضافة والمسئولية المجتمعية للشركات للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويهدف المركز في الشق الاقتصادي إلى وضع السياسات الهادفة إلى تحويل جزء من مشتريات الشركات الكبيرة ومناقصاتها لشراء سلع وخدمات عمانية، مما يولد قيمة مضافة ضمن الاقتصاد المحلي. ويعمل المركز من خلال تلك السياسات على تنمية القدرات والموارد البشرية العمانية. أما بالنسبة للشق الاجتماعي المتعلق بالمسئولية المجتمعية فإن المركز سوف يعمل على أن يكون الجهة التي تنظم مساهمة شركات القطاع الخاص (ما عدا قطاع النفط والغاز الذي تنظم عملياته وزارة الطاقة والمعادن كمرحلة أولى يمكن بعدها التكامل مع القطاعات الأخرى) في تنفيذ برامج المسئولية المجتمعية بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية والجمعيات الأهلية المختصة.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد دراسة واضحة ووافية عن المركز وأهدافه ومنهجية عمله والسياسات التي سوف يطبقها، مع إشراك الجهات ذات العلاقة في وضع تصورها للمميزات التي يمكن أن يحققها لها المركز والصعوبات التي يمكن أن تعترض سبيل التنفيذ. • التعرف على خبرات الدول التي سبقت السلطنة في إنشاء مثل هذا المركز وبالذات تجربة المملكة العربية السعودية ومملكة النرويج. • وضع إطار تشريعي وطني تلتزم به الجهات الحكومية والقطاع الخاص في مجال القيمة المحلية المضافة والمسئولية المجتمعية. • تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية العاملة في هذا المجال. • وضع الأطر الإدارية والفنية مع مشاركة الجهات ذات العلاقة في التنفيذ.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	مجلس المناقصات	
الجهات المساندة	• وزارة التنمية الاجتماعية • غرفة تجارة و صناعة عمان • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة الطاقة والمعادن • وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه	• وزارة التراث والسياحة • وزارة الإسكان والتخطيط العمراني • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الأمانة العامة لمجلس المناقصات
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2022	

البرنامج 4-10: مشاركة فعالة للقطاع الخاص في إقامة مشاريع إسكانية لتنمية المجتمع

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	شراكة فاعلة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مجالات التنمية الاجتماعية.
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إقامة مشاريع استثمارية تخدم قطاعي الأراضي والإسكان الاجتماعي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• توفير الأراضي اللازمة لتنفيذ المشروع. • البحث عن آليات مستحدثة ومتطورة لتمويل إنشاء الوحدات السكنية بشروط ميسرة للقطاع الخاص. • التعاقد مع المطورين العقاريين لإقامة المشاريع الاستثمارية. • تبسيط وتسهيل الإجراءات اللازمة لمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ البرنامج.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الإسكان والتخطيط العمراني
الجهات المساندة	• وزارة الداخلية • مكتب وزير الدولة ومحافظ مسقط • مكتب وزير الدولة ومحافظ مسندم • مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار • هيئة تنظيم الخدمات العامة • الشركة العمانية لخدمات المياه والصرف الصحي (ديم حيا) • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • القطاع الخاص • المطورون العقاريون • المكاتب الاستشارية الهندسية
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 4-11: مشاركة ودعم المجتمعات الواقعة بجانب أنشطة قطاعي الطاقة والمعادن

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	شراكة فاعلة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مجالات التنمية الاجتماعية
وصف البرنامج	يهدف هذا البرنامج الى تنظيم قيام الشركات العاملة في قطاعات الطاقة والمعادن بالمساهمة في تنفيذ برامج المسؤولية المجتمعية بما يدعم أبناء مناطق الامتياز، ولتنويع مصادر الدخل للمواطنين القاطنين في مناطق الامتياز، وإحلال الشركات الوطنية بدل الشركات الأجنبية مع إيجاد فرص عمل للعمانيين، وتأهيلهم وتدريبهم مع تقديم الدعم والمساندة لشركات المجتمع المحلي الكبرى لضمان استدامة أنشطتها. كما يهدف البرنامج إلى تعزيز مفاهيم التنمية المستدامة على المستويين الوطني والمحلي لضمان كسب احترام ودعم أفراد المجتمع المحلي من خلال مراحل تنفيذ أنشطة التطوير لمناطق الامتياز والمناطق التعدينة.
العناصر الأساسية للبرنامج	**يتضمن البرنامج تنفيذ عدد من المشاريع والمبادرات التي تسهم ضمان مشاركة المجتمع المحلي وهي:** • تنظيم مشاريع المساهمة المجتمعية المشتركة لقطاعي النفط والغاز. • تنظيم مشاريع المساهمة المجتمعية المفردة بالشركات. • مبادرة وضع آلية لإدارة المساهمة المجتمعية في قطاع المعادن
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الطاقة والمعادن
الجهات المساندة	• وزاره الداخلية • القطاع الخاص • جهاز الاستثمار العماني
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 4-12: اتحاد لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة مؤسس وفعال

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمع مدني ممكّن ومشارك بفاعلية في التنمية المستدامة وإطار تنظيمي فاعل ومحفّز لعمل مؤسساته	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال الحماية الاجتماعية من خلال تأسيس اتحاد لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة في السلطنة يعمل على التنسيق بين الجمعيات حول تفعيل محاور الإستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، كما يعمل على رصد تطبيق قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورفع التوصيات للجهات المعنية الحكومية لإدراج قضايا الإعاقة ضمن سياسات وخطط الدولة، وتحسين نوعية الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من حياة منتجة كريمة في مجتمع متكافئ، وتعزيز رؤية الشخص ذوي الإعاقة لنفسه ولقدراته وإسهاماته، والعمل على توعية المجتمع وتغيير نظرته النمطية السلبية نحو الإعاقة وصولًا إلى مجتمع خال من العقبات لذوي الإعاقة، والوقاية من حدوث الإعاقات وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتخفيف درجة حدتها. ويستهدف البرنامج إعداد هذا الاتحاد ليصبح جهة تمثل جميع جمعيات ذوي الإعاقة لإصدار جميع المعايير الخاصة بجودة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، كما يعمل على تقديم الدعم الفني للجهات الحكومية المعنية والجمعيات والمراكز الخاصة بتطبيق هذه المعايير بموجب أحكام قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• إصدار أدلة إجرائية تتعلق بالمعايير وشروط الاعتماد. • إعداد وتدريب مقيمين، لغايات التأكد من معاير الجودة والاعتماد. • تدريب المؤسسات على المعايير وتقييم العمل المؤسسي، كتقييم مؤسسات التربية الخاصة. • إعداد مقيمين، إضافة لإعداد المواد التدريبية للمقيمين، ومنحها شهادات الاعتماد لهم. • تطوير معايير العاملين في مجال الإعاقة على مستوى المؤسسات وعلى مستوى الأفراد. • إصدار معايير مرخصة لمزاولة مهنة لغة الإشارة، ومزاولة مهنة التربية الخاصة. • تنفيذ زيارات ميدانية للتأكد من مستوى جودة العمل. • تطوير معايير التشخيص وتدريب الكوادر المعنية على هذه المعايير. • تقديم الرعاية الصحية الشاملة لذوي الإعاقة. • تقديم الرعاية التعليمية والتشغيلية لذوي الإعاقة.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التنمية الاجتماعية	
الجهات المساندة	• جمعية رعاية الأطفال المعوقين • جمعية التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة • الجمعية العمانية للمعوقين • جمعية النور للمكفوفين	• الجمعية العمانية لذوي الإعاقة السمعية • الجمعية العمانية للتوحد • الجمعية العمانية لمتلازمة داون
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2022	

البرنامج 4-13: بنية أساسية متطورة وداعمة لتنافسية النشاط الرياضي في السلطنة محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة وأنظمة محفزة للرياضة مساهمة اقتصاديًا ومنافسة عالميًّا	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تعزيز البنية الأساسية الخاصة بالنشاط الرياضي في السلطنة لتوفير بيئة ملائمة ومستدامة وداعمة للنشاط الرياضي، تعمل على تشجيع الشباب على ممارسة الرياضة وزيادة مساهمة قطاع الرياضة في النشاط الاقتصادي كقطاع واعد لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي والترويج للسياحة الرياضية في السلطنة وتعزيز تنافسيتها. ويستهدف البرنامج تنفيذ عدد من المشاريع التي تتطلب إعداد دراسات الجدوى المبدئية، وطرح الغالبية العظمى من هذه المشاريع للتنفيذ من خلال القطاع الخاص أو من خلال الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تأسيس مركز التدريب العالي بالجبل الأخضر للمساهمة في تعزيز الاستثمار في السلطنة في المجال الرياضي، للاستفادة من موقعه الإستراتيجي وإتاحة وقت للتدريب طوال العام نتيجة للمناخ المعتدل وبعده عن الضوضاء في المدن مع توفر الفنادق في المنطقة. • إنشاء قرية القدرة والتحمل وتحسين وتطوير مدرسة الفروسية لاستضافة البطولات الدولية والعالمية في الفروسية. • إنشاء مضمار للدراجات الهوائية ومرافقه وفقًا للمواصفات الدولية ليساهم في تطوير رياضات الدراجات الهوائية للممارسين واستضافة البطولات العالمية والدولية لسباقات الدراجات الهوائية مع استقطاب ممارسي وهواة الدراجات الهوائية.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب	
الجهات المساندة	• وزارة الداخلية • مكتب وزير الدولة ومحافظ مسقط • مكتب وزير الدولة ومحافظ مسندم • مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار • وزارة المالية • وزارة الاقتصاد	• هيئة تنظيم الخدمات العامة • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة التراث والسياحة • الاتحادات الرياضية • الأمانة العامة لمجلس المناقصات • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	مرتفع	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 4-14: إطار تشريعي يحكم متابعة النشاط التجاري في القطاع الرياضي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة وأنظمة محفزة للرياضة مساهمة اقتصاديًّا ومنافسة عالميًّا	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج وضع إطار ولوائح لتنظيم الأنشطة التجارية الرياضية التي يتم تنفيذها في السلطنة بشكل عام، مثل إدارة الصالات الرياضية وأكاديميات كرة القدم والسباحة والكراتيه والتايكواندو وملاعب الأرضية الصناعية ...الخ. بحيث يتم وضع ضوابط بالمواصفات المناسبة والصحية لممارسة الرياضة، ومتابعة هذه المنشآت ومراقبة أدائها حسب المواصفات المحددة والمعتمدة باللوائح والقانون وتكون هنالك جهة للضبط القضائي. ويهدف هذا البرنامج إلى توفير بيئة رياضية صحية وآمنة لممارسي الرياضة في السلطنة، وخفض نسبة الإصابات الرياضية (الأربطة والركبة) في الشباب العمانيين الذي يمارسون اللعب في ملاعب الأرضية الصناعية، وخفض والحدّ من استخدام البروتينات للفئات العمرية الصغيرة في الصالات الرياضية.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تحديد بيانات النشاط التجاري وأنواع التراخيص في النشاط الرياضي. • تشكيل فريق مكون من المعنيين في وزارة الثقافة والرياضة والشباب مع الجهات الأخرى ذات الاختصاص. • إعداد لوائح تنظيمية لفتح أي نشاط رياضي مع تحديد المواصفات الفنية في كل منشأة رياضية حسب المتعارف عليها دوليًّا. • تحديد آلية عمل الضبط القضائي. • إعداد كوادر متخصصة فنيًّا وإلحاقهم بدورات تدريبية فيما يخص المعاينة للمواقع.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب	
الجهات المساندة	• وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة الداخلية • مكتب وزير الدولة ومحافظ مسقط • مكتب وزير الدولة ومحافظ مسندم • مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار • وزارة الصحة	• وزارة الإسكان والتخطيط العمراني • وزارة العدل والشؤون القانونية • وزارة النقل والاتصالات وتنقية المعلومات • وزارة التراث والسياحة • الاتحادات الرياضية • الأمانة العامة لمجلس المناقصات • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021	

البرنامج 4-15: لوائح وأنظمة تشريعية تنظم العمل التطوعي في المجال الرياضي بالسلطنة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة وأنظمة محفزة للرياضة مساهمة اقتصاديًّا ومنافسة عالميًّا
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد لائحة تنظم آلية التعامل مع المتطوعين وتوفير قواعد بيانات للمتطوعين الأفراد مع تأطير أنواع التطوع وحقوقهم وواجباتهم وآلية عملهم. كما يساهم البرنامج في ترسيخ العمل التطوعي في الشباب بحيث يتم الاستفادة من قدراتهم ومهاراتهم في رفع مستوى الخدمات التي تقدمها وزارة الثقافة والرياضة والشباب والهيئات الخاصة في المجال الرياضي مع العمل على صقل مهاراتهم في التطوع خارج السلطنة في المحافل الرياضية الدولية والأولمبية، ويساعد على توفير بيئة خصبة للمتطوعين عند الاستضافات الدولية في السلطنة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• قاعدة بيانات للمتطوعين في المجال الرياضي • برنامج تدريبي للمتطوعين في المجال الرياضي داخلي • تصنيف المتطوعين وإشراكهم في التطوع في إدارة الفعاليات الخارجية
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• وزارة التنمية الاجتماعية • وزارة العدل والشؤون القانونية • شرطة عُمان السلطانية
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

البرنامج 4-16: شراكة مع المنظمات الرياضية الدولية لتبادل الخبرات

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة وأنظمة محفزة للرياضة مساهمة اقتصاديًّا ومنافسة عالميًّا	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير وتمكين العمانيين من إدارة الفعاليات الدولية والعالمية عن طريق التدريب على رأس العمل أو الانتداب للمعايشة في بعض الأكاديميات حسب توفر الإمكانيات، حيث يعزز البرنامج الترابط مع المنظمات الرياضية الدولية لتحديد عدد من البطولات الدولية والعالمية ليساهم عدد من العمانيين في التنظيم، وعلى أن تتحمل السلطنة تكلفة مشاركتهم سواء الموظفين أو المتطوعين حتى يتسنى لهم تحسين الواقع الرياضي بالسلطنة، تمهيدا لتكون السلطنة من أفضل الدول للاستضافات الرياضية. ويعمل البرنامج على تصنيف الجوانب التي تحتاج السلطنة لتعزيز كوادرها فيها، مثل الجوانب الإدارية والجوانب الفنية والجوانب التنظيمية، وتحديد أفضل من يمكن أن يستفيدوا من هذه التجربة لنقلها للسلطنة، وتكوين علاقات مع العاملين في تلك المؤسسات الرياضية الدولية.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• التنسيق مع المؤسسات الدولية من خلال اللجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية لمشاركة الوفود العمانية في تنظيم البطولات الدولة مع تحمل السلطنة تكاليف مشاركتهم. • تحديد التخصصات المطلوبة لرفع مستوى أدائها خلال تنظيم البطولات. • تحديد العاملين في المؤسسات الرياضية الذين سيشاركون في البرنامج . • الإعلان للمجتمع من خلال قنوات التواصل الاجتماعي للراغبين بالمشاركة في هذا البرنامج. • إعداد خطة التأهيل بالتكلفة المالية واعتمادها. • متابعة تنفيذ البرنامج من قبل المختصين بالوزارة. • إعداد قاعدة بيانات بالمستفيدين من هذا البرنامج لسهولة المتابعة والتقييم.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب	
الجهات المساندة	• وزارة الخارجية • وزارة المالية • السفارات في السلطنة • اللجنة الأولمبية العمانية	• الاتحادات الرياضية • الأندية الرياضية • اللجان الرياضية
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025	

البرنامج 4-17: شباب ممكن ومؤهل لتمثيل السلطنة في الفعاليات الرياضية الشبابية الخارجية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة وأنظمة محفزة للرياضة مساهمة اقتصاديًّا ومنافسة عالميًّا	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأهيل الشباب العمانيين المرشحين في المشاركات الخارجية لتمثيل السلطنة دوليًا سواء كان على المستوى الخليجي أو العربي أو الدولي، وذلك لتلبية الدعوات التي تتلقاها السلطنة من خلال وزارة الثقافة والرياضة والشباب للمشاركة على مستوى دول الخليج والوطن العربي في البرامج التي تنفذ خارج السلطنة من معسكرات وبرامج تطويرية ومنتديات وملتقيات، والتي تساهم في تطوير الكفاءات القيادية للشباب وتمكنهم من اكتساب المهارات والحوار البناء والاعتماد على الذات والثقة بالنفس.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تحديد قائمة بجميع المشاركات المتوقعة للسنوات الخمس القادمة. • وضع الاشتراطات التي تتطلبها المشاركات وتحديد الفئات المستهدفة. • الترويج للبرنامج لجذب أفضل العناصر الشبابية للمساهمة في تنفيذه. • تشكيل فريق لتقييم المرشحين لكل مشاركة. • تهيئة المشاركين وتحديد التزاماتهم بالتعاون مع الجهات المعنية ذات الصلة. • تنفيذ برامج لنقل الخبرات التراكمية للشباب في السلطنة "منتدى الشباب العماني". • تدعيم البرنامج من خلال جذب الرعاة الأفراد والمؤسسات ومنحهم مزايا بالتعاون مع الجهات المعنية ذات الصلة. • متابعة مشاركة الشباب في المشاركات الخارجية وتقييم أدائهم. • التأكيد على التغطية الإعلامية عبر الوسائط الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي للمشاركات الإيجابية وإبراز دور الشباب في تمثيل السلطنة في المشاركات الخارجية.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب	
الجهات المساندة	• وزارة الخارجية • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة التربية والتعليم • اللجنة الأولمبية	• الاتحادات الرياضية • الأندية الرياضية • اللجان الرياضية • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 4-18: القيادات الرياضية مؤهلة للعمل في الهيئات الرياضية الخاصة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة وأنظمة محفزة للرياضة مساهمة اقتصاديًّا ومنافسة عالميًّا	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأهيل القيادات في المؤسسات الرياضية (موظفي الوزارة والاتحادات الرياضية والأندية الرياضية)، ورفع مستوى أدائهم في القطاع الرياضي وتنظيم العمل به وفق منهجية واضحة وفاعلة من خلال تنفيذ عدد من الدورات التدريبية في مختلف مجالات الإدارة الرياضية (المالية وإدارة الفرق الرياضية وإدارة المؤسسات الرياضية وإدارة المنشآت الرياضية وبناء الخطط الإستراتيجية للمؤسسات الرياضية والنظم والقوانين المنظمة للعمل الرياضي)، مع المتابعة المستمرة للمستفيدين من هذا البرنامج لمعرفة مستوى التقدم في الإدارة الرياضية.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• التواصل مع المؤسسات الرياضية الدولية لتوفير برامج دولية معتمدة في مجال تأهيل القيادة الرياضية بما يتناسب مع الاحتياجات المطلوبة في السلطنة. • الاستفادة من الاتفاقيات الدولية ومذكرات التفاهم في توفير برامج قيادية. • إعداد برنامج سنوي يتضمن الهدف من البرامج التدريبية والمهارات المكتسبة والمؤهلات المطلوبة والفئات المستهدفة وآليات التدريب وتكلفته والنتيجة المتوقعة من تنفيذ البرنامج واعتماده. • متابعة تنفيذ البرنامج من قبل المختصين بوزارة الثقافة والرياضة والشباب. • إعداد قاعدة بيانات بالمستفيدين من هذا البرنامج لسهولة المتابعة والتقييم.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب	
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • الجامعات والكليات العامة والخاصة • اللجنة الأولمبية	• الاتحادات الرياضية • الأندية الرياضية • اللجان الرياضية • المعاهد والمراكز التدريبية
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 4-19: ناشئون مدربون ومؤهلون لتمثيل السلطنة في الرياضات الأولمبية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة وأنظمة محفزة للرياضة مساهمة اقتصاديًّا ومنافسة عالميًّا		
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأهيل لاعبين من الشباب لتمثيل السلطنة في البطولات الأولمبية حسب المواصفات الفنية التي تحتاجها كل رياضة بوجود عدد من الخبراء بالرياضة. ويتم تحديد مجموعة من الرياضات وفق معايير فنية محددة، مثل اختبارات قياس أداء ومستوى النتائج في الوقت الراهن لهذه الرياضات، ومدى انتشار الرياضة في السلطنة، وتوفر الطاقم التدريبي المؤهل، ومواقع تدريب مناسبة بمختلف المحافظات. وبعد تحديد الرياضات يتم انتقاء الناشئين وفق هذه المعطيات، وعمل برنامج طويل وقصير المدى، مع مراعاة الجوانب النفسية، والتعليمية، والسلوكية لهم، بحيث يتم رفد المنتخبات الوطنية بخريجي البرامج التدريبية.		
العناصر الأساسية للبرنامج	• تحديد الرياضات التي سيتم فتح برامج تدريب لها. • وضع الشروط والمعايير الخاصة بانتقاء الناشئين وتشكيل لجنة من الجهات المعنية ذات الصلة لاختيارهم. • إعداد البرامج التدريبية في المدى القصير والطويل. • تجهيز مواقع التدريب بالاحتياجات الفنية المطلوبة. • إعداد الخطة على مدار خمس سنوات واعتمادها. • متابعة تنفيذ البرنامج من قبل المختصين بوزارة الثقافة والرياضة والشباب. • إعداد قاعدة بيانات بالمستفيدين من هذه البرامج لسهولة المتابعة والتقييم.		
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب		
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة العمل • وزارة التربية والتعليم	• وزارة التنمية الاجتماعية • الهيئات الرياضية الخاصة	
مستوى التكلفة	منخفض		
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021		

البرنامج 4-20: رياضيون ذوو مستوى عالٍ مؤهلون لتحقيق بطولات أولمبية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة وأنظمة محفزة للرياضة مساهمة اقتصاديًّا ومنافسة عالميًّا
وصف البرنامج	يستهدف هذا البرنامج دعم الجهود التي تبذلها وزارة الثقافة والرياضة والشباب لتتبنى مجموعة من اللاعبين الذين يمكن من خلالهم تحقيق ميداليات عالمية وأولمبية، حيث يتم إعداد برامج قصيرة وطويلة المدى بعد تخرجهم من مراكز إعداد الناشئين. ويتضمن البرنامج مجموعة من المسارات، وتشمل: • المسار التدريبي: يتضمن خططًا تدريبية قصيرة وطويلة المدى تنتهي بتحقيق الميداليات. • المسار التعليمي: يتضمن متابعة الرياضي علميًّا والمساهمة في توفير بيئة تعليمية مناسبة تساعده على تجاوز المراحل التعليمية المختلفة. • المسار النفسي والاجتماعي: يتضمن وجود أخصائيين نفسيين واجتماعيين للتواصل مع الرياضيين وأولياء أمورهم لتحقيق التوازن النفسي والاجتماعي لتحقيق الإنجازات. • المسار المهني: يستهدف توفير وظيفة للرياضيين بعد الاعتزال وتحقيق الإنجازات وذلك من خلال تأهيلهم علميًّا ومهنيًّا في تخصصات تتناسب وسوق العمل.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تحديد الرياضات التي يمكن تحقيق إنجازات بها. • انتقاء العناصر المجيدة من مراكز الناشئين للدخول في برنامج البطل الأولمبي، وفق معايير محددة. • إعداد خطة إستراتيجية وفق المسارات المشار إليها. • تجهيز مواقع التدريب بالاحتياجات الفنية المطلوبة. • إعداد خطة تنفيذ البرنامج متضمنة آليات جذب الرعاة من الأفراد والمؤسسات واعتمادها. • متابعة تنفيذ البرنامج من قبل المختصين بوزارة الثقافة والرياضة والشباب. • إعداد قاعدة بيانات بالمستفيدين من البرنامج لسهولة المتابعة والتقييم.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• وزارة التربية والتعليم • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • الهيئات الخاصة (اللجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية والأندية الرياضية واللجان الرياضية).
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 4-21: مهرجانات رياضية ترفيهية لجذب السياحة الداخلية والخارجية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة وأنظمة محفزة للرياضة مساهمة اقتصاديًّا ومنافسة عالميًّا	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إقامة مجموعة من المهرجانات الرياضية الترفيهية يتم تنفيذها على الشواطئ أو الأماكن العامة المفتوحة، بحيث يكون مهرجان واحد كل عام لمدة 4 - 7 أيام، وعلى أن تنفذ في محافظة مسقط أو في كل المحافظات كلما كان ذلك ممكنًا، وتهدف إلى توفير فعاليات سنوية تجذب المواطنين والسياح في فترات مختلفة من العام. ويحتوي المهرجان على عدد من المسابقات، على سبيل المثال لا الحصر المسابقات الرياضية الشاطئية "كرة القدم وكرة اليد والطائرة"، ومسابقات للقوارب والألعاب المائية، ومسابقة الطائرات الورقية والمناطيد، ومعرض للنحاتين المحليين باستخدام النحت على الرمل، ويمكن إضافة عدد من الفعاليات التي تتنوع حسب رغبة المواطنين في كل عام والمكان.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشكيل فريق عمل للتخطيط للمهرجان وتحديد برنامج الفعاليات. • الحصول على الموافقة من الجهات المختصة بالشؤون البلدية على الموقع، وشرطة عُمان السلطانية والشركات الخاصة لتقديم الدعم والرعاية. • تشكيل فريق من المتطوعين للتنظيم والإدارة. • تخطيط موقع المهرجان وتحديد أماكن ومواقع الفعاليات. • تجهيز موقع إلكتروني للتسجيل والترويج وجذب السياحة ومتابعة الفعاليات. • تقييم الفعالية وتحديد الفجوات ووضع خطة لتطوير المهرجان سنويًّا ليصبح مقصدًا إقليميًّا وعالميًّا.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب	
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الداخلية • مكتب وزير الدولة ومحافظ مسقط • مكتب وزير الدولة ومحافظ مسندم • مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار • وزارة التراث والسياحة	• وزارة الصحة • شرطة عمان السلطانية • هيئة الدفاع المدني والإسعاف • القطاع الخاص • الهيئات الخاصة (اللجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية والأندية الرياضية واللجان الرياضية).
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 4-22: حملات ترويجية سنوية لنمط حياة صحي من خلال الرياضة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة وأنظمة محفزة للرياضة مساهمة اقتصاديًّا ومنافسة عالميًّا
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تنفيذ مسابقة على مستوى المدارس والجامعات لأفضل حملة ترويجية لنمط حياة صحي من خلال الرياضة، ليتم تبنيها من قبل وزارة الثقافة والرياضة والشباب في كل عام، وتهدف الحملات لنشر الوعي ومحاولة تغيير السلوكيات العامة في المجتمع وحث الشباب على المساهمة والتأثير في المجتمع، كما يتم منح الفرق الفائزة مكافآت نقدية لمساهمتهم في تنفيذ الحملات الفائزة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشكيل فريق لتنفيذ الحملات الترويجية ووضع برنامج تفصيلي للحملات الترويجية. • إطلاق برنامج إلكتروني للتعريف بالحملات الترويجية وللتسجيل. • الإعلان عن البرنامج لمدة شهرين للتسجيل الإلكتروني وتقديم المنافسات. • تشكيل لجنة من الجهات المعنية ذات الصلة لاختيار الحملات الفائزة. • وضع آليات تنفيذ الحملات الفائزة بعد توفير الرعاية من القطاع الخاص. • متابعة آلية التنفيذ وتقييم النتائج وقياس الأثر وتعميم وتكرار الحملات الناجحة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• وزارة التربية والتعليم • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة العمل • القطاع الخاص • الهيئات الخاصة (اللجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية والأندية الرياضية واللجان الرياضية).
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 4-23: التسويق الرياضي لدعم البرامج والمنشآت الرياضية والثقافية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة وأنظمة محفزة للرياضة مساهمة اقتصاديًّا ومنافسة عالميًّا
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إدارة عملية التسويق في المجال الرياضي، والتي تهدف إلى ترشيد الإنفاق الحكومي على الأنشطة الرياضية وتنويع مصادر التمويل بزيادة الاعتماد على شركات القطاع الخاص، والتي يمكن أن توفر الدعم والرعاية كجزء من برامج المسئولية الاجتماعية لرأس المال. ويعمل البرنامج على تشكيل فريق بوجود خبراء من التسويق لتحديد أولويات وزارة الثقافة والرياضة والشباب والهيئات الخاصة في الدعم وتصنيف الدعم والرعاية من قبل القطاع الخاص، ويستهدف البرنامج أيضًا تحديد حزمة من الحوافز والمزايا التي يمكن توفيرها لشركات القطاع الخاص نظير مساهمتها في رعاية برامج دعم الأنشطة الرياضية في السلطنة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• وضع مقترح لآلية عمل البرنامج وخطة العمل التنفيذية وتحديد المخرجات والنتائج المتوقعة. • تشكيل فريق عمل من أصحاب الكفاءة والخبرة في المجال بالتعاون مع القطاع الخاص. • تصنيف أوجه الدعم وأولويات وزارة الثقافة والرياضة والشباب خلال السنوات الخمس القادمة، والبدء في الترويج لها لكسب الثقة والتأييد والحصول على الرعاية المطلوبة. • الاتفاق مع القطاع الخاص على خطة التمويل والترويج ومتابعة التنفيذ وتقييم النتائج وقياس الأثر والاستفادة من الخطط الترويجية الناجحة لتكرارها.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة العمل • القطاع الخاص • الهيئات الخاصة (اللجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية والأندية الرياضية واللجان الرياضية)
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 4-24: دعم الإعلام التنموي في المجال الرياضي والشبابي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة وأنظمة محفزة للرياضة مساهمة اقتصاديًّا ومنافسة عالميًّا
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إدارة عملية الإعلام في المجال الرياضي والشبابي والتي تهدف إلى نشر الثقافة الرياضية والإنجازات التي تتحقق على المستوى المحلي والدولي. ويعمل على تشكيل فريق بوجود خبراء من الإعلام لوضع خطة خمسية لتطوير الإعلام عن طريق التأهيل والتدريب للإعلاميين الرياضيين وإنشاء مركز إعلامي رياضي بما يتناسب مع التوجهات الحديثة للإعلام الرقمي وبإدارة شباب عمانيين.
العناصر الأساسية للبرنامج	• وضع مقترح لآلية عمل المشروع وتحديد الاحتياجات. • تشكيل فريق عمل من أصحاب الكفاءة وبالتعاون مع الجهات المختصة. • إعداد خطة إعلامية خمسية بشكل تشاركي وتنفيذها. • إعداد خطة للترويج وتوفير التمويل واستقطاب الرعاة. • متابعة الأداء بشكل ربع سنوي وتقييم الأثر بعد انتهاء تنفيذ الخطة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة العمل • وزارة الإعلام • القطاع الخاص • الهيئات الخاصة (اللجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية والأندية الرياضية واللجان الرياضية)
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 4-25: أصول حكومية مستدامة ومتطورة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة وأنظمة محفزة للرياضة مساهمة اقتصاديًّا ومنافسة عالميًّا
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تحسين وتطوير البنية الأساسية، بما يضمن استدامتها وتقليل آثار الاستهلاك عليها، كمجمعات وأندية ومراكز، إذ إن هذه المنشآت تهدف إلى: • توفير مرافق رياضية مخصصة للنساء وذات خصوصية. • مواكبة التطور الحاصل في المحافظة على مختلف القطاعات الخدمية. • توفير مرافق رياضية وشبابية وثقافية للمجتمع المحلي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تحسين وتطوير البنية الأساسية في المجمع الرياضي بصحار، والمجمع الرياضي بصور، والمجمع الرياضي بنزوى، والمجمع الرياضي بعبري، والمجمع الرياضي بصلالة، وإستاد السعادة الرياضي، بحيث تتواءم مع المواصفات الدولية للاستضافات الرياضية، وتحسين بعض المرافق بما يتواءم مع متطلبات المنتخبات الوطنية والأعضاء المنتسبين في المجمع لزيادة القدرة الاستيعابية والعمل على جذب الجماهير واستقطاب الرعاة للأنشطة الرياضية. • تحسين وتطوير البنية الأساسية في الأندية الرياضية والبالغ عددها (44) ناديًا رياضيًّا في جميع محافظات السلطنة، إضافة إلى نادي الأمل في محافظة مسقط، بحيث تتواءم مع متطلبات الممارسين للأنشطة الرياضية والشبابية في جميع محافظات السلطنة. • تحسين وتطوير البنية الأساسية في المراكز الرياضية بحيث تتواءم مع تطلعات الشباب والمرأة في الولايات التي لا تتوفر بها أندية رياضية ولا مجمعات رياضية، بحيث يتم صيانة هذه المراكز الرياضية وتوفير مرافق تتناسب لنشر الرياضات التنافسية الأساسية في السلطنة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة العمل • القطاع الخاص • الهيئات الخاصة (اللجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية والأندية الرياضية واللجان الرياضية)
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 4-26: استدامة مجمع السلطان قابوس الرياضي ببوشر وإستاد السيب الرياضي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة وأنظمة محفزة للرياضة مساهمة اقتصاديًّا ومنافسة عالميًّا		
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تحسين وتطوير البنية الأساسية في مجمع السلطان قابوس ببوشر وإستاد السيب الرياضي، بحيث تتواءم مع المواصفات الدولية للاستضافات الرياضية، وتحسين بعض المرافق بما يتواءم مع متطلبات المنتخبات الوطنية والأعضاء المنتسبين في المجمع لزيادة القدرة الاستيعابية والعمل على جذب الجماهير واستقطاب الرعاة.		
العناصر الأساسية للبرنامج	• تحسينات مجمع السلطان قابوس الرياضي ببوشر، والإستاد الرئيسي، بما يتوافق مع المستويات الدولية، والتي تضمن استدامة عمل المنشآت: – توفير تغطية (scene) بشكل يتواكب مع التصاميم المتطورة. – استخدام الطاقة المتجددة في توليد الطاقة الكهربائية. – تطوير غرف المعلقين وتغيير الأنظمة الصوتية بالإستاد الرئيسي. – تغيير وترقيم كراسي الجماهير وإضافة بوابات إلكترونية للدخول. – تغيير نظام النقل التلفزيوني لنظام عالي الجودة (HD). – تغيير نظام التكييف لجميع مرافق المجمع. – استبدال العشب الطبيعي في الإستاد لعشب هجين. – تغيير نظام الإنارة إلى نظام led لتقليل استهلاك الكهرباء. – تركيب لوحات إعلانات إلكترونية حول ملعب كرة القدم. – معدات الطب الرياضي واللياقة البدنية. – نظام كاميرات المراقبة الأمنية. – شبكة المياه ودورات المياه وتصليحاتها الداخلية. – إضافة عدد (4) مولدات كهربائية لحالات الطوارئ حسب اشتراطات الفيفا. • تحسينات إستاد السيب الرياضي: – استبدال العشب الطبيعي في الإستاد لعشب هجين. – إنشاء صالات وقاعات متعددة الاستخدام للألعاب الفردية تحت المدرجات. – تغيير نظام النقل التلفزيوني لنظام عالي الجودة (HD). – تغيير نظام الإنارة إلى نظام led لتقليل استهلاك الكهرباء. – نظام كاميرات المراقبة الأمنية. – إضافة عدد (2) مولدات كهربائية لحالات الطوارئ حسب اشتراطات الفيفا.		
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب		
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة العمل	• الأمانة العامة لمجلس المناقصات • القطاع الخاص	
مستوى التكلفة	متوسط		
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021		

5-1

أولوية تطوير قطاع الشباب

الأهداف الإستراتيجية	البرامج	العدد (3)
بناء منظومة متكاملة من السياسات والتشريعات والإستراتيجيات المعنية بقطاع الشباب	1-5	1
إيجاد مؤسسة معنية بقطاع الشباب، وتعزيز تكامليته وحوكمته وتطويره بشكل مستمر مع القطاعات الأخرى.	1-5	مكرر
تعزيز مشاركة الشباب السياسية ومساهمتهم في صنع القرار على المستوى الوطني والدولي.	2-5	1
تنمية مهارات ومواهب الشباب، وبناء وتمكين قيادات وكوادر شابة متخصصة تساهم في التنمية، وتنافس محليًا ودوليًا.	3-5	1
إيجاد بيئة محفزة للابتكار وريادة الأعمال وتأسيس المشاريع الناشئة، تساهم في الاقتصاد الوطني واستشراف القطاعات التشغيلية المستقبلية للشباب.	3-5	مكرر
بناء منظومة ترفيهية وثقافية للشباب تساهم في تعزيز جودة الحياة.	3-5	مكرر
تعزيز فاعلية التواصل مع الشباب.	-	-

قائمة البرامج الإستراتيجية لأولوية تطوير قطاع الشباب

رقم البرنامج	اسم البرنامج	الصفحة
1-5	حوكمة وتنظيم قطاع الشباب	204
2-5	تعزيز المشاركة الشبابية	205
3-5	تطوير القدرات والمهارات الشبابية	206

برنامج 5-1: حوكمة وتنظيم قطاع الشباب

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	1. **بناء منظومة متكاملة من السياسات والتشريعات والإستراتيجيات المعنية بقطاع الشباب.** 2. **إيجاد مؤسسة معنية بقطاع الشباب، وتعزيز تكامليته وحوكمته وتطويره بشكل مستمر مع القطاعات الأخرى.**
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير القطاع الشبابي من خلال مراجعة القوانين واللوائح المرتبطة بالقطاع وتجويدها، إضافة إلى تأهيل وتمكين مرافق القطاع الشبابي وبناء الإستراتيجية الوطنية للشباب.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد الإستراتيجية الوطنية للشباب وخططها القطاعية، يتم من خلالها مسح واقع قطاع الشباب والخدمات المقدمة، إضافة إلى القوانين المنظمة للقطاع، وإيجاد الآليات المناسبة لتفعيلها وتطويرها، كما تشمل الإستراتيجية توحيد المفاهيم المرتبطة بالشباب والفئات العمرية وإتاحة البيانات وتصنيفها وجودتها ونشرها، لضمان دعم الأولويات والتوجهات الهادفة إلى تنمية القطاع الشبابي. • إصدار قانون العمل التطوعي ولائحة عمل المبادرات الشبابية، يختص القانون بتنظيم العمل التطوعي حسب توجه وثيقة إستراتيجية العمل الاجتماعي (2016 - 2025)، وتختص اللائحة بتنظيم عمل المبادرات الشبابية وتأطيرها لتكون المرجع التشريعي للمبادرات الشبابية في السلطنة. • تأطير لائحة عمل اللجان الشبابية، وتنظيم العمل الشبابي في مختلف ولايات السلطنة، وإيجاد بيئة جاذبة للشباب لتنفيذ أنشطتهم المختلفة. • مراجعة لوائح تنظيم عمل صناديق دعم المشاريع الشبابية، لمواكبة التحديات التي تواجه الشباب في المشاريع وسوق العمل، بحيث تسهل لهم تأسيس المشاريع وتضمن لهم استمرار نموها، وتسهم هذه المشاريع في رفد الاقتصاد الوطني. • تأهيل وتأطير (الأندية الرياضية، المراكز الثقافية، المجمعات الرياضية، الجمعيات الأهلية والمهنية) لتكون حاضنة للأنشطة الشبابية، وبيئة مهيأة بمختلف المرافق والإمكانيات والأدوات، ومساحة جاذبة للشباب لممارسة مختلف اهتماماتهم في المحافظات، وتساهم في بث الوعي الرياضي والثقافي والاجتماعي في المجتمع.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• كافة المؤسسات المعنية والجهات الداعمة (الحكومية والخاصة والمدنية) كلٌ حسب اختصاصه.
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2025

برنامج 5-2: تعزيز المشاركة الشبابية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	تعزيز مشاركة الشباب السياسية ومساهمتهم في صنع القرار على المستوى الوطني والدولي
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تعزيز مشاركة الشباب في التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال بناء معارفهم ومهاراتهم.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تصميم مشروع في استشراف القطاعات التشغيلية للشباب (مواءمة، تصنيف الوظائف... إلخ) بحيث يشمل المشروع دراسة مسحية عن واقع الوظائف في سوق العمل والتخصصات في مؤسسات التعليم العالي، إضافة إلى استشراف الوظائف والتخصصات المستقبلية، واستحداثها سواء في المؤسسات التعليمية أو سوق العمل، كما يشمل المشروع بناء الشباب معرفيًّا ومهاريًّا في وظائف المستقبل. • إعداد برنامج وطني للموهبة والإبداع يتضمن خطة عملية لإنشاء مراكز الموهبة والإبداع التي تعنى باكتشاف الموهوبين والمبدعين في المدارس أو الجامعات والكليات أو الأندية الرياضية أو المجمعات الرياضية. ويختص المركز باحتضانهم ودعمهم وتنمية مواهبهم وإبداعاتهم واستثمارها على المستوى الوطني. • إعداد برنامج صناعة المعرفة بحيث يشمل صناعة الكفاءات في المجالات المتخصصة (الأفلام، القراءة، مهارات المستقبل، تاريخ عمان، ثقافة الفنون العمانية، الصحة... إلخ) لتساهم هذه الكفاءات في رفد المعرفة واستثمارها اقتصاديًّا على المستوى المحلي والعالمي. • تنظيم ملتقى شباب عمان على فترات منتظمة، وبمواضيع متجددة تحاكي المستجدات على الساحة الشبابية والعالمية، إضافة إلى التنسيق الوطني للحضور الشبابي في مختلف الملتقيات النوعية التخصصية والمؤتمرات والندوات التي تقيمها الجهات. • وضع الإطار المتكامل لبناء الأسرة السعيدة (تأهيل الشباب المقبلين على الزواج)، بحيث يشمل المشروع برامج توعية في موضوعات الزواج وبناء الأسرة، مثل: تأهيل المقبلين على الزواج، الفحص الطبي قبل الزواج، توثيق الزواج، إضافة إلى استحداث القوانين المنظمة في هذا الإطار مثل: إلزامية توثيق الزواج/الطلاق، رخصة الزواج "اجتياز برامج تأهيل المقبلين على الزواج".
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• كافة المؤسسات المعنية والجهات الداعمة (الحكومية والخاصة والمدنية) كلٌ حسب اختصاصه
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2025

برنامج 5-3: تطوير القدرات والمهارات الشبابية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	1. تنمية مهارات ومواهب الشباب، وبناء وتمكين قيادات وكوادر شابة متخصصة تساهم في التنمية، وتنافس محليًا ودوليًا. 2. إيجاد بيئة محفزة للابتكار وريادة الأعمال وتأسيس المشاريع الناشئة تساهم في الاقتصاد الوطني واستشراف القطاعات التشغيلية المستقبلية للشباب. 3. بناء منظومة ترفيهية وثقافية للشباب تساهم في تعزيز جودة الحياة.
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج بناء القدرات الوطنية في مختلف المجالات، وترسيخ قيمة الحوار بين الشباب العماني أنفسهم، وبينهم وبين المسؤولين، وبينهم وبين شباب العالم.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تصميم برنامج وطني لتطوير القدرات الشبابية بحيث يشمل البرنامج جميع التخصصات، ويعنى ببناء القدرات الوطنية الشابة المتخصصة والمؤهلة تأهيلًا (معرفيًا، ومهاريًا) ليواكب المتطلبات والمتغيرات العالمية، ولتسهم هذه الكفاءات والقدرات في النهوض باقتصاد السلطنة القائم على المعرفة. • تنظيم سبلة الشباب لتكون منبرًا للشباب للحوار والنقاش في مختلف القضايا الوطنية والشبابية ويكون الحوار في سبلة الشباب (من الشباب إلى الشباب، أو من الشباب إلى مسؤول). • إعداد برنامج وطني لإعداد رواد الأعمال الشباب يمر البرنامج بعدد من المراحل: (اختبار قدرات المسجلين، برامج تدريبية للمتأهلين، مشاريع ريادية، مستثمرين جادين للفائزين). ويشمل فئات معينة مثل: الباحثين عن عمل، طلاب الجامعات والكليات.

تابع: برنامج 5-3: تطوير القدرات والمهارات الشبابية

العناصر الأساسية للبرنامج	• تصميم البوابة الرقمية للشباب العماني وتشمل البوابة عددًا من الخدمات والبيانات والمعلومات، خدمات مقدمة للقطاع الشبابي بشكل مباشر وغير مباشر ومن مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني، لتسهيل الوصل إليها، كما يتم تغذية البوابة بالبيانات من خلال الربط مع المؤسسات الأخرى المنتجة للبيانات، إضافة إلى أن البوابة تحوي قواعد بيانات الشباب في مختلف المجالات (مرصد بيانات الشباب)، ودراسات وأبحاث الشباب. • تنظيم ملتقى شباب العالم بشكل منتظم، ونقل خبرات الشباب العماني إلى الشباب العالمي والعكس، بحيث تتنوع المواضيع المطروحة في المؤتمر لتحاكي المستجدات العالمية، ويشمل الملتقى عددًا من الأنشطة التي تسهم في الترويج السياحي والتعريف بالهوية العمانية واستثمار مفرداتها، وتنشيط الحركة التجارية والاقتصادية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثقافة والرياضة والشباب
الجهات المساندة	• كافة المؤسسات المعنية والجهات الداعمة (الحكومية والخاصة والمدنية) كلٌ حسب اختصاصه
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2025

02

المحور الثاني

الاقتصاد والتنمية

6-2

أولوية القيادة والإدارة الاقتصادية

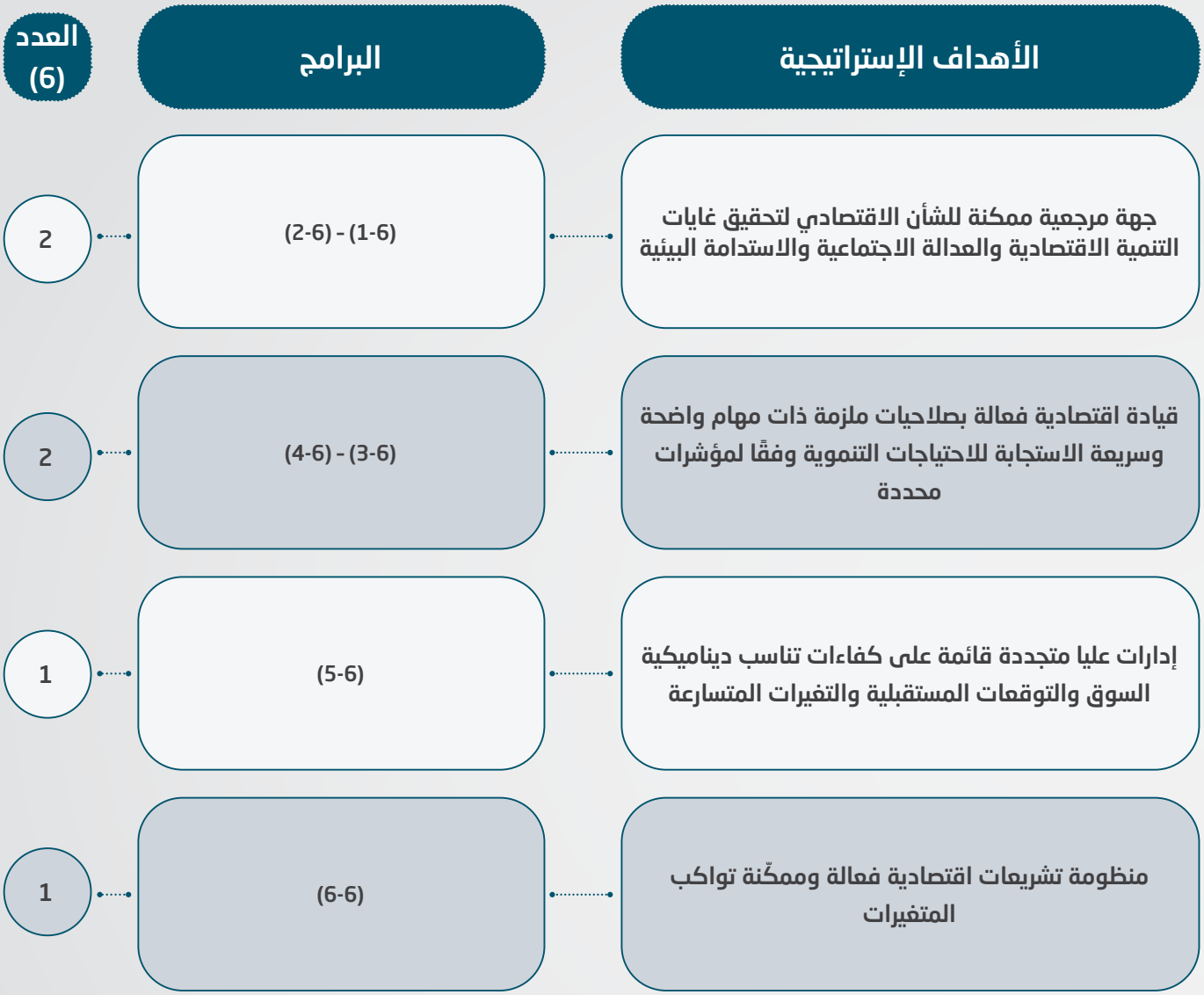

قائمة البرامج الإستراتيجية لأولوية القيادة والإدارة الاقتصادية

رقم البرنامج	اسم البرنامج	الصفحة
1-6	جهة حكومية ممكنة وفاعلة ومسئولة عن تنسيق القرارات الاقتصادية	212
2-6	ورقة سياسات اقتصادية واضحة وسياسات مالية ونقدية وقطاعية متسقة وفعالة	213
3-6	منظومة متكاملة للتخطيط والمتابعة والتقييم أكثر كفاءة والزامًا	214
4-6	منظومة أكثر تطورًا وكفاءة لإدارة المالية العامة	215
5-6	قواعد شفافة وأكثر وضوحًا وعدالة لاختيار الكفاءات القادرة على إدارة الشأن الاقتصادي بكفاءة	216
6-6	تشريعات اقتصادية متطورة وداعمة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتنافسيته	217

البرنامج 6-1: جهة حكومية ممكّنة وفاعلة ومسئولة عن تنسيق القرارات الاقتصادية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	جهة مرجعية ممكّنة للشأن الاقتصادي لتحقيق غايات التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تعزيز دور وزارة الاقتصاد باعتبارها جهة مرجعية مسئولة عن الشأن الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة وتتولى التنسيق بين كافة الجهات المعنية ذات الصلة بتعزيز الاقتصاد الوطني، وتمكينها من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات الحديثة والمتطورة لتعزيز القيادة والحوكمة الاقتصادية، وإدارة الجوانب الاقتصادية على مستوى العمليات والإشراف على الأنشطة الاقتصادية والتخطيط التنموي والموازنة التنموية للوزارات والوحدات الحكومية، والمساهمة في تعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني المعني ذي الصلة للمساهمة الفعالة في تطوير النشاط الاقتصادي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تتولى وزارة الاقتصاد التنسيق بين كافة الجهات الفاعلة والقائمة على الشأن الاقتصادي لضمان التوافق والتناغم بين السياسات والبرامج الاقتصادية المختلفة، من خلال تعزيز الشراكات الإستراتيجية بين الجهات المعنية ذات الصلة. • تتولى وزارة الاقتصاد متابعة وقياس تأثير السياسات الاقتصادية على التنمية الاقتصادية على المستوى المركزي وعلى المستوى المحلي بالتنسيق مع وزارة الداخلية. • تتولى الوزارة اقتراح السياسات الاقتصادية العامة التي تضمن رفع كفاءة استغلال كافة الموارد المتاحة بالسلطنة، وتوفير البنية الأساسية الداعمة للتنمية، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، من خلال تطوير منظومة التخطيط وإدارة الموازنات الإنمائية ومتابعة تنفيذ المشاريع الإنمائية، والمشاريع التنموية الكبرى. • تساهم وزارة الاقتصاد في الإشراف على تطوير القوانين والتشريعات الاقتصادية، واقتراح التعديلات المطلوبة على التشريعات القائمة أو اقتراح التشريعات الجديدة بالتعاون والتنسيق بين كافة الجهات المعنية ذات العلاقة. • تساهم وزارة الاقتصاد في تعزيز التعاون والتشاور مع القطاع الخاص الوطني والمجتمع المدني والمنظمات الدولية في إطار صنع القرارات الاقتصادية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الاقتصاد
الجهات المساندة	• القطاع الخاص • المجتمع المدني • المنظمات الدولية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 2-6: ورقة سياسات اقتصادية واضحة وسياسات مالية ونقدية وقطاعية متسقة وفعالة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	جهة مرجعية ممكّنة للشأن الاقتصادي لتحقيق غايات التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد ورقة سياسات اقتصادية متكاملة تتماشى مع أهداف "رؤية عُمان 2040" وتركز على الأهداف الإستراتيجية لخطة التنمية الخمسية العاشرة، بالتركيز على التصدي لتداعيات الأزمة الإنسانية والاقتصادية في المستقبل وتحديد السياسات والإجراءات الواجب اتباعها لاستعادة النشاط الاقتصادي، والحفاظ على مكتسبات القطاع الخاص وتوفير فرص العمل اللائق والمنتج للشباب العُماني، واستعادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي، وترشيد الإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة بهدف الخفض التدريجي لعجز الموازنة العامة للدولة، وتوفير مصادر متنوعة لتمويله وإعادة هيكلة المديونية. كما تستهدف الورقة أيضًا تقديم المقترحات الناجعة لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الوطني خلال السنوات الماضية والتي أدت إلى تواضع النتيجة المترتبة على جهود التنويع الاقتصادي وإلى عدم قدرة سوق العمل على توليد فرص عمل كافية تتناسب مع تطلعات الباحثين عن عمل من العمانيين. وتحدد ورقة السياسات الاقتصادية بشكل تفصيلي التوجهات العامة للسياسات المالية والنقدية والاستثمارية والقطاعية وتناقش مع الجهات الحكومية المعنية ومع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والجهات الأخرى ذات العلاقة، وتعتمد وتعلن لتصبح المرجعية الاقتصادية. كما تتناول الورقة أيضًا تحديد الإطار التنظيمي الأكثر ملاءمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، وآليات التنفيذ والتمويل المطلوب، وكذلك إطار المتابعة والتقييم.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشكيل مجموعة عمل من الكفاءات الوطنية لوضع الإطار المرجعي لورقة السياسات الاقتصادية، ومناقشتها بشكل موسع من خلال حوار مجتمعي شامل. • تكليف بيت خبرة وطني لإعداد ورقة السياسات الاقتصادية المتكاملة وفق الإطار المرجعي، وبمشاركة مجتمعية موسعة. • مراعاة الالتزامات الدولية للسلطنة ضمن الورقة. • مناقشة الورقة واعتمادها وإصدار الأطر القانونية لتنفيذها باعتبارها مرجعية اقتصادية ملزمة. • التواصل والتنسيق مع الجهات غير الحكومية المعنية ومع الأجهزة الرقابية لضمان المشاركة في إعداد الورقة وتنفيذها. • مراجعة وتقييم أداء الجهات المعنية بالشأن الاقتصادي والمالي من خلال مؤشرات ومستهدفات محددة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. • متابعة تنفيذ خطط وبرامج الجهات المعنية ذات العلاقة وتقييم النتائج بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية المعنية ذات الصلة.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الاقتصاد	
الجهات المساندة	• وزارة المالية • البنك المركزي العُماني • وحدة متابعة رؤية عمان 2040 • وزارة العمل • جهاز الاستثمار العُماني • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	• هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • القطاع الخاص • المجتمع المدني • المنظمات الدولية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 3-6: منظومة متكاملة للتخطيط والمتابعة والتقييم أكثر كفاءة والزامًا

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	قيادة اقتصادية فعالة بصلاحيات ملزمة ذات مهام واضحة وسريعة الاستجابة للاحتياجات التنموية وفقًا لمؤشرات محددة	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير منظومة التخطيط التنموي بهدف تنمية القدرات التخطيطية خاصة في مجال التنبؤ بالأزمات واستشراف المستقبل، وتوقع المخاطر والكوارث والأزمات، والتعامل معها من خلال اتخاذ التدابير اللازمة وعلى النحو الذي يقلل من مخاطر عدم اليقين. كما يساهم تطوير منظومة التخطيط في وضع معايير محددة لتمويل البرامج والمشروعات التنموية من خلال مصادر التمويل المتعددة، سواء من الموازنة العامة للدولة، أو من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أو من خلال الترويج للتمويل من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، وفقًا للضوابط المحددة. ويساعد تطوير منظومة التخطيط أيضًا على رفع كفاءة الاستفادة من الموارد البشرية والمادية والجغرافية وغيرها المتاحة بالسلطنة والتي لم يتم الاستفادة منها بالشكل اللائق حتى الآن. ويعتمد تطوير منظومة التخطيط على تعظيم الاستفادة من تقنية المعلومات. ويتضمن التطوير أيضًا إعداد خطة لتنمية قدرات الوحدات التخطيطية في الوزارات والجهات الأخرى المعنية ذات الصلة. وسوف ينتج عن تطوير منظومة التخطيط التنموي إعداد خطط أكثر واقعية وأكثر قابلية للتنفيذ والمتابعة والتقييم.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تتولى وزارة الاقتصاد إعداد خطة متكاملة للتطوير اعتمادًا على أفضل الممارسات والتجارب الناجحة للدول والمنظمات الدولية وبعد التشاور معها. • تراعي خطة تطوير منظومة التخطيط والمتابعة التنسيق بين مستويات التخطيط المختلفة وتساهم في تحقيق أهداف الرؤية المستقبلية عُمان 2040، وتتماشى مع الإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية وتدعم التحول نحو تطبيق اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية بالتعاون مع مجلس شؤون المحافظات ووزارة الداخلية. • تتم مناقشة الخطة مع الجهات المعنية ذات الصلة ويتم التوافق عليها. • تتولى وزارة الاقتصاد التنسيق لتنفيذ خطة التطوير والانتقال إلى منظومة إلكترونية للتخطيط والمتابعة والتقييم تدريجيًا والتدريب على استخدامها. • يتم إعداد دليل التخطيط الإستراتيجي وأدلة إعداد الخطط القطاعية والخطط الإقليمية والمحلية. • يتم إعداد دليل المتابعة والتقييم على المستوى المحلي والإقليمي. • يتم إعداد برامج تدريبية للجهات الحكومية والشركات الحكومية وغيرها من الجهات المعنية ذات الصلة. • يتم تنفيذ برامج تدريبية عامة وأخرى متخصصة لتطبيق دليل التخطيط الإستراتيجي ودليل المتابعة والتقييم.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الاقتصاد	
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الداخلية • وزارة العمل • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة الاسكان والتخطيط العمراني • وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 • مجلس شؤون المحافظات	• معهد الإدارة العامة • المعهد العربي للتخطيط • البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة • مكاتب المحافظين • القطاع الخاص • المجتمع المدني • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 6-4: منظومة أكثر تطورًا وكفاءة لإدارة المالية العامة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	قيادة اقتصادية فعالة بصلاحيات ملزمة ذات مهام واضحة وسريعة الاستجابة للاحتياجات التنموية وفقًا لمؤشرات محددة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير وتحسين منظومة إدارة المالية العامة والذي من شأنه رفع كفاءة تحصيل الإيرادات واستخدامها على النحو الملائم والمستدام.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إنشاء سجل الأصول الحكومية لتعظيم العوائد منها وتحسين إدارتها وتعزيز الموقف المالي السيادي للسلطنة. • تحديث نظام إدارة المعلومات المالية لضبط الإنفاق، وتحديد مكامن الترشيد بدقة أكبر، وتوفير البيانات المالية والمعلومات الدقيقة لاتخاذ القرارات اللازمة بسرعة ودقة، وتمكين التخطيط الاقتصادي، ورفع مستوى الشفافية المالية وتسهيل الرقابة. • تمكين مكتب إدارة الدين العام ووحدة السياسات المالية من أداء دورهم بوزارة المالية لتخفيض كلفة الدين وتعزيز قدرات التفاوض مع الجهات المقرضة، ووضع تخطيط مالي متوسط المدى لإدارة وخفض العجز المالي للحكومة. • حساب الخزينة الموحد لتحسين كفاءة وفعالية الإدارة المالية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة المالية
الجهات المساندة	• البنك المركزي العماني • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة • وزارة الاقتصاد
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 6-5: قواعد شفافة وأكثر وضوحًا وعدالة لاختيار الكفاءات القادرة على إدارة الشأن الاقتصادي بكفاءة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	إدارات عليا متجددة قائمة على كفاءات تناسب ديناميكية السوق والتوقعات المستقبلية والتغيرات المتسارعة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إصدار تشريع ينظم آليات وإجراءات وشروط وضوابط شغل المناصب القيادية بمؤسسات الدولة وآليات تقييم أدائها السنوي. وتكمن أهمية التشريع المقترح في ضوء عدم وجود معايير تنافسية واضحة لشغل المناصب القيادية في القطاع الحكومي وغياب آليات تقييم أدائها، ومن ثم يكون من المهم وضع تشريع ينظم تلك الأمور.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشكيل لجنة متخصصة من الخبرات الوطنية من الجهات المعنية بالشأن الاقتصادي ومجموعة من الخبراء القانونيين الممكنين. • وضع الإطار المرجعي لعمل هذه اللجنة لإعداد التشريع المستهدف لوضع قواعد ملزمة وشفافة وواضحة لشغل المناصب القيادية من الكفاءات القادرة على الإدارة والقيادة الاقتصادية الفاعلة وصياغة اللائحة التنفيذية الخاصة بالتشريع. • مراجعة الأدبيات والممارسات الدولية الناجحة والقوانين المماثلة لتحديد القواعد الواجب اتباعها في إعداد التشريع المطلوب. • تضمين التشريع آليات تقييم الأداء والمساءلة والمحاسبة والنص على أخذ مرئيات جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بشأن المرشحين للمناصب. • صياغة المسودة الأولى للتشريع ولائحته التنفيذية ومناقشته مع الجهات المعنية ذات الصلة وتضمين مرئياتها في المسودة النهائية للتشريع. • اتخاذ الإجراءات اللازمة لمراجعة القانون ومناقشته وإقراره واعتماده وإصداره بمرسوم سلطاني.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	مجلس الوزراء
الجهات المساندة	• مجلس عمان • جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 6-6 تشريعات اقتصادية متطورة وداعمة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتنافسيته

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة تشريعات اقتصادية فعالة وممكنة تواكب المتغيرات	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير إطار تشريعي داعم للتطوير المنشود للقيادة والإدارة والحوكمة الاقتصادية. ويعنى هذا البرنامج بمراجعة التشريعات الحالية وتحديد تلك التي تحتاج إلى مراجعة وتطوير، ومراجعة أفضل الممارسات الدولية في مجال التشريعات الداعمة للحوكمة الاقتصادية وتحديد الفجوة في التشريعات الوطنية، وإعداد التشريعات المطلوبة. كما يستهدف البرنامج المتابعة للإسراع في الانتهاء من إعداد التشريعات الجاري مناقشتها حاليًّا. ويركز البرنامج على تحقيق الاتساق بين هذه التشريعات كافة، تلك المطبقة حاليًّا والجاري مناقشتها والجديدة.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشكيل فريق من الخبراء القانونيين المتخصصين والخبراء الفنيين المعنيين بالشأن الاقتصادي من كافة الجهات المعنية بالملف الاقتصادي، يتولى مراجعة التشريعات الحالية واقتراح التعديلات اللازمة وفقًا لما ورد سابقًا. • إشراك القطاع الخاص في مناقشة مسودات مشاريع القوانين. • مراعاة التطور التكنولوجي والأخذ في الاعتبار تسهيل وتبسيط الإجراءات لجذب الاستثمار الخاص. • مراعاة التكامل بين التشريعات المؤثرة على الاقتصاد والاستثمار. • تهيئة البنية التحتية الملائمة لتطبيق التشريعات الاقتصادية. • وضع الإطار العام للحوافز التي ينبغي أن تدرج في التشريعات الاقتصادية.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الاقتصاد	
الجهات المساندة	• وزارة العدل والشؤون القانونية • وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040 • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	• غرفة تجارة وصناعة عمان • القطاع الخاص • المجتمع المدني • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021	

7-2

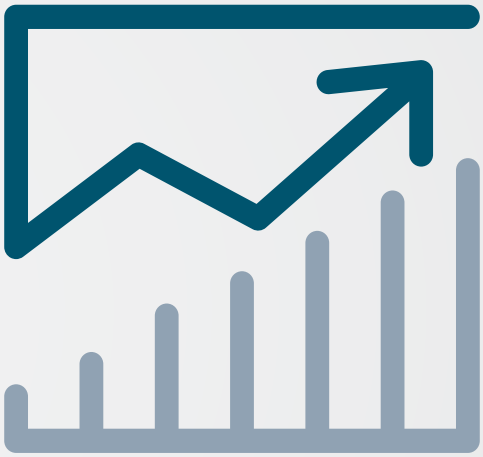

أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

الأهداف الإستراتيجية	البرامج	العدد (66)
قطاعات قاطرة للتنويع الاقتصادي وأخرى متكاملة معها يتم تحديدها كل 5 سنوات	(1-7) - (2-7) - (3-7) -(4-7) (5-7) - (6-7) - (7-7)	7
اقتصاد تنافسي متنوع ومتكامل وقائم على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال	(8-7) - (9-7) -(10-7) - (11-7) - (12-7) (13-7) - (14-7) - (15-7) - (16-7) - (17-7) (18-7) - (19-7) - (20-7) - (21-7) (22-7) -(23-7) - (24-7)	17
سياسات مالية ونقدية واقتصادية مستنيرة ومتكاملة ومستدامة وموازنات توظف الإيرادات العامة بفعالية	(25-7) - (26-7) - (27-7) - (28-7) -(29-7) (30-7) - (31-7)- (32-7) -(33-7) - (34-7) (35-7) -(36-7) -	12
بيئة تنظيمية وتشريعات ذات حاكمية تتصف بالتجدد والمرونة ومواكبة المستجدات وضامنة لتكافؤ الفرص	(37-7) - (38-7) - (39-7) -(40-7)- (41-7) (42-7) - (43-7) - (44-7) - (45-7) (46-7) - (47-7) - (48-7)	12
بنية أساسية وتقنية متطورة ممكنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات وتحديات الأمن السيبراني	(49-7) - (50-7) - (51-7) - (52-7) (53-7) -(54-7) - (55-7) (56-7) -(57-7) (58-7) - (59-7) - (60-7) - (61-7) - (62-7) (63-7) - (64-7) -(65-7) - (66-7)	18

قائمة البرامج الإستراتيجية لأولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

رقم البرنامج	اسم البرنامج	الصفحة
1-7	صناعات جديدة ذات تقنيات عالية	222
2-7	القيمة المضافة المحلية لقطاع الصناعة	223
3-7	دراسات جدوى متطورة وخطط ترويجية لمشاريع اقتصادية في قطاعات التنويع المختلفة	224
4-7	تطوير البنى الأساسية للموانئ	225
5-7	متابعة أداء وتنافسية قطاع الخدمات اللوجستية	227
6-7	إطلاق منصة وطنية مجمعة لخدمات الموانئ	228
7-7	إطلاق منصة التشاور مع القطاع الخاص حول قضايا المنافذ الحدودية	229
8-7	ريادة الأعمال والابتكار	230
9-7	مبادرة استشراف المستقبل للتقانة	231
10-7	حملة "استثمر في عمان" و "استورد من عمان"	232
11-7	سياسات وآليات متطورة لأنشطة الاقتصاد الأخضر والدائري	233
12-7	برامج لتحفيز بيئة عمل قطاع التقنية والاتصالات	234
13-7	تقدير مساهمة قطاع التقنية والاتصالات في الناتج المحلى الإجمالي	235
14-7	تطوير الإستراتيجيات الخاصة بإدارة وتنظيم قطاعات النقل	236
15-7	مصادر تمويل ذاتية مستحدثة لقطاع النقل من خلال تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص	237
16-7	تمكين الشركات الناشئة في تقنيات الثورة الصناعية الرابعة	238
17-7	القيمة المحلية المضافة لمشاريع قطاع النقل والاتصالات وتقنية المعلومات	239
18-7	البرنامج الوطني للفضاء	240
19-7	برنامج وطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة	242
20-7	تطوير محفظة الموارد المعدنية ذات الأولوية	243
21-7	تشجيع وجلب الاستثمار التعديني	244
22-7	دعم مشاركة الشركات المحلية والشركات الصغيرة والمتوسطة	245
23-7	دعم قيام الصناعات بالقطاعات (نفط -غاز- معادن) لتحقيق التنمية المستدامة لتنويع مصادر الدخل	246
24-7	تحرير سوق الكهرباء	248
25-7	بيئة اقتصاد كلي مستقرة ومتوازنة ومستدامة	249
26-7	سياسة تنويع اقتصادي انتقائية مرتبطة بتحقيق نتائج محددة	250
27-7	مكتب إدارة المشاريع الحكومية مؤسس وممكن وفعال	252
28-7	الإنفاق الإنمائي أكثر كفاءة من خلال ترتيب أولويات المشاريع بما يتوافق مع الوضع المالي الراهن	253
29-7	الإنفاق الإنمائي على المشاريع الجاري تنفيذها أكثر كفاءة وفعالية في قطاع الطرق	254
30-7	ترشيد الإنفاق الجاري	255
31-7	تطبيق ضريبة القيمة المضافة	256
32-7	رفع كفاءة جهاز الضرائب	257

7-33	تطوير وتطبيق ضريبة الدخل على الأفراد ذوي الدخل المرتفع	258
7-34	تعزيز كفاءة الإنفاق الإنمائي	259
7-35	إعادة توجيه دعم الخدمات الحكومية	260
7-36	رفع تدريجي لدعم الكهرباء	261
7-37	مراجعة رسوم الخدمات الحكومية	262
7-38	إدارة وحوكمة رشيدة للتنمية الصناعية	263
7-39	مختبرات المواصفات والمقاييس تدار بكفاءة بواسطة القطاع الخاص	264
7-40	النظام العماني للمطابقة وللمعايرة القانونية متطور ومفعل ويعمل بكفاءة	265
7-41	تحرير الإطار التنظيمي لقطاع التقنية والاتصالات	266
7-42	إجراءات ورسوم فترة زمنية موحدة لصلاحية ترخيص بدء النشاط التجاري	267
7-43	تطوير آليات حوكمة قطاع الصناعة	268
7-44	تحفيز السوق المحلي للأمن السيبراني	269
7-45	جذب أنشطة تقنية المعلومات والاتصالات عالية القيمة	270
7-46	تطوير التشريعات والقوانين والنظم المالية لقطاع المعادن	271
7-47	تطوير منظومة الرقابة والتفتيش لقطاع التعدين	272
7-48	توفير بيئة عمل مناسبة بوزارة الطاقة والمعادن وتأهيل الكادر البشري القائم بها لتعزيز قدرات الوزارة	273
7-49	التحول الرقمي لقطاع الصناعات التحويلية مفعل ويعمل بكفاءة	274
7-50	قطاع الصناعة التحويلية أكثر تطورًا وتقدمًا	275
7-51	تحفيز صناعة وخدمات الأمن السيبراني في السلطنة	276
7-52	خطة استثمار وتنفيذ بنية أساسية وطنية موحدة للنطاق العريض	277
7-53	التحول الرقمي للخدمات الحكومية	278
7-54	تعزيز الابتكار والكفاءة المؤسسية والأنظمة الأساسية المركزية والمشتركة في المؤسسات الحكومية	280
7-55	خدمات مركز البيانات الوطني والخدمات السحابية الحكومية	281
7-56	إدارة تراخيص البرمجيات العالمية الموحدة للمؤسسات الحكومية	282
7-57	تأسيس المركز الوطني للبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر	283
7-58	توفير خدمات شبكة عمان الحكومية من كافة مزودي الخدمة	284
7-59	تطوير منصة التكامل الإلكتروني	285
7-60	تأمين وتطوير المواقع الإلكترونية والشبكات	286
7-61	اعتماد التقنيات والبرامج وتنمية الابتكار في الأمن السيبراني	287
7-62	تطوير منظومة التصديق الإلكتروني الوطني	289
7-63	الترويج لعُمان كمركز لإدارة الطوارئ	290
7-64	إطلاق منصة التناقص الإلكتروني	291
7-65	توفير بنية أساسية وتقنية متطورة تتوائم مع التحول الرقمي للخدمات	292
7-66	تفعيل دور الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء	293

البرنامج 7-1: صناعات جديدة ذات تقنيات عالية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	قطاعات قاطرة للتنويع الاقتصادي وأخرى متكاملة معها يتم تحديدها كل 5 سنوات		
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأسيس تكتلات وعناقيد صناعية جديدة في جميع أنحاء السلطنة، تخدم أغراض التنويع الاقتصادي، وزيادة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية لتصبح قاطرة النمو خلال السنوات الخمس القادمة، والتركيز على الصناعات ذات التقنية العالية والمتوسطة والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الاعتماد على المنتجات المحلية والإحلال محل الواردات، من خلال تطوير وإنتاج مواد غذائية صحية، بالإضافة إلى تحفيز المساهمة في الاقتصاد الأخضر والدائري من خلال التركيز على صناعات إعادة التدوير لإنتاج الأسمدة العضوية وتوليد مصادر الطاقة النظيفة.		
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد دراسة استباقية تستهدف التعرف على إمكانيات الشركات المحلية والأجنبية القائمة وإنتاجها وقدرتها على المساهمة بفعالية في تحقيق أهداف الرؤية المستقبلية بالنسبة للتنويع الاقتصادي، واستطلاع رأي الشركات حول حزمة الحوافز التي تشجعها على ذلك. • إعداد مقترح بالحوافز الاقتصادية التي تجعل الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية في السلطنة أكثر جاذبية. • تدريب وتوفير الكوادر المتخصصة بما يتماشى مع متطلبات الأنشطة الصناعية الناشئة. • تطبيق منهجية مساعدة الصناعة الناشئة من خلال تبني سياسات تجارية تمنح المستثمرين الفرصة للتعلم والنمو خلال فترة زمنية معروفة مسبقًا ووفق مؤشرات محددة. • إمكانية استخدام المشتريات العامة لتأمين الطلب في المرحلة المبكرة من التطوير. • توفير مصادر متنوعة للتمويل المستدام.		
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار		
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة العمل • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة الطاقة والمعادن • جهاز الاستثمار العماني	• هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040 • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • بنك التنمية العُماني • الأمانة العامة لمجلس المناقصات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة	
مستوى التكلفة	متوسط		
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021		

البرنامج 7-2: القيمة المضافة المحلية لقطاع الصناعة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	قطاعات قاطرة للتنويع الاقتصادي وأخرى متكاملة معها يتم تحديدها كل 5 سنوات	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج استكمال التعاون بين وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار وشركة تنمية نفط عُمان لتحديد مجموعة من فرص القيمة المضافة المحلية، في كل من: المنتجات، والخدمات، والموارد البشرية في 6 قطاعات تشمل الصحة، والمرافق والخدمات، والتشييد والبناء، والسياحة، والتعدين، والخدمات اللوجستية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإعادة تدوير النفايات.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• يتم تحديد مجموعة من الفرص في المنتجات والخدمات والموارد البشرية بناء على ما يلي: – دراسة مكثفة وشاملة للقيمة المضافة المحلية للقطاعات المعنية. – تحديد الطلب الحالي والمستقبلي في السلطنة (المشتريات العامة والخاصة). – تحقيق الترابط مع الأولويات المحددة في الإستراتيجية الصناعية 2040. – تحقيق الترابط مع الأولويات التي حددتها القطاعات الاقتصادية الأخرى. • المواءمة مع الإستراتيجية الصناعية 2040، حيث يغطي البرنامج الفرص والقطاعات الواعدة والأنشطة في الإستراتيجية الصناعية 2040 من خلال: – تنفيذ خطة للترويج الاستثماري الموجه لمائة مبادرة كمشاريع المكاسب السريعة. – تنفيذ برنامج تطوير سلاسل التوريد كمشاريع المكاسب السريعة للصناعات المتعلقة بها وتحديد مجموعة من الحوافز الاستثمارية التي تجعل من مشاريع المكاسب السريعة جاذبة. وتشمل هذه الحوافز الاستفادة من المشتريات العامة والخاصة لضمان الطلب في المراحل المبكرة من مشاريع المكاسب السريعة، وحوافز أخرى مثل توفير مصادر متنوعة للتمويل والتمويل المبتكر وغيرها، وتعظيم الاستفادة من برامج الإستراتيجية الصناعية 2040.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	
الجهات المساندة	• وزارة الصحة • وزارة الدفاع • وزارة التراث والسياحة • وزارة الطاقة والمعادن • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • الأمانة العامة لمجلس المناقصات • غرفة تجارة وصناعة عمان	• شركة تنمية نفط عمان • جهاز الاستثمار العماني • هيئة تنظيم الاتصالات • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • شرطة عمان السلطانية • وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040 • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 7-3: دراسات جدوى متطورة وخطط ترويجية لمشاريع اقتصادية في قطاعات التنويع المختلفة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	قطاعات قاطرة للتنويع الاقتصادي وأخرى متكاملة معها يتم تحديدها كل 5 سنوات
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إجراء عدد من دراسات الجدوى العلمية والمتطورة لمشاريع استثمارية في مختلف قطاعات التنويع الاقتصادي، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر؛ الصناعات السمكية، والتعدين، والصناعات البتروكيماوية، والنقل والخدمات اللوجستية، والصناعات الثقيلة، والصناعات الخفيفة الصغيرة، وغيرها. كما يستهدف البرنامج وضع خطط ترويجية لإقامة المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.
العناصر الأساسية للبرنامج	• اختيار مجموعة من بيوت الخبرة الوطنية والأجنبية التي تعمل في السلطنة لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وتحديد الفرص التمويلية. • تحديد إمكانيات المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لاستيعاب الأنشطة ذات الجدوى الاقتصادية ومدى الحاجة إلى توفير مدخلات الإنتاج الرئيسة والبنية الأساسية اللازمة من الغاز، وخدمات الكهرباء والمياه، والمياه الصناعية، وشبكات المياه والكهرباء، وخدمات الصرف الصحي (محطات وشبكات)، وشبكة الطرق الفرعية، وشبكات تصريف المياه السطحية، ومحطات الرصد البيئي والبحري. • تحديد احتياجات المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من البنية الأساسية ومدخلات الإنتاج الرئيسة لغرض تحديد القطاعات الصناعية التي يتوجب توطينها، والتي تسهم في تنفيذ عدد من المبادرات المرتبطة بإيجاد قطاع صناعي يعزز جهود القيمة المحلية المضافة ويوفر منتجات نهائية ذات تنافسية عالية سعرًا وجودة. • تحديد مصادر تمويل مبتكرة لتوفير البنية الأساسية اللازمة لإقامة المشاريع بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2023

البرنامج 7-4: تطوير البنى الأساسية للموانئ

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	قطاعات قاطرة للتنويع الاقتصادي وأخرى متكاملة معها يتم تحديدها كل 5 سنوات
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إنشاء أو تأهيل البنى الأساسية للموانئ وصيانتها.
العناصر الأساسية للبرنامج	الخدمات الاستشارية لإعداد الدراسات والمخطط العام والتصاميم التصورية والإشراف على إنشاء مرفأين سياحيين في دبا وبخا بمحافظة مسندم. • المرحلة الأولى: – طرح مناقصة لتعيين استشاري متخصص في تصميم الموانئ البحرية والسياحية لتجميع البيانات والدراسات المتوفرة عن موقعي المشروعين من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة. – إعداد الشروط المرجعية ونطاق الأعمال للدراسات الفنية المتخصصة لتشمل: – المسوحات الطوبوغرافية والمسوحات الهيدروغرافية والفحوصات للتربة لموقعي المشروعين ليتم طرحها وتنفيذها من قبل وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في مناقصات داخلية منفصلة. – إعداد دراسات التأثيرات البيئية لموقعي المشروعين. – دراسة توفير الخدمات اللازمة للمشروعين (الكهرباء، المياه، الاتصالات، الصرف الصحي). – إعداد التصور المبدئي لتصاميم المشروعين. – إعداد مستند مناقصة تنفيذ المشروعين بطريقة عقد التصميم والشراء والتشييد. – مراجعة التصاميم التفصيلية للمشروعين أثناء مرحلة التنفيذ. – تقديم خدمات الإشراف على تنفيذ المشروعين. • المرحلة الثانية: – طرح مناقصة لتنفيذ المشروعين بطريقة عقد التصميم والتشييد، ويشتمل نطاق أعمالها على قيام المقاول باستكمال أعمال التصاميم التفصيلية للمشروعين بناءً على التصاميم التصورية التي أعدها الاستشاري سابقًا. – تأهيل وصيانة مرفأي شنة ومصيرة بولاية محوت:

تابع: البرنامج 7-4: تطوير البنى الأساسية للموانئ

العناصر الأساسية للبرنامج	• مرفأ شنة: – إنشاء كاسر أمواج لحماية العبارات داخل حوض مرفأ شنة من التيارات البحرية القوية وتعميق الحوض. – إنشاء مرافق إضافية لرسو العبارات، لإعادة تنظيم آلية رسو العبارات المحلية على رصيف المرفأ. – إنشاء وحدات سكنية للموظفين ومرافق عامة أخرى، مثل قاعات انتظار المسافرين، والمصلى، ودورات المياه، وساحة ألعاب للأطفال، ومقاهي، بما يتناسب مع مرفأ شنة كوجهة سياحية ومنفذ لجزيرة مصيرة. – تنفيذ بوابة أمنية (شاملا توفير الأنظمة المرتبطة بها) في مرفأ شنة، وتوسعة وصيانة مدخل عبور السيارات، مع تنفيذ شوارع لتنظيم الدخول وتقليل الازدحام عند بوابة الجسر. – توسعة مدخل جسر عبور السيارات. – صيانة المرافق الحالية لمرفأ شنة (صيانة البنية الأساسية، صيانة برج التحكم وصيانة الأرضية ومبنى الإدارة والمسجد، وإعادة ترتيب وتوزيع المرافق على المرفأ. – تفعيل برج التحكم في مرفأ شنة والمرافق العامة الحالية، كالمصلى ودورات المياه. – تنفيذ نظام المراقبة وملحقاتها (كاميرات مراقبة، غرفة التحكم والأجهزة المكملة لها). • مرفأ مصيرة: – إنشاء بوابة أمنية في مرفأ مصيرة وساحة لوقوف السيارات لتنظيم الدخول وتقليل الازدحام عند البوابة. – تنفيذ نظام المراقبة وملحقاتها (كاميرات مراقبة، غرفة التحكم والأجهزة المكملة لها).
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• وزارة المالية • الشركات المشغلة أو التي تدير الميناء • وزارة الداخلية • وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه • شرطة عمان السلطانية • البحرية السلطانية العمانية • وزارة التراث والسياحة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 7-5: متابعة أداء وتنافسية قطاع الخدمات اللوجستية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	قطاعات قاطرة للتنويع الاقتصادي وأخرى متكاملة معها يتم تحديدها كل 5 سنوات
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تحسين كفاءة المنظومة اللوجستية من خلال قياس أداء الخدمات المقدمة من جميع المتعاملين في سلسلة التوريد وفقًا لأفضل الممارسات المتبعة ومتابعة التطور في أداء هذا القطاع الهام ودعم تنافسيته.
العناصر الأساسية للبرنامج	• توفر البيانات والإحصاءات بصورة شهرية من خلال نظام بيان إلكتروني. • تحليل البيانات المتوفرة من خلال برامج ذكاء الأعمال لاستهداف أداء كل مؤسسة على حدة مقارنة بمتوسط أداء القطاع. • تكريم مؤسسات القطاع الخاص ذات الكفاءة العالية، وتقديم التسهيلات لهم، والوقوف على المؤسسات التي تحتاج إلى رعاية في تحقيق المؤشرات المطلوبة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	المجموعة العمانية العالمية للوجستيات (أسياد)
الجهات المساندة	• شرطة عمان السلطانية، ممثلة بالإدارة العامة للجمارك • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021

البرنامج 7-6: إطلاق منصة وطنية مجمعة لخدمات الموانئ

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	قطاعات قاطرة للتنويع الاقتصادي وأخرى متكاملة معها يتم تحديدها كل 5 سنوات
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد وإطلاق منصة إلكترونية موحدة تربط الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص أو العام في مجال الموانئ والمطارات والمناطق الحرة لاختزال الوقت والتكلفة للمستثمرين ولتعزيز تنافسية السلطنة من خلال رفع كفاءة المنظومة اللوجستية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تحفيز مشاركة القطاع الخاص. • ربط جميع الجهات المتداخلة في المنظومة اللوجستية، سواء جهات حكومية أو شركات القطاع الخاص. • مراحل المشروع: – الدراسة الاستشارية للمشروع – اختيار نموذج العمل المناسب – اعتماد نموذج التمويل – التعاقد مع مستشار لتحديث / مراجعة نموذج العمل ومراجعة المقترحات – اعتماد نطاق العمل وطرح مناقصة للبدء بالعمل – المرحلة الأولى: البدء في تشغيل وتطوير المنصة في صحار ومسقط – المرحلة الثانية: تشغيل وتطوير المنصة في صلالة والدقم
الجهة المسئولة عن التنفيذ	المجموعة العمانية العالمية للوجستيات (أسياد)
الجهات المساندة	• شرطة عمان السلطانية، ممثلة بالإدارة العامة للجمارك • القطاع الخاص • المجموعة العمانية للطيران • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

البرنامج 7-7: إطلاق منصة التشاور مع القطاع الخاص حول قضايا المنافذ الحدودية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	قطاعات قاطرة للتنويع الاقتصادي وأخرى متكاملة معها يتم تحديدها كل 5 سنوات
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إطلاق منصة وطنية عامة للاستشارات، وذلك بدعم من الإدارة العامة للجمارك، بغية مناقشة قضايا المنافذ الحدودية التي يواجهها العاملون في القطاع الخاص والجهات الحكومية العاملة في هذا المجال.
العناصر الأساسية للبرنامج	• الحصول على موافقة شرطة عمان السلطانية لتشكيل اللجنة الوطنية للتشاور مع المجتمع التجاري. • إيجاد إطار للشراكة مع القطاع الخاص والجهات الحكومية لتبادل الأفكار وتقديم الاقتراحات وحل المشكلات ودراسة أوجه القصور المحتملة، سواء في الإجراءات المعتمدة حاليا أو تلك المقترحة مستقبلًا. • الإعلان عن تشكيل اللجنة، وتوفير المشورة الدائمة بغية تحقيق مستوى من الشفافية والقدرة على التنبؤ بالإجراءات اللازمة وتحسين كفاءة الإجراءات الحدودية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	شرطة عمان السلطانية
الجهات المساندة	• القطاع الخاص • المجموعة العمانية العالمية للوجستيات (أسياد) • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021

البرنامج 7-8: ريادة الأعمال والابتكار

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	اقتصاد تنافسي متنوع ومتكامل وقائم على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تحفيز القدرات الريادية والإبداعية والمبتكرة عند الأفراد والشركات العاملة في قطاع الصناعة التحويلية باعتبارها قاطرة النمو، وذلك من خلال مجموعة من الحوافز، وتشجيع تأسيس حاضنات ومسرعات الأعمال لمشاريع الصناعة التحويلية، خاصة الصناعات ذات المحتوى التقني المرتفع، للمساهمة في أنشطة اقتصاد المعرفة، والتي تشمل تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تأسيس حاضنات ومسرعات وواحات تكنولوجية للصناعات التحويلية، خاصة تلك التي تتمتع بميزة نسبية عالية، والتي توفر فرص عمل منتج ولائق للعُمانيين. • البناء على جهود الابتكار القائمة ونظام الابتكار المحلي الذي تشارك فيه منظومة التعليم والتعلم والابتكار والبحث العلمي. • التركيز على المبادرات الجديدة، وعلى الشركات الكبيرة القائمة، وعلى تعزيز الترابط بينها. • استخدام المشتريات العامة من أجل إنتاج منتجات مبتكرة ومتطورة تكنولوجيًا. • تبني مجموعة من الحوافز المالية المخصصة للبحث والتطوير، لتطوير منتجات وعمليات إنتاج جديدة. • توفير مصادر تمويل تلبي احتياجات المبتكرين، مثل رأس المال الاستثماري، وتمويل مشاريع البحث التكنولوجي. • تقديم منح لأعمال البحث والتطوير والابتكار في عملية تطبيق التنافسية، لمساعدة الشركات وتمكين ودعم الابتكار.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة العمل • وزارة الطاقة والمعادن • جامعة السلطان قابوس • الصندوق العماني للتكنولوجيا	• الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040 • مركز الابتكار الصناعي • بنك التنمية العماني • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 7-9: مبادرة استشراف المستقبل للتقانة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	اقتصاد تنافسي متنوع ومتكامل وقائم على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج استشراف تقنيات المستقبل في كافة القطاعات ذات الأولوية للسلطنة من أجل التركيز عليها وبناء اقتصاديات قائمة على الابتكار والمعرفة، وتوليد فرص عمل للشباب العماني من خلال تحفيزهم للانخراط والتركيز في هذه التقانات المرتبطة بقطاعات التنويع الاقتصادي الواعدة في السلطنة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• استشراف مستقبل التقنيات الحديثة في كافة المجالات ذات الأولوية الوطنية بمشاركة الخبراء والمفكرين والعلماء والمتخصصين، وتحديد أهم التقنيات التي تخدم أهداف الرؤية المستقبلية للسلطنة في المرحلة المقبلة ولتعزيز جهود التنويع الاقتصادي. • تأسيس مرصد تقني استباقي حول التقانات الناشئة حول العالم في قطاعات التنويع الاقتصادي ذات الأولوية الوطنية والمهارات المرتبطة بها.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • هيئة تنظيم الاتصالات • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الجامعات والكليات ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة • القطاع الخاص • المراكز البحثية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 7-10: حملة "استثمر في عمان" و "استورد من عمان"

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	اقتصاد تنافسي متنوع ومتكامل وقائم على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج الترويج للفرص الاستثمارية في قطاعات التنويع الاقتصادي في الأسواق والدول المستهدفة بحيث يتم إقامة عدد من الفعاليات وحملات ترويجية موسعة تهدف إلى تعزيز الاستثمار في السلطنة، والمساهمة في تنمية حجم الصادرات غير النفطية للأسواق الواعدة، وزيادة أنشطة إعادة التصدير.
العناصر الأساسية للبرنامج	• التعريف بالفرص الاستثمارية والقطاعات التي استهدفتها السلطنة بناءً على الخطة الخمسية العاشرة 2025/2021. • تستهدف سنويًّا الدول التي تضمنتها الدراسة التي قامت بها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، والتي منها (22) سوقًا على المستوى الإقليمي والمحلي، تتناسب توجهاتهم مع الفرص الاستثمارية في القطاعات المستهدفة بالسلطنة. • التنظيم والمشاركة في عدد من الفعاليات سنويًّا، تتضمن إقامة ندوات بغرض عرض الفرص الاستثمارية، ولقاءات ثنائية، ودعوات للمستثمرين والمشترين الدوليين. • حملات تسويقية غير تقليدية موسعة وشاملة لتعزيز الاستثمار والصادرات.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
الجهات المساندة	• الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2023

البرنامج 7-11: سياسات وآليات متطورة لأنشطة الاقتصاد الأخضر والدائري

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	اقتصاد تنافسي متنوع ومتكامل وقائم على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج اتباع المناهج الحديثة، مثل الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري على مستوى قطاعات التنويع الاقتصادي، لتحقيق الغاية النهائية للتنمية المستدامة من خلال تطوير السياسات المالية والنقدية والاقتصادية الملائمة والتنسيق بينها، أخذًا في الاعتبار الجوانب الاجتماعية والبيئية أيضًا.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تحليل الوضع الراهن ومستوى جاهزية قطاعات التنويع الاقتصادي لتبني هذه السياسات والمناهج. • وضع خطة تنفيذية للتوسع في تطبيقات الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري واقتراح آليات التطبيق وتحديد الإطار الزمني والمخرجات المتوقعة وخطة المتابعة والتقييم. • وضع الإطار التشريعي الوطني اللازم لتعزيز مساهمة تطبيقات الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري في النشاط الاقتصادي.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الاقتصاد
الجهات المساندة	• الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • القطاع الخاص • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2025

البرنامج 7-12: برامج لتحفيز بيئة عمل قطاع التقنية والاتصالات

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	اقتصاد تنافسي متنوع ومتكامل وقائم على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج جذب الاستثمار ودعم الشركات في مجال تقنية المعلومات والاتصالات.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إنشاء مناطق حرة في التقنيات المختلفة. • العمل مع البنوك لإيجاد وسائل تمويل للشركات لإنشاء شركات في المناطق الحرة. • إيجاد محطة واحدة تحت مظلة وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات للإشراف على تسهيل إصدار التراخيص وتنظيم التوظيف والاستثمار في القطاع. • دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في قطاع التقنية والاتصالات. • جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. • دعم الابتكار في مجال التقنيات الحديثة والناشئة. • إيجاد قاعدة بيانات للشركات الصغيرة والمتوسطة للقطاع.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • جهاز الاستثمار العماني • هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • جهات التمويل مثل البنوك وصناديق الاستثمار • البنك المركزي العماني • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

البرنامج 7-13: تقدير مساهمة قطاع التقنية والاتصالات في الناتج المحلى الإجمالي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	اقتصاد تنافسي متنوع ومتكامل وقائم على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير منهجية لحساب مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي بهدف تحديد أرقام مرجعية وموحدة لكافة الجهات الحكومية، وتحديد مصادر المعلومات المتعلقة بالقطاع، والمساهمة في التخطيط للمشاريع الخاصة بالقطاع، واستخدام البيانات في المشاريع التي تهدف إلى تحفيز السوق، ورفع درجة تنافسيته من خلال توضيح مساهمته الحقيقية في النشاط الاقتصادي ومن ثم جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والإقليمية والأجنبية وتوفير فرص عمل لائقة ومنتجة للعمانيين.
العناصر الأساسية للبرنامج	• وضع آليات لاحتساب مساهمة قطاع تقنية المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي. • تنظيم مجموعة من الفعاليات للإعلان عن البرنامج والتوعية بأهمية الحسابات الفرعية لهذا القطاع الهام، ولتشجيع المشاركة في استكمال الاستبانات وتوفير البيانات الدقيقة. • إجراء مسوحات لجمع البيانات اللازمة لحساب مساهمة القطاع بمشاركة كافة الأطراف المعنية ذات الصلة. • تحليل البيانات وتقدير مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. • نشر تقرير مستقلّ عن تقنية المعلومات والاتصالات/ الاقتصاد الرقمي.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • جهاز الاستثمار العماني • هيئة تنظيم الاتصالات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

البرنامج 7-14: تطوير الإستراتيجيات الخاصة بإدارة وتنظيم قطاعات النقل

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	اقتصاد تنافسي متنوع ومتكامل وقائم على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد إستراتيجية تكامل سكة الحديد مع وسائط النقل، وإستراتيجيات لميناء صحار، وميناء الدقم، وميناء صلالة، ومواءمتها مع قطاع الموانئ.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد إستراتيجيات خاصة بتطوير الموانئ تشمل خطة لتطوير الموانئ الحالية، تتضمن تحليل وضع الميناء الحالي، والمردود الاقتصادي، ومراجعة الاتفاقيات القائمة، ووضع خطة للتفاوض، وتحديد الأهداف الإستراتيجية والمبادرات مع النتائج المرجوة، ضمن إطار زمني ومقاييس أداء محددة. • إعداد إستراتيجية تكامل سكة الحديد مع وسائط النقل تتضمن: – خطة دمج أنظمة السكك الحديدية من الناحية المادية والتشغيلية مع الموانئ والمطارات والمعابر الحدودية وتقاطعات الشحن متعددة الوسائط، مع التأكيد على فوائدها من حيث السلامة والأثر الاقتصادي والبيئي. • وضع إطار مؤسسي وتشريعي وتنظيمي لقطاع السكك الحديدية بما يتوافق مع المعايير الدولية، والاتفاقيات، والمعاهدات. – تعزيز النقل متعدد الوسائط وتكامل أنظمة السكك الحديدية من الناحية المادية والتشغيلية. • توسيع الاختيار عبر وسائط النقل، لاسيما في المراكز الحضرية الرئيسة والمرافق الاقتصادية وحولها.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل الاتصالات وتقنية المعلومات	
الجهات المساندة	• وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة الاقتصاد • وزارة الإسكان والتخطيط العمراني • وزارة الداخلية • المجموعة العمانية العالمية للوجستيات (أسياد)	• والشركات التابعة لها • خزائن • مطارات عمان • مواصلات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021	

البرنامج 7- 15: مصادر تمويل ذاتية مستحدثة لقطاع النقل من خلال تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	اقتصاد تنافسي متنوع ومتكامل وقائم على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج استحداث مصادر تمويل ذاتية لتمويل قطاع النقل من خلال دراسة فرض الرسوم على طريق ثميد/ المعبيلة كإحدى وسائل تمويل، وتحديد متطلبات تنفيذ وتشغيل الطريق وتحديد التكاليف والإيرادات والمنافع المرجوة منه، إضافة إلى تعظيم الإيرادات لميناءي حاسك والمصنعة بالتعاون مع وزارة الزراعة والثروة السميكة، وتوقيع اتفاقيات مع شركات القطاع الخاص لإدارة وتشغيل وصيانة الموانئ.
العناصر الأساسية للبرنامج	• دراسة فرض الرسوم على طريق ثميد/ المعبيلة من خلال: – إعداد دراسة مبدئية سيتم من خلالها تحديد متطلبات تنفيذ وتشغيل المشروع المقترح الخاضع للدراسة وتحديد التكاليف والإيرادات والمنافع المتوقعة منه. – دراسة الطريق المقترح ليكون بديلًا عن فرض الرسوم على طريق الرسيل - بدبد. – توفير بدائل لمستخدمي الطريق وتقليل الآثار المترتبة كالازدحام المروري والتلوث البيئي. – الاستفادة من المردود المادي للطريق في تمويل إنشاء الطريق. • إعداد خطة لتعظيم الإيرادات لميناءي حاسك والمصنعة تتضمن الأهداف الإستراتيجية، والمبادرات والنتائج المرجوة في إطار زمني محدد وبمقاييس أداء محددة ومواءمتها مع قطاع الموانئ. • إعداد خطة لإدارة وتشغيل مرفأي شنة ومصيرة من قبل القطاع الخاص لتحقيق دخل للدولة من خلال تطوير حركة البضائع والمواطنين والتنقل من خلال العبارات الوطنية بين شنة وولاية مصيرة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• وزارة المالية • القطاع الخاص • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

البرنامج 7- 16: تمكين الشركات الناشئة في تقنيات الثورة الصناعية الرابعة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	اقتصاد تنافسي متنوع ومتكامل وقائم على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج المساهمة في تفعيل دور ريادة الأعمال التقنية في تمكين القطاعات الاقتصادية والحيوية بالسلطنة، بالتنسيق مع الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية للتعاون مع الشركات المحتضنة لتعزيز إنتاجية المجالات المساهمة في التنويع الاقتصادي باستخدام التقنية، وذلك لمساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي كالقطاع السياحي وقطاع التعدين وغيرها من القطاعات الاقتصادية والحيوية، ويتم حصر الفرص بشكل مستمر لهذه الشركات لتجد الفرص المتجددة والمطلوبة والتركيز على العمل بها لتنعكس إيجابًا على تطوير مجال صناعة تقنية المعلومات والاتصالات والتنافس دوليًّا، وتوفير فرص عمل جديدة، ومنتجات مبتكرة ذات حلول وخدمات، وتشجيع مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تطبيق وإدارة برنامج ساس لريادة الأعمال لتأسيس مؤسسات صغيرة ومتوسطة في مجال تقنية المعلومات. • تطوير صناعة التقنية والاتصالات في السلطنة وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والمنافسة دوليًّا. • جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات وتوفير فرص عمل. • المساهمة في تقديم تقنيات جديدة وإيجاد خدمات ومنتجات مبتكرة لتمكين القطاعات الاقتصادية. • تشجيع الشباب على العمل الحر من خلال تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لديهم والتركيز على تقنيات ذات جدوى لتمكين القطاعات.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • جامعة السلطان قابوس • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 7-17: القيمة المحلية المضافة لمشاريع قطاع النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	اقتصاد تنافسي متنوع ومتكامل وقائم على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج وضع إطار وطني لتنظيم عملية القيمة المضافة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز القدرات البشرية وتشجيع التزويد المحلي للسلع والخدمات المطلوبة في قطاع النقل والاتصالات وتقنية المعلومات.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تطوير وتنويع وزيادة قدرة الشركات المحلية على تصنيع وتوريد المواد والسلع والخدمات المطلوبة في صناعة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات. • توفير فرص عمل للعمانيين في مجال صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات على مختلف المستويات. • تحديد التدريب والمهارات التي يتطلبها القطاع وتقديم المشورة بشأن الإجراءات التي يجب اعتمادها لتحقيق التميز في هذا المجال/ القطاع. • تعزيز قدرات مرافق التدريب ومقدمي التدريب من أجل تحسين مستوى التدريب المقدم في السلطنة لخدمة صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات. • تحقيق الدعم على المدى الطويل وتطوير كادر من المتخصصين في صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات لتلبية الاحتياجات من الموارد في المنطقة.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات	
الجهات المساندة	• هيئة تنظيم الاتصالات • المجموعة العمانية العالمية للوجستيات (أسياد) • المجموعة العمانية للطيران • البنك المركزي العماني	• قطاع الكهرباء • وزارة المالية • شركة تنمية نفط عمان • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 7-18: البرنامج الوطني للفضاء

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	اقتصاد تنافسي متنوع ومتكامل وقائم على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج أن يكون المركز الوطني للفضاء والذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة مسؤولًا عن إدارة ومتابعة شؤون الفضاء في السلطنة، والتواصل مع أصحاب العلاقة من داخل وخارج السلطنة، نظرًا لأهمية دعم الخدمات الأساسية الحالية بمساعدة تقنيات الفضاء / الأقمار الصناعية (مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والرصد والحماية البيئية لرصد الأرض، ومراقبة الحدود والأمن القومي، وخدمات الأرصاد الجوية ... إلخ).
العناصر الأساسية للبرنامج	سيعنى المركز بالدرجة الأولى بالآتي: – إعداد التشريعات والسياسات اللازمة لقطاع الفضاء. – إعداد السياسات والخطط الإستراتيجية للقطاع، واقتراح المشاريع. – اقتراح الموارد اللازمة للمركز (المالية والبشرية وغيرها). – التنسيق الإستراتيجي ومواءمة وتكامل الجهود الوطنية في القطاع بين مختلف أصحاب المصلحة المحليين. – متابعة سير العمل في تنفيذ مشروع إطلاق القمر الصناعي العماني. – التعاون الدولي مع الدول والمنظمات أو المؤسسات للعمل على تطوير القطاع من خلال نقل المعارف والتقانة وتبادل الخبرات. – تمثيل القطاع في المحافل والاجتماعات ذات الصلة. – رفع تقارير دورية إلى وزير النقل والاتصالات وتقنية المعلومات عن أداء القطاع. – إنشاء نادي ومنتجع الفضاء. – كرسي جلالة السلطان للفضاء. – مساندة القطاعات الأخرى لتمكينها من تحقيق أهدافها من خلال حلول وتطبيقات الفضاء. – نقل العلوم والتكنولوجيا ذات الصلة بالقطاع. – بناء القدرات الوطنية في القطاع. – تحديد هيكل وتحديد الحدود الداخلية لقطاع الفضاء وفقًا للممارسات الدولية - ما يجب مراعاته في القطاع وما لا يجب مراعاته.

تابع: البرنامج 7-18: البرنامج الوطني للفضاء

العناصر الأساسية للبرنامج	– تحديد ركائز القطاع الرئيسة التي يجب على الدولة التركيز عليها ومواصلة تطويرها. – تحديد الأنشطة الصناعية وتصنيفات الوظائف للقطاع والتوصية بتغييرات في الممارسة الحالية في البلد. – تطوير قطاع الفضاء وفقا لأفضل الممارسات الدولية لتلبية متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز أدائه ومساهمته في الدخل القومي. – اقتراح التشريعات والأنظمة الأساسية اللازمة لتطوير القطاع والنهوض به. – تعزيز دور قطاع الفضاء في تمكين القطاعات / الأنشطة الاقتصادية الأخرى. – توسيع نطاق تقديم الخدمات الفضائية وتحقيق متطلبات الخدمة الشاملة وفقًا لأحكام قانون الاتصالات. – جذب وتشجيع الاستثمار في قطاع الفضاء والتغلب على المعوقات بالتنسيق مع الجهات المعنية. – تحفيز المنافسة في تقديم الخدمات الفضائية وتهيئة الظروف المناسبة لذلك. – تنمية مصالح السلطنة في قطاع الفضاء مع الدول والمنظمات والاتحادات واللجان الدولية والإقليمية وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. – دعم وتحفيز البحث والتطوير والابتكار في قطاع الفضاء.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة التربية والتعليم • وزارة الخارجية • جهاز الاستثمار العماني • هيئة تنظيم الاتصالات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 7-19: برنامج وطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	اقتصاد تنافسي متنوع ومتكامل وقائم على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إنشاء منظومة متكاملة لنقل المعرفة والتعلم وتطوير البنية الأساسية للتمكين من تبني وتطبيق الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات، ولرفع قدرات الكوادر الوطنية، وتأسيس بيوت خبرة في شركات تقنية عمانية صغيرة ومتوسطة تخصصية بالمجال، وتطبيق استخدام التقنيات المتقدمة بالسلطنة وبشكل خاص لربط الجهود بين المؤسسات الحكومية والأكاديمية والخاصة والتركيز على القطاعات ذات الأولوية واحتياجاتها من التقنيات المتقدمة والكوادر الوطنية المتخصصة، مع استحداث مؤشر وطني لقياس وتقييم الجاهزية التقنية.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• اكتشاف التقنيات المتقدمة والأسبقية في طرح العوائد العلمية والتقنية والمالية من تبنيها حسب التوجهات والاحتياجات الوطنية. • تمكين الكوادر الوطنية من أفراد وشركات من نقل التقنية وتطويرها في بيئة آمنة، وتوطين التقنيات المتقدمة، ووضع أطر العمل والمنح والسياسات الداعمة لتسريع التمكين. • تطبيق مشاريع وطنية استرشادية في القطاعات ذات الأولوية بواسطة التقنيات المتقدمة لزيادة كفاءة العمل وصقل مهارات الكوادر الوطنية للمساهمة في رفع الرفد الاقتصادي للقطاعات. • تتضمن القطاعات المقترح تنفيذ المشاريع الاسترشادية بها ما يلي: • تطبيق الحوكمة وتطوير السياسات التنظيمية وبرامج تنمية قدرات الكوادر الوطنية وتأسيس الشركات التقنية العمانية الصغيرة والمتوسطة المختصة بالمجال. • تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والشراكة مع الشركات العالمية لنقل المعرفة وتوطين تقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال تنفيذ مشاريع لتمكين القطاع الخاص. • تمكين ودعم الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة لتطوير منتجات وخدمات تبنى على تقنيات الذكاء الاصطناعي. • زيادة إنتاجية القطاعات الاقتصادية والحيوية ذات الأولوية	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات	
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • الشركات التقنية العالمية والمحلية • وزارة العدل والشؤون القانونية • هيئة تنظيم الاتصالات	• المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • شركات الاتصالات • المؤسسات المعنية بالقطاعات الاقتصادية والحيوية مثل التعليم والصحة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 7-20: تطوير محفظة الموارد المعدنية ذات الأولوية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	اقتصاد تنافسي متنوع ومتكامل وقائم على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توفير المسوحات والخرائط الجيولوجية وبعض عمليات الاستكشاف لتسليط الضوء على حجم الاحتياطيات والفرص الاستثمارية المتاحة لجذب المزيد من الاستثمارات والاستكشافات.
العناصر الأساسية للبرنامج	• سيتضمن البرنامج تنفيذ عدد من المشاريع التي ستساهم في تغذية مستودع البيانات التعدينية (MDR) بالبيانات المتعلقة بالدراسات البحثية والمسوحات والخرائط الجيولوجية والبرامج البحثية من خلال المشروعين الرئيسين وهما: – تحديد وتجهيز مناطق امتياز تعدينية للمعادن الفلزية واللافلزية، تشمل تنفيذ جميع أنشطة الاستكشاف والتنقيب والدراسات والمسوحات الجيولوجية والخرائط والبرامج البحثية باستخدام الأدوات والتقنية الحديثة اللازمة بها. – مشروع تحديد وتجهيز مواقع عامة للمحاجر ومواد البناء والرخام مكتملة الموافقات تشمل تنفيذ جميع أنشطة الاستكشاف والتنقيب والتعدين بها. • على أن يتولى المستثمر الحاصل على عقد الامتياز للمنطقة المحددة أو ترخيص منطقة عامة توفير المتطلبات من المسوحات والخرائط الجيولوجية منها: – إعداد الدراسات والمسموحات والخرائط الجيولوجية لتلك المناطق. – القيام بسلسلة من البرامج البحثية لتحفيز عمليات التنقيب. – إجراء عمليات الاستشعار عن بعد في المناطق المستهدفة. – العمل على إعداد التقييم الفني والاقتصادي للمشروع بما ذلك تحديد خيارات التعدين واللوجستيات المتاحة. – استخدام التقنيات الجديدة في عمليات المسح الجيوكيمائية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الطاقة والمعادن
الجهات المساندة	• القطاع الخاص • جهاز الاستثمار العماني • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 7-21: تشجيع وجلب الاستثمار التعديني

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	اقتصاد تنافسي متنوع ومتكامل وقائم على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تنفيذ خطة الترويج للاستثمار في التعدين لرفع جاذبية قطاع التعدين للمستثمرين وزيادة استثمارات التعدين في السلطنة، وتشجيع الاستثمار من خلال توفير الدعم للمستثمرين والتنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة وتسهيل وتسريع عمليات الحصول على التراخيص اللازمة، وإزالة العقبات والحواجز أمام الاستثمارات الحالية والمستقبلية. بجانب وضع خطة للترويج المستمر لسلطنة عمان كمقصد متطور وجاذب للاستثمار، واستقطاب المستثمرين الجدد بفاعلية والاستمرار في الترويج للمستثمرين الحاليين، كما يهدف البرنامج إلى إقامة منصة رقمية تفاعلية تسهل للمستثمر الحصول على جميع التسهيلات اللازمة والبيانات الضرورية للتنافس في القطاع.
العناصر الأساسية للبرنامج	• سيتضمن البرنامج خلال الخطة الخمسية العاشرة تنفيذ مشروع المنصة الرقمية التعدينية E-Mining solution)) والذي سيكون بمنزلة منصة تفاعلية تهدف إلى: – تسهيل عملية الوصول إلى الموارد بسرعة. – توفير جميع البيانات التعدينية المتعلقة بالدراسات البحثية والمسوحات الجيولوجية رقميًّا للمستثمر من خلال مستودع البيانات الجيولوجية في المنصة (MDR) بطريقة شفافة وعادلة ومرنة. – فتح نافذة إلكترونية لتسهيل إدخال وتبادل جميع البيانات المالية والخطط التعدينية واللوجستية بين الوزارة والمستثمر. – الترويج للتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة بقطاع التعدين محليًا ودوليًّا. – توفير دليل للاستثمار. – تبسيط إجراءات إصدار التراخيص للمشاريع التعدينية حيث تعد عملية الترخيص من أهم سمات البيئة الاستثمارية الجاذبة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الطاقة والمعادن
الجهات المساندة	• وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 7-22: دعم مشاركة الشركات المحلية والشركات الصغيرة والمتوسطة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	اقتصاد تنافسي متنوع ومتكامل وقائم على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج زيادة مشاركة الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة بهدف تعزيز قدراتها على المنافسة الفعالة مع نظرائها من الشركات العالمية مما يساهم في تعزيز القيمة المحلية المضافة في البلاد، وتوطين الصناعات والخدمات للقطاعات بحث يتم تخصيص جزء من مناقصات الشركات الكبيرة لعدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيزها.
العناصر الأساسية للبرنامج	• سيتضمن البرنامج تنفيذ عدد من المشاريع التي ستساهم في تحقيق هدف زيادة مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في: – إيجاد وتعزيز فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية والشركات المتوسطة والصغيرة لقطاعات الطاقة والمعادن. – التشغيل الخارجي للمختبر. – تعزيز شركات المجتمع المحلي بقطاع النفط والغاز. – تحديد الفرص المناسبة وإعداد السياسات الخاصة بدعم زيادة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقطاعي الكهرباء والمعادن.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الطاقة والمعادن
الجهات المساندة	• القطاع الخاص • جهاز الاستثمار العماني • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 7-23: دعم قيام الصناعات بالقطاعات (نفط -غاز- معادن) لتحقيق التنمية المستدامة لتنويع مصادر الدخل

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	اقتصاد تنافسي متنوع ومتكامل وقائم على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تحديد الفرص الصناعية لقطاعات (نفط -غاز-معادن) للسلع والمشتقات ذات الأولوية العالية التي يتم تحديدها خلال التقييمات الفنية، وذلك للارتقاء بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في السلطنة حتى تصبح شريكًا صناعيًّا مهمًا من خلال تطوير ترابطها بالمشاريع الكبرى.
العناصر الأساسية للبرنامج	• يتضمن البرنامج تنفيذ المشاريع الممكنة لتحديد فرص مشاريع الصناعات بالقطاعات ذات الأولوية والمتاحة للمستثمر بناء على الموارد ذات الأولوية العالية والتي تم تحديدها خلال التقييمات الفنية، وكذلك متابعة المشاريع الاستثمارية وصناعات الشق السفلي بالقطاعات، ويشمل البرنامج تنفيذ المشروعات الآتية: – إيجاد ومتابعة مشاريع استثمارية لصناعات الشق السفلي للقطاعات. – تنمية الموردين المحليين بقطاع النفط والغاز (VDP). – الابتكار الصناعي في قطاع التعدين. – توطين فرص جديدة للصناعات في قطاعات الطاقة والمعادن. • على سبيل المثال في قطاع المعادن سيتم التركيز في البرنامج على الآتي: – النحاس: نظرًا لحجم بعض المخزونات فإن إنشاء أو إعادة تطوير مكثف لعلاج المعدن الخام سوف يقلل من متطلبات رأس المال لتطوير المشاريع الجديدة، ويقدم حوافز لبدء خطوط إنتاج جديدة إضافة إلى أن إعادة إنشاء مرافق الصهر ومعامل التكرير سيكون مفيدًا لنمو القطاع. – الرخام: تطوير البنية التحتية للطرق وإنشاء مسارات نقل مخصصة لنقل الرخام إلى موقع العمليات في المناطق الشمالية.

تابع: البرنامج 7-23: دعم قيام الصناعات بالقطاعات (نفط -غاز- معادن) لتحقيق التنمية المستدامة لتنويع مصادر الدخل

العناصر الأساسية للبرنامج	– الجبس: تطوير عمليات إنتاج الجبس في جنوب السلطنة مقيد حاليًّا بسبب عدم تطور البنية التحتية للتصدير بما في ذلك الطاقة الاستيعابية للموانئ المحلية (صلالة والدقم)، إضافة إلى أن تأسيس شبكة سكك حديدية داخلية سوف يزيد من كفاءة نقل المعادن الصناعية لمراكز التصدير. – الحجر الجيري: إنشاء مسارات تصدير مخصصة للموانئ المحلية (مثال، صحار) سيسمح بعمليات نقل أكثر كفاءة وذات قدرة استيعابية أكبر. – الكروم: عمليات الاستكشاف والتنقيب المحتملة قد تسمح بإنشاء مصنع للحديد المقاوم للصدأ. ويمكن بناؤه مكان وجود مرافق الصهر ومعامل التكرير السابقة، ولكن توقعاتنا لنمو سوق الحديد المقاوم للصدأ محدودة بسبب زيادة استخدام الخردة في الصين. – الألمنيوم: هناك خطط حالية لتوسيع مرافق صهر الألمنيوم ووضع خط ثاني يتوافق هنا مع هدف برنامج تنفيذ لتشجيع الصناعات التحويلية، ولكنه سيتطلب استيراد كميات إضافية من خام الألومينا. – المنغنيز: سيوفر بناء مصهر منجنيز حافزا لتوسيع العمليات الحالية وزيادة الاهتمام بعمليات الاستكشاف والتنقيب.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الطاقة والمعادن
الجهات المساندة	• وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 7-24: تحرير سوق الكهرباء

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	اقتصاد تنافسي متنوع ومتكامل وقائم على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج التمهيد للتوجه نحو تحرير سوق الكهرباء لتحقيق نسبة نمو في إجمالي الكهرباء المبيع مباشرة بين المنتج والمستهلك.
العناصر الأساسية للبرنامج	يتضمن البرنامج تنفيذ مشروعين رئيسين لتحقيق الهدف المرجو وهما: – فتح سوق البيع المباشر للمستهلك – التمهيد لإنشاء السوق الوقتية للكهرباء (SPOT)
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الطاقة والمعادن
الجهات المساندة	• هيئة تنظيم الخدمات العامة • جهاز الاستثمار العماني • القطاع الخاص • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2024-2021

البرنامج 7-25: بيئة اقتصاد كلي مستقرة ومتوازنة ومستدامة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	سياسات مالية ونقدية واقتصادية مستنيرة ومتكاملة ومستدامة وموازنات توظف الإيرادات العامة بفعالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توفير الإطار العام لتحقيق بيئة اقتصاد كلي أكثر استقرارًا وتوازنًا واستدامة لدعم تنافسية الاقتصاد الوطني على النحو الذي يحفز الاستثمار المحلي ويجذب الاستثمارات الأجنبية. ويستهدف هذا البرنامج استمرار الجهود المبذولة لمواجهة انخفاض الأسعار العالمية للنفط من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق الجاري والاستثماري ورفع كفاءته، والتركيز على تنفيذ مشاريع البنية الأساسية الداعمة للنشاط الاقتصادي وتنمية رأس المال البشري.
العناصر الأساسية للبرنامج	• استمرار الجهود المبذولة لتوسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية وتنويع مصادرها. • استمرار الجهود المبذولة لرفع كفاءة الإنفاق العام الجاري والاستثماري من خلال تحديد الاحتياجات بشكل أكثر دقة وترتيب الأولويات. • إعطاء أهمية كبيرة لاستكمال دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لكافة المشاريع الإنمائية وتحديد مصادر متنوعة ومستدامة للتمويل. • اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير البيئة المواتية لتشجيع مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ولزيادة مساهمة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في النشاط الاقتصادي. • إعطاء دفعة قوية لتنفيذ برنامج متكامل لإدارة المالية العامة بمشاركة كافة الوزارات والجهات الحكومية ذات الصلة لضمان الالتزام بالموازنات السنوية وعدم تجاوزها واتخاذ الإجراءات التصحيحية بشكل مستمر لضمان الالتزام بالموازنة العامة للدولة. • تسريع وتيرة تنفيذ "موازنات وخطط البرامج والأداء" بدءًا بالوزارات والجهات الحكومية المختلفة ذات الجاهزية الأعلى. • استمرار الجهود المبذولة لخفض نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي لتحقيق استقرار بيئة الاقتصاد الكلي. • اتخاذ إجراءات تحفيز معدلات الادخار لخفض الفجوة بين معدلات الاستثمار والادخار.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الاقتصاد
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

البرنامج 7-26: سياسة تنويع اقتصادي انتقائية مرتبطة بتحقيق نتائج محددة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	سياسات مالية ونقدية واقتصادية مستنيرة ومتكاملة ومستدامة وموازنات توظف الإيرادات العامة بفعالية.
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطبيق سياسة انتقائية تحفيزية لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة الفعالة في النشاط الاقتصادي وفي إعطاء دفعة قوية لقطاعات التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال ربط الحوافز بمؤشرات قياس أداء ذكية ومستهدفات كمية محددة وفي إطار زمني معين. وتعمل مؤشرات قياس الأداء على المساهمة في زيادة القيمة المحلية المضافة، وتوفير فرص عمل لائقة ومنتجة للعمانيين، وزيادة الصادرات ذات المحتوى المحلي أو التكنولوجي المرتفع، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وتعزيز الترابط بين المؤسسات الكبيرة من ناحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ناحية أخرى، وتوفير احتياجات السوق المحلي والإحلال محل الواردات، والحفاظ على البيئة وترشيد استخدام الطاقة واستخدام الطاقة البديلة وإعادة استخدام الموارد والمدخلات (ومن ثم زيادة المساهمة في الاقتصاد الأخضر والدائري)، وغيرها من مؤشرات قياس الأداء القطاعية التي تحقق أهداف رؤية عُمان 2040، وتساهم في تحقيق الهدف العام للرؤية لتصبح السلطنة في مصاف الدول المتقدمة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشكيل لجنة فنية من ممثلي الوزارات والجهات الحكومية ذات الصلة بالتنويع الاقتصادي وبالقطاعات المعنية، وممثلي القطاع الخاص من كافة القطاعات، والخبراء والأكاديميين ومنظمات التمويل الدولية، لتحديد مؤشرات قياس الأداء التي تحدد المساهمة في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي بشكل عام، وعلى مستوى كل قطاع على وجه التحديد. • تتولى اللجنة بمشاركة فعالة من القطاع الخاص؛ تحديد المستهدفات الكمية ومراجعتها بشكل دوري في ضوء أي تطورات محلية أو إقليمية أو دولية. • تكليف المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بتقدير قيم مؤشرات قياس الأداء ونشرها بشفافية ووضوح بشكل دوري. • تتولى اللجنة الفنية أيضًا إعداد مقترح بأهم الحوافز المؤثرة التي يمكن أن تسهم بالفعل في تحفيز مشاركة القطاع الخاص في قطاعات التنويع الاقتصادي في ضوء التجارب المحلية والعالمية الناجحة، وفي ضوء توصيات ممثلي القطاع الخاص وغرفة تجارة وصناعة عمان وفروعها في المحافظات المختلفة.

تابع: البرنامج 7-26: سياسة تنويع اقتصادي انتقائية مرتبطة بتحقيق نتائج محددة

العناصر الأساسية للبرنامج	• ترفع اللجنة الفنية مقترح متكامل متضمنًا خطة تنفيذية واضحة بالحوافز المطلوب منحها للقطاع الخاص للمساهمة الفعالة في تحقيق التنويع الاقتصادي المنشود. • في ضوء اعتماد مجلس الوزراء الموقر لمقترح اللجنة الفنية، تصدر قرارات التحفيز الاقتصادي لقطاعات التنويع وتصبح ملزمة، وعلى كافة الجهات المعنية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه القرارات. • تتولى وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 إعداد تقارير متابعة دورية لتنفيذ قرارات التحفيز وتحقيق المستهدفات الكمية لقطاعات التنويع، وتقييم تأثيرها على تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي باستخدام مؤشرات قياس الأداء الذكية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الاقتصاد
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه • وزارة الطاقة والمعادن • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة التراث والسياحة • البنك المركزي العُماني • وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040 • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 7-27: مكتب إدارة المشاريع الحكومية مؤسس وممكّن وفعال

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	سياسات مالية ونقدية واقتصادية مستنيرة ومتكاملة ومستدامة وموازنات توظف الإيرادات العامة بفعالية	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأسيس مكتب إدارة المشاريع الحكومية يتبع وزارة الاقتصاد لضبط جودة المشاريع وتقليل الأوامر التغييرية وضمان سرعة التنفيذ، وتعيين كفاءات عمانية في مجال إدارة المشاريع. كما يستهدف البرنامج تحديد جهة مركزية تتولى إدارة المشاريع وتتضمن الإشراف على عمليات إدارة المشاريع الأساسية خلال المراحل المختلفة التي تشمل البدء والاستهلال، والتخطيط، والتنفيذ، والمراقبة والتحكم، وإنهاء المشروع، ومن ثم العمل على وجود نظرة شمولية ومتكاملة للمشاريع، تحقق المصلحة العامة وتتفق مع التوجهات الإستراتيجية للسلطنة.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تحديد جهة متخصصة في الاستشارات وإدارة ومراقبة المشاريع ومتابعتها للتأكد من استكمال المشاريع في الوقت المحدد وبالجودة المطلوبة. • التنسيق مع فريق مكتب إدارة المشاريع الحكومية لتحديد إطار عمل واضح وفعال لضبط جودة وإدارة المشاريع الإنمائية وتحديد المواصفات القياسية الدولية لإطار عمل المكتب. • منح المشاريع الحكومية الخاصة بالبنية الأساسية في المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الأولوية في التنفيذ. • تفعيل دور مكتب إدارة المشاريع الحكومية للعمل على إدارة ومراقبة المشاريع ومتابعتها للتأكد من استكمال المشاريع في الوقت المحدد وبالجودة والتكلفة المطلوبة. • رفع كفاءة إدارة المشاريع الحكومية والعمل على إعادة هندسة إجراءات اعتماد المشروعات التنموية لضمان المردود الاقتصادي والاجتماعي. • العمل على تحديد الالتزامات المالية المستحقة للدفع للجهات ذات الصرف العالي وجدولتها. • العمل على تقييم مشاريع الخطة الحالية وتحديد محفظة المشاريع القابلة للتنفيذ. • إدارة مركزية للعمليات والأساليب والتقنيات المستخدمة من قبل مديري المشاريع ومكاتب إدارة المشاريع في المؤسسات التابعة للحكومة. • تحليل وإدارة المشاريع الحالية أو المقترحة بشكل احترافي بناءً على العديد من الخصائص. • رفد المشاريع بالطرق الفنية المثلى لتسليم الأنشطة، لتحقيق أفضل الأهداف التشغيلية والمالية للمؤسسة، مع مراعاة القيود التي تفرضها الأهداف الإستراتيجية أو العوامل الخارجية.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	الأمانة العامة لمجلس المناقصات	
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة	• الجهات المنفذة للمشاريع • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 7-28: الإنفاق الإنمائي أكثر كفاءة من خلال ترتيب أولويات المشاريع بما يتوافق مع الوضع المالي الراهن

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	سياسات مالية ونقدية واقتصادية مستنيرة ومتكاملة ومستدامة وموازنات توظف الإيرادات العامة بفعالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطبيق منهجية علمية وعملية لدراسة أولويات المشاريع، ووضع ضوابط لتنظيم عملية مراجعة المشاريع الجديدة والموافقة عليها حسب الأولوية ومدى الحاجة للمشاريع والتأثير الناتج عنها. كما يستهدف البرنامج وضع ضوابط محددة للموافقة على المشاريع الجديدة بحيث تشمل المشاريع الجديدة المعتمدة والتي لم يتم البدء فيها/ أو قيد التناقص / أو التي نسبة إنجازها أقل من 10٪، وأيضا تشمل المشاريع التي سيتم تحديد أولوياتها ضمن الخطة الخمسية العاشرة. ويستهدف البرنامج توفير البيانات والوثائق الكافية لتحديد مدى جاهزية المشاريع للتنفيذ والقدرة على تحديد المشاريع التي يجب تأجيلها أو إلغاؤها بطريقة منهجية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تجهيز وإعداد إطار عمل لمصفوفة فرز واختيار أولوية تنفيذ المشاريع الحكومية بشكل كامل وتفصيلي. • التعاون مع فريق وزارة الاقتصاد والأمانة العامة لمجلس المناقصات والهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة لمواءمة الجهود واعتماد الصيغة النهائية لمصفوفة تقييم المشاريع. • إعداد منهجية موحدة لجمع البيانات من خلال استمارة طلب البيانات من الجهات المنفذة للمشاريع. • العمل على أتمتة كافة جوانب العمل بالمنهجية الموحدة وربطها بمختلف الجهات ذات العلاقة لتطوير مهمة جمع البيانات وتسهيل إجراءات الفرز والتقييم. • تشكيل فريق عمل لدراسة وفرز المشاريع الحكومية. • التعاون مع الجهات الحكومية لتطبيق المصفوفة وتعزيز ثقافة كفاءة الإنفاق الإنمائي من خلال جاهزية المحتوى.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الاقتصاد
الجهات المساندة	• وزارة المالية • الأمانة العامة لمجلس المناقصات • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الجهات الحكومية المنفذة للمشاريع • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 7-29: الإنفاق الإنمائي على المشاريع الجاري تنفيذها أكثر كفاءة وفعالية في قطاع الطرق

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	سياسات مالية ونقدية واقتصادية مستنيرة ومتكاملة ومستدامة وموازنات توظف الإيرادات العامة بفعالية.		
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير آلية لمراجعة المشاريع القائمة وخفض تكاليفها بدون التقليل من جودة المشروع، والعمل على إيجاد حزمة من التطبيقات العملية لرفع كفاءة سير المشاريع وترشيد الإنفاق.		
العناصر الأساسية للبرنامج	• دراسة تفصيلية لبعض المشاريع الجاري تنفيذها من أجل تحقيق الوفورات المطلوبة وضمان ترشيد الإنفاق على المشاريع الإنمائية. • تحسين جودة ودقة وتكاملية المعلومات المتعلقة بالمشاريع الإنمائية في قطاع الطرق بوزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، والعمل على تحويل قاعدة بيانات مشاريع الطرق إلى نظام إلكتروني لمتابعة المشاريع، ويمكن في هذا الإطار تفعيل نظام إدارة المشاريع (PMS) القائم لدى الوزارة. • إغلاق كافة المشاريع والالتزامات المنتهية وسداد المبالغ المستحقة وفق برنامج زمني محدد. • تقييم مدى الحاجة لأعمال صيانة ورفع كفاءة الطرق بناءً على نظـام إدارة الطرق (RMS). • إعداد خطة عمل سنوية للمشاريع المخطط تنفيذها خلال كل عام، على أن تعتمد قبل بداية السنة من قبل وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات والجهات ذات العلاقة، ويلتزم بهذه الخطة ماليًّا، على أن تتضمن هذه الخطة إستراتيجية تنفيذ واضحة (تشمل دراسة المخاطر). • ضبط الأوامر التغييرية للمشاريع.		
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات		
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • الأمانة العامة لمجلس المناقصات	• الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة	
مستوى التكلفة	منخفض		
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021		

البرنامج 7-30: ترشيد الإنفاق الجاري

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	سياسات مالية ونقدية واقتصادية مستنيرة ومتكاملة ومستدامة وموازنات توظف الإيرادات العامة بفعالية.
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج وضع ضوابط محددة لترشيد الإنفاق الحكومي الجاري وفقًا لأفضل التجارب الدولية لضمان الاستدامة المالية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• مراجعة جداول الرواتب المطبقة في الحكومة لتوائم الممارسات الحديثة بما يشمل هيكل ونظام الدرجات. • تعديل أسس احتساب العلاوات. • الشراء الاستراتيجي الحكومي الموحد.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	مجلس الوزراء
الجهات المساندة	• وزارة المالية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021

البرنامج 7-31: تطبيق ضريبة القيمة المضافة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	سياسات مالية ونقدية واقتصادية مستنيرة ومتكاملة ومستدامة وموازنات توظف الإيرادات العامة بفعالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة بواقع 5% على قيمة التوريد أو الاستيراد على السلع والخدمات، ومن المتوقع أن تكون حصيلة الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة بنحو 300 مليون ريال عماني في عام 2021م، وستزيد الإيرادات في السنوات اللاحقة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• صدور المرسوم السلطاني بإصدار قانون ضريبة القيمة المضافة. • إعداد الموظفين المطلوبين وتدريبهم وتأهيلهم لتنفيذ قانون ضريبة القيمة المضافة، حيث يبلغ عددهم ما يقرب من 279 موظفًا، من بينهم الفاحصون الضريبيون والوظائف المساندة لهم. • تعزيز الموازنة والحصول على الاعتمادات المالية اللازمة التي تمكّن الجهاز من التوظيف وتطبيق الضريبة على أكمل وجه.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	جهاز الضرائب
الجهات المساندة	• وزارة المالية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021

البرنامج 7-32: رفع كفاءة جهاز الضرائب

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	سياسات مالية ونقدية واقتصادية مستنيرة متكاملة ومستدامة وموازنات توظف الإيرادات العامة بفعالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج زيادة الإيرادات من الضرائب، وذلك عن طريق تعزيز أداء جهاز الضرائب، وزيادة عدد الشركات المسجلة والتي تسدد الضريبة بناءً على قوائمها المالية لدى جهاز الضرائب، وتوسيع نطاق الضريبة الانتقائية لتشمل السجائر الإلكترونية والتبغ المزروع بما يوائم الاتفاقية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي. كما يركز البرنامج على أتمتة العمليات والتكامل مع الجهات الحكومية، واتخاذ إجراءات أكثر صرامة في التعامل مع المتخلفين عن سداد الضريبة، وزيادة الإمكانيات البشرية والعوامل الأخرى المساعدة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تعزيز الموازنة من خلال الحصول على الاعتمادات المالية اللازمة التي تمكن جهاز الضرائب من تحقيق مهامه على أكمل وجه. • التكامل الإلكتروني مع الجهات الحكومية، حيث تكمن أهمية الربط الإلكتروني بين جهاز الضرائب والجهات المستهدفة في تعزيز إمكانيات الجهاز في حصر وتسجيل الخاضعين للضريبة، والحصول على البيانات التي تجوّد إجراءات الفحص والربط الضريبي وتسهّل عملية المتابعة والتحصيل الضريبي. • تعيين وتدريب وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة، حيث يبلغ عدد الموظفين المطلوبين لرفع كفاءة الجهاز قرابة 104 موظفين، من بينهم الفاحصون الضريبيون والوظائف المساندة لهم، علمًا بأنه تم توظيف ما يقارب 62 موظفًا، وتم الإعلان مؤخرًا عن العدد الباقي وهم في طور الإجراءات.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	جهاز الضرائب
الجهات المساندة	• وزارة المالية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2023

البرنامج 7-33: تطوير وتطبيق ضريبة الدخل على الأفراد ذوي الدخل المرتفع

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	سياسات مالية ونقدية واقتصادية مستنيرة متكاملة ومستدامة وموازنات توظف الإيرادات العامة بفعالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج دراسة تطبيق ضريبة الدخل على الأفراد ذوي الدخل المرتفع، وهي ضريبة مباشرة تُفرض على الدخل الشخصي، بما في ذلك الرواتب والأجور والمكاسب الرأسمالية والأرباح الموزعة والمداخيل الأخرى المتحققة للأشخاص الطبيعيين، سواء العمانيين أو المقيمين.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تعيين استشاري لدراسة إمكانية تطبيق ضريبة الدخل على الأفراد ذوي الدخل المرتفع والآليات المناسبة لتطبيقها. • صياغة الأدوات التشريعية (قانون ولائحة تنفيذية) في حال صدرت الموافقة على تطبيق الضريبة من مجلس الوزراء الموقر.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	جهاز الضرائب
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة العدل والشؤون القانونية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2020

البرنامج 7-34: تعزيز كفاءة الإنفاق الإنمائي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	سياسات مالية ونقدية واقتصادية مستنيرة متكاملة ومستدامة وموازنات توظف الإيرادات العامة بفعالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعادة النظر في الإنفاق والمشاريع الحكومية الإنمائية لتعزيز كفاءتها والعائد المتوقع منها.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تطوير وتطبيق منهجية علمية وعملية، ووضع ضوابط محددة للموافقة على المشاريع الجديدة، وأن تتم وفقًا لمعايير محددة. • تطوير آلية لمراجعة المشاريع القائمة وتقليص تكاليفها بدون التقليل من جودة المشروع، والعمل على إيجاد حزمة من التطبيقات العملية لرفع كفاءة سير المشاريع وترشيد الإنفاق. • إيجاد مركزية إدارة المشاريع الإنمائية في التخطيط والتنفيذ والمراقبة والتحكم وإنهاء المشروع، ومن ثم العمل على وجود نظرة شمولية ومتكاملة للمشاريع، وذلك من خلال إنشاء مكتب إدارة المشاريع الحكومية. • إعادة هيكلة برنامج الابتعاث الداخلي، وتعزيز كفاءة برنامج الابتعاث الخارجي، وتصنيف مؤسسات التعليم العالي وتقييم أدائها، وتحديد مركزية حصر احتياجات سوق العمل للتخصصات المطلوبة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الاقتصاد
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • الأمانة العامة لمجلس المناقصات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2020

البرنامج 7-35: إعادة توجيه دعم الخدمات الحكومية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	سياسات مالية ونقدية واقتصادية مستنيرة متكاملة ومستدامة وموازنات توظف الإيرادات العامة بفعالية		
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعادة توجيه دعم الخدمات الحكومية مثل الكهرباء والمياه بما يساهم في تقليل أعباء تكلفة الدعم على الموازنة العامة للدولة وتوجيهه نحو الفئات المستحقة، وحث المشتركين على ترشيد الاستهلاك للحفاظ على مصادر الطاقة والبيئة. ويتضمن البرنامج رفع الدعم عن الكهرباء والمياه تدريجيًا وصولًا إلى رفع الدعم بشكل كامل خلال عام 2025م، تزامنًا مع تطوير شبكة الأمان الاجتماعي ومبادرات مصاحبة لرفع كفاءة استهلاك الطاقة لدى الأسر وكذلك المؤسسات.		
العناصر الأساسية للبرنامج	• تطوير منظومة الحماية الاجتماعية لحماية الأسر ذوي الدخل المحدود من الزيادة التدريجية في تعرفة الكهرباء والمياه. • جاهزية أنظمة الفوترة ومنصة توجيه الدعم. • مراجعة اللوائح التنظيمية لتعرفة الكهرباء والمياه. • تنفيذ مبادرات مصاحبة لترشيد الاستهلاك. • إعداد خطة إعلامية لرفع الوعي وكسب تأييد المواطنين.		
الجهة المسئولة عن التنفيذ	هيئة تنظيم الخدمات العامة		
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الطاقة والمعادن • وزارة التنمية الاجتماعية	• المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • شركة نماء القابضة والشركات التابعة لها • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة	
مستوى التكلفة	منخفض		
المدى الزمني للتنفيذ	2020 - 2025		

البرنامج 7-36: رفع تدريجي لدعم الكهرباء

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	سياسات مالية ونقدية واقتصادية مستنيرة متكاملة ومستدامة وموازنات توظف الإيرادات العامة بفعالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج متابعة تنفيذ خطة رفع الدعم التدريجي للكهرباء المعتمدة في هذا الشأن لتحقيق الغاية التي رسمت من أجلها.
العناصر الأساسية للبرنامج	• يتضمن البرنامج بشكل رئيس متابعة تنفيذ مشروع رفع الدعم التدريجي عن الكهرباء مع مراقبة المؤثرات والمؤشرات لهذه الخطة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الطاقة والمعادن
الجهات المساندة	• هيئة تنظيم الخدمات العامة • شركة نماء القابضة والشركات التابعة لها
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2024

البرنامج 7-37: مراجعة رسوم الخدمات الحكومية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة تنظيمية وتشريعات ذات حاكمية تتصف بالتجدد والمرونة ومواكبة المستجدات وضامنة لتكافؤ الفرص		
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد قاعدة بيانات متكاملة للخدمات الحكومية، وإيجاد إطار تنظيمي موحد لتسعير هذه الخدمات يقوم على أدوات ووسائل علمية دقيقة لحساب تكلفتها، ويرتكز على أسس تسعير تراعي وتساهم في تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية. كما يتضمن البرنامج إيجاد آليات عمل ممنهجة لمراجعة الخدمات الحكومية، والتنسيق والتعاون بين الجهات الحكومية فيما يتعلق بتوفير الخدمات التي تشارك جهات متعددة في تقديمها. ويركز البرنامج أيضًا على إعداد تصنيف واضح للخدمات (خدمات النفع العام، وخدمات إدارية وتنظيمية، وخدمات اقتصادية تنافسية، وخدمات اقتصادية غير تنافسية).		
العناصر الأساسية للبرنامج	• **قاعدة بيانات أولية لرسوم الخدمات الحكومية:** بناء قاعدة بيانات موحدة بالخدمات التي تقدمها الجهات المستهدفة عن طريق إعداد نموذج موحد للبيانات وتقوم الجهات بتعبئتها. • **تطوير أسس ومبادئ تسعير الخدمات الحكومية:** إنشاء وثيقة أسس ومبادئ تسعير الخدمات الحكومية عبر الاطلاع على تجارب الجهات في عملية تسعير الخدمات الحكومية والآلية التي تتبعها في تسعير خدماتها في الوقت الراهن، والمبادئ والأسس التي ترتكن عليها، وتقييم تلك الأسس، وأيضًا الاطلاع على أفضل الممارسات العالمية. • **سياسة تسعير الخدمات:** صياغة سياسة تسعير الخدمات الحكومية من أجل تطبيقها على عدد من الجهات الحكومية، وبناءً عليه يتم تقييم الأثر المترتب على تعديل الرسوم، يتبعها مراجعة السياسة وإعداد النسخة النهائية والخروج بقائمة توصيات التعديل على الرسوم والأثر المحتمل. • **دليل تسعير الخدمات الحكومية واعتماده:** تطوير دليل تسعير الخدمات الحكومية واعتماده من قبل مجلس الوزراء الموقر، وعليه تصدر القرارات الوزارية تباعًا بشأن تعديل رسوم الخدمات الحكومية طبقا للدليل المعتمد.		
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة المالية		
الجهات المساندة	• وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة	
مستوى التكلفة	منخفض		
المدى الزمني للتنفيذ	2021		

البرنامج 7-38: إدارة وحوكمة رشيدة للتنمية الصناعية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة تنظيمية وتشريعات ذات حاكمية تتصف بالتجدد والمرونة ومواكبة المستجدات وضامنة لتكافؤ الفرص	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تهيئة الظروف الإدارية والقانونية والتنظيمية والتنسيقية والفنية والتفاوضية لقطاع الصناعة التحويلية، للمساهمة في تطوير القطاع ورفع كفاءته وتشجيع الاستثمار الوطني وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة مساهمة هذا القطاع المهم في النشاط الاقتصادي باعتباره قاطرة النمو خلال السنوات الخمس القادمة.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تحديث وتطوير قانون الصناعة في وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وكذلك قانون المناقصات، وفقًا لمتطلبات الرؤية المستقبلية عُمان 2040، ولتحقيق أغراض التنمية الصناعية المستدامة. • تأسيس مجلس وطني للصناعة التحويلية يجمع جميع أصحاب المصلحة ذات الصلة، حيث يتم مناقشة جميع قضايا الصناعة القطاعية والرئيسة والشاملة والاتفاق عليها. • تطوير نظام للحوكمة الرشيدة لقطاع الصناعة التحويلية ينطبق على وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار والوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة، وتوثيق الروابط بينها، على النحو الذي يدعم تنافسية القطاع ومساهمته في النشاط الاقتصادي باعتباره القطاع الرائد وقاطرة النمو الاقتصادي خلال السنوات الخمس القادمة. • تحديث الهيكل التنظيمي والإداري وتطوير خبرات وقدرات الموظفين العاملين في وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار حتى يتمكنوا من القيام بالمهام المطلوبة منهم بشكل مناسب ومهني. • تقديم برامج تدريبية لموظفي وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار وتعزيز مهاراتهم الفنية والمهنية بما يتماشى مع متطلبات تطوير كفاءة القطاع للقيام بالدور المنوط به كقاطرة للنمو.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة العمل • وزارة الطاقة والمعادن • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	• مركز الابتكار الصناعي • بنك التنمية العُماني • وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040 • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الهيئة العامة لسوق المال • الأمانة العامة لمجلس المناقصات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 7-39: مختبرات المواصفات والمقاييس تدار بكفاءة بواسطة القطاع الخاص

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة تنظيمية وتشريعات ذات حاكمية تتصف بالتجدد والمرونة ومواكبة المستجدات وضامنة لتكافؤ الفرص
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج خصخصة المختبرات للاستفادة القصوى من الخدمات التي تقدمها المختبرات الحالية، عن طريق الاستثمار فيها بأحد الخيارات المطروحة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• دراسة خيارات الخصخصة المطروحة بالتعاون مع مختبرات تنفيذ. • رفع التوصية لمعالي وزير التجارة والصناعة والترويج للاستثمار واعتماد الخيار الأكثر كفاءة. • بدء العمل وفق آليات الخيار المعتمد.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
الجهات المساندة	• وزارة المالية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021

البرنامج 7-40: النظام العماني للمطابقة وللمعايرة القانونية متطور ومفعل ويعمل بكفاءة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة تنظيمية وتشريعات ذات حاكمية تتصف بالتجدد والمرونة ومواكبة المستجدات وضامنة لتكافؤ الفرص
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأسيس النظام العماني للمطابقة ولائحته التنفيذية، وكذلك تطبيق النظام العماني للمعايرة القانونية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• اعتماد اللائحة الأساسية للنظام العماني للمطابقة واللوائح القطاعية التخصصية. • توفير النظام الإلكتروني للنظام العماني للمطابقة. • تعيين جهات تقويم المطابقة. • اعتماد الإجراءات المصاحبة. • دراسة خيارات تنفيذ النظام العماني للمعايرة. • اعتماد النظام العماني للمعايرة من الجهات المعنية. • البدء في تنفيذ النظام بعد تدريب القائمين عليه.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التجارة والصناعة والترويج للاستثمار
الجهات المساندة	• وزارة المالية • الإدارة العامة للجمارك • هيئة التقييس الخليجية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

البرنامج 7-41: تحرير الإطار التنظيمي لقطاع التقنية والاتصالات

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة تنظيمية وتشريعات ذات حاكمية تتصف بالتجدد والمرونة ومواكبة المستجدات وضامنة لتكافؤ الفرص
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج مراجعة ونشر القوانين والتشريعات التي تساهم في حوكمة قطاع النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بهدف توفير بيئة أكثر تنافسية لزيادة مساهمة القطاع في النشاط الاقتصادي باعتباره من قطاعات التنويع الاقتصادي الواعدة ولزيادة مساهمته في اقتصاد المعرفة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• مراجعة ونشر قانون التقنية والاتصالات الجديد وإطار منح التراخيص. • نشر قوانين حماية البيانات والخصوصية. • وضع إطار عمل للسماح بالتشفير، وخدمة البث عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وغيرها من الأطر المنظمة لعمل القطاع. • تطوير الخدمات البريدية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• وزارة العدل والشؤون القانونية • وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • هيئة تنظيم الاتصالات • الوزارات والجهات الحكومية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021

البرنامج 7-42: إجراءات ورسوم فترة زمنية موحدة لصلاحية ترخيص بدء النشاط التجاري

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة تنظيمية وتشريعات ذات حاكمية تتصف بالتجدد والمرونة ومواكبة المستجدات وضامنة لتكافؤ الفرص
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير إجراءات تأسيس النشاط التجاري وتبسيطها وزيادة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والميكنة، لتوحيد إجراءات استصدار تراخيص النشاط التجاري وخفض تكلفتها، وخفض الوقت اللازم لاستخراجها على النحو الذي ينعكس إيجابًا على ممارسة الأعمال في السلطنة
العناصر الأساسية للبرنامج	• تنفيذ مختبر لدراسة جميع الإجراءات الحالية مع الجهات الحكومية وفق معايير دولية لتسهيل بدء النشاط التجاري. • توثيق الإجراءات الحالية وتحديد الفترة الزمنية لإنجازها. • تحديد رسم واحد لجميع الجهات لبدء النشاط التجاري، وفترة زمنية موحدة لفعالية الترخيص.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	• وزارة المالية • وزارة العدل والشؤون القانونية • وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040
الجهات المساندة	• مركز خدمات الاستثمار • الجهات المعنية المرخصة للأنشطة التجارية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021

البرنامج 7-43: تطوير آليات حوكمة قطاع الصناعة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة تنظيمية وتشريعات ذات حاكمية تتصف بالتجدد والمرونة ومواكبة المستجدات وضامنة لتكافؤ الفرص	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تهيئة الظروف الإدارية والقانونية والتنظيمية والتنسيقية والفنية والتفاوضية في قطاع الصناعة التحويلية، للمساهمة في تطوير القطاع ورفع كفاءته وتشجيع الاستثمار الوطني وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة مساهمة هذا القطاع الهام في النشاط الاقتصادي باعتباره قاطرة النمو خلال السنوات الخمس القادمة.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• توسيع نطاق عمل مركز خدمات الاستثمار. • إنشاء دائرة السياسات والتنمية الصناعية لتعزيز سياسات المديرية العامة للصناعة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار لتكون ذات فعالية في قيادة الإستراتيجية الصناعية. • إنشاء دائرة تنفيذ ومتابعة الإستراتيجية الصناعية. • إنشاء دائرة العمليات الصناعية. • رفع كفاءة الفنيين في المديرية العامة للصناعة لتنفيذ الإستراتيجية الصناعية 2040، في مجالات التحليل وإعداد التقارير، وإدارة العميات، ووضع السياسات. • تحفيز التحول الرقمي من خلال تطوير بوابة المعلومات الصناعية. • إطلاق برنامج الترويج الصناعي (جائزة السلطان قابوس للإجادة الصناعية ويوم الصناعة).	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	
الجهات المساندة	• وزارة المالية • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • وزارة الاقتصاد • وزارة الدفاع • شركة تنمية نفط عمان • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	• وزارة العمل • بنك التنمية العماني • مركز الابتكار الصناعي • وزارة الطاقة والمعادن • وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 7-44: تحفيز السوق المحلي للأمن السيبراني

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة تنظيمية وتشريعات ذات حاكمية تتصف بالتجدد والمرونة ومواكبة المستجدات وضامنة لتكافؤ الفرص
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تمكين الشركات القائمة حاليًا والشركات المستقبلية من اقتراح سياسات لتحفيز الطلب على خدمات الأمن السيبراني محليًّا، ووضع برنامج اعتماد شركات الأمن السيبراني، لتشجيع الشركات الخاصة على تقديم هذه الخدمات عند استعدادها. وتشمل خدمات الأمن السيبراني التعامل مع الحوادث المتعلقة بأمن المعلومات، وتقييم أمن الشبكات، وتقديم الاستشارات الأمنية، وحماية البوابات الإلكترونية، ومراجعة الهيكل الأمني، وتقييم أمن المنشآت، وتقييم أمن الأجهزة الطرفية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• التركيز على 3 مجالات أساسية في الأمن السيبراني تشمل الخدمات الأمنية المدارة والتحليل الجنائي السيبراني وخدمات الأمن السيبراني كإدارة الحوادث الأمنية وتقديم الاستشارات الأمنية. • التركيز على مجموعة من الإجراءات تشمل تمكين الشركات القائمة حاليًا والشركات المستقبلية من خلال اقتراح سياسات لتحفيز الطلب على خدمات الأمن السيبراني محليًّا. • وضع برنامج لاعتماد شركات الأمن السيبراني، وأن تتيح وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات المجال للشركات الخاصة لتقديم هذه الخدمات عند استعدادها.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • القطاع الخاص • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 7-45: جذب أنشطة تقنية المعلومات والاتصالات عالية القيمة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة تنظيمية وتشريعات ذات حاكمية تتصف بالتجدد والمرونة ومواكبة المستجدات وضامنة لتكافؤ الفرص
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تصميم وتنفيذ برنامج للحوافز لجذب شركات تقنية المعلومات والاتصالات، خصوصًا الشركات الكبرى والرائدة والاستثمارات الأجنبية، للاستثمار في تقنية المعلومات والاتصالات بالسلطنة، ويشمل ذلك وضع معايير الاستثمار، ورصد متطلبات جميع القطاعات لتفعيلها باستغلال التقنية، مثل القطاع اللوجستي، والنفط والغاز، والعسكري، والنقل، وتطوير المدن، وخلافه.
العناصر الأساسية للبرنامج	تم تحديد 3 مكوّنات رئيسة للبرنامج تشمل: – تقديم حزمة من الحوافز لجذب الاستثمار في هذا المجال. – تحديد إدارة البرنامج وإستراتيجية الدخول إلى السوق. – تطوير بنية أساسية ذات معايير عالمية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• جهاز الاستثمار العماني • شركات التقنية المحلية والعالمية • صناديق الاستثمار الأخرى • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 7-46: تطوير التشريعات والقوانين والنظم المالية لقطاع المعادن

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة تنظيمية وتشريعات ذات حاكمية تتصف بالتجدد والمرونة ومواكبة المستجدات وضامنة لتكافؤ الفرص
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إيجاد بيئة تشريعية ومعايير ذات حاكمية للاستثمار بقطاع المعادن تضمن تنظيم القطاع وتكافؤ الفرص.
العناصر الأساسية للبرنامج	سيتضمن البرنامج العناصر الأساسية الآتية: – الانتهاء من إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الثروة المعدنية 2019. – وضع معايير واشتراطات النقل في قطاع التعدين الذي سيسهل عملية مراقبة حركة الشاحنات ورصد رحلات التنقل وكميات وزن المواد المحملة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الطاقة والمعادن
الجهات المساندة	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة العدل والشؤون القانونية • وزارة المالية • جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

البرنامج 7-47: تطوير منظومة الرقابة والتفتيش لقطاع التعدين

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة تنظيمية وتشريعات ذات حاكمية تتصف بالتجدد والمرونة ومواكبة المستجدات وضامنة لتكافؤ الفرص
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج لبناء منظومة لرصد ورقابة شاملة للمناطق التعدينية وإنشاء الآليات والمهارات اللازمة للتواصل الفعال مع مشغلي المناجم والمحاجر العالمية، وتطوير منهجية مناسبة لمراقبة المشاريع الكبيرة والمهمة التي تنفذها الشركات العالمية والمحلية من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة من خلال رصد الكميات الحقيقية المنتجة والمستخرجة والمبيعة.
العناصر الأساسية للبرنامج	يتضمن البرنامج خلال الخطة الخمسية العاشرة تنفيذ مشروع التشغيل الخارجي لخدمات الرقابة (Smart monitoring) وذلك لتحقيق الآتي: – استخدام الأدوات والتقنيات الحديثة وشبكة المعلومات لضبط كميات الإنتاج والتصدير، وتعزيز كفاءة إدارات الرقابة والتفتيش. – بناء منظومة متكاملة للرقابة على الصحة والسلامة والبيئة في المواقع التعدينية. – توفير اللوجستيات والتقنيات الحديثة لدعم الرقابة والتفتيش. – القيام بمسح الكميات الدوري للمواقع التعدينية لربط تقارير الإنتاج. – تطبيق منظومة الموازين في جميع المواقع التعدينية والأنظمة المناسبة لتشغيلها. – إعداد دليل التفتيش.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الطاقة والمعادن
الجهات المساندة	• هيئة البيئة • شرطة عمان السلطانية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 7-48: توفير بيئة عمل مناسبة بوزارة الطاقة والمعادن وتأهيل الكادر البشري القائم بها لتعزيز قدرات الوزارة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة تنظيمية وتشريعات ذات حاكمية تتصف بالتجدد والمرونة ومواكبة المستجدات وضامنة لتكافؤ الفرص
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توفير بيئة عمل مناسبة في الوزارة وتنمية كفاءة المورد البشري القائم بها لرفع مستوى المهارات الفنية في التخصصات التقنية للموظفين.
العناصر الأساسية للبرنامج	يتضمن البرنامج تنفيذ المشاريع الموضحة أدناه: – إعادة تهيئة مبنى الوزارة. – تحسينات مختلفة على مبنى الوزارة. – التدريب الموجه لتنمية الموارد البشرية ورفع مستواها الفني والتخصصي.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الطاقة والمعادن
الجهات المساندة	• وزارة العمل • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2023

البرنامج 7-49: التحول الرقمي لقطاع الصناعات التحويلية مفعل ويعمل بكفاءة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بنية أساسية وتقنية متطورة ممكنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات وتحديات الأمن السيبراني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تعزيز دور قطاع الصناعات التحويلية في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي المنشود باعتباره قطاع رائد وقاطرة للنمو، وذلك من خلال تطبيقات تقنية المعلومات الحديثة والتوسع في إنتاجها وتطبيقها ونشرها.
العناصر الأساسية للبرنامج	• توليد التكنولوجيا من خلال مضاعفة حجم أنشطة الأبحاث والتطوير خلال السنوات الخمس القادمة. • نشر المعرفة ونماذج الثورة الصناعية الرابعة التي يمكن أن يستفيد منها قطاع الصناعات التحويلية. • توسيع أنظمة الدعم الصناعية لشركات قطاع الصناعات التحويلية لتمكينها من التعامل مع التكنولوجيا الجديدة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
الجهات المساندة	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • هيئة تنظيم الاتصالات • الشركات العاملة في قطاع الصناعات التحويلية • غرفة تجارة وصناعة عمان • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 7-50: قطاع الصناعة التحويلية أكثر تطورًا وتقدمًا

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بنية أساسية وتقنية متطورة ممكنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات وتحديات الأمن السيبراني	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تحويل الصناعة التحويلية في السلطنة بشكل جذري وجعلها أكثر كفاءة من حيث استخدام العمالة ورأس المال والطاقة والموارد، وتحويلها إلى قطاع أكثر تقدمًا تقنيًا عن طريق التوسع في استخدام تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة، وأكثر استدامة بيئيًا، على النحو الذي يؤدي إلى رفع مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في اقتصاد المعرفة والاقتصاد الأخضر والدائري. كما يستهدف البرنامج الارتقاء بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في السلطنة حتى تصبح شريكًا صناعيًا مهمًا من خلال تطوير ترابطها بالمشاريع الكبرى.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تطبيق منظومة أكثر تطورًا للتدريب الفني والمهني والتكيف مع الصناعة الحديثة والمهارات المطلوبة بمشاركة القطاع الخاص في تصميم البرامج التدريبية وفق احتياجات السوق. • تعميق وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة مساهمتها في سلاسل الإنتاج والتوريد. • تقديم حوافز مالية لإعادة الاستثمار في المعدات وتطبيقات الثورة الصناعة الرابعة والتكنولوجيا الحديثة. • الاستخدام المكثف للمشتريات العامة وذلك لتحسين القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع المشاريع الصناعية. • الاستخدام الواسع لتقنيات كفاءة الطاقة وذلك لتوفير الطاقة وإعادة الانبعاثات بمشاركة واسعة من القطاع الخاص، في إطار مشروع التدقيق على كفاءة استخدام الطاقة في الصناعات كثيفة الطاقة. • توسيع وتحديث وترشيد المناطق الاقتصادية الخاصة من أجل تشجيع إقامة الروابط والتكامل بين الشركات. • استكمال تأسيس وإطلاق منصة سلسلة التوريد. • وضع آلية تحدد فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدراجها في منصة سلسلة التوريد وتقيس مدى أدائها. • إطلاق حملة (صنع في عمان) لتعزيز شراء المنتج العماني. • زيادة توفير التمويل الصناعي من خلال بنك التنمية العماني وإعادة النظر في سعر الفائدة وشروط الإقراض وتبسيط الإجراءات. • إعادة النظر في منظومة تخصيص الأراضي الصناعية وإمدادها بالمرافق في إطار منظومة متكاملة للتخطيط العمراني على مستوى كافة المحافظات.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة العمل • وزارة الطاقة والمعادن • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • مركز الابتكار الصناعي	• الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • هيئة المنطقة الخاصة الاقتصادية بالدقم • بنك التنمية العماني • مركز الابتكار الصناعي • وزارة الطاقة والمعادن • وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 7-51: تحفيز صناعة وخدمات الأمن السيبراني في السلطنة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بنية أساسية وتقنية متطورة ممكنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات وتحديات الأمن السيبراني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تبني حزمة شاملة من الإجراءات لتحفيز صناعة وخدمات وحلول الأمن السيبراني.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد برنامج تحفيز القطاع الخاص لتقديم خدمات الأمن السيبراني. • توفير بيئة جاذبة للاستثمار في الأمن السيبراني. • دعم وتحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في تقديم حلول وخدمات في الأمن السيبراني. • تطبيق برامج وطنية شاملة حول الأمن السيبراني والسلامة. • توفير إحصاءات حول الأمن السيبراني في السلطنة. • مراجعة الهيكل الخاص بالأمن السيبراني الوطني وآليات الحوكمة المؤسسية وسياسات حماية وخصوصية البيانات.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021

البرنامج 7-52: خطة استثمار وتنفيذ بنية أساسية وطنية موحدة للنطاق العريض

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بنية أساسية وتقنية متطورة ممكنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات وتحديات الأمن السيبراني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج وضع خطة توسيع شمولية لتغطية النطاق العريض لكافة مناطق السلطنة من أجل توفير بنية أساسية عالية الأداء تناسب متطلبات التحول الرقمي وتطوير قطاعات الاتصالات وتقنية المعلومات.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد وتطوير الخطة الرئيسية والخطة التشغيلية للنطاق العريض لتشمل الآتي: – اختيار التقنية وتصنيف المناطق – منهجية الاختيار لبدء التشغيل – خطة الاستثمار وتحديد الفجوات • تأسيس مكتب إدارة البرامج لمعالجة القضايا وضمان تقدّم العمل. • تطوير البنية الأساسية السحابية ومراكز البيانات. • إعداد وإنشاء نظم المعلومات الجغرافية وقاعدة البيانات الخاصة بالبنية الأساسية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	الشركة العمانية للنطاق العريض
الجهات المساندة	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • هيئة تنظيم الاتصالات • شركات مزودي الخدمات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 7- 53: التحول الرقمي للخدمات الحكومية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بنية أساسية وتقنية متطورة ممكنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات وتحديات الأمن السيبراني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج دعم تحقيق التوجه الوطني ومتطلبات التحول الرقمي للخدمات من خلال تحسين وتبسيط الإجراءات والعمل على أتمتتها ورقمنتها عبر استخدام التقنيات الرقمية الحديثة، والتي من شأنها ضمان تقديم خدمات متوفرة على مدار الساعة وزيادة الشفافية وتقليص الوقت والجهد الذي يبذل للحصول على الخدمات الحكومية. ويستهدف البرنامج اتخاذ إجراءات للتحول الرقمي للحكومة والقطاع الخاص والمجتمع عبر بناء خارطة طريق للتحول الرقمي، وإعداد برامج وخطط تستشرف المستقبل وتقوم بالاستفادة من تقنيات الثورة الصناعية الرابعة والتطورات المتتالية. ويتضمن البرنامج التركيز على التحولات الرقمية لكافة القطاعات الإستراتيجية (الصحة والتعليم والأمن الغذائي) والاقتصادية (التعدين والصناعات التحويلية والسياحة والثروة السمكية والزراعية واللوجستيات) من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• أتمتة عدد 350 خدمة إلكترونية يتم تقديمها عن طريق 59 جهة حكومية إلى خدمات إلكترونية متكاملة خلال خمس سنوات. • تحقيق التميز في تقديم الخدمات الإلكترونية. • تحسين كفـاءة الأداء الحكومـي ورفـع مسـتوى الشـفافية. • إتاحة وتمكين الخدمات وزيـادة الإقبال على استخدامها. • توفير المزيد من فرص العمل للباحثين عن عمل. • جذب الاستثمارات. • تطوير الخدمات في القطاعات الإستراتيجية وزيادة الكفاءة التشغيلية والإنتاجية. • تنفيذ البرنامج الوطني للتحول الرقمي للقطاعات الوطنية الإستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية. • تمكين القطاعات من توظيف التقنيات الناشئة والثورات الصناعية المتلاحقة لإيجاد قطاعات إستراتيجية اقتصادية واجتماعية وريادة أعمال مرنة ومبتكرة ومتمكنة، صانعة للمستقبل، وتقدم حلولًا وخدمات متميزة ذات جودة وكفاءة عالية. • تطوير وتنفيذ خارطة طريق للتحولات الرقمية للقطاعات الإستراتيجية المستهدفة. • توظيف الأدوات الرقمية الداعمة للتخطيط الوطني ودعم سرعة اتخاذ القرارات.

تابع: البرنامج 7- 53: التحول الرقمي للخدمات الحكومية

العناصر الأساسية للبرنامج	• قياس نسبة التحول الرقمي في القطاعات المستهدفة والأثر من العائدات الاستثمارية. • منصة رقمية موحدة ومعتمدة لإدارة الموارد والمشاريع ومتكاملة بين القطاعات ذات الصلة. • تحليل حجم الإنفاق المالي على مشاريع التقنية والاتصالات وتوجيه الاستثمارات لتحقيق أفضل عائد وفعالية للموارد المالية. • برامج تدريبية وتأهيلية لتفعيل واستخدام المنصة الرقمية. • تقديم الدعم الفني المصاحب لتدشين خدمات المنصة وتوفيرها إلكترونيًّا والمتابعة المستمرة من خلال عدة قنوات اتصال، منها البريد الإلكتروني، ومركز اتصالات، والتقارير الدورية. • تطوير إطار عام لحوكمة البيانات وتكاملها بين الوحدات الحكومية والقطاع الخاص، والتحقق من التزام الجهات بهذا الإطار. • إطلاق مبادرة الشريك الإستراتيجي في تنفيذ مشاريع التحول الرقمي. • إطلاق مبادرة البوابة الحكومية الموحدة للخدمات الحكومية. • إطلاق منصة رقمية لربط ومتابعة وتحليل موازنات وحدات الجهاز الإداري للدولة في مجال التقنية والاتصالات لحوكمة فاعلة للموارد والمشاريع.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • القطاع الخاص • هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 7-54: تعزيز الابتكار والكفاءة المؤسسية والأنظمة الأساسية المركزية والمشتركة في المؤسسات الحكومية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بنية أساسية وتقنية متطورة ممكنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات وتحديات الأمن السيبراني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تحسين ورفع كفاءة الأنظمة الداخلية في المؤسسات الحكومية عبر توظيف نهج النظم الإدارية المركزية والمتكاملة من خلال توحيد النظم الإدارية المختلفة ذات الطبيعة المشتركة، وتوظيف التقنيات الرقمية الحديثة، والمساهمة في تخفيض تكلفة تطوير الأنظمة بشكل مستقل، وتسهيل عملية التخطيط على المستوى الوطني، وتسريع عملية اتخاذ القرارات اللحظية، والمساهمة في تقليص عدد الوثائق/المستندات، وتحسين عملية التواصل في المؤسسة وبين مختلف القطاعات/الإدارات. كما يستهدف البرنامج دعم العمل عن بعد، وتمكين المؤسسات من استمرارية أعمالها تحقيقًا لمبدأ الحكومة الرقمية والتحوط لأية ظروف استثنائية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• رفع كفاءة العمليات الإدارية، وزيادة الإنتاجية، وتحسين مستوى الكفاءة التشغيلية. • الابتكار في إدارة وتخطيط موارد القطاعات الحكومية، وتمكين نماذج الأعمال وتحسينها. • دعم عملية اتخاذ القرارات وسهولة التخطيط وتحليل مختلف البيانات. • تقليص الوقت في الأعمال الروتينيّة، كإدخال البيانات والإجراءات البسيطة وغيرها. • ترشيد الإنفاق وتقليل تعدد وتكرار الأنظمة الرقمية ذات الطبيعة المشتركة. • تحقيق استمرارية الأعمال في القطاع العام.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• وزارة العمل • وزارة المالية • هيئة المخطوطات والوثائق الوطنية • الأمانة العامة لمجلس المناقصات • المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر

البرنامج 7- 55: خدمات مركز البيانات الوطني والخدمات السحابية الحكومية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بنية أساسية وتقنية متطورة ممكنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات وتحديات الأمن السيبراني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توفير وتشغيل خدمات مركز البيانات الوطني لاستضافة المشاريع الحكومية وغيرها من المشاريع التقنية، وتوفير خدمات الاستضافة في السحابة الحكومية (IaaS, SaaS, PaaS) للمؤسسات الحكومية، وتطوير للخدمات التي تقدمها السحابة الحكومية لتتناسب مع أهداف رؤية عمان 2040 وإستراتيجية التقنية والاتصالات.
العناصر الأساسية للبرنامج	• توفير بيئة مناسبة لاستضافة مشاريع المؤسسات الحكومية التقنية. • توفير بيئة مناسبة لاستضافة المشاريع الداعمة لبرنامج التحول الرقمي. • توحيد ومركزية الموارد والأصول التقنية واستغلالها الاستغلال الأمثل وتقليل التكلفة. • تسريع مشاريع التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية. • توفير بيئة تتناسب لاستضافة المشاريع الداعمة لبرنامج التحول الرقمي. • توحيد ومركزية الموارد والأصول التقنية واستغلالها الاستغلال الأمثل وتقليل التكلفة. • تطوير منصة المدن الذكية لإتاحة هذه الخدمة لمشاريع المدن الذكية المؤمل تطويرها. • تطوير منصة لتحليل البيانات الكبيرة وإتاحة الخدمة للمؤسسات الحكومية المستضافة في السحابة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• وزارة المالية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 7-56: إدارة تراخيص البرمجيات العالمية الموحدة للمؤسسات الحكومية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بنية أساسية وتقنية متطورة ممكنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات وتحديات الأمن السيبراني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توجيه وتقديم الاستشارة للمؤسسات الحكومية في عملية إدارة وتوفير رخص البرمجيات العالمية اللازمة، مما يسهم في تسهيل عملية توفير الرخص والحصول على عروض خاصة، كما يعزز فاعلية تحليل الاحتياجات الحالية والمستقبلية للجهات الحكومية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• رفع كفاءة المؤسسات الحكومية في عملية شراء وتجديد الرخص بشكل مباشر من المورد للحصول على عروض خاصة. • الحصول على مزايا إضافية تخصصية في كل قطاع، تسهم في تطوير قطاع تقنية المعلومات والاتصالات. • الحصول على إعادة الاستثمار في مشتريات رخص البرمجيات لخدمة القطاعات بشكل مباشر. • تسهيل الحصول على التقنيات التي تساهم في التطور المؤسسي. • رفع مستوى تحليل الاحتياجات ونسبة الاستخدام من البرمجيات والتقنيات بالجهات الحكومية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 7-57: تأسيس المركز الوطني للبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بنية أساسية وتقنية متطورة ممكنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات وتحديات الأمن السيبراني
وصف البرنامج	يستهدف المركز التعريف بالبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر كخيار إلى جانب البرامج المغلقة المصدر، ويسهم في بناء القدرات البشرية المتخصصة في مجال البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر من خلال التدريب التخصصي، وأيضا تشجيع البحث والتطوير والإبداع في مجال البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر.
العناصر الأساسية للبرنامج	• بناء وتعزيز ثقافة البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر في المجتمع. • بناء القدرات البشرية من خلال التدريب على البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر المتخصصة لدعم استخدام هذا النوع من البرامج. • تشجيع تطوير الحلول والتطبيقات المرتكزة على البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر. • توفير الدعم الفني اللازم من خلال إيجاد آلية لدعم الحلول والتطبيقات المعتمدة على البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر. • دعم تطبيق البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر على مستوى وحدات الجهاز الإداري للحكومة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 7-58: توفير خدمات شبكة عمان الحكومية من كافة مزودي الخدمة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بنية أساسية وتقنية متطورة ممكنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات وتحديات الأمن السيبراني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توفير شبكة اتصال آمنة تربط المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية بعضها البعض.
العناصر الأساسية للبرنامج	• سهولة وسرية تبادل المعلومات والبيانات بين الجهات الحكومية وشبه الحكومية. • المركزية في إدارة الشبكات الحكومية والمساهمة في تقليل التكلفة. • المساهمة في توفير الربط مع أفرع المؤسسات الحكومية. • تسريع مشاريع التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• موفرو خدمات الاتصالات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر

البرنامج 7-59: تطوير منصة التكامل الإلكتروني

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بنية أساسية وتقنية متطورة ممكنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات وتحديات الأمن السيبراني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توفير خدمة التكامل وتبادل البيانات بين أنظمة المؤسسات الحكومية، وتطوير منصة التكامل إضافة بوابة لواجهة التطبيقات البرمجية بحيث ترفع درجة الأمان وتسهل عملية الإدارة والمراقبة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تطوير خارطة طريق للأنظمة الحكومية المشتركة. • توفير منصة تبادل للبيانات بين أنظمة المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية. • المساهمة في تكامل البيانات بين المؤسسات الحكومية بطريقة سريعة وآمنة عبر المنصة. • تسريع مشاريع التحول الرقمي. • رفع درجة الأمن وخاصة عند مشاركة البيانات من خلال شبكة الإنترنت. • تسهيل إدارة عملية الوصول لخدمات منصة التكامل والمراقبة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 7-60: تأمين وتطوير المواقع الإلكترونية والشبكات

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بنية أساسية وتقنية متطورة ممكنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات وتحديات الأمن السيبراني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توفير خدمات تأمين المواقع الإلكترونية وشبكات المؤسسات والشركات الحكومية والحيوية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، واستخدام برامج مفتوحة المصدر لتطوير جدار ناري لحماية الشبكات.
العناصر الأساسية للبرنامج	• وضع المعايير اللازمة لاعتماد مزودي خدمات تأمين المواقع الإلكترونية وشبكات المؤسسات. • توجيه المؤسسات نحو الاستفادة من الخدمات التي تقدمها شركات القطاع الخاص المحلية لتوفير بيئة إلكترونية آمنه قادرة على التصدي لمختلف المخاطر والتهديدات الإلكترونية. • تحفيز الشراكة مع القطاع الخاص والذي سيكون له دور في تقديم الخدمات التقنية الأمنية. • متابعة سير عمل شركات القطاع الخاص وفحص جودة وسلامة الخدمات المقدمة منها. • تطوير جهاز حماية الشبكات باستخدام برامج مفتوحة المصدر والتي يمكن تبنيها لحماية الشبكات الحكومية. • المساهمة في تقليل تكاليف شراء أجهزة حماية الشبكات والاعتماد على منتج وطني. • تحفيز الشركات لتبني مشاريع مماثلة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات مركز الدفاع الإلكتروني
الجهات المساندة	• القطاع الخاص (الشركات العاملة في مجال أمن المعلومات/ الشركات العاملة في مجالات توفير حلول مفتوحة المصدر) • وزارة المالية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 7-61: اعتماد التقنيات والبرامج وتنمية الابتكار في الأمن السيبراني

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بنية أساسية وتقنية متطورة ممكنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات وتحديات الأمن السيبراني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأسيس مركز تخصصي في مجال الأمن السيبراني لإجراء التقييم والاعتماد الأمني المعلوماتي لعدد من البرامج والتقنيات المستخدمة في المؤسسات الحكومية والأجهزة والبرامج مفتوحة المصدر. كما يستهدف البرنامج تعزيز الابتكار في مجالات الأمن السيبراني، ودعم تطوير تطبيقات الأمن السيبراني المصممة محليًّا بشكل تجاري وإتاحتها للسوق المحلي، والسعي للحصول على الاعتماد الدولي للتطبيقات الوطنية وتسويقها للخارج.
العناصر الأساسية للبرنامج	• دعم المهتمين والهواة في مجال الأمن السيبراني لتطبيق خبراتهم والاستفادة منها في مبادرات الأمن السيبراني الوطنية. • محاكاة لبعض البرامج والتقنيات المستخدمة في المؤسسات الحكومية ومؤسسات البنى الأساسية بهدف التعرف على الثغرات الأمنية المعلوماتية. • إيجاد الحلول التقنية والإجرائية لتقييم التقنيات والبرامج للتأكد من خلوها من أي ثغرات أمنية معلوماتية أو تسريب لأي معلومات خاصة. • تقييم مدى تطابق وتوافق التقنيات والبرامج مع المعايير الأمنية المعلوماتية. • اعتماد البرامج والتقنيات المستخدمة في المؤسسات الحكومية بعد اختبارات التقييم الأمني. • الفحص والتدقيق المتعلق بشفرة البرامج والتطبيقات. • التعاون مع المؤسسات والشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال لبناء قدرات وطنية. • تحليل الجوانب المتعلقة بتعزيز وتحفيز الابتكار في مجال الأمن السيبراني بما يشمل جوانب بناء القدرات والجوانب القانونية والبنى الأساسية والاستثمار والتعاون الدولي.

تابع: البرنامج 7-61: اعتماد التقنيات والبرامج وتنمية الابتكار في الأمن السيبراني

العناصر الأساسية للبرنامج	• خلق شراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية العاملة والداعمة في هذا المجال. • تعزيز الاستثمار في مجالات الأمن السيبراني محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا. • استحداث صناعات وطنية في مجال الأمن السيبراني. • تقليل المخاطر الأمنية المعلوماتية للشبكات والأنظمة المعلوماتية الحساسة الناجمة عن استخدام تقنيات مستوردة قد تحتوي على ثغرات أمنية. • إيجاد فرص عمل محلية في مجال الأمن السيبراني. • التدقيق الأمني على الأجهزة والبرمجيات المفتوحة المصدر. • وضع المعايير الأمنية اللازمة لتبني الأجهزة والبرامج مفتوحة المصدر والتي يمكن استخدامها من قبل المؤسسات الحكومية. • المساهمة في تقليل شراء الأجهزة والبرمجيات مغلقة المصدر ذات التكلفة العالية والاعتماد على منتجات وطنية. • تحفيز الشركات لتبني مشاريع مماثلة بما يساهم في تعزيز سوق الأجهزة والبرمجيات المفتوحة المصدر.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • مركز الدفاع الإلكتروني
الجهات المساندة	• القطاع الخاص • وزارة المالية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 7-62: تطوير منظومة التصديق الإلكتروني الوطني

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بنية أساسية وتقنية متطورة ممكنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات وتحديات الأمن السيبراني		
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تحديث وتطوير منظومة التصديق الإلكتروني الوطني بأنظمة وتقنيات جديدة، مع التشغيل والصيانة وتقييم منظومة التصديق الإلكتروني وسد الفجوة لمتطلبات التدقيق العالمي.		
العناصر الأساسية للبرنامج	• استمرار إصدار شهادات التصديق الإلكتروني وتوفير خدمات الدخول الآمن للأنظمة والتوقيع الإلكتروني عن بعد لضمان استمرار الحكومة الإلكترونية. • مواءمة منظومة التصديق الإلكتروني مع متطلبات تحقيق اعتماد متصفحات مايكروسوفت وأبل وفايرفوكس وجوجل وأدوبي لشهادات التصديق الإلكتروني. • القيام بالبحوث والدراسات لتمكين السلطنة من إنشاء وتطوير حلول وطنية محلية لتقنيات التصديق الإلكتروني. • وجود حلول محلية لتقنيات التصديق الإلكتروني (منظومة التصديق الإلكتروني والدخول الآمن والتوقيع الإلكتروني والأنظمة المرتبطة بها)، لتجنب شراء حلول من خارج السلطنة لأسباب أمنية وأيضًا لتحقيق أرباح بالمنافسة بهذه الحلول في المناقصات المطروحة محليًا (البنوك العاملة في السلطنة) وخليجيًا وعالميًا.		
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات		
الجهات المساندة	• شرطة عمان السلطانية • هيئة تنظيم الاتصالات • البنك المركزي العماني • الشركة العمانية للاتصالات • الشركة العمانية القطرية للاتصالات • وزارة المالية	• الصندوق العماني للتكنولوجيا • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • جامعة السلطان قابوس • القطاع الخاص • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة	
مستوى التكلفة	منخفض		
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021		

البرنامج 7-63: الترويج لعُمان كمركز لإدارة الطوارئ

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بنية أساسية وتقنية متطورة ممكنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات وتحديات الأمن السيبراني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج الترويج لجعل السلطنة مركزًا لخدمات إدارة الطوارئ وجذب الشركات العالمية في استضافة بياناتها في السلطنة، حيث تُعد السلطنة الدولة المثالية لتقديم مثل هذه الخدمات، نظرا للموقع الجغرافي المميز الذي تتمتع به والذي يمنحها ميزة تنافسية، بجانب الاستقرار السياسي الذي أنعم الله به على السلطنة. إضافة إلى ذلك، فإن ما يؤهلها لتقديم هذه الخدمات هو ارتباطها بمعظم أنظمة الكابلات البحرية الرئيسية التي تمر بالمنطقة، كما أنها تتصل بخط آسيا-أفريقيا-أوروبا الذي يعد الخط الأساسي الجديد الرابط بين أكثر من 6 مليارات شخص عبر شبكة الإنترنت حول العالم.
العناصر الأساسية للبرنامج	• الترويج للسلطنة كمركز إستراتيجي للطوارئ وحماية البيانات. • استقطاب الدول لاستضافة نسخة من برامجها أو بياناتها الأساسية وذلك لتشغيلها أو استعادتها عند عدم توفر مركز بياناتها. • تحفيز قطاع التقنية والاتصالات من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تخدم مقدمي الخدمة في مراكز البيانات.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• وزارة الخارجية • هيئة تنظيم الاتصالات • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • مراكز البيانات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 7-64: إطلاق منصة التناقص الإلكتروني

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بنية أساسية وتقنية متطورة ممكنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات وتحديات الأمن السيبراني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إنشاء منصة إلكترونية حكومية مركزية موحدة لطرح المناقصات وإدارة المشتريات إلكترونيًّا. حيث يقوم البرنامج بتوثيق جميع عمليات ومراحل التناقص في النظام، إضافة إلى تمكين المستخدم من استخراج التقارير عن كل ما يتعلق بالمناقصات. أيضًا يعد البرنامج قاعدة موحدة لجميع الشركات المسجلة لدى الأمانة العامة لمجلس المناقصات.
العناصر الأساسية للبرنامج	• البحث عن آلية تخصيص منصة التناقص الإلكتروني بالتعاون مع الجهات المختصة كوزارة المالية. • العمل على تطبيق آلية التخصيص المناسبة. • تسهيل عملية التناقص وإدارة المشتريات. • الشفافية في إجراءات التناقص. • دعم مركزية البيانات وإدارة النفقات. • الحصول على أسعار تنافسية، وذلك بالوصول لأكبر عدد من الشركات المتنافسة عن طريق قاعدة البيانات.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• الأمانة العامة لمجلس المناقصات • الجهات الحكومية الخاضعة لقانون الأمانة العامة لمجلس المناقصات • الجهات الحكومية التي لا تخضع لقانون الأمانة العامة لمجلس المناقصات • الشركات الحكومية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 7-65: توفير بنية أساسية وتقنية متطورة تتواءم مع التحول الرقمي للخدمات

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بنية أساسية وتقنية متطورة ممكنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات وتحديات الأمن السيبراني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توفير بنية تقنية متطورة ومتكاملة ومتضمنة جميع قواعد البيانات اللازمة، مع وضع خطة شاملة للتحول الرقمي وتحديد الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك، متضمنة المواد اللازمة والإطار الزمني وأسس حوكمة تحقيق التحول الرقمي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• يتضمن البرنامج تنفيذ خطط التحول الإلكتروني على مستوى البنية التقنية الأساسية وأنظمة التشغيل الإلكترونية لتقديم الخدمات الخارجية والداخلية، وإعداد قواعد بيانات تشمل البيانات الجيولوجية وبيانات المراقبة والإنتاج وبيانات المستثمرين وبيانات الشركات المشغلة في القطاع للقطاعات، وغيرها من البيانات من خلال تنفيذ المشروعين الآتيين: – مشروع التحول الرقمي – تطوير البنية الاساسية وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الطاقة والمعادن
الجهات المساندة	• المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2024-2021

البرنامج 7-66: تفعيل دور الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بنية أساسية وتقنية متطورة ممكنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات وتحديات الأمن السيبراني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تفعيل دور الطاقة المتجددة لإنتاج الكهرباء وذلك لتقليل الكلفة التشغيلية المصاحبة لإنتاج الكهرباء.
العناصر الأساسية للبرنامج	يتضمن البرنامج المشروعين الرئيسين الآتيين: • أطلس الرياح البحرية • متابعة تنفيذ المشاريع الموضحة أدناه والتي تنفذ من قبل الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه وهي: – مشروع عبري للطاقة الشمسية 2021 – مشروع منح للطاقة الشمسية 2022 – مشروع طاقة الرياح 2023 – مشروع نظام لتوليد الكهرباء المزدوج ل (11) موقع تابع لشركة تنوير – ساهم (2) / تمكين تركيب الألواح الشمسية في أسطح المباني (السكنية، التجارية، الحكومية)
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الطاقة والمعادن
الجهات المساندة	• الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2024-2021

8-2

أولوية سوق العمل والتشغيل

الأهداف الإستراتيجية	البرامج	العدد (19)
سوق عمل بقوى بشرية ذات مهارات وإنتاجية عالية وثقافة عمل إيجابية	(1-8) - (2-8) - (3-8) (4-8) - (5-8) - (6-8)	6
سوق عمل جاذب للكفاءات والعمالة الماهرة ضمن سياسات استقطاب واضحة المعالم والمعايير	(7-8) - (8-8) - (9-8) (10-8) - (11-8)	5
منظومة تشغيل وتأهيل وترقيات وحوافز مبنية على الكفاءة والإنتاجية	(12-8) - (13-8) - (14-8) (15-8) -(16-8)	5
قوانين وتشريعات منظمة لسوق العمل وفق معايير مهنية وبيئة عمل محفزة للمتغيرات	(17-8) - (18-8) (19-8)	3

قائمة البرامج الإستراتيجية لأولوية سوق العمل والتشغيل

رقم البرنامج	اسم البرنامج	الصفحة
1-8	تأسيس المركز الوطني للدراسات الاستشرافية لمستقبل سوق العمل	297
2-8	وحدة المؤهلات الوطنية مؤسسة وتعمل بكفاءة	298
3-8	إطار عمل وطني موحد لمهارات وكفاءات المستقبل مطبق بكفاءة عالية	299
4-8	قاعدة بيانات متكاملة لرأس المال البشري في السلطنة معتمدة وفعالة	301
5-8	برنامج تدريبي وتأهيلي متخصص لرواد الأعمال مطبق حسب القطاعات وبالتعاون مع الجهات المعنية	302
6-8	الإستراتيجية القطاعية لتنمية الموارد البشرية	303
7-8	صندوق الأمان الوظيفي	305
8-8	تطوير وتعزيز سياسات سوق العمل	306
9-8	قطاع الإنشاءات يوفر فرصًا وظيفية للعمالة الوطنية من خلال أتمتته	308
10-8	ثقافة وتوجهات أساليب العمل المستقبلي مطبقة على نطاق واسع	309
11-8	ثقافة تمكين الكفاءات الوطنية العاملة في قطاعات الطاقة والمعادن	310
12-8	إعادة تشكيل وتفعيل اللجان القطاعية وتحديد تبعيتها واختصاصاتها ومهامها	311
13-8	آلية جديدة لتعمين الوظائف مطبقة بفعالية	312
14-8	إستراتيجية تشغيل القوى العاملة الوطنية معتمدة ومطبقة	313
15-8	برامج وطنية لتدريب وتأهيل الباحثين عن عمل بهدف تعزيز فرص تشغيلهم	314
16-8	مشروع التدريب المقرون بالإحلال مطبق بكفاءة	316
17-8	مراجعة وتحديث القوانين والتشريعات المتعلقة بسوق العمل	317
18-8	تطوير وتحسين النظام القضائي المتعلق بسوق العمل	318
19-8	منظومة حوكمة سوق العمل والتشغيل متطورة ومطبقة بفعالية	319

برنامج 8-1: تأسيس المركز الوطني للدراسات الاستشرافية لمستقبل سوق العمل

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	سوق عمل بقوى بشرية ذات مهارات وإنتاجية عالية وثقافة عمل إيجابية	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأسيس مركز بحثي متخصص لإجراء الدراسات الاستشرافية لمستقبل سوق العمل وتوفير البيانات والمؤشرات لدعم سياسات سوق العمل والتشغيل، واستشراف مهارات ووظائف المستقبل على ضوء المتغيرات العالمية والمحلية، وتقديم التوصيات والاقتراحات المناسبة في القضايا المرتبطة باحتياجات سوق العمل والتشغيل والتعليم والتدريب.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشكيل لجنة توجيهية للمركز تكون عضويتها من الجهات الأخرى ذات العلاقة. • توفير الدعم المالي لإنشاء المركز وتمويل الدراسات الاستشرافية والبحوث. • الاستعانة ببيت خبرة كذراع بحثي للمركز لإجراء الدراسات والبحوث الخاصة بمواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل. • وضع خطة عمل بحثية للمركز بما يتوافق مع متطلبات رؤية عُمان 2040. • توفير قواعد البيانات المتخصصة لإجراء دراسات سوق العمل. • توفير النماذج الاقتصادية لاستشراف احتياجات سوق العمل من الوظائف والتخصصات. • توفير أدلة استرشاديه لربط الوظائف بالمهن والتخصصات. • توفير منصة متخصصة لعرض البيانات والمعلومات ذات العلاقة بمواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل. • حصر وتحديد الأطراف ذات المصلحة والجهات ذات الارتباط بمهام المركز والتنسيق فيما بينها. • توفير القدرات الوطنية المتخصصة من الباحثين والأكاديميين في مجال دراسات سوق العمل. • إعداد تقارير دورية توضح احتياجات سوق العمل من المهارات والتخصصات متابعة تنفيذ نتائج الدراسات والبحوث وتوصياتها.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	جامعة السلطان قابوس	
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة التربية والتعليم • وزارة العمل	• وزارة الصحة • المؤسسات التعليمية والأكاديمية • المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • غرفة تجارة وصناعة عمان • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021	

برنامج 8-2: وحدة المؤهلات الوطنية مؤسسة وتعمل بكفاءة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	سوق عمل بقوى بشرية ذات مهارات وإنتاجية عالية وثقافة عمل إيجابية	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج ربط وتكامل الجهود المتعلقة بالارتقاء بمهارات القوى العاملة بناء على معايير معتمدة وشفافة، بما يساهم في زيادة الإنتاجية، وتقليص الفجوة بين مؤهلات أو مهارات الخريجين ومتطلبات سوق العمل تحت مظلة واحدة، بحيث تقوم وحدة المؤهلات الوطنية بإدارة الإطار الوطني للمؤهلات، ووضع منظومة لمعادلة المؤهلات، وإنشاء وتطوير آلية عمل المنظومة الوطنية للمؤهلات، وتأسيس وحدات مهارات قطاعية متخصصة لتطوير وتوحيد المعايير المهنية.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تأسيس الوحدة وتحديد اختصاصاتها. • ينقل إلى الوحدة مركز المعايير المهنية والإطار الوطني للمؤهلات، ودائرة معادلة المؤهلات الأكاديمية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار). • وضع الإطار موضع التنفيذ من خلال منظومة لمعادلة مؤهلات التعليم العالي الأكاديمي والتقني والمهني. • عقد اتفاقيات شراكة مع القطاع الخاص لتأسيس الوحدات المهارية. • استكمال منظومة المعايير المهنية واعتمادها. • بدء تطبيق الاختبارات المهنية تدريجيًّا على القطاعات. • اعتماد رخصة مزاولة المهنة كمتطلب للحصول على عمل في القطاعات المختلفة. • الفرز التدريجي للقوى العاملة الحالية بحيث يتم إخضاعها للاختبارات المهنية. • تنفيذ برامج تدريب موازية لتأهيل من يخفق في اجتياز اختبارات مزاولة المهنة.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	مجلس الوزراء	
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة العمل • غرفة تجارة وصناعة عمان • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	• وزارة التربية والتعليم • الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

برنامج 3-8: إطار عمل وطني موحد لمهارات وكفاءات المستقبل مطبق بكفاءة عالية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	سوق عمل بقوى بشرية ذات مهارات وإنتاجية عالية وثقافة عمل إيجابية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد إطار لأهم المهارات الأساسية، وفقًا للتطورات العالمية والمحلية، ومنسجمة مع متطلبات تنفيذ رؤية عمان 2040، وذلك في مجال التنمية البشرية والمؤشرات العالمية المرتبطة بها، بحيث تمثل مقومات أساسية لإعداد الفرد مهنيًا، وتعزز من فرص حصوله على الوظائف المتاحة في سوق العمل المحلي والخارجي. كما يستهدف البرنامج المساهمة في اكتساب مهارات المستقبل وتعزيز القيم والمبادئ الوطنية المتمثلة في قيم المواطنة، والأمن الوطني، والمهارات المستقبلية الأساسية، والرقمية، والمهنية، والذكاء الاصطناعي، الخ....، والتكيف مع التقنيات المتقدمة، وتحمل المسئولية وصنع القرار، والكفاءات، والسمات الشخصية والقيادية، والأمن الإلكتروني، والمهارات الحياتية، ومهارات التعلم المستمر، وريادة الأعمال.
العناصر الأساسية للبرنامج	متطلبات إعداد إطار عمل وطني موحد لمهارات وكفاءات المستقبل فيما يأتي: • تحديد جهة معنية بمتابعة وتنفيذ متطلبات الإطار الوطني لمهارات المستقبل في مختلف القطاعات الرئيسة (المركز الوطني للدراسات الاستشرافية لمستقبل سوق العمل). • وضع معايير ومحددات عامة لوضع الإطار موضع التنفيذ بالمناهج التعليمية والبرامج التدريبية. • تطوير أدوات تقييم نوعية لقياس مدى اكتساب المستهدفين لمهارات المستقبل فعليًا، بعيدا عن أساليب الاختبارات التقليدية وقياس استرجاع المعلومات. • وضع معايير لتطوير بيئة تعليمية وتدريبية وتشغيلية مرنة وداعمة لاكتساب مهارات المستقبل. آلية تطبيق إطار عمل وطني موحد لمهارات وكفاءات المستقبل: • يتم إدارة البرنامج من خلال فريق مشرف على تنفيذ البرنامج من وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة العمل بالاشتراك مع القطاع الخاص. • إعداد المحتوى العلمي لمكونات البرنامج وتضمينها في مناهج الدراسة بأنواعها المختلفة (العام والعالي وبرامج تدريب الباحثين عن عمل) بالاستفادة من البرامج والأنشطة اللاصفية. • يتم تمويل البرنامج من خلال مصادر غير حكومية ومستدامة. • توحيد المبادرات القائمة حاليًا مثل برنامج مهارات الشباب. • يستفيد البرنامج من البرامج ذات الصلة بالمهارات التي يسعى البرنامج لتحقيقها مثل (التربية العسكرية، وإنجاز عمان، وتحدي عمان، وخبرات العمل، ومنتج مدرستي، وجاهز، وثمرة ...الخ). • توفير معطيات الإطار العام لمهارات المستقبل للجهات التنفيذية كل حسب اختصاصه. • متابعة الجهات التنفيذية في مدى تهيئتها لبيئات العمل من حيث توفيرها الأدوات والتقنيات اللازمة لتطبيق إطار العمل الوطني للمهارات. • توفير الاستشارات والنماذج وأفضل الممارسات لتطوير إستراتيجيات وآليات التنفيذ والتقييم للإطار العام للمهارات لدى كل الفئات المستهدفة بالتعاون مع الجهات المعنية. • توفير منصة تعلم إلكترونية تفاعلية متاحة للجميع، بهدف تنمية وتعزيز مهارات المستقبل، وتتيح تطبيق التقويم الإلكتروني وبرمجياته لمتابعة تطبيق المهارات وتقييمها وتقويمها. • تطوير برامج وأدوات تقييم لمدى امتلاك وتمكن المتقدمين للوظائف في القطاعين العام والخاص من مهارات المستقبل. • رفع الوعي بأهمية مهارات المستقبل وتهيئة المجتمع المحلي للانتقال نحو اقتصاد المعرفة الرقمي.

تابع: برنامج 8-3: إطار عمل وطني موحد لمهارات وكفاءات المستقبل مطبق بكفاءة عالية

العناصر الأساسية للبرنامج	آلية التنفيذ المتبعة للجهات التعليمية والتدريبية: • وضع القيم والمهارات والتوجهات التي ينبغي على الطلبة تحصيلها عبر مراحل مختلفة من مسارهم التعليمي، من خلال معايير ومقاييس مرجعية تلخص ما ينبغي للطلاب معرفته واكتسابه والقيام به في كل مرحلة من مراحل مسارهم التعليمي. • الدمج بين النظرية والتطبيق من خلال تهيئة الفرصة أمام الطلبة للدخول في مشاركات تفاعلية واسعة وخوض تجارب جديدة، وذلك من خلال برامج التعليم النشط (أنشطة الترفيه الرياضي، أنشطة الترفيه، الفنون المرئية) وبما ينسجم مع طبيعة كل مرحلة دراسية. • تبني مفهوم المشاركة والتطبيق لطرق التدريس الفعالة في إكساب وتنمية المهارات والقيم، وتضمينها في الأنشطة اللامنهجية. • استخدام وتوظيف التقانة وتهيئة بيئات تعلم تفاعلية بهدف تنمية وتعزيز مهارات المستقبل لدى الأفراد، وتطبيق التقويم الإلكتروني وبرمجياته لمتابعة تطبيق المهارات وتقييمها وتقويمها. • التطوير المهني المطلوب لتأهيل الكوادر التدريسية للتعامل بكفاءة مع إطار مهارات المستقبل • تطوير الأدوات اللازمة للتقييم وإجراء التغذية الراجعة الشاملة. آلية التنفيذ المتبعة للجهات التشغيلية: • تطوير برامج تدريبية ومهنية تكسب الكوادر مهارات المستقبل اعتمادًا على معطيات الإطار. • تطوير أدوات تقييم لمدى اكتساب وتمكن الكوادر من مهارات المستقبل وانعكاسها على التطور الوظيفي لتلك الكوادر. • تطوير بيئة العمل لتنسجم مع متطلبات اكتساب مهارات المستقبل.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة العمل	
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة التربية والتعليم • وزارة الاقتصاد	• الجامعات والمعاهد والكليات الحكومية والخاصة • المؤسسات التشغيلية • غرفة تجارة وصناعة عمان • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 8-4: قاعدة بيانات متكاملة لرأس المال البشري في السلطنة معتمدة وفعالة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	سوق عمل بقوى بشرية ذات مهارات وإنتاجية عالية وثقافة عمل إيجابية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج ربط وإعداد قواعد البيانات المتناثرة ما بين الجهات المختلفة في السلطنة عن القوة البشرية بمختلف مدخلاتها من مخرجات التعليم والتدريب والمهارات والإنفاق الحكومي على التعليم والتدريب بمختلف مؤسساته، وبيانات سوق العمل من العمالة الوطنية والوافدة والمهن الحقيقة، إضافة إلى بيانات الحالة الاجتماعية؛ من أجل قراءة صحيحة لرأس المال البشري وربطها بالتخطيط الاقتصادي السليم.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تعزيز الربط الإلكتروني بين الجهات الأساسية. • توفير الربط الإلكتروني للجهات التي لا يوجد لديها قاعدة بيانات إلكترونية. • إعداد إستراتيجية وخطة بناء وربط قواعد البيانات واعتمادها وتنفيذها ومتابعة تنفيذها وتقييمها.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	عمان الرقمية
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة العمل • وزارة التربية والتعليم • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • القطاعات الاقتصادية • الأمانة العامة لمجلس المناقصات • هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 8-5: برنامج تدريبي وتأهيلي متخصص لرواد الأعمال مطبق حسب القطاعات وبالتعاون مع الجهات المعنية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	سوق عمل بقوى بشرية ذات مهارات وإنتاجية عالية وثقافة عمل إيجابية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تدريب وتأهيل متخصص لرواد الأعمال أو المقبلين على دخول قطاع ريادة الأعمال حسب القطاعات بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إتاحة موارد مالية لتنفيذ البرنامج. • توقيع مذكرات تعاون مع الجهات ذات العلاقة. • تحديد فريق عمل لتنفيذ ومتابعة سير عمل مراحل المشروع. • وضع معايير لاختيار رواد الأعمال أو المقبلين على دخول قطاع ريادة الأعمال للمشاركة في البرنامج.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الجهات المساندة	• وزارة العمل • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

البرنامج 8-6: الإستراتيجية القطاعية لتنمية الموارد البشرية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	سوق عمل بقوى بشرية ذات مهارات وإنتاجية عالية وثقافة عمل إيجابية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير البوابة الإستراتيجية لسوق العمل للقطاع الخاص من خلال دراسة واقع واحتياجات الكوادر البشرية اللازمة للعمل بالقطاع الخاص وتشجيع الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير البيانات الخاصة باحتياجاتهم من الموارد البشرية من خلال تعبئة الاستبانات الخاصة بالبوابة وتنفيذ برامج تدريب غير مقرونة بالتشغيل، لتأهيل القوى العاملة للاستجابة لاحتياجات القطاع الخاص. كما يستهدف البرنامج تقييم السمات الشخصية للراغبين بدخول ريادة الأعمال بهدف تحديد مستوى القابلية والاستعدادية والجوانب المهارية الأساسية اللازمة لنجاح القطاع الخاص والاسترشاد بنتائجها لإجراءات التمويل بصورة أساسية. كما يستهدف البرنامج استحداث نظام مستدام للمعايير المهنية وتحديد المهن ذات الفرص الواسعة في السلطنة لسد الفجوة المهارية بطريقة إستراتيجية ممنهجة ومؤشرات أداء دقيقة وواقعية، من خلال تطوير اختصاصات مركز المعايير المهنية ليصبح جهة حكومية تشريعية تنظيمية معنية بتنمية المهارات بالتعاون والتنسيق مع مجموعات ممثلة لكل القطاعات الاقتصادية المستهدفة تدعى (وحدات المهارات القطاعية)، ويكون المركز الجهة المسؤولة عن اعتماد كافة الأطر والأدلة والآليات الواجب اتباعها لدى كل القطاعات عند إعداد المعايير المهنية وتطبيقاتها وأسس اعتمادها النهائي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تطوير البوابة الإستراتيجية لسوق العمل وذلك من خلال: – تشكيل فريق من الجهات المعنية وأصحاب العلاقة. – تحليل البيانات وإصدار التقارير اللازمة. – الاتفاق على آلية العمل اللازمة للتنفيذ. – جمع البيانات اللازمة للبوابة. • وضع آلية تقييم لقابلية واستعدادية الراغبين في ريادة الأعمال من خلال: – تحديد الجهة المعنية بتنفيذ وإدارة البرنامج. – استحداث آلية التقييم والمتابعة. – إخضاع المتقدمين الراغبين في برامج التمويل للتقييم. – المواءمة والاتساق والتكامل بين الكفاءات. – نشر الوعي بأهمية التقييم بين الشرائح المستهدفة.

تابع: البرنامج 8-6: الإستراتيجية القطاعية لتنمية الموارد البشرية

العناصر الأساسية للبرنامج	• تنظيم المعايير المهنية والكفاءات للقطاع وذلك من خلال: – وضع المعايير المهنية لكافة التخصصات المطلوبة حاليًّا حسب الإحصاءات في سوق العمل، والمشاريع الحالية وخصوصًا الحكومية، والفرص الاقتصادية. – تنظيم المهن المحددة في هذه الإستراتيجية. – إعادة هيكلة مركز المعايير المهنية إداريًا وتنظيميًا. – بناء منظومة للقدرات الوطنية في المجالات المختلفة (إدارة وحوكمة المعايير المهنية وتطبيقاتها وغيرها من المجالات). – استحداث وحدات المهارات القطاعية ضمن القطاعات المستهدفة. – اعتماد تطوير معايير مهنية جديدة للقطاعات المستهدفة. – اعتماد تطوير تطبيقات المعايير المهنية في القطاعات المستهدفة. – توفير آلية لاختبار المتقدمين الوافدين والمواطنين عند التوظيف. – إعداد بطاقات مهنية بناء على المواصفات والمعايير المهنية. مثال: بطاقة المهندس المعمول بها في بعض الدول. – تحديد مصفوفة المهن الجاذبة في السلطنة. – تطبيق آليات احتساب المهن والمهارات الحالية (وزارة العمل وغيرها).
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة العمل
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة المالية • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040 • الأمانة العامة لمجلس المناقصات • غرفة تجارة وصناعة عمان • هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • الهيئة العامة للمناطق الصناعية الخاصة والمناطق الحرة • بنك التنمية العماني • كافة القطاعات الاقتصادية بالسلطنة • الجهات المشرفة على القطاعات الاقتصادية (وزارات / هيئات) • الجمعيات المهنية (الجهات الحاضنة لوحدات المهارات القطاعية) • المؤسسات التعليمية والتدريبية (بالقطاع العام والخاص) • المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 8-7: صندوق الأمان الوظيفي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	سوق عمل جاذب للكفاءات والعمالة الماهرة ضمن سياسات استقطاب واضحة المعالم والمعايير
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تفعيل صندوق الأمان الوظيفي ليقوم بدوره بفعالية وينظم ويوفر الحماية التأمينية للمنتهية خدماتهم من العمل والباحثين عن عمل، من خلال التنسيق مع الأطراف ذات العلاقة، وتشكيل فرق عمل مشتركة من الجهات المعنية، وتنفيذ الخطط المعتمدة، واستكمال مراجعة وإصدار القانون لنظام الأمان الاجتماعي من الجهات المختصة، وتحديد الجهة المعنية بضمان الملاءة المالية واستدامة الصندوق، وبالجانب الإداري والتشغيلي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد دراسة شاملة واقتراح الفئات المشمولة وشروط الاستحقاق. • إعداد دراسة أكتوارية لمعرفة التكاليف المرتبطة بالنظام وسياسات التمويل. • استصدار قانون منظم لأعمال الصندوق. • ضمان الجاهزية الإدارية والفنية للجهات التي تعمل على التنفيذ. • إعداد خطط تشغيلية لمراحل التنفيذ للجهات المعنية. • إعداد خطة لإدارة التغيير والتعريف بالنظام.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة العمل • صناديق التقاعد • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021

برنامج 8-8 : تطوير وتعزيز سياسات سوق العمل

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	سوق عمل جاذب للكفاءات والعمالة الماهرة ضمن سياسات استقطاب واضحة المعالم والمعايير
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إجراء بعض التعديلات على سياسات سوق العمل الحالية لجعله أكثر جاذبية للكفاءات الوطنية وبما يحقق مصالح جميع الأطراف ويساهم في زيادة فرص التوظيف واستقرار العمالة الوطنية بالقطاع الخاص من خلال تطبيق المادة (28) من قانون العمل، والتي تعرف بحقوق وواجبات العامل وصاحب العمل، والحدّ من الظواهر السلبية للتجارة المستترة ، وتنظيم عمل الجوانب الإيجابية منها من خلال التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار لإصدار قانون مكافحة التجارة المستترة، مع أهمية العمل على تقنين أوضاع الشركات التي تمارس التجارة المستترة وتشجيعها على تطبيق القوانين المنظمة لسوق العمل.
العناصر الأساسية للبرنامج	• التصريح قبل التفتيش، بحيث تقوم وزارة العمل بمنح تصاريح العمل (مأذونيات العمل) للشركات المستوفية للشروط المطلوبة بشكل مباشر، على أن يتم التفتيش والرقابة على تلك الشركة عند مباشرتها للعمل أسوة بما تقوم به العديد من المؤسسات الحكومية حاليًا. • مراجعة سياسة التعمين في المهن والشركات لإيجاد وسائل أخرى للتعامل مع المؤسسات والشركات غير الملتزمة. • مراعاة أصحاب العلاقة في سياسات التوظيف والفصل، بحيث يتم توضيح اشتراطات التوظيف والفصل بشكل أفضل، مع إمكانية زيادة نسبة فترة الاختبار لتقييم العامل من الناحية الفنية والسلوكية لتصبح بين ٤-٦ أشهر عوضًا عن ثلاثة أشهر. • تحديد سقف أعلى وأدنى للتعويض عن الفصل التعسفي، بحيث لا يكون هناك تفاوت كبير في التوقعات، ولا يتم استغلال الوضع بشكل خاطئ، وإضفاء العدل والمساواة في هذا الجانب. • وضع سياسات تضمن تقريب مزايا العمل بين القطاعين العام والخاص بما فيها ساعات العمل. • التعامل بمرونة مع سياسة الحد الأدنى للرواتب لحاملي الشهادات الجامعية وغيرها بحيث تخضع للتوافق بين الطرفين مع مراعاة الخبرة العملية والمهنية والمؤهل العلمي. • تبني ضوابط وسياسات العمل اللائق ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030 من خلال العمل مع اللجنة الوطنية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان الإيفاء بالأهداف والغايات للمادة رقم (8) من أهداف التنمية المستدامة. • دراسة آليات تطبيق المادة رقم (11) من قانون إقامة الأجانب، لتفادي أي انعكاسات سلبية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإيجاد نظام يتفق عليه بمنح شهادة عدم ممانعة من الانتقال بعد انتهاء عقد العامل دون الحاجة إلى انتظار فترة سنتين.

تابع: برنامج 8-8 : تطوير وتعزيز سياسات سوق العمل

العناصر الأساسية للبرنامج	• تضمين مواد بقانون العمل الجديد تتعلق بتطبيق نظام التأمين الصحي للوافدين بالتنسيق مع الهيئة العامة لسوق المال. • السعي مع الجهات ذات العلاقة لإنشاء مدن عمالية سكنية تراعى فيها الاشتراطات الصحية والأمنية. • مراجعة القرارات الوزارية وتعديل موادها بما يتماشى مع قانون العمل ورؤية 2040 . • التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار لإصدار قانون مكافحة التجارة المستترة. • إصدار تشريع وقانون ينظم العمل بدون صاحب العمل (نظام الكفيل السابق)، ويحدد حقوق وواجبات العامل وصاحب العمل ويحمي حقوق الطرفين. • تطوير دائرة المنشآت المجيدة إلى مركز خدمات المستثمرين والمنشآت المميزة. • تمكين مديري العموم من متابعة وتقييم الأداء لدوائر العمل وفق مؤشرات أداء واضحة ومحددة تعد من قبل وزارة العمل وتعمم على جميع فروعها في السلطنة. • تشكيل مجلس مختص بكل محافظة لتخطيط سوق العمل، برئاسة المحافظ وعضوية مدير عام العمل بالمحافظة وغرفة التجارة والصناعة والاتحاد وممثلي القطاع الخاص. • التعاون مع غرفة تجارة وصناعة عمان في إعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بسوق العمل وصياغة التوصيات المناسبة. • تحفيز المشاركة المجتمعية واستطلاعات الرأي والمشاركة في اتخاذ القرار. • تمثيل وزارة العمل في لجنة تنظيم سوق العمل بغرفة تجارة وصناعة عمان.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة العمل
الجهات المساندة	• وزارة الإعلام • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة الاقتصاد • وزارة الإسكان والتخطيط العمراني • الهيئة العامة لسوق المال • غرفة تجارة وصناعة عمان • الاتحاد العام لعمال سلطنة عمان • اللجان القطاعية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 8-9: قطاع الإنشاءات يوفر فرصًا وظيفية للعمالة الوطنية من خلال أتمتته

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	سوق عمل جاذب للكفاءات والعمالة الماهرة ضمن سياسات استقطاب واضحة المعالم والمعايير		
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توفير فرص عمل للعمالة الوطنية في قطاع الإنشاءات باعتباره من أهم القطاعات التي تتوفر بها فرص واعدة لتشغيل القوى العاملة الوطنية على الرغم من اعتماد هذا القطاع على العمالة الوافدة غير الماهرة، مما أدى إلى عزوف العمالة الوطنية عن العمل بهذا القطاع. ويستهدف البرنامج توفير فرص عمل من خلال التقنية والأتمتة بحيث يوفر فرص عمل تتطلب مهارات عالية تكون جاذبة للعمالة الوطنية وتعمل على زيادة إنتاجيتها.		
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشكيل لجنة مشتركة للتنسيق بين القطاعين الخاص والحكومي لإعداد إستراتيجية أتمتة قطاع الإنشاءات. • إعداد التشريعات المحفزة لشركات الإنشاءات على استغلال التقنية لأتمتة القطاع. • توفير مؤسسات متخصصة وقادرة على تقديم الاستشارة وضبط الجودة والتوجيه والدعم التقني والتدريبي لتطبيقات التقنية والأتمتة في مجال الإنشاءات. • توفير آلية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الإنشاءات لتمكين أتمتة القطاع والاستفادة من التقنية ومواكبتها. • تفعيل مادة قانونية أو إقرار من الأمانة العامة لمجلس المناقصات وباقي الجهات الحكومية غير الخاضعة لمجلس المناقصات بأن تكون الأولوية في الحصول على المناقصات للشركات الملتزمة بأتمتة قطاع الإنشاءات لتوفير فرص وظيفيه للعمالة الوطنية. • تحديث نظام مواصفات البناء للسماح بإدخال التقنية الحديثة والتكنولوجيات المتقدمة في البناء، مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد، ونظم المباني الخضراء، ونظم المباني الصديقة للبيئة. • تحديد الممارسات العالمية الناجحة في مجال التكنولوجيات الحديثة التي يتم استخدامها في هذا القطاع، والتي تتطلب مهارات عالية ترقى لطموحات المواطن العماني ويقبل العمل بها، مثل آليات التحكم عن بعد، وروبوتات البناء الآلي.... وغيرها. • تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقيام بدراسات للبحث عن تكنولوجيات ونظم بناء لا تتوافر حاليًا في السلطنة ومحاولة استقطابها والترويج والتسويق لها، وإتاحة فرص أفضل لها للحصول على المناقصات في حال تم تضمين نظم بناء حديثه بها. • تحديد 3 مشروعات حكومية يتم اشتراط البناء فيها باستخدام التقنيات الحديثة. • إتاحة منح دراسية للطلبة العمانيين الدارسين في الهندسة والتقنية لتزويدهم بالمهارات المناسبة في هذا المجال، وإدخال مفاهيم البناء الحديث ضمن المناهج. • استحداث وظائف جديدة ضمن التصنيف المهني، كأخصائي تقنية ثلاثية الأبعاد، وأخصائي نظم بناء، وأخصائي مباني خضراء ... الخ.		
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الاقتصاد		
الجهات المساندة	• الأمانة العامة لمجلس المناقصات • وزارة العمل	• غرفة تجارة وصناعه عمان • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة	
مستوى التكلفة	مرتفع		
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021		

برنامج 8-10: ثقافة وتوجهات أساليب العمل المستقبلي مطبقة على نطاق واسع

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	سوق عمل جاذب للكفاءات والعمالة الماهرة ضمن سياسات استقطاب واضحة المعالم والمعايير
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تشجيع جهات العمل المختلفة على تبني ثقافة وتوجهات أساليب العمل المستقبلي من خلال تشجيع مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة على تطبيق نظام العمل المرن، والعمل الجزئي، والعمل عن بعد، مع التركيز على الإنتاجية، وتشجيع التعلم والتطوير الذاتي المستمر. كما يستهدف البرنامج التشجيع على التدوير الوظيفي لموظفي القطاع العام بين الوحدات والهيئات الحكومية، وتشجيع التبادل الوظيفي والخبرات بين القطاع العام والخاص.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تضمين مواد بالقوانين لتشجيع مختلف الجهات على تبني ثقافة الأعمال المستقبلية. • العمل على غرس ثقافة وتوجهات العمل المستقبلي من خلال المناهج التربوية والتطبيق العملي. • تكثيف التوعية بأهمية ثقافة العمل المستقبلي. • استكمال البنية التقنية وأتمتة أساليب العمل. • اعتماد مبدأ أولوية تطبيق الخدمات رقميًا. • اعتماد مبدأ أولوية وضع الخدمات والتطبيقات على النظم السحابية والشبكات المشتركة وخلافه.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة العمل
الجهات المساندة	• وزارة الإعلام • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة التربية والتعليم • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021

برنامج 8-11: ثقافة تمكين الكفاءات الوطنية العاملة في قطاعات الطاقة والمعادن

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	سوق عمل جاذب للكفاءات والعمالة الماهرة ضمن سياسات استقطاب واضحة المعالم والمعايير
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج استكمال التعاون مع وزارة العمل في بناء الكفاءات وتنمية المورد البشري للعاملين بقطاعي الطاقة والمعادن بحيث يتم تقييم قدرات العاملين في قطاعات الطاقة والمعادن وتصنيفهم وفقًا لمؤهلاتهم وخبراتهم ومهاراتهم، وتحديد الثغرات في المهارات، من أجل وضع خطة تدريب وتأهيل تمكنهم من المنافسة في سوق العمل في قطاعات الطاقة والمعادن لتعزيز نسبة التعمين في القطاعات.
العناصر الأساسية للبرنامج	• يتضمن البرنامج خلال الخطة الخمسية العاشرة تنفيذ مشروع بناء الكفاءات وتنمية المورد البشري بقطاعي الطاقة والمعادن وذلك بالتعاون مع وزارة العمل.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الطاقة والمعادن
الجهات المساندة	• وزارة العمل
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2025

برنامج 12-8: إعادة تشكيل وتفعيل اللجان القطاعية وتحديد تبعيتها واختصاصاتها ومهامها

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة تشغيل وتأهيل وترقيات وحوافز مبنية على الكفاءة والإنتاجية، تذكي روح المبادرة والابتكار		
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعادة تشكيل اللجان القطاعية الحالية في وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040 (8 لجان) وتلك المشكلة من قبل وزارة العمل (12 لجنة)، والتوسع في تأسيس لجان جديدة لتغطية القطاعات الاقتصادية الأخرى، بحيث تشرف على هذه اللجان المؤسسة الحكومية المعنية بالقطاع، ويكون المسؤول عن أدائها رئيس الوحدة المعنية بالقطاع، ويكون في عضويتها عدد متساوٍ من ممثلي القطاعين العام والخاص، وتكون هناك دائرة معنية لمتابعة أعمال اللجنة ومخرجاتها تابعة لمكتب رئيس الوحدة، مع وضع أسس حوكمة واضحة لعمل هذه اللجان، على أن تكون اختصاصات هذه اللجان المساهمة في التخطيط الاقتصادي للقطاع، وتعزيز نموه بشكل مستمر، ومعالجة التحديات التي تواجهه، ورسم سياسات التشغيل للقطاع، وحصر الفرص الوظيفية، ومتابعة التشغيل والتدريب والتأهيل فيه، وتقديم مقترحات لرفع مستوى إنتاجية العاملين في القطاع.		
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشكيل اللجان وتحديد أعضائها واختصاصاتها وتبعيتها. • نظام تأسيسي يوضح آلية اختيار وترشيح وتسمية ممثلي القطاعات في هذه اللجان وآلية رسم السياسات واتخاذ القرارات وجمع البيانات بما يدعم حوكمة هذه اللجان، وأن يتضمن هذا النظام آلية الإفصاح عن نتائج الاجتماعات ومؤشرات الأداء. • وجود ربط إلكتروني بين المؤسسات ذات العلاقة، بما يخدم توفير قاعدة بيانات ملائمة، وربط مكوناتها بالاحتياجات التدريبية. • تشكيل فريق دعم تنفيذي وفني لكل قطاع اقتصادي مع إعداد دليل للفرق الفنية. • وجود حوكمة واضحة لعمل اللجان ومتابعة أدائها. • تحل اللجان المقترحة محل اللجان القائمة حاليًّا. • تحديد ميزانية سنوية مستقلة متفق عليها لدعم أعمال اللجنة ومتابعة تنفيذها.		
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040		
الجهات المساندة	• وزارة العمل • وزارة الاقتصاد • مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات المهنية) • الجهة الحكومية المشرفة على القطاع المعني	• غرفة تجارة وصناعة عمان • بنك التنمية العماني • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة	
مستوى التكلفة	منخفض		
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021		

برنامج 8-13: آلية جديدة لتعمين الوظائف مطبقة بفعالية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة تشغيل وتأهيل وترقيات وحوافز مبنية على الكفاءة والإنتاجية، تذكي روح المبادرة والابتكار
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تبني آلية جديدة لاحتساب نسب التعمين في مؤسسات القطاع الخاص، تقوم على تحديد نسب التعمين لتكون على حسب المستويات الوظيفية لكل قطاع اقتصادي، بحيث تحدد نسبة واضحة لكل مستوى وظيفي (الوظائف العليا، والوظائف الوسطى، وللوظائف محدودة المهارة)، ويقترن ذلك برفع رسوم استقدام القوى العاملة الوافدة للمهن الإشرافية والقيادية بشكل تتوافق عليه الأطراف، بحيث تتناسب الرسوم مع العدد وطبيعة المهنة (باستثناء المؤسسات المسجلة في هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وتوجيه المبالغ المحصلة من هذه الرسوم إلى دعم تدريب وتأهيل وتشغيل القوى العاملة الوطنية، كما يستدعي ذلك وفق الإجراءات الحالية حضر بعض المهن على الوافدين.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تحديث قواعد البيانات للعاملين في القطاع الخاص بما يعكس واقع المهن التي يمارسونها. • التدرج في رفع رسوم استقدام القوى العاملة الوافدة حسب المهن العليا والمتوسطة والفنية والتخصصية. • تقديم جزء من المزايا والتسهيلات لدعم القطاع الخاص. • وجود تعريف/ تصنيف للمستويات الوظيفية (العليا والوسطى ومحدودة المهارة). • مراجعة التشريعات لتحقيق أهداف البرنامج. • تحديد النسب المستهدفة لكل قطاع بالتوافق بين اللجنة القطاعية ووزارة العمل. • تحديد آليات لتحفيز الشركات المجيدة وتوسعة نطاقها لتشمل شركات من فئات مختلفة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة العمل
الجهات المساندة	• وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040 • اللجان القطاعية المقترحة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021

برنامج 8-14: إستراتيجية تشغيل القوى العاملة الوطنية معتمدة ومطبقة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة تشغيل وتأهيل وترقيات وحوافز مبنية على الكفاءة والإنتاجية، تذكي روح المبادرة والابتكار
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد إستراتيجية متكاملة للتشغيل بالاعتماد على قاعدة بيانات ودراسات تشخص الوضع الراهن وتستشرف الوظائف المستقبلية ومتوائمة مع الإستراتيجيات القطاعية الأخرى، تتضمن أهدافًا قصيرة، ومتوسطة، وبعيدة المدى وفق برامج وسياسات تعليمية وتدريبية متقنة متوائمة مع مستقبل سوق العمل وقادرة على تلبية متطلباته.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشكيل لجنة استشرافية عليا لمشروع إعداد الإستراتيجية وتسمية أعضائها برئاسة الجهة الراعية وعضوية الجهات المعنية ومن ذوي الخبرة. • إعداد دراسة تقييم الوضع الراهن ووضع إطار عمل محدد لإعداد الإستراتيجية. • تنظيم حلقة عمل وطنية لاستعراض نتائج الدراسة وإطارها العام بمشاركة جميع الجهات المعنية والمنظمات الدولية ذات العلاقة. • تعيين استشاري للعمل على وضع الإستراتيجية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. • قاعدة بيانات متكاملة لرأس المال البشري، وصياغة ومراجعة واعتماد التشريعات اللازمة من الجهات المختصة. • تشكيل اللجان والفرق المعنية بما فيها فريق إدارة المشروع، وفريق ضمان الجودة والفرق الفنية المتخصصة. • التعريف بالإستراتيجية والترويج لها. • متابعة تنفيذ مبادرات الإستراتيجية من خلال اللجنة الإشرافية العليا. • إعداد وتنفيذ آلية لتفعيل التعاقد مع الجهات الحكومية المشرفة على القطاعات الاقتصادية في إدارة الإحلال والتوظيف في القطاع الحكومي والقطاع الخاص. • إعادة هندسة إجراءات التوظيف وصياغة إطار عمل فعال لتمكين شركات التوظيف الخاصة. • استبدال طلب المأذونية بطلبات التوظيف. • مركزية الترخيص للقوى العاملة الوافدة للجهات الحكومية. • إعداد إستراتيجية متكاملة للتوظيف.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة العمل
الجهات المساندة	• اللجان القطاعية • المجتمع المدني • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021

برنامج 8-15: برامج وطنية لتدريب وتأهيل الباحثين عن عمل بهدف تعزيز فرص تشغيلهم

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة تشغيل وتأهيل وترقيات وحوافز مبنية على الكفاءة والإنتاجية، تذكي روح المبادرة والابتكار
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إطلاق مجموعة من البرامج الوطنية لتعزيز فرص تشغيل الباحثين عن عمل التي تشمل تعزيز مهارات الباحثين عن عمل، وتدريبهم (غير مقرون بالتشغيل)، وإعادة تأهيلهم، والتدريب على رأس العمل، والتلمذة المهنية، والتدريب العسكري للباحثين عن عمل، وتدريب طلبة التعليم العالي، والخدمات المستقلة والمهن الفردية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تحديث قاعدة بيانات الباحثين عن عمل، بحيث تتضمن المهارات الأساسية المطلوبة لسوق العمل، والشركات الداعمة لبرنامج التدريب غير المقرون بالتشغيل لكل قطاع اقتصادي، والباحثين عن عمل من حاملي التخصصات الجامعية غير المطلوبة بسوق العمل، وتحديد البرامج التدريبية المناسبة لهم لإعادة تأهيلهم. • وضع تصور متكامل لجميع برامج التدريب المقترحة وبرنامج التدريب العسكري للباحثين عن عمل، بحيث يشمل: – إطلاق برنامج وطني لتدريب الباحثين عن عمل الحاليين (المقيدين في سجلات وزارة العمل من حملة المؤهلات الجامعية) على المهارات الأساسية التي يحتاجونها خلال مشوار بحثهم عن عمل، يشتمل على طرق إعداد السيرة الذاتية، وتقديم طلبات العمل، واجتياز مقابلات التوظيف، والمهارات المهمة خلال الفترة الأولى بعد حصولهم على العمل (على أن يكون هذا البرنامج ضمن المتطلبات الدراسية للطلبة في الجامعات والكليات داخل السلطنة وقبل تخرجهم في السنوات المقبلة). – إطلاق برنامج وطني لإلحاق الباحثين عن عمل من حملة المؤهلات الجامعية وممن لم يسبق لهم العمل، بتدريب عملي -غير مقرون بالتشغيل - في المؤسسات الكبيرة، مدفوع الأجر من قبل الحكومة، يمتد إلى سنة قابلة للتجديد لستة أشهر أخرى، بحيث يمنح المتدرب شهادتي تدريب وخبرة، على غرار برامج أخرى مشابهة في المنطقة، وذلك لتسريع وتيرة التوظيف في الوظائف التي تشترط الخبرة. – إطلاق برنامج وطني لإعادة تأهيل الباحثين عن عمل من حملة التخصصات الجامعية غير المطلوبة لسوق العمل، وتدريبهم على العمل في تخصصات أخرى قريبة من تخصصاتهم الحالية لتهيئتهم للعمل في القطاعين العام أو الخاص.

تابع: برنامج 8-15: برامج وطنية لتدريب وتأهيل الباحثين عن عمل بهدف تعزيز فرص تشغيلهم

العناصر الأساسية للبرنامج	– إعادة العمل والتوسع في برنامج التدريب على رأس العمل وتطويره، مع منح مزايا للمنشآت التجارية التي تمنح وظائف للباحثين عن عمل الذين لم يسبق لهم العمل (من خريجي الجامعات والكليات في الوظائف التي يشترط فيها الخبرة)، بهدف تأهيليهم وإكسابهم الخبرة ومواءمة دراستهم باحتياجات سوق العمل، بحيث تساهم الحكومة بجزء من رواتبهم خلال الثمانية عشر الأشهر الأولى من تشغيلهم. – إلحاق الخريجين الباحثين عن عمل والحاصلين على المؤهلات العلمية المختلفة إلى الخدمة الوطنية (التدريب العسكري) لمدة تدريبية تمتد لفصلين دراسيين على أن تناط هذه المهمة إلى شرطة عُمان السلطانية كونها الجهة التي يتوفر بها العديد من الوحدات التدريبية والكوادر التدريبية وأماكن الإعاشة أو قوات السلطان المسلحة، بحيث يحصل المتدرب على الجرعات التدريبية في الانضباط والالتزام والاعتماد على النفس وحسن التصرف والمثابرة والاجتهاد والإنجاز، وعلى تدريب خاص بالجوانب الأمنية وغرس المبادئ الوطنية، مع منح المتدرب مكافأة شهرية خلال فترة التدريب. – إطلاق برنامج وطني لتكثيف الفرص التدريبية لطلبة التعليم العالي في السلطنة، وذلك بشراكة حقيقية بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص، خلال مرحلة الدراسة الجامعية قبل التخرج؛ لتهيئتهم للدخول إلى سوق العمل وتقليل الفجوة بين المخرجات الجامعية والمهارات المطلوبة لسوق العمل، على غرار برامج التدريب الاحترافي المعمول بها في عدد من المهن كالمحاسبة والتدقيق، والمبنية على معايير دولية. • ربط المنح الحكومية للتدريب للشركات الملتزمة بالتعمين، والتشديد على غير المعمنة. • إشراك المؤسسات التدريبية في تنفيذ البرامج والإشراف عليها ومتابعتها وفقا لمؤشرات أداء واضحة. • اعتماد برامج تدريب إلكترونية من خلال المنصات المتخصصة.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة العمل	
الجهات المساندة	• الأجهزة العسكرية • وزارة الاقتصاد • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • جامعة السلطان قابوس • جامعة التقنية والعلوم التطبيقية	• القطاع الخاص • غرفة تجارة وصناعة عمان • اللجان القطاعية • المجتمع المدني (الجمعيات المهنية) • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025	

البرنامج 8-16: مشروع التدريب المقرون بالإحلال مطبق بكفاءة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	منظومة تشغيل وتأهيل وترقيات وحوافز مبنية على الكفاءة والإنتاجية تذكي روح المبادرة والابتكار
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إحلال عدد من الوظائف التي يشغلها وافدون بالوحدات الإدارية المطبقة لقانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية، من خلال تدريب وتأهيل الباحثين عن عمل الذين يتم اختيارهم لشغل الوظائف المستهدفة، وذلك وفقًا لمتطلبات شغل تلك الوظائف، على أن يتم التثبيت المباشر بعد إنهاء المتدرب فترة التدريب المقررة، ذلك بالنسبة للوظائف التي لا تتطلب فترة إحلال بعد التدريب، ومنها على سبيل المثال الوظائف التربوية لدى وزارة التربية والتعليم.
العناصر الأساسية للبرنامج	• توفير فرص عمل للباحثين عن عمل. • خلق فرصة لتدريب الكوادر الوطنية المؤهلة لإكسابهم المهارات والإمكانيات المطلوبة لشغل وظائف الوافدين. • إحلال مباشر لبعض الوظائف بتعيين مواطنين مؤهلين لمتطلبات شغل تلك الوظائف. • توفير برامج تدريبية لتعزيز المهارات والإمكانيات المطلوبة قبل الالتحاق بالوظيفة. • إيجاد الحلول لبعض المخرجات التربوية بالتنسيق مع المختصين في الجهات ذات العلاقة لمعرفة متطلبات شغل تلك الوظائف، ووضع البرامج التدريبية المناسبة التي تمكنهم من الالتحاق مباشرة بتلك الوظائف.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة العمل
الجهات المساندة	• وزارة المالية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 8-17: مراجعة وتحديث القوانين والتشريعات المتعلقة بسوق العمل

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	قوانين وتشريعات منظمة لسوق العمل وفق معايير مهنية وبيئة عمل محفزة للمتغيرات	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج الإسراع في إعادة مراجعة وإصدار مشروع قانون العمل ومواءمته مع القوانين ذات الصلة بالمشاركة مع رؤية عمان 2040، وأن يعكس أيضًا كافة التطورات التي شهدها سوق العمل خلال السنوات القليلة الماضية. فضلًا عن التطورات التي شهدتها سياسات وظروف سوق العمل وأنماط العمل في ظل تداعيات جائحة كوفيد19- المستجد، كما يستهدف البرنامج إعداد تشريع يعالج نسب التعمين في عقود التعهيد بحيث يضمن تناسبها مع نسب التعمين المقررة التي تعمل فيها الشركة المستفيدة من خدمة التعهيد.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشكيل لجنة عاجلة من ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومة والقطاع الخاص والعمال) لمراجعة مشروع قانون العمل. • إصدار قرار وزاري بتشكيل فريق من أطراف الإنتاج الثلاثة لمراجعة مقترح المشروع الجديد. • مراجعة أفضل الممارسات الدولية والتجارب الناجحة في هذا المجال ومدى إمكانية الاستفادة منها في مراجعة مشروع القانون. • التأكد من مراجعة صياغة القانون بحيث تتماشى مع أحدث المنهجيات في إصدار التشريعات. • إصدار اللائحة التنفيذية لقانون العمل. • طرح مشروع القانون للنقاش المجتمعي خاصة في دوائر الشباب والباحثين عن عمل. • دراسة تأثير هذا القانون على بيئة الأعمال وسوق العمل. • إصدار التشريع المناسب ليعالج نسب التعمين في عقود التعهيد، ووضع آليات الرقابة المناسبة لها، وتحديد الضوابط واللوائح المنظمة للتنفيذ.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة العمل	
الجهات المساندة	• الاتحاد العام للعمال بالسلطنة • وزارة الثقافة والرياضة والشباب • غرفة تجارة وصناعة عمان • وزارة الاقتصاد	• الأمانة العامة لمجلس المناقصات • اللجان القطاعية • المؤسسات المشرفة على القطاع • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021	

برنامج 8-18: تطوير وتحسين النظام القضائي المتعلق بسوق العمل

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	قوانين وتشريعات منظمة لسوق العمل وفق معايير مهنية وبيئة عمل محفزة للمتغيرات
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تبسيط وتطوير وتسريع الإجراءات وتقليل مدة التقاضي وسرعة الفصل في القضايا العمالية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• زيادة عدد أعضاء لجان التوفيق والمصالحة (وزارة الداخلية وخبراء من القطاع الخاص). • زيادة عدد اللجان جغرافيًا بواقع لجنة لكل محافظة ولجنتين لمحافظة مسقط بحيث تجتمع بشكل مستمر، بما يضمن سرعة النظر والبت في القضايا. • تدريب الباحثين القانونين وأمناء سر المحاكم على مهارات التسوية والمصالحة. • إيجاد خطة توعية مكثفة لقانون التوفيق والمصالحة رقم 2005/98. • إيجاد دوائر عمالية متخصصة في المحاكم تنظر في القضايا العمالية فقط. • تأهيل كادر قضائي ليكون كادرًا متخصصًا في القضايا العمالية فقط. • تخصيص كادر متطوع من القطاع الخاص للانضمام إلى عضوية لجان التوفيق والمصالح. • تعزيز التعاون بين الجهات ذات العلاقة. • تنفيذ برنامج تدريبي خاص بمهارات التسوية والمصالحة وبرنامج تدريب للباحثين القانونين في شركات ومؤسسات القطاع الخاص.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة العمل
الجهات المساندة	• وزارة الداخلية • وزارة العدل والشؤون القانونية • الأمانة العامة لمجلس الشؤون الإدارية والقضاء • مجلس شؤون المحافظات • غرفة تجارة وصناعة عمان • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021

برنامج 8-19: منظومة حوكمة سوق العمل والتشغيل متطورة ومطبقة بفعالية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	قوانين وتشريعات منظمة لسوق العمل وفق معايير مهنية وبيئة عمل محفزة للمتغيرات
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير منظومة حوكمة سوق العمل والتشغيل وفق مجموعة مبادئ وسياسات وإجراءات واضحة، تتمثل في فصل الأدوار، وتحديد أطراف المصلحة والصلاحيات لكل طرف، بهدف تحقيق الانضباط المؤسسي، وذلك من خلال تصنيف مسؤوليات وواجبات أصحاب المصلحة إلى ثلاث مستويات، تشمل صنع السياسات، والرقابة والتنظيم، والتنفيذ.
العناصر الأساسية للبرنامج	• مراجعة قوانين ولوائح المؤسسات ذات العلاقة وتوزيع الاختصاصات وفقًا لنظام الحوكمة المعتمد من مجلس الوزراء الموقر. • إصدار القوانين والتشريعات التي يتطلبها تطبيق نظام حوكمة متكامل. • تفعيل دور الشراكة والحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومة والقطاع الخاص والعمال).
الجهة المسئولة عن التنفيذ	مجلس الوزراء
الجهات المساندة	• وزارة العمل • غرفة تجارة وصناعة عمان • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021

9-2

أولويـــة القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

الأهداف الإستراتيجية	البرامج	العدد (17)
بيئة أعمال تنافسية وجاذبة للاستثمار تمارس فيها الحكومة الدور التنظيمي	(1-9) - (2-9)	2
أنماط تمويل مرنة وميسرة تواكب المستجدات العالمية وتلبي الاحتياجات الاستثمارية	(3-9) - (4-9)	2
قطاع خاص ممكّن وتنافسي يقود الاقتصاد ويراعي الأبعاد الاجتماعية والبيئية	(5-9)	1
شراكة وتكاملية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحتضنها مؤسسات كبيرة	(6-9) - (7-9) - (8-9) (9-9) - (10-9) - (11-9)	6
شراكة فاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص تحسن الكفاءة الإنتاجية وإطار حوكمة ينظم خصخصة المشاريع والخدمات العامة	(12-9) - (13-9) - (14-9)	3
صادرات وواردات متنوعة سلعيًّا وجغرافيًّا تزيد من القدرة على توظيف مكانة السلطنة الدولية	(15-9)	1
هوية اقتصادية فريدة تتكامل مع سلاسل الإنتاج والخدمات العالمية	(16-9) - (17-9)	2

قائمة البرامج الإستراتيجية لأولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

رقم البرنامج	اسم البرنامج	الصفحة
1-9	استثمار وطني وأجنبي متزايد في كافة قطاعات التنويع الاقتصادي	323
2-9	دعم المبادرات لترويج السلطنة والهوية التسويقية	325
3-9	تعزيز وتنويع المحافظ الإقراضية وإيجاد برنامج لضمان القروض	326
4-9	تكاملية البرامج التمويلية وتطوير منظومة الاستثمار	327
5-9	مساهمة أكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي	328
6-9	قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مفعل ومطبق بفعالية ومتضمن تعريف وضوابط موحدة لها	329
7-9	ثقافة العمل الحر أكثر انتشارًا وقطاع الخدمات المستقلة وقطاع الأعمال المهنية والحرفية أكثر تطورًا	330
8-9	برامج متطورة للقيمة المحلية المضافة وزيادة نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة بالأمانة العامة لمجلس المناقصات	331
9-9	حماية الشركات المتوسطة والصغيرة من التعثر بسبب الظروف الاقتصادية الراهنة	333
10-9	تصعيد المؤسسات المتوسطة وتحفيزها لتكون مؤسسات كبيرة وأخرى صغيرة لتكون متوسطة	334
11-9	توسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الإقليمية والعالمية	335
12-9	منطقة اقتصادية خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات تخصيصية متوفرة في المحافظات	336
13-9	تحفيز الشراكة بين القطاع الخاص الوطني والأجنبي والقطاع العام لتطوير مشاريع البنية الأساسية	337
14-9	ترشيد الكلفة التشغيلية للمشغلين بما يتواءم مع معايير الصحة والسلامة والبيئة	338
15-9	رفع مساهمة التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي	339
16-9	البرنامج الوطني لتحفيز مساهمة القطاع الخاص في مجال الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة	341
17-9	المشاركة في المؤتمرات والمعارض الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية بشكل مستمر	342

برنامج 9-1: استثمار وطني وأجنبي متزايد في كافة قطاعات التنويع الاقتصادي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة أعمال تنافسية وجاذبة للاستثمار تمارس فيها الحكومة الدور التنظيمي
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة بفعالية في النشاط الاقتصادي، من خلال توفير بيئة أعمال مواتية وأكثر جاذبية وتيسير إجراءات تأسيس الشركات وممارسة الأعمال والخروج من السوق أيضًا. كما يستهدف البرنامج تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني مع التركيز على رفع تنافسية قطاعات التنويع الاقتصادي بهدف توفير مزيد من فرص العمل المنتج واللائق للعمانيين وزيادة القيمة المحلية المضافة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشكيل لجنة رفيعة المستوى من ممثلي كافة الجهات الحكومية المعنية ذات الصلة، والقطاع الخاص، لمراجعة كافة التقارير التي سبق إعدادها حول معوقات تأسيس الشركات وممارسة الأعمال والخروج من السوق وترتيب الأولويات وفقًا لسهولة التعامل مع المعوقات وحلها، مع التركيز على المعوقات الأكثر تأثيرًا على تنافسية الاقتصاد الوطني. • تحديد الجهات المسئولة عن التعامل مع هذه المعوقات ووضع خطة مبسطة لكل جهة للتعامل مع المعوقات الأكثر أهمية في أقرب وقت ممكن وبأقل تكلفة. • تتولى اللجنة المشكلة التنسيق بين الخطط المختلفة للتعامل مع المعوقات ووضع آلية لمتابعة تنفيذ هذه الخطط وتقييم تأثيرها على تنافسية بيئة الاستثمار وسهولة ممارسة الأعمال. • إعداد إستراتيجية وطنية ممنهجة ومستهدفة لترويج الاستثمار من أجل إعادة تحديد الأولويات في القطاعات والمناطق الجغرافية المستهدفة لترويج الاستثمار. وتأتي هذه المبادرة لإجراء مراجعة للمشهد الاستثماري في السلطنة، وإمكانات المؤسسات لترويج الاستثمار وأدائها، وتقييم مشهد الشركاء والجهات ذات العلاقة بهدف تحديد التداخلات، إلى جانب تحديد خطة التزام واضحة للشركاء للمضي قدمًا. كما يهدف المشروع إلى تطوير إطار عمل وآليات فعالة لترويج الاستثمار تتمتّع بأهداف ومبادرات واضحة. • التأكد من شمولية بيئة الأعمال، بحيث يكون هناك تكافؤ فرص في ممارسة الأعمال بالنسبة لكافة مؤسسات القطاع الخاص في كافة القطاعات وفي المحافظات المختلفة. • تطوير المناخ الاستثماري للسلطنة وتطوير التشريعات المنظمة لبيئة الأعمال والاستثمار، ووضع الخطط لترويج السلطنة لجذب الاستثمارات النوعية والإستراتيجية خصوصًا في القطاعات التصديرية وذات القيمة المضافة العالية وجذب السياحة العالمية، والعمل على خفض تكاليف ممارسة الأعمال وإلغاء الإجراءات البيروقراطية. • مراجعة كافة القوانين والتشريعات والقرارات الحاكمة لممارسة الأعمال وتقييم تأثيرها على تنافسية بيئة الأعمال وعلى كفاءتها في تحفيز القطاع الخاص الوطني والأجنبي. • اقتراح التعديلات التشريعية التي من شأنها تبسيط الإجراءات وتيسير تأسيس الشركات وممارسة الأعمال وحتى الخروج من السوق وتنفيذ هذه التعديلات. • التوسع في تأسيس منظومة "المحطة الواحدة" التي من شأنها تجميع كافة الجهات وتوحيد الإجراءات المرتبطة بتأسيس الشركات وممارسة الأعمال والخروج من السوق.

تابع: برنامج 9-1: استثمار وطني وأجنبي متزايد في كافة قطاعات التنويع الاقتصادي

العناصر الأساسية للبرنامج	• رفع كفاءة الجهات المسئولة عن تقديم خدمات الأعمال والمشاركة في "المحطة الواحد". • أتمتة إجراءات إصدار التراخيص وإجراءات تأسيس الشركات وممارسة الأعمال وتخصيص الأراضي والحصول على المرافق وغيرها من الإجراءات. • التأسيس لآلية مؤسسية لاستمرار متابعة ممثلي القطاع الخاص لتطوير بيئة الأعمال، واستمرار الحوار حول زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني وتسهيل الإجراءات لجذب مزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية، مع التأكد من وجود هذه الآلية المؤسسية على مستوى المحافظات أيضًا، لدعم تنافسية الاقتصاد المحلي. • إعداد حزمة من الحوافز غير التقليدية التي تقدم للمستثمرين بالرجوع إلى أفضل الممارسات العالمية بهدف جلب الاستثمارات الأجنبية. • تطوير "مبادرة تيسير" لتسهيل بدء المشاريع الاستثمارية النوعية عبر الحصول على الموافقات والتراخيص المطلوبة. • تطوير منصة "استثمر في عمان" من خلال إدخال التكنولوجيا باستخدام تقنية المعلومات الجغرافية، وذلك لتحديد الأراضي والمشاريع الاستثماريّة المتاحة بحسب موقعها الجغرافي، وإعداد دليل مصدّرين إلكتروني، وصيانة وتطوير المنصة لتشمل حصر لكافة المشاريع. • استهداف قائمة من الشركات الاستثمارية العالمية في القطاعات التي يتم تحديدها مسبقًا من خلال بيوت خبرة عالمية يتم التعاقد معها، ثم عرض الفرص والمنتجات الاستثمارية إلى جانب باقة من الحزم الاستثمارية التي سيتم تجهيزها للمستثمرين المستهدفين بهدف تحفيزهم وتشجيعهم على الاستثمار في السلطنة، وجلب التكنولوجيا ورؤوس الأموال مما يولد فرص الأعمال والوظائف. • وضع السياسات والضوابط المتعلقة بالتجارة الإلكترونية لإتاحة الفرص أمام المستهلكين والشركات والحكومات لشراء السلع وبيعها عبر الإنترنت، ويمكن الاستفادة من التجارة الإلكترونية بعدة طرق، منها تحسين المشاركة في سلاسل القيم العالمية، وتعزيز القدرة على الوصول إلى الأسواق، وتحسين العمليات التجارية، وخفض تكاليف المعاملات، وتسجيل العلامات التجارية والصناعية.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة المالية • وزارة العدل والشؤون القانونية • وزارة العمل • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة التراث والسياحة • وزارة الطاقة والمعادن • وزارة الزراعة والثروة السمكية وموارد المياه • وزارة الإسكان والتخطيط العمراني • غرفة تجارة وصناعة عُمان	• المؤسسة العامة للمناطق الصناعية • مكاتب المحافظين • مجلس شؤون المحافظات • القطاع المصرفي • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • هيئة البيئة • هيئة الطيران المدني • الإدارة العامة للجمارك - شرطة عمان السلطانية • القطاع الخاص • المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

برنامج 9-2: دعم المبادرات لترويج سلطنة عمان والهوية التسويقية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة أعمال تنافسية وجاذبة للاستثمار تمارس فيها الحكومة الدور التنظيمي	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطبيق خطة موحدة للترويج للاستثمار والتجارة في السلطنة لرفع كفاءة التمويل المتاح في الجهات المعنية ذات الصلة وتحقيق أقصى كفاءة ممكنة من هذه الموارد وتحسين كفاءة إدارة الإنفاق، والتأكد من توحيد الجهود المبذولة للترويج للفرص الاستثمارية ولبيئة الاستثمار وممارسة الأعمال الجاذبة، وللسلطنة كوجهة جاذبة للاستثمار والتجارة.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد برنامج الترويج للسلطنة بشكل تشاوري، متضمنًا الإطار الزمني للأنشطة والفعاليات وتكلفتها وآليات التمويل والنتائج المتوقعة، ومناقشته مع الجهات المعنية واعتماده. • إعداد تصور لتأسيس صندوق للترويج للاستثمار والتجارة، يتضمن آليات عمله وإدارته وتمويله والنتائج المتوقعة، ومناقشته مع الجهات المعنية ذات الصلة ورفعه لجهات الاعتماد. • إعداد قائمة بالجهات التي تشارك في الفعاليات التي سيتم تنفيذها في إطار البرنامج. • إعداد خطة لتسويق الفعاليات وضمان استغلالها في جذب الاستثمار الوطني والأجنبي، وفي التوقيع على مجموعة كبيرة من اتفاقيات الشراكة والاستثمار، والتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقيات تخصيص مناطق اقتصادية واستثمارية لإقامة مشاريع استثمارية في مجالات التنويع الصناعي، خاصة الصناعة التحويلية والنقل واللوجستيات والاقتصاد الأخضر وتقنية المعلومات والاتصالات وعقود التجارة والنقل. • تنفيذ الفعاليات بمشاركة واسعة من كافة الشركاء والرعاة والجهات المعنية ذات الصلة، وتقييم نتائجها والآثار المترتبة عليها باستخدام مجموعة من مؤشرات قياس الأداء الذكية. • استهداف قائمة من الشركات الاستثمارية العالمية في القطاعات التي يتم تحديدها مسبقًا، ثم عرض الفرص والمنتجات الاستثمارية التي سيتم تطويرها، إلى جانب باقة من الحزم الاستثمارية التي سيتم تجهيزها للمستثمرين المستهدفين بهدف تحفيزهم وتشجيعهم للاستثمار في السلطنة؛ بهدف جلب التكنولوجيا ورؤوس الأموال وفرص الأعمال والوظائف. • استهداف شريحة أكبر من المستثمرين الصناعيين وغيرهم في الأسواق المستهدفة، ومن ثم تصنيفهم بناءً على معايير محددة، ومقابلة هؤلاء المستثمرين وعرض المشاريع المناسبة لهم ضمن منصة الاستثمار الأجنبي المباشر أو تقديم الخدمات الأخرى لها ضمن خدمات دعم المستثمرين. • إعداد تقرير تفصيلي بنتائج البرنامج وتقييمها واستخلاص الدروس المستفادة.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة التراث والسياحة • وزارة الطاقة والمعادن • وزارة الزراعة والثروة السمكية وموارد المياه • المؤسسة العامة للمناطق الصناعية	• الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • القطاع الخاص • المنظمات الدولية • شركات التسويق والاتصال والتجارة الدولية وفروعها في الخليج وفي السلطنة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

برنامج:9-3: تعزيز وتنويع المحافظ الإقراضية وإيجاد برنامج لضمان القروض

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أنماط تمويل مرنة وميسرة تواكب المستجدات العالمية وتلبي الاحتياجات الاستثمارية	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تعزيز وتنويع المحافظ الإقراضية للقطاع الخاص وإيجاد برنامج لضمان القروض خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيع البنوك على زيادة الإقراض للقطاع الخاص، وتبسيط إجراءات الإقراض والضمانات المطلوبة. كما يهدف البرنامج إلى توفير البرامج التمويلية التي تمكن القطاع الخاص من ممارسة أعماله والتوسع في أنشطته التجارية، وإعداد البرامج المتعلقة بضمانة وكفالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الريادية وتوسيع قنوات التسهيلات الائتمانية لها وربطها بقنوات التمويل الدولية الميسرة. ويركز البرنامج أيضًا على تشجيع البنك المركزي العُماني على إطلاق مبادرات للقطاع المصرفي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشروط مبسطة وسهلة بالتعاون مع هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويستهدف البرنامج أيضًا إطلاق سوق خاص موازٍ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• حصر أهم اشتراطات البنوك التجارية التي تعجز أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن تلبيتها. • الاتفاق مع البنوك التجارية لتخفيف بعض الاشتراطات المطلوبة مقابل قيام هيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم ضمان جزئي يصل حتى 80٪ من قيمة القروض البنكية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. • تحديد سقف لإجمالي قيمة الضمانات المقدمة للبنوك التجارية ولكل بنك على حدة. • وضع سقف لقيمة الضمان للقرض الواحد ضمن البرنامج. • وضع معايير لاختيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج. • وضع ضوابط وآليات التمويل بشكل عام. • موافقة وزارة المالية والبنك المركزي العُماني.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
الجهات المساندة	• وزارة المالية • البنك المركزي العُماني • البنوك التجارية • بنك التنمية العماني	• الهيئة العامة لسوق المال • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

برنامج 9-4: تكاملية البرامج التمويلية وتطوير منظومة الاستثمار

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أنماط تمويل مرنة وميسرة تواكب المستجدات العالمية وتلبي الاحتياجات الاستثمارية	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تحقيق التكامل بين البرامج التمويلية وتطوير منظومة الاستثمار من خلال تقديم الجهات التمويلية الحكومية برامج تمويلية مختلفة تتناسب مع الأهداف الرئيسة للجهة ومعالجة معضلة توفير الضمانات البنكية، ووضع برنامج متكامل لجذب رأس المال الخاص والأجنبي لتأسيس وزيادة حجم الاستثمارات الجريئة في الابتكار بحيث تكون مساهمة الحكومة في الصناديق بنسبة لا تزيد عن 20٪ بهدف مضاعفة الأموال الموجهة للاستثمارات الجريئة في الابتكار.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشكيل لجنة فنية لدراسة البرامج التمويلية المقدمة بكل جهة والعمل على تصنيفها. • إيجاد منصة إلكترونية للتمويل تشترك فيها كافة المؤسسات التمويلية، خاصة تلك التي تساهم في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. • إيجاد آلية تنسيقية لتوحيد الجهود وتكامل الأدوار بين الجهات التمويلية المختلفة. • تبني العمل المشترك للخروج بخارطة تمويلية متكاملة تغطي كافة المراحل والاحتياجات. • وضع آلية رقابية للتأكد من عدم تداخل الأدوار وسلامة التنفيذ. • وضع آلية تمكين المقترضين من الإيفاء بالضمانات البنكية المطلوبة. • تبسيط إجراءات الحصول على تسهيلات ائتمانية وقروض لرواد الأعمال. • الإسراع في اعتماد تعديلات اللوائح المقترحة لبنك التنمية من البنك المركزي. • إصدار قانون للاستثمار الجريء يساعد على جذب رؤوس أموال أجنبية بما فيها الاستثمار الملائكي والتمويل الجماعي. • توسيع مهام الصندوق العماني للتكنولوجيا ليشمل جذب استثمارات خاصة محلية وأجنبية وتشجيع إنشاء صناديق من القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية. • توفير تمويل للصندوق العماني للتكنولوجيا لتحفيز الشراكة مع الصناديق العالمية والقطاع الخاص في مجال التكنولوجيا والابتكار، وتكون الحكومة أحد المساهمين فيه.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة المالية	
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • بنك التنمية العماني • هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • الهيئة العامة لسوق المال	• الصناديق العالمية • الصندوق العماني للتكنولوجيا • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

برنامج 9-5: مساهمة أكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	قطاع خاص ممكّن وتنافسي يقود الاقتصاد ويراعي الأبعاد الاجتماعية والبيئية	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وزيادة مساهمته في توفير فرص عمل لائقة ومنتجة للعمّانيين من خلال إقامة المشاريع التنافسية وزيادة الاستثمار الخاص وجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يستهدف البرنامج تحفيز الأعمال الريادية وتنمية المشاريع الإنتاجية وربطها بالأبعاد الاجتماعية والبيئية من الناحية التنظيمية والقانونية.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• العمل على رفع التصنيف المالي للسلطنة إلى درجة الاستثمار من خلال تطوير بيئة الاقتصاد الكلي لتصبح أكثر استدامة وانضباطًا. • بناء قدرات القطاع الخاص لرفع تنافسية الخدمات والسلع المقدمة للأسواق العالمية. • تسهيل الموافقات للمشاريع عوضًا عن تعدد الجهات للحصول على الموافقات بأن تكون جهة واحدة مسؤولة عن كل قطاع، وعلى تلك الجهة مسؤولية الحصول على الموافقات المطلوبة من جميع الجهات الحكومية الأخرى. • تسهيل إدراج الشركات الصغيرة والمتوسطة في سوق مسقط للأوراق المالية. • توفير سوق موازٍ للشركات المتوسطة مع أنظمة حوكمة أبسط وأسهل في الإدراج. • تفعيل دور الغرفة كممثل حقيقي للقطاع الخاص وذلك عن طريق التمثيل الصحيح، وكذلك فصل دور مجلس إدارة الغرفة عن الدور التنفيذي الذي تقوم به الآن ونقل هذا الدور إلى الإدارة التنفيذية وقيام مجلس الإدارة بالدور الإستراتيجي فقط. • تحديد إطار قانوني للتمويل الجماعي وتنظيمه من قبل البنك المركزي العمّاني. • مطالبة البنوك بتسهيل طلب الضمانات الشخصية عند تمويل الشركات الخاصة واكتفائها بجدوى المشروع. • فتح التملك الحر للأجانب في العقار بالسلطنة حتى تتمكن السلطنة من جذب المهارات وخفض التحويلات إلى خارج السلطنة. • تطوير التشريعات اللازمة لتأسيس بنوك الاستثمار ورفع كفاءتها وفعاليتها. • دعم المنتجات المحلية ورفع تنافسيتها لضمان استمرارية سلاسة التوريدات والإنتاج المحلي.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الاقتصاد	
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة العمل • وزارة العدل والشؤون القانونية	• غرفة تجارة وصناعة عمان • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021	

برنامج 9-6: قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مفعل ومطبق بفعالية ومتضمن تعريف وضوابط موحدة لها

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	شراكة وتكاملية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحتضنها مؤسسات كبيرة	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تسريع إصدار قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتضمن تعريف محدد لهذه المؤسسات وسماتها وضوابط موحدة لها. كما يحدد القانون صلاحيات ومسؤوليات جميع الجهات العاملة ذات العلاقة، ويضع تعريفًا وضوابط موحدة للخدمات والحوافز للمؤسسات الصغيرة والمتوسط. كما يستهدف البرنامج توسيع قاعدة المستفيدين من مزايا وحوافز ريادة الأعمال لتشمل فئات عمرية أعلى والمتقاعدين من أصحاب الخبرات والمبادرات الفردية لتشملهم برامج التمويل والتدريب المختلفة مع إعادة تأهيلهم.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشكيل فريق عمل برئاسة هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعضوية الجهات ذات العلاقة. • قيام وزارة العدل والشؤون القانونية برفع مشروع القانون إلى مجلس الوزراء الموقر. • متابعة إصدار القانون مع جهات الاختصاص. • الانتهاء من إصدار اللوائح الخاصة بالقانون خلال عام 2021م. • إصدار قرار بتعريف وتحديد الضوابط الموحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. • إصدار تصنيف قطاعي من غرفة التجارة والصناعة. • زيادة الوعي الإعلامي حول ريادة الأعمال. • التنسيق مع صناديق التقاعد لإعادة تأهيل المتقاعدين وتشجيعهم نحو ريادة الأعمال. • تشجيع موظفي القطاع الحكومي للاستفادة من هذه البرامج والحوافز مما يساهم في ترشيق الجهاز الإداري.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة المالية • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة العمل • وزارة العدل والشؤون القانونية • مجلس عمان	• بنك التنمية العُماني • الأمانة العامة لمجلس المناقصات • غرفة تجارة وصناعة عمان • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021	

برنامج 9-7: ثقافة العمل الحر أكثر انتشارًا وقطاع الخدمات المستقلة وقطاع الأعمال المهنية والحرفية أكثر تطورًا

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	شراكة وتكاملية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحتضنها مؤسسات كبيرة	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج معالجة الأمور الثقافية والتشريعية والتمويلية لغرس وتعزيز وتصحيح ثقافة العمل الحر لدى الناشئة والشباب. كما يستهدف تعزيز اقتصاد الخدمات المستقلة بما فيها الأعمال عبر المنصات الإلكترونية من خلال تنظيم الجوانب المرتبطة بالأعمال الحرة وإيجاد التشريعات اللازمة لها وحوكمتها بهدف تعزيز فرص العمل وتسهيل الوصول لها وإصدار شهادات لمقدمي الخدمات المستقلة وكذلك متابعة أدائها وأتمتة خدماتها. ويركز البرنامج أيضًا على توطين الصناعات التحويلية للمنتجات المستوردة عبر حزم تطويرية وبرامج قيمة محلية مضافة مستدامة متقدمة لقطاع الاقتصاد الإبداعي، كالأعمال المهنية والحرفية الفردية وقدرتها على صناعة الفرص الوظيفية، مثل مهن الاقتصاد الأخضر المستدامة كالزراعة والصيد والثروة الحيوانية ومهنة النقل للركاب والبضائع.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تضمين مواد ريادة الأعمال في مناهج التعليم وتكثيف الأنشطة المتعلقة بها. • خلق بيئة تشاركية بين رواد الأعمال والقطاع الخاص لتدريبهم في مختلف المجالات. • تنويع مصادر التمويل وضمان القروض. • الترويج الإعلامي لريادة الأعمال. • إيجاد سياسات وتشريعات محفزة لثقافة ريادة الأعمال. • زيادة حاضنات الأعمال وربطها بمؤسسات التعليم العالي مع التركيز على المشاريع المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة. • وضع سياسة تنظيمية تنسيقية بين الجهات الراعية لحاضنات الأعمال والمؤسسات التعليمية. • تنظيم منتدى عُمان للأعمال بهدف دعم وتمكين ممثلي القطاعين الحكومي والخاص، وخريجي البرامج الوطنية من القطاعين الحكومي والخاص، وتعزيز التواصل فيما بينهم وتحقيق التطوير الذاتي والتعلم المستمر. • تشكيل فريق تنفيذي لإدارة برنامج اقتصاد الخدمات المستقلة والحصول على الموافقات الرسمية من الجهات المعنية ووضع آلية للتنفيذ والمتابعة. • تشكيل فريق لمراجعة وإعداد التشريعات المنظمة للتجارة الإلكترونية. • تمكين وزارة العمل من تنفيذ البرنامج وتخويلها لتنفيذ برامج تدريب غير مقرونة بالتشغيل. • تنظيم قطاع الأعمال المهنية والحرفية الفردية مع حصر المهن المستهدفة وعمل قاعدة بيانات بالمستفيدين. • تمكين القطاع بأفضل الممارسات والأساليب التقنية الحديثة وتبني حوافز وبرامج تدريب مناسبة. • إيجاد آلية لإلزام الممتهنين بهذه المهن بالتسجيل في نظام التأمينات الاجتماعية من خلال تقديم حوافز.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
الجهات المساندة	• وزارة العمل • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة التراث والسياحة • وزارة التنمية الاجتماعية • وزارة الثقافة والرياضة والشباب • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • هيئة التأمينات الاجتماعية • الجامعات والكليات ومراكز التدريب والتأهيل	• القطاع الخاص • غرفة تجارة وصناعة عمان • وزارة الإعلام • حاضنات الأعمال • البنوك والصناديق الداعمة • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

برنامج 9-8: برامج متطورة للقيمة المحلية المضافة وزيادة نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة بالأمانة العامة لمجلس المناقصات

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	شراكة وتكاملية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحتضنها مؤسسات كبيرة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تحديد حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المشتريات والعقود والمناقصات، وحجزها في النظام المالي لكل مؤسسة وشركة حكومية، بحيث يكون إسناد النسبة المحددة حصرًا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يهدف البرنامج إلى وضع الأمانة العامة لمجلس المناقصات نماذج من عقود أو بنود عادلة للتعاقد الداخلي بين المقاول الأساسي والمقاول الفرعي وذلك لاحتساب نسبة 10٪ من التعاقد الداخلي (غير البند المتعلق بالإسناد المباشر) لحاملي بطاقة ريادة من المتفرغين. ويتم في إطار البرنامج إجراء دراسة تحليلية لجميع الواردات وفقًا لتصنيف الواردات، وتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكنها المساهمة محليًّا في إنتاجها وربطها مع المستوردين الرئيسين لتطوير صناعات محلية ذات قيمة مضافة، ويمكن الاستفادة من نموذج شركة تنمية نفط عمان والتعاون مع الأمانة العامة لمجلس المناقصات في هذا الشأن.
العناصر الأساسية للبرنامج	• آليات ضمان حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصة المحددة لها (10٪) من قيمة المناقصات الحكومية: – إصدار قرار من وزارة المالية للجهات والشركات الحكومية لتنفيذ إجراءات البرنامج. – تحديث النظام المالي لضمان حجز المبالغ المحددة. – التعميم على جميع الجهات المختصة والمستهدفة بأهمية وكيفية تطبيق القرار. – تصدر وزارة المالية تقريرًا ربع سنوي وسنويًّا يوضح نسبة الالتزام. • آليات حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة غير العادلة والاحتكارية: – إجراء استبانة للمؤسسات المسجلة في ريادة واستيضاح إن كانت لهم رغبة في التسجيل بالأمانة العامة لمجلس المناقصات والدرجة التي يودون التسجيل بها. – مراجعة نوعية العقود وإقامة ورش تجمع المقاولين الأساسين والفرعيين وقانونيين بمعية الأمانة العامة لمجلس المناقصات وريادة لوضع نماذج للبنود المنصف. – إبرام نماذج عقود يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة منها واعتمادها قانونيًّا. – إقامة ورش مشتركة بين الأمانة العامة لمجلس المناقصات وريادة لتوعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمتطلبات التسجيل حسب الفئات المختلفة. – إيجاد نظام يقوم فيه المقاول الأساسي بتقييم المقاول الفرعي وأيضًا تقييم الفرعي للأساسي. – توفير مشورة قانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند إبرام العقود. – توفير آلية للتحكيم التجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حال النزاعات مع المتعاقدين الأساسين.

تابع: برنامج 9-8: برامج متطورة للقيمة المحلية المضافة وزيادة نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة بالأمانة العامة لمجلس المناقصات

العناصر الأساسية للبرنامج	• آليات تحفيز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المحلية المضافة: – إعداد دراسات جدوى وعرضها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع دراسة تفصيلية حول الواردات والموردين وتحديد السلع والبضائع المستهدفة. – تكليف وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بإعداد الدراسة. – الاطلاع على تجربة شركة تنمية نفط عمان. – استحداث نظام إلكتروني لدراسة الأثر من تطبيق منظومة القيمة المحلية المضافة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة المالية
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة العمل • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة • الشركات الحكومية • البنك المركزي العُماني • بنك التنمية العُماني • الأمانة العامة لمجلس المناقصات • غرفة تجارة وصناعة عمان • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021

برنامج 9-9: حماية الشركات المتوسطة والصغيرة من التعثر بسبب الظروف الاقتصادية الراهنة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	شراكة وتكاملية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحتضنها مؤسسات كبيرة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج وضع آليات واتخاذ الإجراءات اللازمة لإنقاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة لإعادة نشاطها واستمرارية أعمالها من خلال برامج الإرشاد وإعادة هيكلة وتمويل ومساعدتها لتأمين أسواق لمنتجاتها وخدماتها.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشخيص أسباب التعثر ووضع إطار ومعايير تحدد نسبة التعثر وأولوية ومجالات التدخل. • السماح لرواد الأعمال بتأسيس صندوق تكافلي لدعم المتعثرين. • تشجيع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتبادل الخبرات فيما بينهم ضمن أندية رواد الأعمال وتبني الممارسات الفضلى. • وضع مبادرات لإعادة تأهيل الشركات المتعثرة برعاية جهات حكومية وخاصة. • التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالتمويل للمساهمة في نجاح البرنامج. • وضع برامج تدريبية تتلاءم مع آليات إنقاذ الشركات المتعثرة وتمكين هيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ البرامج. • إيجاد تشريعات ممكنة لتنفيذ البرنامج.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة العمل • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • البنك المركزي العماني • غرفة تجارة وصناعة عمان • صناديق التمويل • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021

برنامج 9-10: تصعيد المؤسسات المتوسطة وتحفيزها لتكون مؤسسات كبيرة وأخرى صغيرة لتكون متوسطة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	شراكة وتكاملية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحتضنها مؤسسات كبيرة	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إطلاق برنامج مدته خمس سنوات لتحديد المؤسسات التي لديها القابلية لتوسيع أعمالها، لتحفيز ترابطها مع الجهات والموردين والمنتجين والمشتريات الحكومية والبحث لها عن أسواق في الداخل والخارج، وتسهيل حصولها على الأراضي والإعفاءات والضمانات ...وغيرها، بما يجعلها قادرة على النهوض في السوق المحلي والتعامل مع السوق الخارجي.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• إيجاد برامج تحفيز وترقية للمؤسسات المتوسطة. • تمكين الصندوق الوطني للتدريب لتنفيذ البرامج. • تحديد المعايير التي بناء عليها يتم تحديد الشركات المؤهلة وحصر عدد الشركات المؤهلة بناء على هذه المعايير وتقييم مؤشرات أدائها. • تحديد الفجوات المالية والبشرية والفنية اللازمة لتحويل الشركات المستهدفة واختيار الشركات الأكثر قدرة على التحول ووضع خطط تنفيذية لها. • تدريب وتأهيل المؤسسات المتوسطة التي تم اختيارها بما يمكنها من الحصول على المناقصات والعقود وفرص التوسع والإدارة المالية. • إيجاد برامج تمويل مرنة وغير تقليدية للمؤسسات المستهدفة بما فيها تطبيق نظام الانطلاق. • متابعة وتقييم تتطور المؤسسات المستهدفة والتأكد من نجاحها. • تقييم التجارب من أجل الاستفادة من الناجحة منها وتعميمها على الدفعات التي سيتم اختيارها في المراحل التالية.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • وزارة العمل • الأمانة العامة لمجلس المناقصات	• صناديق التمويل • غرفة تجارة وصناعة عمان • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

برنامج 9-11: توسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الإقليمية والعالمية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	شراكة وتكاملية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحتضنها مؤسسات كبيرة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج التوسع في سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تعزيز انتشارها في الأسواق العالمية، وتشجيع مشاركتها ووجودها المستدام في الأسواق والمعارض ومواقع التسوق الإلكتروني العالمية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• الاهتمام بإنشاء مراكز التسويق وتصدير منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الخارج. • تطوير هوية تسويقية ووضع قائمة في موقع ريادة تتضمن جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، موزعة حسب النشاط والموقع الجغرافي يسهل على الأفراد والشركات التواصل مع هذه الشركات. • دعم وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تقديم حقوق الامتياز المحلي والخارجي. • تخصيص حصة من المعارض المحلية والدولية التي تشارك فيها الجهات الحكومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسط وبدون رسوم.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
الجهات المساندة	• هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • غرفة تجارة وصناعة عمان • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 9-12: منطقة اقتصادية خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات تخصيصية متوفرة في المحافظات

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	شراكة فاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص تحسن الكفاءة الإنتاجية وإطار حوكمة ينظم خصخصة المشاريع والخدمات العامة	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تشجيع إنشاء مناطق اقتصادية خاصة بمفهوم العناقيد الصناعية أو التجمعات الصناعية، بحيث يكون إنشاء هذه المناطق كمناطق جديدة متخصصة في صناعات محددة، واستكمال سلاسل الإنتاج والقيمة وتعزيز الترابط المكاني بين هذه المناطق ومحيطها العُمراني. كما يركز البرنامج على تطوير مناطق اقتصادية لمنتجات الأثاث والمنتجات البلاستيكية والأقمشة، وصناعات تقنية المعلومات وللصناعات الإبداعية على سبيل المثال لا الحصر، مع التركيز على المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع والمكون المحلي الكبير، والتي توفير فرص عمل لائقة ومنتجة للعُمانيين. وتستهدف هذه المناطق زيادة الإنتاج المحلي وتطوير جودته وقدرته على المنافسة محليًّا للإحلال محل الواردات وعالميًّا من خلال التصدير. ويستهدف البرنامج أيضًا التنسيق مع برامج الإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية لتشجيع إقامة منطقة صناعية على الأقل داخل كل محافظة، من خلال توفير الأراضي المتاحة لها، فضلا عن تسهيل إصدار تراخيص لتأسيس حاضنات أعمال مختلفة في هذه المناطق، إضافة إلى مراكز خدمات الأعمال، والشباك الواحد، وغيرها من مكونات العناقيد الصناعية المتكاملة.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تحديد مواقع المناطق الاقتصادية بالتنسيق مع الإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية. • إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لاختيار أفضل المناطق ملاءمة لإقامة العناقيد الصناعية المتخصصة، واختيار أيضًا النشاط الاقتصادي الأكثر ملاءمة للتوطين في المناطق الاقتصادية المختارة. • زيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي. • الترويج للاستثمار في هذه المناطق وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي. • تحديد نموذج العمل لتأسيس الحاضنات التخصصية ومراكز خدمة الأعمال والمراكز التكنولوجية وغيرها من مكونات العناقيد الصناعية، ومتابعة وتقييم أداء المؤسسات المحتضنة والمؤسسات التي تحصل على خدمات الأعمال والتي تحصل على مساعدة لتطوير منتجاتها وتقييم مدى استدامتها والاستفادة من تجارب الناجح منها. • تحديد الدروس المستفادة من إقامة المناطق الاقتصادية وتحديد التحديات والتغلب عليها.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة	
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة العمل • مجلس شؤون المحافظات • البنك المركزي العُماني	• هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • غرفة تجارة وصناعة عمان • بنك التنمية العماني • مدائن • القطاع الخاص • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

برنامج 9-13: تحفيز الشراكة بين القطاع الخاص الوطني والأجنبي والقطاع العام لتطوير مشاريع البنية الأساسية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	شراكة فاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص تحسن الكفاءة الإنتاجية وإطار حوكمة ينظم خصخصة المشاريع والخدمات العامة	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إطلاق عدد من مشاريع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في مجال تطوير البنية الأساسية وتقديم الخدمات العامة. كما يستهدف البرنامج بناء قدرات الشركات الوطنية وتحفيزها على المشاركة تدريجيًّا في تنفيذ برامج الشراكة، مع تطوير إطار حوكمة هذه المشاريع وإدارتها بشفافية وكفاءة. كما يستهدف البرنامج الترويج لمشاريع الشراكة في كافة محافظات السلطنة وبمشاركة القطاع الخاص المحلي.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تطوير مجموعة من دراسات الجدوى المبدئية لمشاريع الشراكة المقترحة في مجال تطوير البنية الأساسية والخدمات العامة. • بلورة آليات العمل المشتركة والشروع في إطلاق هذه التحالفات بين القطاعين العام والخاص. • تنفيذ حملة للترويج لمشاريع الشراكة والتعريف بالمزايا لكسب التأييد والثقة وتشجيع القطاع الخاص الوطني على المشاركة في البرنامج. • تحديد الشركات ذات العلاقة وتقييم قدرتها على تمويل وتنفيذ مشاريع الشراكة المطروحة • وضع آلية لحوكمة مثل هذه الشركات. • تشجيع القطاع المصرفي على توفير الإقراض الميسر لتمويل القطاع الخاص المشارك في هذه المشاريع. • متابعة تنفيذ المشاريع وتحديد الدروس المستفادة وتقييم المشاريع واستدامتها. • الربط الإلكتروني الربحي مع مؤسسات القطاع الخاص.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة المالية	
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • البنك المركزي العُماني • بنك التنمية العُماني	• غرفة تجارة وصناعة عمان • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

برنامج 9-14: ترشيد الكلفة التشغيلية للمشغلين بما يتوائم مع معايير الصحة والسلامة والبيئة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	شراكة فاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص تحسن الكفاءة الإنتاجية وإطار حوكمة ينظم خصخصة المشاريع والخدمات العامة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج وضع آلية رصد ومتابعة للخطة التنفيذية للشركات المستثمرة في قطاع النفط والغاز، لضمان صيانة وتطوير مرافق الإنتاج بما يتناسب مع القدرة الإنتاجية مع تطوير طرق الإنتاج باستخدام التكنولوجيا الحديثة، بهدف ترشيد الكلفة التشغيلية للمشغلين، وضمان شراكة فاعلة بين القطاع الحكومي والخاص تحسن كفاءة الإنتاج وتعزز الاستدامة المالية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• العمل على معالجة إشكالية تقادم المحطات وارتفاع تكاليف الصيانة لرفع معدلات الأداء بها، وخلق تكامل مع مشاريع الغاز إن أمكن ذلك فنيّا واقتصاديّا، ورفع كفاءة العاملين بمحطات الإنتاج لضمان معدلات أداء عالية للمحطات حتى وإن تقدم بها العمر، ومن ثم تقليل تكاليف الصيانة. • سيتضمن البرنامج تنفيذ عدد من المشاريع التي ستساهم في تحقيق هذا الهدف تتمثل في: – تقليل الكلفة التشغيلية لاستهلاك الطاقة. – مراجعة القوائم المالية لشركات الإنتاج.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الطاقة والمعادن
الجهات المساندة	• القطاع الخاص • جهاز الاستثمار العماني
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 9-15: رفع مساهمة التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	صادرات وواردات متنوعة سلعيًا وجغرافيًا تزيد من القدرة على توظيف مكانة السلطنة الدولية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج زيادة الصادرات العمانية خاصة ذات المكون المحلي المرتفع والإحلال محل الواردات ورفع مساهمة السلطنة في التجارة العالمية غير النفطية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تفعيل وتسويق "كريدت عمان" حتى يتسنى للصناعات المحلية العمل خارج السلطنة. • إعادة النظر في آلية دعم الصناعة ودعم الكهرباء وتوفير الغاز بالأسعار العالمية وتوفير الطاقة من مصادرها المختلفة بأسعار منافسة وخاصة للصناعات. • تركيز الابتكار في القطاعات المستهدفة التقنية وسلاسل التجارة والتوريد خاصة في قطاعات الصناعة التحويلية والتعدين والبتروكيماويات، والسياحة، والثروة السمكية. • إيجاد سياسات واضحة لدعم الصناعات الموجهة للتصدير وللاستخدام المحلي ورفع قيمة المواد الخام المحلية. • اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تصدير المنتجات الخام وزيادة ضريبة تصدير المواد الخام. • تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم والبحث العلمي والابتكار للعمل كمركز محاكاة أو مختبرات أو حاضنات أعمال. • تعظيم الاستفادة من المعارض التي تقام خارج السلطنة لتنسيق عملية التصدير من قبل الحكومة لدعم مؤسسات القطاع الخاص بمعلومات عن احتياجات تلك الأسواق. • تفعيل والاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة لصالح التصدير. • تفعيل دور السفارات ومكاتب التمثيل التجاري في التسويق للسلطنة اقتصاديًا وجذب الاستثمارات بحيث تكون واجهة ونافذة للمستثمرين وتعمل على جذبهم للسلطنة. • فتح مكاتب خارجية في كلٍّ من السعودية، والصين، والهند، والولايات المتحدة الأمريكيّة، وإحدى الدول الأفريقية بهدف تعزيز علاقات الشراكة الإستراتيجية، والترويج لاقتصاد السلطنة، وتوفير قاعدة معلومات عن الأنشطة التجارية والاقتصادية المتعلقة بالسلطنة وتلك الدول؛ بهدف خدمة الهيئات الاقتصادية والمؤسسات التجارية ورجال الأعمال وإبراز الفرص الاستثمارية القائمة. • توفير معلومات للقطاع الخاص عن المشاريع المستقبلية في الدولة وتفاصيلها وأيضًا عن الأسواق الخارجية وتحديد جهة معنية بهذا الجانب لرفده بمعلومات إحصائية.

تابع: برنامج 9-15: رفع مساهمة التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي

العناصر الأساسية للبرنامج	• تكامل الموانئ الثلاثة (صحار /الدقم/صلالة) وربطها بشبكة السكك الحديد. • ربط الاتفاقيات التجارية بأهداف التنمية المحلية، لاسيما الصناعية منها، وتعظيم الاستفادة من العلاقات الإستراتيجية للسلطنة مع بقية دول العالم. • تطوير سياسات الترويج والشراكة التجارية مع دول العالم، ودعم المنتج المحلي، وإقامة المعارض الدولية على أرض السلطنة، مما يعزز من عمليات الشراكة والتبادل التجاري مع دول العالم. • إعداد دراسات مبدئية لترويجها للمستثمرين المحتملين، وذلك بالتعاون مع أصحاب المشاريع لتحليل الفرص الاستثمارية وتقييمها مبدئيًا لإخراج المشروع بصورة متكاملة وعرضه على المستثمرين محليًا وخارجيًا. • استهداف قطاعات التعدين، والثروة السمكية، والمأكولات البحرية، والأغذية، في الأسواق الأوروبية والعربية والآسيوية، والتنسيق مع المعارض الدولية المناسبة، ومع المصدرين العمانيين والجهات ذات العلاقة لتنظيم المشاركة في هذه المعارض وتقييم نتائج المشاركة. • بناء قاعدة بيانات لأهم المستوردين أو المشترين العالميين للمنتجات العُمانية في الأسواق المستهدفة، وتوفير معلومات وبيانات عن الشركات وعناوين المستوردين العالميين لتسهيل عملية الوصول إلى هذه الشركات من قبل المصدرين العمانيين الراغبين بعقد الصفقات في الأسواق الخارجية. • توفير قاعدة بيانات عن الشركات المصدرة في السلطنة، لتسهيل تقديم الدعم الفني وضمان وصول المستوردين إلى هذه القاعدة بطريقة سهلة وسريعة. • تقديم برامج بناء قدرات المصدرين في مجالات تنمية الصادرات التي تشمل التمويل ومحفزات التصدير والتنظيمات والإجراءات المتعلقة بعملية التصدير، وضمان الصادرات وتسهيلات التصدير وغيرها.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة المالية • وزارة الخارجية • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة التراث والسياحة • وزارة الطاقة والمعادن • وزارة الزراعة والثروة السمكية وموارد المياه • غرفة تجارة وصناعة عُمان	• المؤسسة العامة للمناطق الصناعية • هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • شركاء من القطاع العام • القطاع المصرفي • السفارات ومكاتب التمثيل التجاري • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

برنامج 9-16: البرنامج الوطني لتحفيز مساهمة القطاع الخاص في مجال الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	هوية اقتصادية فريدة تتكامل مع سلاسل الإنتاج والخدمات العالمية	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج المساهمة في توفير وظائف رقمية ذكية تستفيد من مخرجات التعليم ذات الصلة بالعلوم والتقنية العاملة، وتحفيز الطلب على خدمات مؤسسات القطاع الخاص لتكون قادرة على احتضان كفاءات رقمية متمكنة من التنافس عالميًّا وتساهم في تعزيز الاقتصاد العالمي الرقمي، وفي توفير فرص عمل رقمية، وتمكين الكفاءات العاملة في مؤسسات القطاع الخاص المتخصصة في الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة من المنافسة محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا. كما يستهدف البرنامج أيضًا حفز وتشجيع تطوير شركات خاصة عالمية المستوى داخل حدود السلطنة لدعم الصناعات الأكثر حيوية.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• مراجعة منظومة التشريعات وإجراء المواءمة اللازمة لتسهيل تطبيق برامج التقنية الذكية. • تطوير حزمة من الحوافز من الجهات الحكومية الرئيسية لاستقطاب التقنيات المتقدمة، مثل الحزم التي تقدم للمشاريع الإستراتيجية في المناطق الصناعية، سواء كانت في الضرائب أو دعم في الطاقة أو غيرها من برامج الدعم، لتشجيع تأسيس شركات ذات مستوى عالمي في مجالات وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي. • توفير إحصائية بكافة مؤسسات القطاع الخاص العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة أو القادرة على تنفيذ أعمال في هذا المجال، بما في ذلك مواردها البشرية ومدى جاذبيتها للاستثمار الجريء. • تطوير برامج تدريبية للقوى العاملة لتأهيلها لسد احتياجات المؤسسات من الموارد البشرية المتخصصة في هذا المجال. • إطلاق حملة محلية وإقليمية ودولية تجذب مشاريع تقنية متقدمة إلى منصة رقمية تبرز إمكانيات مؤسسات القطاع الخاص والكفاءات العمانية الرقمية الذكية على تنفيذ هذه المشاريع وفقًا للمعايير العالمية.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات	
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة العمل • صناديق الاستثمار الجريء • هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • القطاع الخاص	• الأمانة العامة لمجلس المناقصات • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • هيئة تنظيم الاتصالات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

برنامج 9-17: المشاركة في المؤتمرات والمعارض الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية بشكل مستمر

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	هوية اقتصادية فريدة تتكامل مع سلاسل الإنتاج والخدمات العالمية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج دعم مؤسسات القطاع الخاص وترويج الفرص الاستثمارية من خلال التنظيم والمشاركة في المعارض والمؤتمرات المحلية والدولية، بهدف جذب الاستثمارات ودعم المؤسسات الرائدة والوصول بها إلى الأسواق العالمية، وكذلك إيجاد قنوات تصديرية جديدة للمنتجات العمانية، وزيادة حجم صادراتها، ورفع جودة الميزان التجاري.
العناصر الأساسية للبرنامج	• عمل دارسات لتحديد الأسواق مستهدفة والتواصل مع الشركات المنظمة للفعاليات، والتنسيق مع الشركات الراغبة في المشاركة، والتنسيق لكافة الأمور اللوجستية وإقامة الفعالية. • عقد منتدى «استثمر في عُمان» سنويًّا للترويج للسلطنة بوصفها وجهةً استثماريةً واعدة، وتسليط الضوء على بيئة الاستثمار، والمقومات والحوافز الاستثماريّة، والفُرص الاستثمارية المُتاحة في السلطنة، ويشارك في المنتدى صناع القرار وكبار المسؤولين من القطاعين الحكومي والخاص بالسلطنة، وعددٌ من المهتمين الدوليين بالتوجهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والقطاعات الواعدة، والمستثمرون العالميون. • تنظيم ندوات استثمارية في مجتمعات ومحافل الأعمال العالمية تهدف إلى جذب مستثمرين من الدول المستهدفة، وتركز على قطاعات اقتصادية محددة، لتعريف المستثمرين والشركات في الدول المستهدفة ببيئة الأعمال في السلطنة، والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة. • تنظيم معرض افتراضي متنقل يتم تصميمه باستخدام إحدى تقنيات الجيل الرابع، ويعرض من خلاله مراحل تصنيع المنتجات عمانية المنشأ غير النفطية وصولًا إلى المنتج النهائي. حيث تمنح هذه التقنية الزائر الشعور بوجوده في المصنع والتفاعل مع تجربة التصنيع والتعرف على المنتج بصورة أقرب للواقع. كما يتمكن أيضا الزائر (المستورد أو غيره) من التواصل لاحقًا مع المصنع والحصول على تفاصيل أكثر في حالة رغبته في استيراد المنتج والتنسيق لزيارة المصنع والاتفاق على الصفقات التجارية.

تابع: برنامج 9-17: المشاركة في المؤتمرات والمعارض الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية بشكل مستمر

العناصر الأساسية للبرنامج	• الترويج للمنتج العُماني من خلال المشاركة في المعارض الدولية ومعرض (أوبكس)، وتحديد أسواق ومنتجات متنوعة لضمان التوزيع الجغرافي للمنتجات العمانية. • إعداد لائحة تنظم رسوم عرض المنتجات العمانية في المجمعات التجارية للتغلب على ارتفاع تكلفة عرض المنتجات العمانية في المجمعات التجارية في السلطنة واختلاف رسوم إيجار العرض بين المجمعات التجارية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
الجهات المساندة	• غرفة تجارة وصناعة عمان • جهاز الاستثمار العماني • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة الطاقة والمعادن • وزارة التراث والسياحة • هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • المؤسسة العامة للمناطق الصناعية • القطاع الخاص • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

10-2

أولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة

الأهداف الإستراتيجية	البرامج	العدد (28)
تنمية متوازنة وعادلة تعزز الميزة النسبية والتنافسية للحواضر وللمحافظات	(1-10) - (2-10) - (3-10) - (4-10) (5-10) - (6-10) - (7-10) - (8-10) (9-10) - (10-10) - (11-10)	11
مجتمعات ممكنة تسهم في صياغة أولوياتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتعمل ضمن إطار اللامركزية الإدارية والاقتصادية	(12-10) - (13-10) - (14-10) (15-10) - (16-10)	5
نظام تسلسل هرمي للتجمعات السكانية فعال يوجه التنمية الحضرية المستدامة لاستيعاب النمو السكاني المتنامي ويوفر الخدمات والمرافق	(17-10)	1
مناطق حضرية وريفية وتراث طبيعي وثقافي تتميز بمرونة وقدرة عالية على التعامل مع التغيرات المناخية	(18-10) - (19-10)	2
مدن ذكية ومستدامة نابضة بالحياة وريف حيوي بجودة عمرانية عالية للمعيشة والعمل والترفيه	(20-10) - (21-10) (22-10) - (23-10)	4
وسائل نقل متنوعة وسهلة الوصول، متكاملة مع التنمية العمرانية الموجهة بشكل سليم وبنية أساسية مستدامة عالمية المستوى	(24-10) - (25-10) - (26-10) (27-10) - (28-10)	5

قائمة البرامج الإستراتيجية لأولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة

رقم البرنامج	اسم البرنامج	الصفحة
1-10	اللامركزية الاقتصادية مطبقة في المحافظات	347
2-10	إدارة أكثر كفاءة لمشاريع التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز اللامركزية الاقتصادية	348
3-10	خدمات عامة متطورة وأكثر جودة وكفاءة على مستوى المحافظات	349
4-10	منظمات المجتمع المدني وفروعها بالمحافظات مؤهلة للمشاركة بفاعلية في التنمية الإقليمية الشاملة	351
5-10	خطة شاملة لتطوير مشاريع الصرف الصحي بالمحافظات	352
6-10	خطة شاملة لتطوير مشاريع نقل وتوزيع المياه بالمحافظات	353
7-10	مخططات التنمية السياحية منفذة في عدد من المحافظات	354
8-10	خدمات إلكترونية محلية أعلى جودة وأكثر كفاءة	355
9-10	تطوير المشاريع الخدمية	356
10-10	مبادرة نظام إدارة أصول الـــطرق	357
11-10	البرامج التخطيطية والخطط المكانية	358
12-10	مباني مراكز المحافظات وجهة حضارية مشرفة	359
13-10	مبادئ الحوكمة المحلية مطبقة بكفاءة على مستوى المحافظات	360
14-10	تأهيل المجالس البلدية بما يتناسب والدور المناط لها	361
15-10	مكاتب المحافظين مزودة بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والممكنة	362
16-10	تعزيز وتمكين دور الشراكة المجتمعية	363
17-10	أراضٍ سكنية وتجارية مخططة وجاهزة للاستثمار العقاري	364
18 - 10	مدن وأحياء سكنية بالمحافظات مؤهلة للتعامل مع التغيرات المناخية	365
19-10	رفع مرونة مدينة مسقط في التصدي للأنواء المناخية	367
20- 10	منظومة متكاملة لإدارة المخلفات الصلبة في كافة المحافظات	368
21-10	الريادة في تقديم نموذج للمدينة المستدامة النابضة بالحياة	369
22-10	تعزيز الرفاه الاجتماعي من خلال تقديم الخدمات المستدامة	370
23-10	المدن والمحافظات الذكية	371
24-10	منظومة متطورة للنقل من وإلى المحافظة وداخلها	373
25-10	منظومة نقل واتصالات ذكية ومتطورة داخل المدن الرئيسية باستخدام التكنولوجيا الحديثة	374
26-10	رفع كفاءة وسائل النقل	375
27-10	تأهيل وإصلاح الطرق والجسور وتحويل معابر الأودية السطحية إلى عبارات صندوقية	376
28-10	إدارة وتشغيل النموذج الوطني للنقل	377

برنامج 10-1: اللامركزية الاقتصادية مطبقة في المحافظات

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	تنمية متوازنة وعادلة تعزز الميزة النسبية والتنافسية للحواضر وللمحافظات		
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد خطة إستراتيجية لكل محافظة لتعزيز التنمية الاقتصادية، ودعم التنافسية الإقليمية وتنمية مصادر دخل ذاتي للمحافظات وتطبيقها ومتابعتها وتقييم نتائجها.		
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشكيل لجنة "تنمية الاقتصاد الإقليمي" في كل محافظة من الخبراء في كافة المجالات وممثلي الوزرات وفروعها على مستوى المحافظة، وممثلي الشركات الحكومية، وفروع الهيئات الاقتصادية على مستوى المحافظة، والأكاديميين والخبراء وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني بالمحافظات. • تقوم لجنة "تنمية الاقتصاد الإقليمي" بدراسة المقومات الطبيعية والبشرية، وتحديد القطاعات الواعدة والفرص الاستثمارية المتاحة على مستوى المحافظة، وآليات التمويل المتاحة، وتضع إستراتيجية التنمية الشاملة للمحافظة حتى عام 2040م في ضوء الرؤية المستقبلية عُمان 2040. • تتولى لجنة "تنمية الاقتصاد الإقليمي" إعداد خطة خمسية للتنمية الاقتصادية الشاملة على مستوى كل محافظة بشكل تشاركي، وتختار مؤشرات قياس الأداء وتضع أيضًا خطة المتابعة وتقييم الأداء. • تصيغ لجنة "تنمية الاقتصاد الإقليمي" خطة لترويج المشروعات والفرص الاستثمارية الواعدة وآليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال وتنمية العناقيد الصناعية، لتوفير فرص العمل اللائق للعمانيين وزيادة الموارد الذاتية في كل محافظة. • تعتمد لجنة "تنمية الاقتصاد الإقليمي" في كل محافظة إستراتيجية التنمية الشاملة حتى عام 2040م، والخطة الخمسية للتنمية الشاملة وخطة المتابعة والتقييم من مجلس شؤون المحافظات ومن الجهات الأخرى ذات الصلة قبل البدء في تنفيذها.		
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الداخلية		
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • جميع الوزارات وفروعها على مستوى المحافظة • مجلس شؤون المحافظات	• مكاتب المحافظين • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة	
مستوى التكلفة	منخفض		
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021		

البرنامج 10-2: إدارة أكثر كفاءة لمشاريع التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز اللامركزية الاقتصادية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	تنمية متوازنة وعادلة تعزز الميزة النسبية والتنافسية للحواضر والمحافظات	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعطاء دور أكبر للمحافظات والبلديات في إدارة الموارد الاقتصادية للمحافظات، وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة وتحفيز الاستثمار المحلي ليكون رافدًا للاقتصاد الوطني.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• طرح المناقصات للمشاريع المقامة داخل المحافظة في إطار قوانين تنظيمية تضمن الأفضلية للقطاع الخاص داخل المحافظة مع عدم الإخلال بالتنافسية على المستوى الوطني. • تفعيل اللامركزية في إدارة الموانئ المحلية وموانئ الصيد في المحافظات بحيث يكون للمحافظات دور في إدارة هذه الموانئ وتنميتها ضمن التوصيات والقوانين ذات الصلة مع عدم الإخلال بالتكامل اللوجستي على المستوى الوطني. • تفعيل اللامركزية في إدارة استثمار المناطق السياحية في المحافظات في حدود الصلاحيات الممنوحة من الجهات ذات الصلة، بحيث يضمن للإدارة المحلية دورًا في كيفية استثمار وتنمية المواقع السياحية وإقامة البرامج السياحية داخل المحافظة. • تفعيل اللامركزية في إدارة المناطق الصناعية في المحافظات، بحيث يكون للمحافظات الدور في إدارة هذه المناطق وتنميتها ضمن التوصيات والقوانين من الجهات التنظيمية ذات الصلة. • تفعيل اللامركزية في إدارة استثمار الموارد الطبيعية في المحافظات في حدود الصلاحيات الممنوحة لفروع الجهات ذات الصلة. • إنشاء لجان للمناقصات بالمحافظات تتبع المحافظ. • تهيئة نظام المناقصات حسب التقسيم الإداري الحالي للمحافظات وإيجاد الكوادر المختصة لإدارة الإجراءات والأنظمة المتعلقة بالمناقصات بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس المناقصات.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	مكاتب المحافظين	
الجهات المساندة	• وزارة الداخلية • وزارة الاقتصاد • وزارة المالية • وزارة التراث والسياحة • وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه • وزارة الإسكان والتخطيط العمراني • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	• الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • جهاز الاستثمار العُماني • الأمانة العامة لمجلس المناقصات • المؤسسة العامة للمناطق الصناعية • وزارة الطاقة والتعدين • المجموعة العمانية العالمية للوجستيات (أسياد) • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

برنامج 10 - 3: خدمات عامة متطورة وأكثر جودة وكفاءة على مستوى المحافظات

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	تنمية متوازنة وعادلة تعزز الميزة النسبية والتنافسية للحواضر وللمحافظات
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج رفع كفاءة الخدمات العامة على مستوى المحافظة بهدف تطوير مستوى معيشة المواطن اعتمادًا على مبدأ "محلية الخدمة"، إذ إن الجهات التنفيذية على مستوى المحافظات أقرب للمواطن ولديها قدرة أكبر على معرفة احتياجاته وتلبيتها بكفاءة وجودة أعلى وبتكلفة أقل. ويستهدف البرنامج أيضًا تعزيز التشاركية في التخطيط لتوفير الخدمات العامة وفي تنفيذ المشروعات الخدمية وتمويلها ومتابعة التنفيذ وتقييم النتائج المترتبة على التنفيذ.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشكيل لجنة "التنمية الخدمية المتطورة" على مستوى المحافظة بمشاركة واسعة من ممثلي الوزارات على مستوى المحافظة، والشركات الحكومية، والقطاع الخاص والأكاديميين والخبراء ومنظمات المجتمع المدني، مع التأكد من تمثيل الشباب والمرأة وذوي الإعاقة وكبار السن وغيرها من فئات المجتمع على المستوى المحلي. • تحديد رئيس (لجنة التنمية الخدمية المتطورة) ليكون رئيس البلدية أو مدير عام البلدية بحسب المستوى التنظيمي للبلدية في هيكل المحافظة وذلك بالتنسيق مع أمين مجلس شؤون المحافظات. • تتولى لجنة "التنمية الخدمية المتطورة" حصر الاحتياجات التنموية على مستوى المحافظة بشكل تشاركي وتحديد الفجوات التنموية وترتيب الاحتياجات التنموية وفقًا لمعايير محددة. • إسقاط كافة منافذ/ مراكز تقديم الخدمات العامة على الخارطة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، كدوائر الوزارات ومديرياتها المركزية والإقليمية، ومراكز تقديم خدمات الإعاقة والطفولة وخدمات المسنين، ودور الحضانة، ومراكز تقديم الاستشارات الأسرية، وغيرها. • تقوم لجنة "التنمية الخدمية المتطورة" بإعداد خطة خمسية متكاملة للتنمية الخدمية تستهدف تلبية احتياجات المحافظة من الخدمات وفقًا للأولويات وبحيث يتم سد الفجوات التنموية بشكل تدريجي، مع التأكيد على استخدام الموارد المحلية والاعتماد على الموردين والشركات الوطنية على مستوى المحافظات، خاصةً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى النحو الذي يوفر فرص عمل لائقة للعمانيين، مع توفير موارد محلية لتمويل خطة التنمية الخدمية. • تحدد لجنة "التنمية الخدمية المتطورة" مجموعة من مؤشرات قياس الأداء الذكية لإعداد خطة المتابعة والتقييم وقياس الأثر، ويتم الاسترشاد بمؤشرات التنمية المستدامة الأممية والوطنية، والتنسيق مع مؤشرات الإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية. • يتم الاعتماد على قواعد البيانات الضخمة وعلى الذكاء الاصطناعي وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة في توفير البيانات اللازمة لإعداد خطط التنمية الخدمية على مستوى المحافظات، ولمتابعة البرامج والمشروعات الخدمية وقياس تأثيرها على مستوى معيشة المواطنين ودرجة رضاهم.

تابع: برنامج 10 - 3: خدمات عامة متطورة وأكثر جودة وكفاءة على مستوى المحافظات

العناصر الأساسية للبرنامج	• تقوم لجنة "التنمية الخدمية المتطورة"، تحت الإشراف المباشر لوزارة الداخلية ومجلس شؤون المحافظات؛ بدراسة خريطة الخدمات المطلوب توفيرها على مستوى المحافظات، وتقدم مقترحاتها لخريطة المسئولية عن توفير هذه الخدمات، بحيث تتولى الوزارات مسئولية معايير ومواصفات الخدمات ومعدات توفيرها على مستوى المحافظات وقواعد الحوكمة، وتتولى أيضًا تقديم الدعم الفني للمحافظات لتنفيذ البرامج والمشروعات الخدمية وتنفيذ المناقصات، وبحيث تتولى فروع الوزارات الخدمية على مستوى المحافظات وتحت الإشراف المباشر لوزارة الداخلية ومجلس المحافظات ومكاتب المحافظين تنفيذ البرامج والمشروعات بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني على مستوى المحافظات. • تشمل البرامج والمشروعات الخدمية توفير البنية الأساسية؛ من إنشاء ورصف الطرق وإنارتها، وإقامة الأنفاق والجسور، وتوفير وسائل نقل جماعي ونقل البضائع، ورفع كفاءة حركة المرور داخل المحافظة، وتأسيس وإدارة الموانئ، وإنشاء الحدائق والمساحات العامة والأسواق العامة والشعبية والمعارض، خاصة للصناعات الحرفية، والمحلات التجارية والمناطق المخصصة لإقامة العناقيد الصناعية، والمشروعات السياحية، وتطوير الواجهات البحرية والشواطئ، وتوفير شبكات نقل وتوزيع مياه الشرب والصرف الصحي، وتوفير الأراضي لبرامج التنمية العمرانية والإسكان، وإقامة المجازر والمسالخ، وصيانة المقابر، والحفاظ على المحميات الطبيعية، وإدارة المخلفات الصلبة والحفاظ على البيئة، وغيرها من برامج ومشروعات تنمية خدمية يتم تحديدها وفقًا لخطة التنمية الخدمية للمحافظات. • الاستفادة من البدائل والحلول الذكية المشار إليها في الإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية والخاصة بتطوير المدن المستدامة والتي تراعي احتياجات المجتمع المحلي ومتطلباته، وتواكب التطورات على المستويين الإقليمي والدولي. • توظيف الابتكار واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين نوعية الحياة، ورفع كفاءة وفاعلية الخدمات المقدمة. • توظيف بدائل النقل وأساسيات التهيئة التي راعتها الإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية على مستوى الإدماج الاجتماعي وسهولة الوصول للخدمات.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الداخلية
الجهات المساندة	• مجلس شؤون المحافظات • مكاتب المحافظين • القطاع الخاص على مستوى المحافظات • منظمات المجتمع المدني • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 10-4: منظمات المجتمع المدني وفروعها بالمحافظات مؤهلة للمشاركة بفاعلية في التنمية الإقليمية الشاملة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	تنمية متوازنة وعادلة تعزز الميزة النسبية والتنافسية للحواضر وللمحافظات
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأهيل قيادات المجتمع المدني على المستوى المحلي بهدف تعزيز العمل الوطني لدفع دفة التنمية وإشراك المجتمع المدني في المساهمة الفاعلة في تنشيط العمل المجتمعي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تصميم وتنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية وبرامج تنمية القدرات على النحو الآتي: – برامج لتأهيل قيادات جمعيات المرأة العمانية – برامج لتأهيل القيادات الشابة في الحقل الرياضي – برامج لتأهيل القيادات في غرف التجارة والصناعة – برامج لتأهيل القيادات في العمل التطوعي • تتولى الشركات والهيئات شبة الحكومية والخاصة تصميم وتنفيذ هذه البرامج كجزء من برامج المسؤولية الاجتماعية. • المساهمة في تسليح أفراد المجتمع بالمهارات الأساسية - من خلال منظمات المجتمع المدني -التي تمكنهم من مناقشة الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للسياسات العامة وللبرامج والمشاريع التنموية. • إيجاد قنوات تواصل فعالة لتعزيز التواصل والتفاعل المجتمعي مع أعضاء المجالس البلدية ومجلس الشورى ولجان التنمية الاجتماعية والجمعيات الأهلية ومكاتب الولاة والمحافظين، وذلك من خلال كافة الوسائل المتاحة الميدانية منها ووسائل التواصل الإلكترونية والمنصات المختلفة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	مكاتب المحافظين
الجهات المساندة	• وزارة الداخلية • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • مجلس شؤون المحافظات • الشركات والهيئات العامة والخاصة ذات الصلة • معهد الإدارة العامة والكليات والمعاهد العامة والخاصة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021

برنامج 10 - 5: خطة شاملة لتطوير مشاريع الصرف الصحي بالمحافظات

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	تنمية متوازنة وعادلة تعزز الميزة النسبية والتنافسية للحواضر وللمحافظات	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد خطة شاملة لكافة مشاريع الصرف الصحي القائمة والمستقبلية للمحافظات، متضمنة إقامة شبكات مياه الصرف الصحي، ومحطات مياه معالجة، ومشاريع شبكات المياه المعالجة، وصيانتها. ويتمثل الهدف النهائي من هذا البرنامج في تحسين مستوى معيشة المواطنين وحماية البيئة والحفاظ على مخزون المياه الجوفية.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• حصر مشاريع الصرف الصحي القائمة والتي دخلت الخدمة والمشروعات الجاري تنفيذها وتلك التي تحتاج صيانة أو تطوير أو رفع مستوى الجودة على مستوى كل محافظة. • تقدير نسبة تغطية الصرف الصحي ومقارنتها بالنسب أو المعايير المتعارف عليها إقليميًا ودوليًا، وبالنسب المقررة وفقًا لخطة التنمية الخدمية لكل محافظة. • ضرورة التركيز على تنفيذ خطوط راجعة من محطات الصرف الصحي لمواقع التشجير المختلفة كالحدائق والمنتزهات وتشجير الطرق العامة ومداخل الولايات لغرض التقليل من كلفة عقود توريد المياه التي يتم إبرامها سنويًا وتستنزف موارد مالية عالية. • وضع خطة تنفيذية لنقل كافة محطات وشبكات الصرف الصحي إلى كل من الشركة العمانية لخدمات المياه والصرف الصحي (ديم حيا) وشركة صلالة لخدمات الصرف الصحي. • تحديد الفجوة بين المعايير المتعارف عليها والوضع القائم، وتقدير حجم الاحتياجات التمويلية لسد هذه الفجوة، واقتراح آليات مبتكرة للتمويل من خلال تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أو من خلال المشاركة المجتمعية وخلافه. • إعداد دراسات جدوى مبدئية لإقامة محطات جديدة، أو إحلال وتجديد المحطات القائمة، أو صيانتها. • إعداد خطة تفصيلية لتنفيذ مشاريع الصرف الصحي وفقًا للأولويات من خلال مشاركة المجتمع المحلي بالمحافظة. • البدء في تنفيذ الخطة تدريجيًا وفقًا لإطار زمني محدد وفي حدود التمويل المتاح. • وضع خطة متابعة تنفيذ الخطة وتقييم تأثيرها من خلال مجموعة من مؤشرات قياس الأداء الذكية وتنفيذ استطلاعات الرأي اللازمة والاعتماد على قواعد البيانات الضخمة.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	هيئة تنظيم الخدمات العامة	
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • مكاتب المحافظين • المكاتب الاستشارية المتخصصة في تصميم مشاريع الصرف الصحي	• شركات المقاولات المتخصصة في تنفيذ مشاريع الصرف الصحي • الموردون المحليون المعتمدون • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

برنامج 10-6: خطة شاملة لتطوير مشاريع نقل وتوزيع المياه بالمحافظات

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	تنمية متوازنة وعادلة تعزز الميزة النسبية والتنافسية للحواضر وللمحافظات	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد خطة متكاملة لإنشاء شبكات نقل وتوزيع المياه مع ملحقاتها ذات مواصفات عالية تضمن استمرارية الخدمة لضمان وصول مياه ذات جودة عالية للسكان، حيث تعد محطات التحلية المصدر الأساسي للمياه المزودة، مما يعظم الاستفادة من المياه المتعاقد على شرائها من مطوري هذه المحطات ويسهم في التقليل من استنزاف المياه الجوفية والحفاظ عليها واستغلالها الاستغلال الأمثل خلال فترات الطوارئ.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• حصر مشاريع شبكات مياه الشرب (خطوط النقل والتوزيع) القائمة والتي دخلت الخدمة والمشروعات الجاري تنفيذها وتلك التي تحتاج صيانة أو تطوير أو رفع مستوى الجودة مع تحديد السعات التخزينية لمنظومة تخزين المياه على مستوى كل محافظة. • تقدير نسبة تغطية مشروعات مياه الشرب ومقارنتها بالنسب أو المعايير المتعارف عليها إقليميًّا ودوليًّا، وبالنسب المقررة وفقًا لخطة التنمية الخدمية لكل محافظة. • تحديد الفجوة بين المعايير المتعارف عليها والوضع القائم وتقدير حجم الاحتياجات التمويلية لسد هذه الفجوة، واقتراح آليات مبتكرة للتمويل من خلال تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أو من خلال المشاركة المجتمعية وخلافه. • إعداد دراسات جدوى مبدئية لإقامة محطات جديدة، أو إحلال وتجديد المحطات القائمة، أو صيانتها، وتعزيز السعات التخزينية لمنظومة تخزين المياه بما يتوافق مع مواصفات الهيئة العامة للمياه، وإنشاء خزانات المياه الإستراتيجية، وتعزيز منظومة نقل المياه بما يضمن استمرارية الخدمة وضمان جودتها. • إعداد خطة تفصيلية لتنفيذ مشاريع شبكات مياه الشرب (خطوط النقل والتوزيع) وفقًا للأولويات من خلال مشاركة المجتمع المحلي بالمحافظة. • البدء في تنفيذ الخطة تدريجيًّا وفقًا لإطار زمني محدد وفي حدود التمويل المتاح. • اتخاذ التدابير اللازمة لتركيب عدادات مياه ذكية جديدة أو قارئ عداد إلكتروني على العدادات الحالية من أجل إرسال قراءات الاستهلاك بشكل يومي أو عند الحاجة من خلال شبكات الاتصالات. • وضع خطة متابعة تنفيذ الخطة وتقييم تأثيرها من خلال مجموعة من مؤشرات قياس الأداء الذكية وتنفيذ استطلاعات الرأي اللازمة والاعتماد على قواعد البيانات الضخمة.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	هيئة تنظيم الخدمات العامة	
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه • مكاتب المحافظين • المكاتب الاستشارية المتخصصة في تصميم مشاريع شبكات المياه	• شركات المقاولات المتخصصة في تنفيذ مشاريع شبكات مياه • الموردون المحليون المعتمدون • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • وزارة الإسكان والتخطيط العمراني • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

برنامج 10-7: مخططات التنمية السياحية منفذة في عدد من المحافظات

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	تنمية متوازنة وعادلة تعزز الميزة النسبية والتنافسية للحواضر وللمحافظات		
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج البدء في تنفيذ توصيات الإستراتيجية الوطنية للسياحة بتطوير عدد (14) منطقة تجمع سياحي خلال الفترة من (2016-2040م)، بالتركيز على المرحلة الثانية من البرنامج وتطوير عدد من التجمعات السياحية في محافظتي جنوب الباطنة وشمال الشرقية. كما يستهدف البرنامج استكمال إجراءات اعتماد مخططات التنمية السياحية لعدد ثلاث محافظات تشمل مسقط، وجنوب الشرقية، والداخلية، بالتنسيق مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني ومكتب الإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية، إضافة إلى الانتهاء من إعداد مخططات التنمية السياحية لمحافظتي ظفار ومسندم والجاري إعدادها حاليًا، ثم البدء في إعداد مخطط التنمية السياحية لمحافظة شمال الشرقية وجنوب الباطنة.		
العناصر الأساسية للبرنامج	• البدء في تنفيذ مخرجات مخططات التنمية السياحية للمحافظات الواقعة في المرحلة الأولى والتي تشمل مسقط، والداخلية، وجنوب الشرقية، وظفار، ومسندم، وذلك بعد استكمال إجراءات اعتمادها. • إعداد مخططات التنمية السياحية للمحافظات الواقعة في المرحلة الثانية، وتشمل جنوب الباطنة، وشمال الشرقية. • التنسيق مع الإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية عند إعداد واعتماد وتنفيذ ومتابعة تنفيذ مخططات التنمية السياحية المختلفة وعلى النحو الذي يحقق أهداف الرؤية المستقبلية عُمان 2040، ذات الصلة.		
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التراث والسياحة		
الجهات المساندة	• وزارة الداخلية • وزارة الاقتصاد • وزارة المالية • وزارة الإسكان والتخطيط العمراني • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • مجلس شؤون المحافظات • هيئة البيئة	• مكاتب المحافظين • الهيئة العامة للدفاع المدني • القطاع الخاص • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة	
مستوى التكلفة	مرتفع		
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2025		

برنامج 10-8: خدمات إلكترونية محلية أعلى جودة وأكثر كفاءة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	تنمية متوازنة وعادلة تعزز الميزة النسبية والتنافسية للحواضر وللمحافظات	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير الخدمات العامة المقدمة من خلال البوابة الإلكترونية للمحافظة، في إطار خطة الدولة للتحول الرقمي، وإتاحة كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالخدمات العامة وخطط التنمية الخدمية وخطط التنمية الاقتصادية ومؤشرات قياس الأداء وتقارير المتابعة والتقييم من خلال البوابة الإلكترونية لتعزيز الشفافية والمساءلة والمحاسبة. كما يستهدف البرنامج أيضًا إتاحة منظومة لشكاوى المواطنين لتوفير حلول إلكترونية متطورة وسريعة لتلك الشكاوى.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة الداخلية ومجلس شؤون المحافظات ومكاتب المحافظين ووزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات لتصميم وتنفيذ وتشغيل وصيانة البوابات الإلكترونية للخدمات المحلية. • تعزيز التعاون بين المحافظات والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات لتوفير البيانات والمعلومات والتوسع في استخدام قواعد البيانات الضخمة. • إعداد دليل متكامل للخدمات الحكومية (الإلكترونية وغير الإلكترونية) ونشره على نطاق واسع، وتحديثه بشكل مستمر لرفع درجة الوعي بالخدمات الحكومية المتاحة. • تأمين البوابة الإلكترونية للمحافظات من خلال الشبكة الحكومية المؤمنة. • وضع خطة تنفيذية متكاملة وإطار زمني شامل للبدء في تنفيذ البرنامج وتوفير الخدمات العامة عبر بوابة المحافظة. • متابعة بوابة الشكاوى الحكومية ووضع الآليات اللازمة لتعزيز التعاون بين المسئولين عن هذه الشبكة والوزارات والشركات الحكومية، لتوفير الحلول العملية واللحظية لشكاوى المواطنين، وتحليل البيانات وإصدار التقارير وتبني إجراءات تطوير الخدمات العامة التي تقدمها المحافظات بهدف تحسين مستوى معيشة المواطن. • إنشاء مركز معلومات لكل محافظة، على أن يكون جزءًا من منظومة وزارة الاقتصاد ومركز الإحصاء والبيانات التابع لها مع إتاحة البيانات للمحافظة. • إنشاء مركز اتصالات موحد لكل محافظة لتلقي الشكاوى وفرزها والرد عليها بالتنسيق مع الجهات المختصة.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الداخلية	
الجهات المساندة	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • مكاتب المحافظين • مجلس شؤون المحافظات	• الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021	

البرنامج 10-9: تطوير المشاريع الخدمية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	تنمية متوازنة وعادلة تعزز الميزة النسبية والتنافسية للحواضر والمحافظات
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تعزيز ولايات مسقط بمشاريع خدمية تتناسب مع الميزة النسبية للولاية
العناصر الأساسية للبرنامج	التركيز على تطوير الخدمات البلدية الأساسية وصيانتها خاصة ما يتعلق بالأسواق المحلية والشعبية والمماشي والشواطئ والمقابر والمسالخ البلدية، وذلك من خلال: – تحديد الاحتياجات من هذه الخدمات بشكل تشاركي. – وضع خطة متكاملة للتطوير متضمنة حجم التمويل المطلوب لتنفيذ مشاريع التطوير، ومصادر التمويل المختلفة مع تشجيع مشاركة القطاع الخاص المحلي والمجتمع المدني والمواطنين. – تحديد إطار زمني لتنفيذ المشاريع وفق معايير أولوية محددة ووفقًا لإتاحة التمويل. – توفير التمويل المطلوب لتنفيذ المشاريع وتحفيز القطاع الخاص والمجتمع المدني على المشاركة في التمويل. – تنفيذ المشاريع من خلال المقاولين المحليين لتشجيع الاقتصاد المحلي وبناء القدرات المحلية في مجال تنفيذ المشاريع. – متابعة تنفيذ المشاريع وفق معايير أداء محددة، تراعي الجودة والإتاحة وعدالة التوزيع. – تقييم نتائج تنفيذ مشاريع الخدمات البلدية على درجة رضا المواطنين عن درجة إتاحة هذه الخدمات، وسرعة الوصول إليها، وتكلفتها.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	بلدية مسقط
الجهات المساندة	• مؤسسات المجتمع المدني • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 10-10: مبادرة نظام إدارة أصول الـطرق

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	تنمية متوازنة وعادلة تعزز الميزة النسبية والتنافسية للحواضر والمحافظات
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إدارة أنشطة صيانة وإعادة تأهيل شبكة الطرق في السلطنة، وذلك للمحافظة على الاستثمارات الهائلة لأصول الطرق من خلال أسس سليمة في التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم والتطوير وتحديد أولويات تنفيذ مشاريع الصيانة وإعادة التأهيل والتحكم والترشيد في الإنفاق واستثمار الموارد المتاحة من خلال تخصيص الميزانية في المكان المناسب، وتحديد خطط زمنية لتنفيذ مشاريع الصيانة وإعادة التأهيل.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تحديد الاحتياجات لتطوير شبكة الطرق المحلية وفق معايير محددة تعزز الاتصالية وتدعم الاقتصاد المحلي وتستهدف تحسين مستوى معيشة المواطنين وترتيب الأولويات بشكل تشاركي، استرشادًا بنتائج تجميع وتحليل بيانات شبكة الطرق. • تقدير التمويل المطلوب ووضع خطة لتحفيز مشاركة القطاع الخاص المحلي والمجتمع المدني المعني. • وفي إطار التمويل المتاح، ووفقًا للأولويات يتم التعاقد مع الاستشاري المتخصص، مع إعطاء الأولوية للمكاتب الاستشارية والاستشاريين المحليين. • مراجعة شاملة لأحدث الأنظمة المتبعة، وتصميم النظام وتجهيز المعدات اللازمة. • إعداد خطط زمنية لأعمال الصيانة وإعادة التأهيل. • تنفيذ برامج التدريب والضمان وتحديث النظام.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة المالية • الأمانة العامة لمجلس المناقصات • المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021

برنامج 10 - 11: البرامج التخطيطية والخطط المكانية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	تنمية متوازنة وعادلة تعزز الميزة النسبية والتنافسية للحواضر والمحافظات
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج ترجمة الخدمة الوطنية والخطط الإقليمية للإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية في خطط تفصيلية وهيكلية، مما يحقق الأهداف المرجوة من هذه الإستراتيجية على مدى 20 سنة قادمة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد خطط تفصيلية، وهيكلية لتطوير المدن الرئيسة، في إطار التسلسل الهرمي للمدن، وفق للإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية. • مراعاة الحدود التخطيطية للمدن الرئيسة، على النحو الذي يضمن الامتداد العمراني المنظم. • تعزيز اللامركزية الاقتصادية من خلال تحديد فرص المشاريع الاقتصادية في المحافظات. • تطوير وتهيئة المدن للعيش والعمل والترفيه وفق خطة محددة يتم إعدادها بشكل تشاركي.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الإسكان والتخطيط العمراني
الجهات المساندة	• وزارة الداخلية • وزارة الدفاع • وزارة التراث والسياحة • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040 • هيئة البيئة • هيئة تنظيم الكهرباء • الشركة العمانية لخدمات المياه والصرف الصحي (ديم حيا) • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

برنامج 10-12: مباني مراكز المحافظات وجهة حضارية مشرفة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمعات ممكنة تسهم في صياغة أولوياتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتعمل ضمن إطار اللامركزية الإدارية والاقتصادية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير الوجهة الحضارية للمحافظات من خلال الاهتمام بتأسيس عصري لمباني مراكز المحافظات، والتي تشمل مبنى مركز المحافظة (بحيث يشمل مبنى مجلس المحافظة والمكاتب التابعة للمحافظ) ومبنى البلدية في مراكز المحافظات، وذلك بهدف توفير البيئة الملائمة لعمل الموظفين على المستوى المحلي، ورفع قدرتهم على تقديم الخدمات للمواطنين ورفع كفاءة أداء الأعمال المسندة لهم. ويستهدف البرنامج البدء بالتطوير في نزوى وصحار، وخصب، ومسقط، وصلالة. كما يتضمن البرنامج توفير البنية الأساسية اللازمة في بعض المحافظات لتقديم الخدمات العامة التي تمس حياة المواطن اليومية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تأسيس مبنى مكتب المحافظ (بحيث يشمل مجلس المحافظة والمكاتب التابعة لمكتب المحافظ)، ومقر البلديات وكافة المرافق الأخرى. • طرح مشاريع للتطوير العقاري في المحافظات تتضمن المباني الحكومية والمباني التجارية (مدارس خاصة، ومستشفيات خاصة، ومكاتب، ومراكز تجارية، وفنادق، وغيرها) وذلك لتمويل المباني الحكومية، حيث يمكن للحكومة الاستفادة من الأراضي الحالية في هذه المشاريع، ويقوم القطاع الخاص بتطوير نظم الإنشاء والتشغيل والتسليم أو بالاشتراك مع القطاع الحكومي. • يراعى أن تكون تصاميم المباني ذكية وتستخدم تكنولوجيا إنترنت الأشياء. • تدريب الكفاءات بما يتناسب والأعمال المنوطة بمراكز التخطيط على المستوى الوطني والمحلي.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	مكاتب المحافظين
الجهات المساندة	• وزارة الداخلية • مجلس شؤون المحافظات • معهد الإدارة العامة • الأمانة العامة لمجلس المناقصات • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 10-13: مبادئ الحوكمة المحلية مطبقة بكفاءة على مستوى المحافظات

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمعات ممكنة تسهم في صياغة أولوياتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتعمل ضمن إطار اللامركزية الإدارية والاقتصادية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج وضع أسس الحوكمة المحلية وفقًا للتجارب الناجحة وأفضل الممارسات بهدف تطوير أداء الإدارة المحلية وفروع الوزارات على مستوى المحافظات ووضع مؤشرات أداء واضحة للعمل وتسريع تطبيق منظومة قياس الأداء الفردي والمؤسسي، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وللمستثمرين في المحافظات المختلفة وتعزيز التنافسية على المستوى الإقليمي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشكيل لجنة من الخبراء وممثلي الوزارات المختلفة وفروعها على مستوى المحافظات والتعاون مع مركز عمان للحوكمة لتقييم وضع الحوكمة في المحافظات ووضع خطة عمل لرفع كفاءتها في ضوء المهام الجديدة التي أضيفت للمحافظات والبلديات بموجب "نظام المحافظات والشؤون البلدية" الجديد، وإحداث نقلة نوعية في أداء المحافظات وضمان قيامها بواجبها ومسؤولياتها بالجودة والكفاءة المستهدفة. • تتولى اللجنة وضع تصنيف وتوصيف وظيفي للمحافظات ومكاتب المحافظين وفروع الوزارات على مستوى المحافظات وربطها بمؤشرات الأداء، وتحديد آليات تعزيز وتطوير ثقافة الأداء الوظيفي والمؤسسي وربط أداء الموظف بأهداف المحافظات وتوجهه الإستراتيجي. • تقوم اللجنة بمراجعة إجراءات تقديم الخدمات العامة على مستوى المحافظات وتبسيطها وتحديد آليات أتمتتها، وتحديد معايير قياس معتمدة عالميًا تساعد في تقييم مستوى تقديم الخدمات العامة وقياس درجة رضا المواطن والمستثمر على مستوى المحافظات، وتحديد مرجعية استرشادية وأسس معيارية لقياس مدى التقدم في أداء المحافظات. • التأكد من تطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح والمساءلة والمحاسبة، وفصل مقدم الخدمة عن طالب الخدمة، وتطبيق القانون، وتبسيط الإجراءات ووضوحها، ونشر تقارير قياس الأداء، وتعزيز المشاركة المجتمعية في تقديم الخدمات العامة وتقييمها.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	مكاتب المحافظين
الجهات المساندة	• وزارة الداخلية • مجلس شؤون المحافظات • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة العمل • مركز عمان للحوكمة والاستدامة • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 10-14: تأهيل المجالس البلدية بما يتناسب والدور المناط لها

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمعات ممكنة تسهم في صياغة أولوياتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتعمل ضمن إطار اللامركزية الإدارية والاقتصادية	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج رفع كفاءة أعضاء المجالس البلدية لتمكينهم من القيام بالمهام الجديدة التي أضيفت لهم بموجب "نظام المحافظات والشؤون البلدية" الجديد، بهدف إحداث نقلة نوعية في أداء البلديات وضمان قيامها بواجباتها ومسؤولياتها بالجودة والكفاءة المستهدفة. ويستهدف البرنامج أيضًا إعادة النظر في متطلبات الترشح لعضوية المجالس البلدية وتطوير أداء الأعضاء المنتخبين وتنمية قدراتهم من خلال إعداد وتنفيذ برامج تدريبية في التنمية الإقليمية والتخطيط والتمويل وإدارة المشاريع التنموية وفي الحوكمة المحلية.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد خطة لتنمية قدرات أعضاء المجالس البلدية لتتواكب مع الأدوار والمهام الجديدة التي أضيفت لهم مؤخرًا، متضمنة المهارات والكفاءات التي يجب أن تتوافر لهم، والبرامج التدريبية التي من شأنها صقل مهارتهم وكفاءتهم، والجهات التي تقدم هذه البرامج، وتكلفتها، ودورية تقديمها، إضافة إلى معايير تقييم تأثير خطة تنمية القدرات على أداء أعضاء المجالس البلدية. • إعداد وتنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية في التنمية والتخطيط والتمويل وإدارة المشاريع التنموية والاستثمارية وترويجها، وفي مجالات الحوكمة والمتابعة والتقييم. • تعديل اشتراطات الترشح للمجالس البلدية من حيث المؤهلات العلمية، والخبرات المهنية. • إعداد خطة لتدوير أعضاء المجالس البلدية في الجهات الحكومية الخدمية للتعرف على/ وفهم طبيعة عمل الجهات في مجالات التخطيط والتمويل وإدارة المشاريع والمتابعة والتقييم. • وضع معايير لتقييم أداء أعضاء المجالس البلدية بشكل دوري.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الداخلية	
الجهات المساندة	• وزارة العمل • فروع الوزارات على مستوى المحافظات • مجلس شؤون المحافظات • معهد الإدارة العامة	• مركز عمان للحوكمة والاستدامة • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021	

برنامج 10-15: مكاتب المحافظين مزودة بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والممكنة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمعات ممكنة تسهم في صياغة أولوياتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتعمل ضمن إطار اللامركزية الإدارية والاقتصادية	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج مراجعة الهيكل التنظيمي لمكاتب المحافظين في ضوء المهام الجديدة التي أضيفت للمحافظات بموجب "نظام المحافظات والشؤون البلدية" الجديد، وإحداث نقلة نوعية في أداء المحافظات، وضمان قيام المحافظين والعاملين في مكاتب المحافظين بواجباتهم ومسؤولياتهم بالجودة والكفاءة المستهدفة، وتوفير الكوادر البشرية المتخصصة والتي تتمتع بالمهارات والكفاءات التي تمكنهم من تحمل مسئولياتهم، وتوفير أدلة العمل التي تساعدهم على تنفيذ المهام المنوطة بهم.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• دراسة الهيكل التنظيمي الجديد لمكاتب المحافظين وتحديد الكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة. • اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير الكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة بشكل تنافسي ومن خلال معايير واضحة وشفافة تتيح تكافؤ الفرص وتسمح بمشاركة واسعة للشباب والمرأة. • وضع خطة لتنمية قدرات الكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة بمكاتب المحافظين والتقسيمات التابعة لها ومنها (مكتب الوالي والبلدية) بهدف رفع كفاءتهم وتمكينهم من أداء المهام المطلوبة منهم بأعلى درجات الكفاءة والجودة. • إعداد أدلة العمل والأدلة الاسترشادية التي تدعم وتسهل عمل وتدريب الكوادر البشرية. • تحديد أسس ومعايير المحاسبة والمساءلة وتقييم الأداء وربطها بمنظومة الحوافز والترقي في السلم الوظيفي.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة العمل	
الجهات المساندة	• وزارة الداخلية • مكاتب المحافظين • مجلس شؤون المحافظات • معهد الإدارة العامة	• الجامعات والكليات العامة والخاصة • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021	

البرنامج 10-16: تعزيز وتمكين دور الشراكة المجتمعية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مجتمعات ممكّنة تسهم في صياغة أولوياتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتعمل ضمن إطار اللامركزية الإدارية والاقتصادية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج استقطاب المبادرات المحلية وتمكين المجتمعات المحلية في مجالات رفع كفاءة خدمات البلدية والبيئة الحضرية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• وضع آليات وتشريعات تنظم الشراكة المجتمعية مع سكان المناطق في تطوير أحيائهم السكنية. • وضع آليات وتشريعات تنظم الشراكة مع المستثمرين في الأحياء التجارية لتطوير هذه الأحياء. • وضع آليات تنظم التعامل مع المبادرات والمقترحات عبر منصات التواصل الاجتماعي.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	بلدية مسقط
الجهات المساندة	• وزارة العدل والشؤون القانونية • مكاتب المحافظين
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

برنامج 10-17: أراضٍ سكنية وتجارية مخططة وجاهزة للاستثمار العقاري

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام تسلسل هرمي للتجمعات السكانية فعال يوجه التنمية الحضرية المستدامة لاستيعاب النمو السكاني المتنامي ويوفر الخدمات والمرافق	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توفير أراضٍ سكنية وتجارية ومتعددة الأغراض، وإعداد المخططات التفصيلية لها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لطرحها للاستثمار العقاري.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد المخططات التفصيلية للأراضي المتاحة لمشاريع الإسكان المختلفة وللمشاريع التجارية وغيرها من الأراضي متعددة الأغراض. • الالتزام بأهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية، خاصة ما يرتبط بالتسلسل الهرمي للتجمعات السكانية، والالتزام أيضًا بالقواعد والإرشادات التي تتماشى مع مخطط واضح للنمو العمراني الهرمي للمناطق السكنية. • تسهيل إجراءات المشاركة المجتمعية في إعداد المخططات التفصيلية والمساهمة في توفير الخدمات الأساسية الجاذبة للسكن وفقًا للمعايير المتعارف عليها للخدمات العامة. • اعتماد المخططات التفصيلية من الجهات المعنية ذات الصلة وتسهيل إجراءات تنفيذها.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الإسكان والتخطيط العمراني	
الجهات المساندة	• وزارة الداخلية • مجلس شؤون المحافظات • مكاتب المحافظين	• الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • وزارة الأوقاف والشؤون الدينية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

برنامج 10 - 18: مدن وأحياء سكنية بالمحافظات مؤهلة للتعامل مع التغيرات المناخية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مناطق حضرية وريفية وتراث طبيعي وثقافي تتميز بمرونة وقدرة عالية على التعامل مع التغيرات المناخية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تعزيز البنية الأساسية للمدن والأحياء السكنية والمناطق الحضرية بمحافظات السلطنة وتهيئتها ورفع درجة جاهزيتها ومرونتها لمواجهة التحديات المترتبة على التغيرات المناخية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد "البرنامج الوطني لتطوير شبكة الطرق الداخلية بالمحافظات" الذي يستهدف رصف الطرق الترابية واستبدالها بشبكة متطورة من الطرق الإسفلتية لتصريف المياه السطحية، مع تحسين ومعالجة الأودية لتصريف مياه الأمطار. ومن المتوقع أن يترتب على تنفيذ هذا البرنامج تخفيف معاناة المواطنين في الأحياء السكنية المختلفة من الآثار المترتبة على هطول الأمطار، وخصوصًا مع التغيرات المناخية. ويتطلب تنفيذ هذا البرنامج الإجراءات الآتية: – حصر المشاكل التي تعاني منها شبكات الطرق الداخلية في المحافظات المختلفة بالتعاون مع المجتمع المحلي. – إعداد خطة متكاملة لتصميم شبكات الطرق الداخلية بكل محافظة وفقًا لأولويات محددة يتم ترتيبها اعتمادًا على معايير معلنة وبشكل تشاركي وتوافقي مع المجتمع المحلي. – تنفيذ شبكات الطرق الداخلية من خلال التعاقد مع شركات المقاولات الوطنية بكل محافظة. – توفير مصادر مبتكرة لتمويل برنامج تطوير شبكة الطرق الداخلية. • تعزيز البنية الأساسية للتصدي للأنواء المناخية من خلال إنشاء كاسرات أمواج وشبكات تصريف مياه الأمطار ووضع التدابير اللازمة والرقابة على التعدي على مجاري الأودية وإحراماتها. • ربط المحافظات بنظام خطوط نقل رئيسة توفر مرونة في نظام نقل المياه بين المحافظات، لسهولة التعامل مع أي طارئ ناتج عن التغيرات المناخية، إضافة إلى تعزيز خزانات المياه الإستراتيجية وتوسعتها لتستوعب كميات مياه مخزنة تكفي لمدة أربعة أيام على الأقل أو إيجاد حلول مبتكرة أخرى.

تابع: برنامج 10 - 18: مدن وأحياء سكنية بالمحافظات مؤهلة للتعامل مع التغيرات المناخية

العناصر الأساسية للبرنامج	• توفير مصادر تمويل مبتكرة ومن خلال مشاركة مجتمعية موسعة لإنشاء عدة خطوط نقل للمياه وخزانات المياه التقليدية، وتمويل وتصميم وإنشاء خطوط النقل والتوزيع، ودعم الجهات الحكومية المختصة للحصول على الأراضي المناسبة اللازمة لإنشاء الخزانات المائية. • تصميم وإنشاء برنامج تخزين واسترداد المياه من الخزانات الجوفية، الذي يستهدف خفض التكلفة الاستثمارية لبناء خزانات المياه التقليدية، وخفض كمية المياه المهدرة في أوقات غير الذروة من محطات تحلية المياه. • دعم الجهات الحكومية المختصة للحصول على الأراضي اللازمة لتخزين واسترداد المياه من الخزانات الجوفية لضمان المحافظة على المياه المخزنة من التلوث، أو حمايتها من أي استنزاف من خلال استغلال بعض حقول الآبار التابعة للهيئة العامة للمياه وتهيئتها لحقن المياه المنتجة والزائدة من محطات التحلية خلال فترات غير الذروة في الطلب على المياه، وإعادة ضخها من هذه الحقول خلال فترات الذروة أو الحالات الطارئة. • إجراء دراسة شاملة لمختلف مناطق السلطنة خصوصًا المناطق المعرضة للأنواء المناخية بالتنسيق مع الجهات المعنية، ومن ضمنها مركز الإنذار المبكر، وتجنب التخطيط في المواقع المعرضة لمخاطر الأنواء المناخية. • تنفيذ مشاريع البنى الأساسية، كشبكات المياه والكهرباء، وكابلات الألياف البصرية، وشبكات الصرف الصحي؛ قبل أو بالتزامن مع تنفيذ مشاريع الطرق الداخلية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	الشركة العمانية لخدمات المياه والصرف الصحي (ديم حيا)
الجهات المساندة	• مكاتب المحافظين • وزارة الداخلية • وزارة الإسكان والتخطيط العمراني • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه • هيئة البيئة • مجلس شؤون المحافظات • الأمانة العامة لمجلس المناقصات • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 10-19: رفع مرونة مدينة مسقط في التصدي للأنواء المناخية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مناطق حضرية وريفية وتراث طبيعي وثقافي تتميز بمرونة وقدرة عالية على التعامل مع التغيرات المناخية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تعزيز البنية الأساسية للتصدي للأنواء المناخية
العناصر الأساسية للبرنامج	• استكمال المشاريع المسندة الجاري العمل فيها، في إطار التمويل المتاح، بالتركيز على استكمال الأعمال المرتبطة بإنشاء قنوات تصريف المياه، والأعمال المرتبطة بمعالجة تجمعات مياه الأمطار، وأعمال توريد الاسفلت للمشاريع المختلفة. • البدء في إعداد المشاريع في طور التناقص والتعاقد في ضوء توفير الموازنات اللازمة، بالتركيز على إنشاء قنوات تصريف مياه الأمطار، والرقابة على التعدي على مجاري الأودية واستغلالها كمتنفسات للسكان.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	مكاتب المحافظين
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة الداخلية • وزارة الإسكان والتخطيط العمراني • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 10 -20: منظومة متكاملة لإدارة المخلفات الصلبة في كافة المحافظات

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مدن ذكية ومستدامة نابضة بالحياة وريف حيوي بجودة عمرانية عالية للمعيشة والعمل والترفيه
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تعزيز البنية الأساسية لإدارة المخلفات الصلبة، وضمان وجود بيئة متكاملة لنجاح مشاريع إعادة التدوير من خلال إرساء الأُطر والتشريعات واللوائح المنظمة، والعلاقات التجارية، والحوافز المالية التي ستؤدي إلى نجاح عمليات إعادة التدوير دون أي أعباء إضافية على الموازنة العامة للدولة. وتركز الشركة العمانية القابضة لخدمات البيئة (بيئة)على توظيف المخلفات الصلبة في مشاريع توليد الطاقة. وتستهدف شركة بيئة التعاون مع الجهات لتعزيز البنية الأساسية اللازمة لتجميع النفايات الصلبة ونقاط تجميع أصناف النفايات القابلة لإعادة التدوير وذلك لرفع كفاءة الخدمات في جميع المخططات السكنية والتجارية والصناعية وغيرها لتتناسب مع مفهوم المدن الذكية ذات جودة عمرانية عالية للمعيشة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• اعتماد وإصدار وتفعيل منظومة أطر حوكمة قطاع إدارة المخلفات الصلبة والسياسات والأُطر التشريعية والتنظيمية اللازمة. • التنسيق مع الجهات المختصة لتوفير الأراضي اللازمة حسب ما حددت في الإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية، لإنشاء مرافق لتدوير المخلفات الصلبة وإنتاج الطاقة. • اتخاذ التدابير اللازمة لرفع كفاءة عمليات إدارة المخلفات الصلبة بالمحافظات من خلال توفير البنية الأساسية اللازمة ونقاط تجميع أصناف النفايات القابلة لإعادة التدوير في جميع المخططات السكنية، والتجارية، والصناعية، وغيرها. • توفير الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والممكنة، وتصميم نظم العمل باستخدام أحدث التقنيات مع الاستفادة من التجارب الإقليمية والعالمية الناجحة وتنمية قدرات الكوادر البشرية. • إعداد الدراسات اللازمة لخفض تكلفة عمليات إدارة المخلفات الصلبة بالمحافظات، وتطبيق أساليب متطورة ومستدامة للتمويل.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	الشركة العمانية القابضة لخدمات البيئة (بيئة)
الجهات المساندة	• وزارة الداخلية • وزارة الإسكان والتخطيط العمراني • هيئة البيئة • مكاتب المحافظين • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 10-21: الريادة في تقديم نموذج للمدينة المستدامة النابضة بالحياة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مدن ذكية ومستدامة نابضة بالحياة وريف حيوي بجودة عمرانية عالية للمعيشة والعمل والترفيه
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المدينة لتكون مسقط مدينة نابضة بالحياة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد إستراتيجية مسقط الذكية وتطوير البنية الرقمية والمعلوماتية مما يتماشى مع توجهات الإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية لتكون محافظة مسقط من ضمن المدن الرائدة إقليميًّا. • وضع خطط تنفيذية من الجهات ذات العلاقة المباشرة حيث: – تختص وزارة الإسكان والتخطيط العمراني بوضع مخططات التحول الحضري للمدن الذكية والخطط الهيكلية. – تختص بلدية مسقط ممثلة بمكتب المحافظين بوضع القوانين التنفيذية والآليات الممكنة لاستخدامات المدن الذكية من خلال مبادرات ممكنة. – تختص وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في وضع خارطة الطريق للتطبيقات الذكية للمدن المتمثلة في إدخال التقنيات الذكية. – وضع خطط تنفيذية للمشاريع المتعلقة برفاهية الحياة لسكان محافظة مسقط.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	مكتب وزير الدولة ومحافظ مسقط
الجهات المساندة	• وزارة الاسكان والتخطيط العمراني • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • بلدية مسقط • شرطة عمان السلطانية • وزارة التراث والسياحة • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 10-22: تعزيز الرفاه الاجتماعي من خلال تقديم الخدمات المستدامة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مدن ذكية ومستدامة نابضة بالحياة وريف حيوي بجودة عمرانية عالية للمعيشة والعمل والترفيه
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المدينة لتكون مسقط مدينة نابضة بالحياة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• التركيز على تطوير الخدمات البلدية الأساسية وصيانتها خاصة ما يتعلق بالأسواق المحلية والشعبية والمماشي والشواطئ والمسالخ البلدية، مع إعطاء الأولوية للمشاريع القائمة والجاري تنفيذها، وذلك من خلال: – تحديد الاحتياجات من هذه الخدمات بشكل تشاركي. – وضع خطة متكاملة للتطوير متضمنة حجم التمويل المطلوب لتنفيذ مشاريع التطوير، ومصادر التمويل المختلفة مع تشجيع مشاركة القطاع الخاص المحلي والمجتمع المدني والمواطنين. – تحديد إطار زمني لتنفيذ المشاريع وفق معايير أولوية محددة ووفقًا لإتاحة التمويل. – توفير التمويل المطلوب لتنفيذ المشاريع وتحفيز القطاع الخاص والمجتمع المدني على المشاركة في التمويل. – تنفيذ المشاريع من خلال المقاولين المحليين لتشجيع الاقتصاد المحلي وبناء القدرات المحلية في مجال تنفيذ المشاريع. – متابعة تنفيذ المشاريع وفق معايير أداء محددة، تراعي الجودة والإتاحة وعدالة التوزيع. – تقييم نتائج تنفيذ مشاريع الخدمات البلدية على درجة رضا المواطنين عن إتاحة هذه الخدمات، وسرعة الوصول إليها، وتكلفتها.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	بلدية مسقط
الجهات المساندة	• وزارة الاسكان والتخطيط العمراني • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة الداخلية • وزارة الاقتصاد • شرطة عمان السلطانية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 10-23: المدن والمحافظات الذكية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	مدن ذكية ومستدامة نابضة بالحياة، وريف حيوي بجودة عمرانية عالية للمعيشة والعمل والترفيه
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير السياسات والتطبيقات والبنى الأساسية والمشاريع والقدرات والمهارات المتعلقة بالمدن والمحافظات الذكية، والتي تقدم خدمات ومنتجات تعتمد على التقنيات الحديثة لتحسين جودة الحياة في المدن والمحافظات وتعزز بيئة التنافسية فيما بينها. ويساهم تطبيق تقنيات المدن الذكية في تعزيز اللامركزية واقتصادات المحافظات وخلق بيئة جاذبة للعمل والإبداع والابتكار داخل المدن والمحافظات، مما يسهم في دفع الحركة الاقتصادية وتوفير فرص العمل.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تصميم إطار وسياسة موحدة للمدن الذكية في السلطنة من خلال دراسة التحديات والإشكالات التي تعانيها المدن والمحافظات. • تصميم معايير للمدن الذكية في السلطنة يتم فيها قياس تقدم المدن سنويًا. • تفعيل التعاون الدولي مع المؤسسات العالمية للاستفادة من تجارب المدن الذكية إقليميًا ودوليًا. • تدريب وتمكين المحافظات والمدن في المجالات المختلفة للمدن الذكية من خلال سفراء المدن الذكية. • تأسيس شراكات بين المحافظات والمبتكرين والباحثين في مجالات المدن الذكية لتطوير الخدمات والتطبيقات المطلوبة. • تنفيذ مشاريع في مجالات المدن الذكية بالشراكة مع القطاع الخاص. • تفعيل منصة لجمع مبادرات المدن والمحافظات الذكية في السلطنة.

تابع: برنامج 10-23: المدن والمحافظات الذكية

العناصر الأساسية للبرنامج	• تطوير بنية أساسية تقنية تجريبية للبحث والتطوير في تطبيقات المدن الذكية. • إجراء تجارب لتقنيات المدن الذكية في المناطق الخاصة والحرة والعلمية في السلطنة. • تطوير إطار عمل مشترك مع المؤسسات ذات الصلة بمبادرات المدن الذكية، مثل المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقطاع الخاص؛ لتبادل الخبرات وتوحيد الجهود.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• وزارة الداخلية (مجلس شؤون المحافظات) • مكتب وزير الدولة ومحافظ مسقط • مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار • مكتب وزير الدولة ومحافظ مسندم • وزارة الإسكان والتخطيط العمراني (الإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية) • القطاع الخاص • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر

برنامج 10-24: منظومة متطورة للنقل من وإلى المحافظة وداخلها

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	وسائل نقل متنوعة وسهلة الوصول، متكاملة مع التنمية العمرانية الموجهة بشكل سليم، وبنية أساسية مستدامة عالمية المستوى
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج وضع خطة متكاملة لتوفير وسائل النقل العام للمواطنين والمقيمين والسياح داخل المحافظات، وتعزيز منظومة النقل من وإلى المحافظة وفقًا لتوصيات الإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• توفير وسائل النقل البحري بين المناطق البحرية في المحافظات، كالتاكسي البحري. • تطوير النقل عن طريق العبارات من وإلى المحافظات من خلال زيادة عدد الرحلات ورفع سعة الشحن التجاري. • توفير وسائل النقل العام كالحافلات أو مركبات الأجرة داخل المحافظات بحيث يتم تغطية المواقع الحيوية. • زيادة عدد رحلات النقل الجوي وسعة الشحن الجوي للأغراض التجارية من وإلى المحافظات. • وضع خطة لربط المحافظات بشبكة القطارات المخطط لها في السلطنة مستقبلًا.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • المجموعة العمانية للطيران
الجهات المساندة	• وزارة الداخلية • مكاتب المحافظين • هيئة الطيران المدني • المجموعة العمانية العالمية للوجستيات (أسياد) • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 10-25: منظومة نقل واتصالات ذكية ومتطورة داخل المدن الرئيسية باستخدام التكنولوجيا الحديثة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	وسائل نقل متنوعة وسهلة الوصول، متكاملة مع التنمية العمرانية الموجهة بشكل سليم، وبنية أساسية مستدامة عالمية المستوى
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج رفع كفاءة منظومة النقل الذكية والاتصالات المتطورة داخل المدن، وتوفير البنية الأساسية الداعمة بالاعتماد على تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي. ويهدف البرنامج إلى تحسين مستوى معيشة المواطن وتعزيز تنافسية المدن لتصبح مراكز جذب للأنشطة الاقتصادية المختلفة حسب ما حدد في الإستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في المشاريع المستقبلية في تنميه المحافظات. • إعداد دراسة شاملة لاحتياجات المدن لمنظومه نقل متكاملة تلبي احتياجات السكان وتتبنى ما توصلت له تكنولوجيا العصر في وسائل النقل الحديث. • وضع سياسات عامة في تخطيط المدن لتتضمن مساحات كافية لمرافق النقل، لتواكب الزيادة المستقبلية لعدد سكان المدن. • تطوير عمليات النقل العام داخل المدن، وتطوير تخطيط الطرق بما يتماشى مع رفع كفاءة النقل العام، ولتجنب الازدحام المروري. • تبني خطط لإشراك القطاع الخاص في الاستثمار في إنشاء شركات النقل العام. • وضع خطط وبرامج لتشجيع سكان المدن على استخدام وسائل النقل العام. • استكمال البنية التحتية للربط بالألياف البصرية ليشمل جميع مناطق المحافظات الرئيسية ومراكز المحافظات. • توفير خدمات الاتصالات المتقدمة (5G) حسب الأولوية للمدن الرئيسية والمناطق الاقتصادية. • وضع نظام وطني للدولة لكل مواطن حسب رقم البطاقة المدنية مربوط بالملف الصحي والشرطة والعمل.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • شركات الاتصالات
الجهات المساندة	• وزارة الداخلية • وزارة المالية • مكاتب المحافظين • هيئة تنظيم الاتصالات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

البرنامج 10-26: رفع كفاءة وسائل النقل

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	وسائل نقل متنوعة وسهلة الوصول، متكاملة مع التنمية العمرانية الموجهة بشكل سليم، وبنية أساسية مستدامة عالمية المستوى
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج رفع كفاءة شبكة الطرق الرئيسية والفرعية لتسهيل الحركة وتقليل زمن التنقل ودراسة بدائل أخرى.
العناصر الأساسية للبرنامج	• التركيز على تطوير الطرق الرئيسية والفرعية وصيانتها، مع إعطاء الأولوية للمشاريع الجاري تنفيذها، وذلك من خلال: – تحديد الاحتياجات من هذه الخدمات بشكل تشاركي. – وضع خطة متكاملة للتطوير متضمنة حجم التمويل المطلوب لتنفيذ مشاريع التطوير، ومصادر التمويل المختلفة مع تشجيع مشاركة القطاع الخاص المحلي والمجتمع المدني والمواطنين. – تحديد إطار زمني لتنفيذ المشاريع وفق معايير أولوية محددة ووفقًا لإتاحة التمويل. – توفير التمويل المطلوب لتنفيذ المشاريع وتحفيز القطاع الخاص والمجتمع المدني على المشاركة في التمويل. – تنفيذ المشاريع من خلال المقاولين المحليين لتشجيع الاقتصاد المحلي وبناء القدرات المحلية في مجال تنفيذ المشاريع. – متابعة تنفيذ المشاريع وفق معايير أداء محددة، تراعي الجودة والإتاحة وعدالة التوزيع. – تقييم نتائج تنفيذ مشاريع الخدمات البلدية على درجة رضا المواطنين عن إتاحة هذه الخدمات، وسرعة الوصول إليها، وتكلفتها.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة الاسكان والتخطيط العمراني • بلدية مسقط • وزارة الداخلية ممثلة بمكاتب المحافظين • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 10-27: تأهيل وإصلاح الطرق والجسور وتحويل معابر الأودية السطحية إلى عبارات صندوقية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	وسائل نقل متنوعة وسهلة الوصول، متكاملة مع التنمية العمرانية الموجهة بشكل سليم، وبنية أساسية مستدامة عالمية المستوى
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج حماية شبكات الطرق، وتقليل تكلفة مستخدم الطريق، ومعالجة الحفر والتشققات بالطرق الإسفلتية، وإصلاح وتغيير معابر الأودية السطحية، وإصلاح الجسور؛ مما يعزز من سلامة شبكة الطرق، وعدم انقطاع الحركة في حالة حدوث أنواء مناخية، واستيعاب الحركة المرورية على الطريق. وهذه المبادرات سيتم تقييمها بشكل نهائي بعد اكتمال برنامج إدارة أصول الطرق الذي يوصي بأولويات حماية شبكات الطرق.
العناصر الأساسية للبرنامج	• التركيز على تأهيل وإصلاح الطرق والجسور وتحويل معابر الأودية السطحية، مع إعطاء الأولوية للمشاريع الجاري تنفيذها، وذلك من خلال: – تحديد الاحتياجات من هذه الخدمات بشكل تشاركي. – وضع خطة متكاملة للتطوير متضمنة حجم التمويل المطلوب لتنفيذ مشاريع التطوير، ومصادر التمويل المختلفة مع تشجيع مشاركة القطاع الخاص المحلي والمجتمع المدني والمواطنين. – تحديد إطار زمني لتنفيذ المشاريع وفق معايير أولوية محددة ووفقًا لإتاحة التمويل. – توفير التمويل المطلوب لتنفيذ المشاريع وتحفيز القطاع الخاص والمجتمع المدني على المشاركة في التمويل. – تنفيذ المشاريع من خلال المقاولين المحليين لتشجيع الاقتصاد المحلي وبناء القدرات المحلية في مجال تنفيذ المشاريع. – متابعة تنفيذ المشاريع وفق معايير أداء محددة، تراعي الجودة والإتاحة وعدالة التوزيع. • تقييم نتائج تنفيذ مشاريع الخدمات البلدية على درجة رضا المواطنين عن درجة إتاحة هذه الخدمات، وسرعة الوصول إليها، وتكلفتها.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة الإسكان والتخطيط العمراني • وزارة المالية • المحافظون والولاة • الأمانة العامة لمجلس المناقصات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2025

برنامج 10-28: إدارة وتشغيل النموذج الوطني للنقل

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	وسائل نقل متنوعة وسهلة الوصول، متكاملة مع التنمية العمرانية الموجهة بشكل سليم، وبنية أساسية مستدامة عالمية المستوى
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إدارة وتشغيل النموذج الوطني للنقل بعد استلام النموذج للتعرف على تطور حركة المرور مستقبلًا وعلى الآثار المترتبة على أي تغيرات في المعطيات التخطيطية أو استخدامات الأراضي أو شبكة الطرق.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إدارة وتشغيل جميع البيانات المرتبطة بنظام تخطيط النقل. • التحديث على الخطة التنفيذية للسياسة العامة للنقل. • إعداد المسوحات الخاصة بقطاع النقل. • توفير الرخص الإلكترونية لتشغيل نظام تخطيط النقل. • وضع برامج وخطط لبناء قدرات الموارد البشرية العاملة في مجال تخطيط النقل وتنفيذ الخطط.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

11-2

أولوية تقنية المعلومات والاتصالات

الأهداف الإستراتيجية		البرامج	العدد (29)
أولوية التعليم والبحث العلمي والابتكار	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي ، والإبداع والابتكار، تسهم في بناء اقتصاد المعرفة	(1-11) - (2-11) - (3-11) (4-11) - (5-11)	5
أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية	قطاعات قاطرة للتنويع الاقتصادي وأخرى متكاملة معها يتم تحديدها كل 5 سنوات	(6-11) - (7-11) (8-11) - (9-11)	4
	اقتصاد تنافسي متنوع ومتكامل وقائم على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال	(10-11) - (11-11) (12-11)	3
	بنية أساسية وتقنية متطورة ممكنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات وتحديات الأمن السيبراني	(13-11)	1
أولوية سوق العمل والتشغيل	سوق عمل بقوى بشرية ذات مهارات وإنتاجية عالية وثقافة عمل إيجابية	(14-11) - (15-11) (16-11) - (17-11)	4
	منظومة تشغيل، وتأهيل، وترقيات وحوافز مبنية على الكفاءة والإنتاجية، تذكي روح المبادرة والابتكار	(18-11) - (19-11) (20-11)	3
أولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي	بيئة أعمال تنافسية وجاذبة للاستثمار تمارس فيها الحكومة الدور التنظيمي	(21-11) - (22-11)	2
	شراكة وتكاملية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتضنها مؤسسات كبيرة	(23-11) - (24-11)	2
أولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة	مدن ذكية ومستدامة نابضة بالحياة، وريف حيوي بجودة عمرانية عالية للمعيشة والعمل والترفيه	(25-11) - (26-11) - (27-11) (28-11) - (29-11)	5

قائمة البرامج الإستراتيجية لأولوية تقنية المعلومات والاتصالات

رقم البرنامج	اسم البرنامج	الصفحة
1-11	جائزة الإجادة في التحول الرقمي	381
2-11	رفع الوعي بأهمية الاقتصاد الرقمي في النشاط الاقتصادي	382
3-11	منافذ عرض افتراضية للتقنيات الحديثة	383
4-11	حملة لزيادة وعى المجتمع بالأمن السيبراني	384
5-11	المسوحات والقياسات الإحصائية ذات العلاقة بتقنية المعلومات والاتصالات في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية	385
6-11	الإستراتيجية الوطنية لتقنية المعلومات والاتصالات معتمدة ومنفذة	386
7-11	تسهيل الإجراءات والتشريعات	387
8-11	حوافز جذب المستثمرين	388
9-11	إيجاد التكامل والتوافق بين المستفيدين من القطاع وإيجاد آليات تحفيز الطلب	389
10-11	إستراتيجية وطنية شاملة تعنى بدعم الاقتصاد الرقمي وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة في القطاعات الاقتصادية	390
11-11	تعزيز الاستثمار في مجالات البحث والتطوير والابتكار	392
12-11	تحفيز الاستثمار برأس المال الشجاع أو الجريء في القطاع	392
13-11	تعزيز الأمن السيبراني	393
14-11	التدريب على رأس العمل للكفاءات الوطنية	394
15-11	بناء القدرات في مجال الأمن السيبراني	395
16-11	بناء القدرات في مجال الحوكمة والالتزام	396
17-11	التدريب الوطني المتخصص في مجال التقنية والاتصالات	397
18-11	مركز ساس لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة /بيئة اختبار البرمجيات	398
19-11	كرسي جلالة السلطان للتقنية	399
20-11	المحتوى الإلكتروني وتطوير التطبيقات -المرحلة الثانية	400
21-11	إيجاد مؤسسة مسؤولة عن الترويج واستقطاب الاستثمار الأجنبي في القطاع	401
22-11	تعزيز جودة مخرجات التعليم بما يلائم سوق العمل لسد الفجوات وتقليل التفاوت في المهارات	402
23-11	البرنامج الوطني "تكامل ونمو"	403
24-11	تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	404
25-11	سد الفجوة الرقمية وتغطية المناطق البعيدة والريفية	405
26-11	مشروع تغطية شبكة الاتصالات والنطاق العريض لتطبيق تكنولوجيا المدن الذكية	406
27-11	مشروع قانون وتشريعات المدن الذكية	407
28-11	مشروع المنصة الوطنية للمدن الذكية	408
29-11	البرنامج الوطني لتمكين القدرات في مجال تكنولوجيا المدن الذكية	409

برنامج 11-1: جائزة الإجادة في التحول الرقمي

الهدف ذو الصلة	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي، والإبداع والابتكار، تسهم في بناء اقتصاد المعرفة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إطلاق "جائزة الإجادة في التحول الرقمي" بهدف إحداث تحول نوعي في التحول الرقمي بالسلطنة من خلال تكريم المشاريع الرقمية التي قدمت إنجازات وابتكارات استثنائية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، وتقدير الأداء المتفوق من خلال تطبيق المعايير العالمية لتقييم مدى التطور في التحول الرقمي وتعزيز استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويهدف البرنامج إلى دعم كافة الجهات الحكومية والخاصة ورصد إجادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير الخدمات الإلكترونية للأفراد وقطاع الأعمال.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشجيع المؤسسات المحلية على المسارعة في تعزيز أدائها وتسهيل خدماتها من خلال استغلال التقنية الرقمية. • تحفيز المؤسسات المحلية على تنفيذ المشاريع الرقمية الجديدة والتطوير المستمر لخدماتها الإلكترونية. • تحسين نوعية الخدمات الإلكترونية وتبسيط إجراءاتها بجودة وكفاءة عالية بحيث يضمن قدر أكبر من الثقة والمساهمة العامة. • تقدير ومكافأة التفوق والإبداع في مجال التحول الرقمي سواء من الجهات المحلية، المؤسسات التعليمية أو الأفراد. • تعزيز وتفعيل سياسة الدولة للانتقال إلى اقتصاد رقمي لتحقيق المنفعتين الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العماني في إطار سياسة التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة. • وضع أطر ومعايير لقياس مدى التطور في تنفيذ المشاريع الإلكترونية بما يتوافق مع أعلى المعايير الدولية والمحلية للتحول الرقمي.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة الاقتصاد • القطاع الخاص • مؤسسات المجتمع المدني • المؤسسات الأكاديمية والبحثية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر

برنامج 11-2: رفع الوعي بأهمية الاقتصاد الرقمي في النشاط الاقتصادي

الهدف ذو الصلة	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي، والإبداع والابتكار، تسهم في بناء اقتصاد المعرفة	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج بناء منظومة ومحتوى معرفي للاقتصاد الرقمي لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات تسهم في تعزيز الوعي المعرفي، ورفد النمو في الناتج المحلي الإجمالي.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• بناء محتوى معرفي حول مكونات الاقتصاد الرقمي، ونشر المعارف والمعلومات المتخصصة عبر مختلف القنوات المعرفية، بالتركيز على دور قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، ومساهمته في النشاط الاقتصادي. • توجيه المعرفة المتخصصة في الاقتصاد الرقمي لتطوير بيئة الأعمال، وجذب الاستثمار، وتعزيز الوعي المجتمعي لتحسين أنماط حياة الأفراد. • قياس الأثر الاقتصادي لأنشطة تحفيز وتنمية القطاعات التقنية، وتطوير الخطط والمبادرات بناء على بيانات ومؤشرات دقيقة للمعرفة الاستباقية. • توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، وخوارزميات جمع البيانات وتحليلها، وأدوات الاستماع الاجتماعي لاستخراج مؤشرات موضوعية لتحسين وتطوير أداء القطاع. • دراسة تحديات المشاريع القائمة ومدى تحقق أهدافها، واستخلاص توصيات لتطويرها من خلال توظيف مناهج قياس خبرة المستخدمين. • تعزيز المشاركة المجتمعية للكفاءات الوطنية المتخصصة من خلال الإسهام بالأفكار والمقترحات لتطوير بيئة الأعمال وتعزيز نمو الاقتصاد الرقمي. • توظيف تحليل البيانات والمؤشرات في استشراف المستقبل التقني، وتبني التقنيات المتقدمة، وجذب الاستثمار. • توفير مصادر معرفية متجددة عن المزايا والفرص الاستثمارية في القطاع، والارتقاء بالقدرات التنافسية للقطاعات الاقتصادية. • توجيه المعرفة المتخصصة للفئات ذات العلاقة حول الفرص الواعدة في القطاع، والترويج محليًّا ودوليًّا للسلطنة كبيئة جاذبة للابتكارات، وصناعة الاتصالات وتقنية المعلومات، والتعريف بالحوافز والمزايا المتوفرة لاستضافة المشاريع التقنية الرائدة.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات	
الجهات المساندة	• وزارة ا التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة الاقتصاد • القطاع الخاص	• مؤسسات المجتمع المدني • المؤسسات الأكاديمية والبحثية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر	

برنامج 3-11: منافذ عرض افتراضية للتقنيات الحديثة

الهدف ذو الصلة	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي، والإبداع والابتكار، تسهم في بناء اقتصاد المعرفة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إنشاء منافذ تفاعلية افتراضية للتعريف والتفاعل مع التقنيات الناشئة الحديثة والخدمات الحكومية الإلكترونية والتوعية في مجال الأمن السيبراني.
العناصر الأساسية للبرنامج	• زيادة وعى الأفراد والمجتمع حول التقنيات الحديثة والخدمات الإلكترونية. • استمرار إطلاع الأفراد والمجتمع على مستجدات التقنيات الحديثة. • التعريف بالمواطنة الرقمية من خلال التفاعل المباشر مع التقنيات. • تجربة التقنيات والخدمات الإلكترونية والتفاعل معها. • زيادة تفاعل الشباب من خلال فعاليات تقنية وترفيهية افتراضية. • توعية الأفراد والأسر بمخاطر الأمن السيبراني واستخدام التقنيات الحديثة من خلال التعليم الإلكتروني الترفيهي. • جذب طلاب المدارس للاهتمام بمجالات التقنية والفضاء المختلفة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• مركز الدفاع الإلكتروني • وزارة الداخلية (مكاتب المحافظين) • وزارة المالية • القطاع الخاص • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر

برنامج 11-4: حملة لزيادة وعى المجتمع بالأمن السيبراني

الهدف ذو الصلة	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي، والإبداع والابتكار، تسهم في بناء اقتصاد المعرفة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توعية الأفراد والمجتمع والمؤسسات بمخاطر الأمن السيبراني عن طريق حملات مستهدفة لكل فئة، وتعزيز الثقة لديهم في استخدام التقنيات الحديثة والخدمات الإلكترونية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• رفع مستوى الوعي لدى الأفراد والمجتمع حول أمن المعلومات. • التوعية بمخاطر أنواع الابتزاز الإلكتروني. • حماية الأطفال في الفضاء السيبراني. • رفع مستوى السلطنة في التقارير الدولية في الأمن السيبراني. • رفع الثقة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استخدام التقنيات المختلفة. • تعزيز ثقة الأفراد والمؤسسات في استخدام الخدمات الحكومية الإلكتروني.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• القطاع الخاص • وزارة الداخلية (مكاتب المحافظين) • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة التربية والتعليم • الجامعات الحكومية والخاصة • مؤسسات المجتمع المدني • مركز الدفاع الإلكتروني • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر

برنامج 11-5: المسوحات والقياسات الإحصائية ذات العلاقة بتقنية المعلومات والاتصالات في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية

الهدف ذو الصلة	منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي، والإبداع والابتكار، تسهم في بناء اقتصاد المعرفة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تنفيذ عدد من الأعمال الإحصائية (المسوحات/ الاستطلاعات) ذات العلاقة بتقنية المعلومات والاتصالات في عدد من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية وذلك خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة (2021-2025). وتشمل الأعمال الإحصائية قياس النفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات في قطاع الأسر والأفراد، وقياس مهارات خريجي تقنية المعلومات، وقياس رضا المستفيدين من خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، وقياس مدى وعي الأفراد بإجراءات الحماية والأمن السيبراني، وقياس الاتجاهات التقنية في قطاع الأعمال.
العناصر الأساسية للبرنامج	• توفير البيانات والإحصاءات اللازمة لمساندة متخذي القرار في رسم السياسات ذات العلاقة بتقنية المعلومات والاتصالات. • توفير تحديث لمؤشرات نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات لغرض تحديث مؤشرات السلطنة في قواعد بيانات المنظمات الدولية. • توفير البيانات والمؤشرات اللازمة لغرض تحسين خدمات تقنية المعلومات والاتصالات بما يحقق مستويات رضا أفضل من قبل المستفيدين.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • مركز الدفاع الإلكتروني • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • هيئة تنظيم الاتصالات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر

برنامج 11-6: الإستراتيجية الوطنية لتقنية المعلومات والاتصالات معتمدة ومنفذة

الهدف ذو الصلة	قطاعات قاطرة للتنويع الاقتصادي وأخرى متكاملة معها يتم تحديدها كل 5 سنوات
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تحديد التقنيات والبرمجيات ذات الميزة التنافسية التي تمكن السلطنة من المنافسة إقليميا ودوليا في تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• دراسة واقع السوق وتحديد الفجوات. • تحديد نقاط القوة وتعظيم الاستفادة منها من خلال تحديد التقنيات والبرمجيات التي يجب تبنيها أو التركيز عليها لتحقيق الريادة والتنافسية في هذه التقنيات. • خطة خمسية بمؤشرات الأداء واضحة تكفل تحقيق أهداف التنوع الاقتصادي.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• هيئة تنظيم الاتصالات • الشركات العاملة في قطاع التقنية والاتصالات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021

برنامج 11-7: تسهيل الإجراءات والتشريعات

الهدف ذو الصلة	قطاعات قاطرة للتنويع الاقتصادي وأخرى متكاملة معها يتم تحديدها كل 5 سنوات
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إيجاد التشريعات والإجراءات الميسرة التي تكفل وجود الضوابط اللازمة لحوكمة هذا القطاع.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تبسيط الإجراءات القائمة لضمان استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية. • إيجاد تشريعات أمن المعلومات والبيانات والتقنيات الناشئة الأخرى لضمان حقوق المستثمر والمستفيد.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • هيئة تنظيم الاتصالات
الجهات المساندة	• وزارة العدل والشؤون القانونية • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021

برنامج 11-8: حوافز جذب المستثمرين

الهدف ذو الصلة	قطاعات قاطرة للتنويع الاقتصادي وأخرى متكاملة معها يتم تحديدها كل 5 سنوات
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تقديم حوافز لاستقطاب المستثمرين في مجال اقتصاد المعرفة والاتصالات وتقنية المعلومات.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعادة هندسة الإجراءات المتبعة بهدف التبسيط والتسهيل. • إيجاد التشريعات لضمان حقوق المستثمرين والمستفيدين. • دراسة احتياجات المستثمرين. • بناء إطار عمل يتضمن المميزات والتسهيلات للمستثمرين لتوفير بيئة استثمارية وتنافسية جاذبة. • التسويق المحلي والعالمي للتعريف بالامتيازات والتسهيلات.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
الجهات المساندة	• هيئة تنظيم الاتصالات • وزارة العدل والشؤون القانونية • البنك المركزي العماني • جهاز الاستثمار العماني • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

برنامج 11-9: إيجاد التكامل والتوافق بين المستفيدين من القطاع وإيجاد آليات تحفيز الطلب

الهدف ذو الصلة	قطاعات قاطرة للتنويع الاقتصادي وأخرى متكاملة معها يتم تحديدها كل 5 سنوات
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد إطار عمل معتمد يضمن التكامل والتوافق بين جميع أطراف القطاع (المشرع والمنظم والمستفيد)، وخلق المبادرات اللازمة لزيادة وديمومة الطلب.
العناصر الأساسية للبرنامج	• دراسة وتقييم الأنظمة والتطبيقات القائمة وتحديد الفجوات. • إعادة هندسة الهيكلة الحالية للأنظمة المترابطة وذلك لضمان سهولة التدفق المعلوماتي بين المؤسسات. • إعداد خطة عمل لسد الفجوات واستحداث الأنظمة والتطبيقات التي ستضمن آليات التكامل والتوافق بشكل سلس ومرن. • ترتيب الأولويات وتنفيذ الهيكلة الداعمة لضمان الترابط والتكامل. • الترويج والتسويق لتحفيز الطلب.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• هيئة تنظيم الاتصالات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 11-10: إستراتيجية وطنية شاملة تعنى بدعم الاقتصاد الرقمي وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة في القطاعات الاقتصادية

الهدف ذو الصلة	اقتصاد تنافسي متنوع ومتكامل وقائم على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج وضع إستراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة في القطاعات الاقتصادية الستة (قطاع الخدمات اللوجستية، قطاع الصناعة، قطاع السياحة، قطاع الثروة السمكية والزراعية، وقطاع التعدين، وقطاع الطيران والسفر) بهدف رفع إنتاجيتها وتنافسيتها وتعزيز مساهمتها في أنشطة الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الدائري واقتصاد المعرفة في السلطنة. ويركز البرنامج على تقييم جاهزية هذه القطاعات للتحول الرقمي، وتحديد الإجراءات اللازمة لتحقيق التحول إلى الاقتصاد الرقمي، ووضع خطة لذلك، متضمنة الموارد اللازمة والإطار الزمني وأسس حوكمة تحقيق التحول إلى الاقتصاد الرقمي، فضلا عن إعداد خطة محكمة للمتابعة والتقييم وقياس الأثر.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تحديد نموذج الإستراتيجية لقطاعات التنويع الاقتصادي، ومنهجية إعداد الإستراتيجية وفق إحدى المنهجيات المتبعة دوليا والأكثر نجاحًا وملاءمة للظروف المحلية. • تحديد فريق العمل من الكفاءات الوطنية، وتحديد الاحتياجات اللازمة لإعداد الإستراتيجية، والمخرجات المتوقعة، والإطار الزمني. • إعداد دراسة ميدانية شاملة للوضع الراهن في قطاعات التنويع الاقتصادي، وتقييم مدى جاهزيتها للتحول الرقمي، والتعرف على قدرتها على استخدام وتوظيف التكنولوجيا والمنظومات الرقمية في مختلف تعاملاتها الداخلية والخارجية مع العملاء، وكذلك مؤشرات وجود البرامج التطويرية والتدريبية والخبرات التقنية اللازمة للتحول الرقمي. • وضع إستراتيجية شاملة بناء على نتائج الوضع الراهن للنهوض بهذه القطاعات، بحيث تحقق الفوائد المرجوة من التحول الرقمي وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة، مما يرفع من كفاءة الاقتصاد الوطني وتنافسية. • تشكيل جهة مرجعية (لجنة عليا) ممكنة ومؤهلة للقيام بمتابعة وتنفيذ ما ورد في الإستراتيجية الوطنية لتمكين قطاعات التنويع الاقتصادي من تحقيق التحول إلى الاقتصاد الرقمي، والاستفادة من تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة. كما تعمل على تسهيل التنسيق بين كافة القطاعات والمؤسسات الحكومية والخاصة وتذليل العقبات والتحديات التي قد تواجه التحول إلى الاقتصاد الرقمي في القطاعات المختلفة.

تابع: برنامج 11-10: إستراتيجية وطنية شاملة تعنى بدعم الاقتصاد الرقمي وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة في القطاعات الاقتصادية

العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد خطة تفصيلية بما يتناسب مع كل قطاع من قطاعات التنويع الاقتصادي بناء على الفجوة بين مؤشر الأداء الراهن والهدف المنشود بالنسبة للجاهزية التكنولوجية واستخدام تقنيات الثورة الصناعية المناسبة لكل قطاع. • البدء في تنفيذ الخطط التفصيلية القطاعية بمشاركة كافة الشركاء من أصحاب المصالح ذوي الصلة، وتوفير مصادر غير تقليدية وخارج الموازنة العامة للدولة لتمويل الخطط القطاعية للتحول الرقمي واستخدام تطبيقات الثورة الصناعية. • وضع خطة تفصيلية لمتابعة تنفيذ خطط التحول إلى الاقتصاد الرقمي باستخدام مؤشرات قياس ذكية، والقيام بتقييم أثر التحول إلى الاقتصاد الرقمي واستخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة على تنافسية وكفاءة وجودة أداء قطاعات التنويع الاقتصادي، وزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي بشكل عام وفي الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والتشغيل على الأخص.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة العمل • وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه • وزارة الطاقة والمعادن • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة الاقتصاد • وزارة التراث والسياحة • وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040 • هيئة تنظيم الاتصالات • الوزارات الجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2020

برنامج 11-11: تعزيز الاستثمار في مجالات البحث والتطوير والابتكار

الهدف ذو الصلة	اقتصاد تنافسي متنوع ومتكامل وقائم على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال		
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج النهوض بمجالات البحث والتطوير والابتكار من قبل المؤسسات العلمية والعاملة في القطاع.		
العناصر الأساسية للبرنامج	• دراسة وتقييم الوضع الحالي فيما يتعلق بمساهمات الجهات ذات العلاقة في مجالات البحث والتطوير والابتكار. • إيجاد أطر تنظيمية للنهوض بمستوى البحث والتطوير والابتكار. • إيجاد برنامج حوافز للمؤسسات الداعمة لبرامج البحث العلمي والابتكار. • توجيه نسبة من إيرادات المؤسسات الربحية في القطاع لدعم البحث والتطوير والابتكار في القطاع.		
الجهة المسئولة عن التنفيذ	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار		• هيئة تنظيم الاتصالات
الجهات المساندة	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • المؤسسات الأكاديمية		• مزودو الخدمات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع		
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021		

برنامج 11-12: تحفيز الاستثمار برأس المال الشجاع أو الجريء في القطاع

الهدف ذو الصلة	اقتصاد تنافسي متنوع ومتكامل وقائم على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال		
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تشجيع الاستثمار الشجاع والجريء في القطاع لتطوير الرفد الاقتصادي		
العناصر الأساسية للبرنامج	• دراسة وتقييم البرامج الحالية المتعلقة بالترويج للاستثمار الجريء في القطاع. • إيجاد إطار متكامل يعنى بالترويج والاستثمار الجريء في القطاع. • البدء بتنفيذ الخطط المتعلقة بالاستثمار الجريء مع إبراز الحوافز التشجيعية للاستثمار في القطاع. • تنفيذ حملة توعوية شاملة تعنى برفع الوعي المعرفي للاستثمار في القطاع.		
الجهة المسئولة عن التنفيذ	غرفة تجارة وصناعة عمان		
الجهات المساندة	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • هيئة تنظيم الاتصالات • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار		• جهاز الاستثمار العماني • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض		
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021		

برنامج 11-13: تعزيز الأمن السيبراني

الهدف ذو الصلة	بنية أساسية وتقنية متطورة ممكنة لجميع القطاعات وقادرة على استيعاب المستجدات وتحديات الأمن السيبراني
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج الوصول بالسلطنة إلى مصاف الدول العشرة (10) الأولى في المؤشر العالمي للأمن السيبراني، ويتضمن البرنامج أربع مبادرات.
العناصر الأساسية للبرنامج	• دراسة متطلبات المؤشر العالمي للثقة في الأمن السيبراني وتحديد متطلبات الوصول بالسلطنة لصدارة الدول (10) الأولى في الأمن السيبراني. • إعداد إستراتيجية وطنية للأمن السيبراني تلبي كافة العناصر الممكنة لوضع السلطنة في المرتبة المستهدفة. • إعداد إطار وطني لتقنيات الأمن السيبراني وصناعة الخدمات ذات العلاقة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	اللجنة التنفيذية للأمن السيبراني
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • هيئة تنظيم الاتصالات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

برنامج 11-14: التدريب على رأس العمل للكفاءات الوطنية

الهدف ذو الصلة	سوق عمل بقوى بشرية ذات مهارات وإنتاجية عالية وثقافة عمل إيجابية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تلبية احتياجات سوق العمل المحلي المستقبلية. فقد وجِد أن هناك فجوة في حاجة القطاعات الاقتصادية القادمة مستقبلا من القدرات والإمكانيات المهنية بالسوق المحلي، ومحدودية في المهارات التخصصية والمهنية المتوقعة التي سيمتلكها طلبة وخريجو تقنية المعلومات والاتصالات خلال السنوات القادمة حسب المناهج والتخصصات الحالية. لذلك هنالك حاجة لإعداد برنامج يمكن من خلاله لطلبة التعليم العالي المقيدين والخريجين الحصول على الشهادات المهنية التخصصية في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات لمواءمة المهارات المطلوبة مستقبلا في سوق العمل، وغيرها من المهن التي يتم حاليًّا التعاقد لها من الباطن ويشغلها الوافدون كخبراء لسد الطلب الحالي، خاصة في قطاع البنوك والشركات.
العناصر الأساسية للبرنامج	• المرحلة الأولى: برنامج التدريب على الشهادات المهنية، لتكتسب فيه الكوادر العمانية الخبرات والمهارات المهنية اللازمة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات تحت إشراف خبراء ومختصين في المجال، وقد يشمل البرنامج العملي أيضا التدريب على رأس العمل. وتجدر الإشارة إلى أهمية وجود آلية معينة لقبول المتقدمين للبرنامج وفرز طلباتهم حسب احتياجات القطاعات الاقتصادية. • المرحلة الثانية: برنامج توظيف الكفاءات الوطنية لمدة سنة واحدة، وهو برنامج تم استقاؤه من تجربة وزارة الطاقة والمعادن في زيادة نسبة التعمين، فبعد أن يكتسب المتدربون كل المهارات والشهادات المهنية والخبرات المطلوبة خلال فترة التدريب، يقوم هذا البرنامج بوضع خطة إحلالهم محل العمالة الوافدة. ووضع مختبر سوق العمل في برنامج تنفيذ مقترح إنشاء لجنة لمتابعة التعمين، بحيث يكون أعضاؤها من الجهات المعنية، وتقوم بمواءمة مستمرة مع القطاع الخاص لضمان نجاح هذا البرنامج، كما عمل المختبر على وضع خطة لضبط عملية استقدام خبرات أجنبية لشغل وظائف محلية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• وزارة العمل • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر

برنامج 11-15: بناء القدرات في مجال الأمن السيبراني

الهدف ذو الصلة	سوق عمل بقوى بشرية ذات مهارات وإنتاجية عالية وثقافة عمل إيجابية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأهيل كوادر وطنية في مجال الأمن السيبراني من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج تشمل التدريب التخصصي، وحملات التوعية الأمنية المعلوماتية ومن ضمنها حملة التوعية الوطنية "نحو بيئة إلكترونية آمنة"، وحملة التوعية للمؤسسات الحكومية "وعي"، وحملة حماية الأطفال من المخاطر السيبرانية "إرشاد".
العناصر الأساسية للبرنامج	• تحليل الاحتياجات التدريبية من خلال تقييم متطلبات التدريب الأكاديمي في الأمن السيبراني. • تقييم الفجوة في المهارات التخصصية اللازمة للنهوض بالتطوير المهني في الأمن السيبراني. • إنشاء صندوق وطني مختص لدعم البحوث العلمية التطبيقية في مجال الأمن السيبراني. • إعداد برنامج تنمية للقدرات التخصصية في تقنية المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني يستهدف تدريب (1000) مهني تخصصي من ذوي العلاقة بتقنيات الثورة الصناعية الرابعة والمدن الذكية. • مراجعة مناهج التعليم العام بهدف تطوير مناهج علوم التقنية والأمن السيبراني. • تطوير البرنامج الوطني المستدام للتوعية بالأمن السيبراني.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • مركز الدفاع الإلكتروني
الجهات المساندة	• وزارة التربية والتعليم • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة العمل • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر

برنامج 11-16: بناء القدرات في مجال الحوكمة والالتزام

الهدف ذو الصلة	سوق عمل بقوى بشرية ذات مهارات وإنتاجية عالية وثقافة عمل إيجابية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير برامج تدريبية وتوعوية لموظفي وحدات الجهاز الإداري بالدولة لرفع مستوى كفاءاتهم ومهاراتهم في مجال حوكمة التقنية والاتصالات بما يناسب لتطبيقهم حوكمة التقنية الاتصالات والالتزام بها. كما يقوم البرنامج أيضا بتنظيم وتوحيد الوصف الوظيفي الخاص بمجالات التقنية والاتصالات لوحدات الجهاز الإداري بالدولة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• برنامج تمكين لوحدات الجهاز الإداري بالدولة لدعمها في مجال تطبيق حوكمة التقنية والاتصالات والالتزام بها. • تنفيذ برنامج تدريبي مهني وورش عمل لموظفي وحدات الجهاز الإداري بالدولة في مجال حوكمة تقنية المعلومات والالتزام بها. • مشروع تطوير وإصدار معايير للتوصيف الوظيفي الخاص بمجالات التقنية والاتصالات كمرجع لوحدات الجهاز الإداري بالدولة لتحديد المسارات الوظيفية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر

برنامج 11-17: التدريب الوطني المتخصص في مجال التقنية والاتصالات

الهدف ذو الصلة	سوق عمل بقوى بشرية ذات مهارات وإنتاجية عالية وثقافة عمل إيجابية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج الأفراد العمانيين المتخصصين في مجال التقنية والاتصالات. حيث يرتكز على توفير التدريب التخصصي في مجال التقنية والاتصالات، وإتاحة فرص الحصول على الشهادات التخصصية في كافة التقنيات المتقدمة، كإنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي، والتدريب العملي. وذلك بهدف زيادة عدد الأفراد الحاصلين على الشهادات التخصصية، وزيادة عدد الخبراء في مجال التقنية والاتصالات بمختلف مجالاتها. كما يسهم هذا البرنامج في تلبية الاحتياجات الحالية في قطاع التقنية والاتصالات في القطاعين العام والخاص، ويسهم في تلبية الاحتياجات المستقبلية من أجل تعزيز نمو قطاع التقنية والاتصالات في السلطنة، كما يساعد البرنامج في توفير الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة لدعم تطوير صناعة التقنية والاتصالات والمساهمة في المبادرات المختلفة لتحقيق أهداف عمان الرقمية والحكومة الإلكترونية في السلطنة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• توفير فرص للعمانيين المختصين في مجال تقنية المعلومات لاكتساب المعرفة والخبرة من خلال الدورات التدريبية. • توفير فرص للعمانيين للحصول على الشهادات في مختلف مجالات تقنية المعلومات؛ وذلك من أجل مواصلة تطوير كفاءاتهم الفنية وغير الفنية. • توفير فرص للعمانيين المتخصصين في مجال تقنية المعلومات لاكتساب الخبرة من خلال العمل في مجال تقنية المعلومات بالتعاون مع مؤسسات دولية، وإشراكهم في أنواع مختلفة من المشاريع وبيئات العمل، وذلك من أجل تطوير كفاءاتهم وإعدادهم لسوق العمل.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
الجهات المساندة	• الشركاء من القطاعات ذات الصلة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر

برنامج 11-18: مركز ساس لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة /بيئة اختبار البرمجيات

الهدف ذو الصلة	منظومة تشغيل وتأهيل وترقيات وحوافز مبنية على الكفاءة والإنتاجية، تذكي روح المبادرة والابتكار
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج جمع الأطراف المحلية والدولية والتي تشمل المخترعين والمؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة والخبراء الفنيين والصناعيين والجهات المنظمة، وذلك من أجل إنشاء بيئة مرنة خالية من القيود، للمشاركة في تطوير منتجات وحلول جديدة توظف تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، كالذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، واختبارها قبل مرحلة اعتمادها في السوق المحلي، بحيث تلبي احتياجات السلطنة في هذا المجال وتتوسع إلى الأسواق الإقليمية والعالمية. وقد أنشأت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات مركز ساس كمركز وطني لريادة الأعمال التقنية في السلطنة، والذي يمكن أن يستوعب ضمن نطاقه مركز تقنيات الثورة الصناعية الرابعة/ بيئة اختبار البرمجيات.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تفعيل مفهوم البيئة التجريبية Sandbox لتوفير بيئة داعمة للبحث والتطوير في تقنيات الثورة الصناعية الرابعة. • إشراك الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والجهات الحكومية لابتكار حلول قائمة على تقنيات الثورة الصناعية الرابعة لخدمة القطاعات ذات الصلة. • تنمية وتطوير المهارات العمانية في تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040 • الشركاء من القطاعات ذات الصلة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر

برنامج 11-19: كرسي جلالة السلطان للتقنية

الهدف ذو الصلة	منظومة تشغيل، وتأهيل، ترقيات وحوافز مبنية على الكفاءة والإنتاجية، تذكي روح المبادرة والابتكار
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد متطلبات إطلاق برنامج "كرسي أكاديمي باسم حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق للتقنية" في إحدى الجامعات العالمية المرموقة في التخصص، بالمملكة المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية، في الجانب الفني، يهدف إلى إيجاد تقنيات لأهداف تجارية وممكنة في جانب التقنية، تشارك السلطنة فيها ضمن الملكية الفكرية والعوائد المالية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تعزيز مكانة السلطنة في دعم الأمن والسلم الدوليين في مجال التقنية. • تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار في مجال التقنية. • التمهيد لإيجاد صناعات وطنية في مجالات التقنية. • إيجاد فرص عمل للكفاءات الوطنية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • مركز الدفاع الإلكتروني
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر

برنامج 11-20: المحتوى الإلكتروني وتطوير التطبيقات -المرحلة الثانية

الهدف ذو الصلة	منظومة تشغيل وتأهيل وترقيات وحوافز مبنية على الكفاءة والإنتاجية، تذكي روح المبادرة والابتكار
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توفير منصة ذات جودة عالية تسهم في تطوير المهارات الوطنية والمواهب والقدرات، وتحويل أفكارهم إلى تطبيقات وأعمال تجارية مستدامة في مجال تطبيقات الهواتف الذكية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إنشاء بيئة تحتضن المواهب المحلية لتطوير تطبيقات الهواتف الذكية وتعزيز مهاراتهم من أجل العمل لحسابهم الخاص، أو ليصبحوا رواد أعمال أو متخصصين في هذا القطاع. • تقديم الاستشارة للمشاريع المحلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المشاريع الناشئة، من خلال تطبيق أفضل الممارسات لمعايير هذه الصناعة، ومن ثم توفير خدمات الهواتف الذكية لمختلف الشركات الصغيرة والمتوسطة محليًا. • زيادة عدد تطبيقات الهواتف الذكية في السلطنة من خلال تعزيز المهارات وإيجاد الطلب على هذه الصناعة في المنطقة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• الشركاء من القطاعات ذات الصلة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر

برنامج 11-21: إيجاد مؤسسة مسؤولة عن الترويج واستقطاب الاستثمار الأجنبي في القطاع

الهدف ذو الصلة	بيئة أعمال تنافسية وجاذبة للاستثمار تمارس فيها الحكومة الدور التنظيمي
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إيجاد مؤسسة تعنى بالترويج واستقطاب الاستثمار الأجنبي لقطاع التقنية والاتصالات.
العناصر الأساسية للبرنامج	• دراسة وتقييم الاختصاصات الحالية بالسلطنة في الترويج والاستثمار ومدى مواءمتها لقطاع التقنية والاتصالات. • تحديد المؤسسات الداعمة ذات العلاقة التكاملية في منظومة الترويج والاستثمار في السلطنة. • إيجاد إطار عمل مؤسسي يعنى بآليات وبرامج الترويج والاستثمار في قطاع التقنية والاتصالات. • البدء بالترويج للبرامج الاستثمارية في القطاع بالتكامل مع الجهات ذات الاختصاص.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
الجهات المساندة	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • هيئة تنظيم الاتصالات • جهاز الاستثمار العماني • الصناديق الاستثمارية بالسلطنة • هيئة تنظيم الاتصالات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021

برنامج 11-22: تعزيز جودة مخرجات التعليم بما يلائم سوق العمل لسد الفجوات وتقليل التفاوت في المهارات

الهدف ذو الصلة	بيئة أعمال تنافسية وجاذبة للاستثمار تمارس فيها الحكومة الدور التنظيمي
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج سد الفجوات بين احتياجات القطاع من النواحي العملية والأكاديمية
العناصر الأساسية للبرنامج	• دراسة وتقييم احتياجات سوق العمل وتحديد الفجوات القائمة. • دراسة وتقييم المناهج الحالية ومدى توافقها مع احتياجات سوق العمل. • تطوير المناهج والبرامج التدريبية المناسبة لسد الفجوات وتنمية المهارات. • إيجاد مؤسسات لتنمية وصقل المهارات بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل. لتعزيز جاهزية المخرجات الأكاديمية وتسهيل استقطابها من قبل المؤسسات. • إنشاء برامج تعليمية وتطويرية متعلقة بقطاع البريد والقطاع اللوجستي والتجارة الإلكترونية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة العمل
الجهات المساندة	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • هيئة تنظيم الاتصالات • موفرو وظائف قطاع تقنية المعلومات والاتصالات والبريد • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

برنامج 11-23: البرنامج الوطني "تكامل ونمو"

الهدف ذو الصلة	شراكة وتكاملية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتضنها مؤسسات كبيرة	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج بناء منظومة شركات ناشئة تتميز بالتكامل والتناغم والنمو، وتعزيز العلاقات التشابكية بين الشركات الكبيرة والشركات الناشئة وتعزيز نمو الشركات الناشئة من خلال ربطها بتقديم حلول لتحديات وإشكالات تواجهها الشركات الكبيرة، بحيث تعمل الشركات الناشئة بتكامل وتناغم لتقديم الحلول المناسبة، وبحيث يساعد البرنامج على بناء شراكة كبيرة وطويلة الأجل بين هذه الشركات الناشئة.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تطوير وتمكين الشركات الناشئة لمساعدتها على التكامل والتناغم لتقديم خدمات تمولها جهة داعمة، مع العمل على أن تكون هناك فائدة اقتصادية واضحة للمؤسسات الكبيرة. • ربط المشاريع العملاقة (وبالأخص في المناطق الاقتصادية الحرة الدقم- صحار- صلالة - صور) بالشركات الناشئة. • تنفيذ البرنامج الوطني "تكامل ونمو" سيعمل كمنصة يتم من خلالها عرض التحديات وربط المؤسسات الكبيرة مع الشركات الناشئة لتلبية احتياجات الشركات الكبيرة ولتتمكن أيضًا الشركات الناشئة من تنمية عملياتها عبر العمل مع الشركات الكبيرة. • دراسة حجم الإنفاق السنوي على معدات وتقنيات تجلب من الخارج وما إذا كان بالإمكان توفيرها محليًا عن طريق الشركات الناشئة. • قيام المؤسسات الشريكة (الكبيرة) بمساندة الشركات الناشئة لترويج وقياس أعمالها وتوفير الموجهين ووسائل الوصول إلى الموارد لمساعدة الشركات الناشئة على تنمية أعمالها. • إطلاق منصة اجتماع تضم الشركات الناشئة مع الشركة الكبيرة وتسمح للشركات الناشئة بالعمل المباشر لعدة أسابيع مع شركة كبيرة محلية أو متعددة الجنسيات، لتقديم حلول مبتكرة للتحديات التي تواجه الشركات الكبيرة، مع إتاحة الفرصة لإثبات فعالية الحلول المقدمة من الشركات الناشئة، وبعد ذلك يتم التمويل والدعم والتنفيذ.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	الصندوق العماني للتكنولوجيا	
الجهات المساندة	• جميع الشركات الحكومية في كافة القطاعات • غرفة تجارة وصناعة عمان • هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	• وزارة النقل وتقنية المعلومات والاتصالات • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021	

برنامج 11-24: تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الهدف ذو الصلة	شراكة وتكاملية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحتضنها مؤسسات كبيرة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج بناء وتمكين سوق تنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
العناصر الأساسية للبرنامج	• تمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أفضلية الحصول على مشاريع ضمن نطاق مقدرتها. • إيجاد تسهيلات تفضيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. • إيجاد آليات وبرامج لتقديم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. • إيجاد برامج تخصصية في مجال ريادة الأعمال.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الجهات المساندة	• وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • هيئة تنظيم الاتصالات • الصناديق الاستثمارية ذات العلاقة • الشركات العاملة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 11-25: سد الفجوة الرقمية وتغطية المناطق البعيدة والريفية

الهدف ذو الصلة	مدن ذكية ومستدامة نابضة بالحياة، وريف حيوي بجودة عمرانية عالية للمعيشة والعمل والترفيه
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج رفع مستوى الخدمات والثقافة التقنية والرقمية في المناطق البعيدة والريفية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• دراسة وتقييم المستويات الخدمية والثقافية في السلطنة مع تحديد الفجوات بين المدن الرئيسة والمناطق البعيدة والريفية. • إيجاد واعتماد خطة مستدامة وتحديد أولويات واضحة تضمن سدّ الفجوة الرقمية في مستوى الخدمات بين المدن الرئيسة والمناطق البعيدة والريفية. • إيجاد أطر عمل وآليات واضحة لمتابعة تنفيذ الخطط المعتمدة. • تحديد آليات التنفيذ والجهات المسؤولة عنها.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية الاتصالات • هيئة تنظيم الاتصالات
الجهات المساندة	• وزارة المالية • مزودو الخدمات في القطاع • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

برنامج 11-26: مشروع تغطية شبكة الاتصالات والنطاق العريض لتطبيق تكنولوجيا المدن الذكية

الهدف ذو الصلة	مدن ذكية ومستدامة نابضة بالحياة، وريف حيوي بجودة عمرانية عالية للمعيشة والعمل والترفيه
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير البنية الأساسية للاتصالات بالسلطنة، وذلك لتغطية شبكة الاتصالات في كافة المناطق، والتي تمثل أولوية قصوى خلال الخطة الخمسية العاشرة، لتطبيق تكنولوجيا المدن الذكية، وذلك وفقا لخطط المؤسسات الحكومية والخاصة بالسلطنة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• حصر الاحتياجات اللازمة من خدمات الشبكة لكافة المؤسسات الحكومية والخاصة المتصلة بتطبيق تكنولوجيا المدن الذكية. • إعداد خطة شاملة لتنفيذ التغطية اللازمة لشبكة الاتصالات وفقا لمختلف المناطق. • تنفيذ التغطية الشاملة للشبكة وفق أفضل المعايير بما يسهم في تفعيل وتطبيق هذه التكنولوجيا بنجاح شامل.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	• هيئة تنظيم الاتصالات • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• القطاع الخاص • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

برنامج 11-27: مشروع قانون وتشريعات المدن الذكية

الهدف ذو الصلة	مدن ذكية ومستدامة نابضة بالحياة، وريف حيوي بجودة عمرانية عالية للمعيشة والعمل والترفيه
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد قانون وتشريعات المدن الذكية، والذي ينظم كافة الجوانب والأبعاد المتصلة بتطبيق تكنولوجيا المدن الذكية في كافة المجالات، بما يضمن وجود الأرضية التشريعية والقانونية المتعلقة بهذا المجال التكنولوجي المهم وبما يتلاءم مع القوانين ذات الصلة بالسلطنة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشكيل فريق عمل من المتخصصين في المجال التكنولوجي وفي المجال القانوني. • تنفيذ جلسات العمل لإعداد مسودة القانون والتشريعات المتصلة بالمدن الذكية. • مراجعة القانون والتشريعات المتصلة بهذا الجانب وإحالتها إلى جهات الاختصاص بالسلطنة لمراجعتها واستكمال الإجراءات الخاصة باعتمادها ثم تطبيقها. • توفير منصة رقمية لتمكين قياس التشريعات والقوانين المتصلة بالمدن الذكية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	هيئة تنظيم الاتصالات
الجهات المساندة	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021

برنامج 11-28: مشروع المنصة الوطنية للمدن الذكية

الهدف ذو الصلة	مدن ذكية ومستدامة نابضة بالحياة، وريف حيوي بجودة عمرانية عالية للمعيشة والعمل والترفيه
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير المنصة الوطنية الرقمية في مجال تطبيق تكنولوجيا المدن الذكية، والتي تقدم خدماتها لكافة المؤسسات بالسلطنة، وتسهل عملية التكامل وتبادل البيانات فيما بينها، وتسهم في تسريع تطبيق تكنولوجيا المدن الذكية لدى كافة المؤسسات، كما تقدم إدارتها الدعم الفني والتدريبي اللازم في هذا المجال.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشكيل فريق عمل لوضع إطار تنفيذي مشترك لتطوير منصة المدن الذكية، وتحديد المتطلبات والخدمات المتصلة بها، وذلك بهدف التكامل وتوحيد المعايير بين مختلف المؤسسات في هذا المجال. • توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتطوير المنصة الوطنية للمدن الذكية. • تشغيل منصة المدن الذكية والبدء بتقديم خدماتها لمختلف المؤسسات، والتعاون في دعم مشاريع المؤسسات في هذا المجال.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• هيئة تنظيم الاتصالات • القطاع الخاص • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

برنامج 11-29: البرنامج الوطني لتمكين القدرات في مجال تكنولوجيا المدن الذكية

الهدف ذو الصلة	مدن ذكية ومستدامة نابضة بالحياة، وريف حيوي بجودة عمرانية عالية للمعيشة والعمل والترفيه
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد خطة وطنية أو برنامج وطني سنوي في مجال تطوير وتمكين القدرات البشرية بالسلطنة في مجال إدارة وتشغيل وتطبيق ابتكار تكنولوجيا المدن الذكية، بما يسهم في الدفع بهذا القطاع التكنولوجي المهم بصورة سريعة من خلال كوادر وطنية عمانية تحقق التنافسية العالمية في هذا المجال.
العناصر الأساسية للبرنامج	• حصر الكفايات التدريبية والاحتياجات التدريبية اللازمة للكوادر الوطنية من خلال أدوات قياس علمية شاملة. • تصميم الخطة الوطنية أو البرنامج الوطني لبناء القدرات الوطنية في مجال إرساء تكنولوجيا المدن الذكية في السلطنة. • بناء برامج التأهيل والتطوير والتدريب من خلال مؤسسة متخصصة في هذا المجال، وتنفيذ مراحل البرنامج الوطني وفقًا لخطة عمل مرحلية. • قياس أثر التدريب وتطوير البرنامج بصورة مستمرة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• وزارة التربية والتعليم • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • هيئة تنظيم الاتصالات • القطاع الخاص • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

03

المحور الثالث

البيئة المستدامة

12-3

أولوية البيئة والموارد الطبيعية

الأهداف الإستراتيجية	البرامج	العدد (56)
بيئة تحقق التوازن بين المتطلبات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والعمل بقواعد التنمية المستدامة	(1-12) - (2-12) -(3-12) (4-12) - (5-12)	5
أوساط بيئية ذات جودة عالية وخالية من التلوث	(6-12) - (7-12) - (8-12) - (9-12) (10-12) - (11-12) - (12-12)	7
أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة واستغلال أمثل للموقع الإستراتيجي والتنوع الأحيائي للسلطنة	(13-12) - (14-12) - (15-12) - (16-12) (17-12) - (18-12) - (19-12) - (20-12) - (21-12) (22-12) - (23-12) - (24-12) - (25-12) - (26-12) (27-12) - (28-12) -(29-12) - (30-12) - (31-12) (32-12) (33-12) - (34-12)	22
استخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية	(35-12) - (36-12) - (37-12) - (38-12) (39-12) - (40-12) - (41-12) - (42-12) - (43-12) (44-12) - (45-12) - (46-12) - (47-12) - (48-12) (49-12) - (50-12) - (51-12) - (52-12) - (53-12)	19
طاقة متجددة ومصادر متنوعة وترشيد للاستهلاك لتحقيق أمن الطاقة	(54-12)	1
اقتصاد أخضر ودائري يستجيب للاحتياجات الوطنية وينسجم مع التوجه العالمي	(55-12)	1
وعي بيئي ملازم للتطبيق الفعال لقواعد الاستهلاك والإنتاج المستدام	(56-12)	1

قائمة البرامج الإستراتيجية لأولوية البيئة والموارد الطبيعية

رقم البرنامج	اسم البرنامج	الصفحة
1-12	بناء نظام معلوماتي بيئي وطني متكامل لرفع كفاءة اتخاذ القرار دعمًا للتنمية المستدامة	416
2-12	تحديث السياسات والتشريعات البيئية	417
3-12	استرداد القيمة المفقودة من النفايات بأُسَس اقتصادية	418
4-12	التوسع في شبكات نقل وتوزيع المياه وفق الخطة الشاملة لقطاع المياه	419
5-12	حماية البيئة ودعم المجتمعات المتأثرة بالنشاط التعديني	420
6-12	المنظومة الوطنية للرصد والرقابة البيئية	421
7-12	إعداد إستراتيجية وطنية للإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية	422
8-12	إدارة وتسجيل المبيدات والأسمدة ومحسنات التربة الزراعية بشكل متطور	423
9-12	مكافحة الجراد وتأهيل ورفع قدرات قسم مكافحة الجراد	424
10-12	الإدارة المتكاملة في ضبط الممارسات الزراعية الخاطئة بالمزارع والمنشآت الزراعية، ورفع مستوى جودة المحاصيل المنتجة للمستهلك بالأسواق	425
11-12	الإدارة الرقابية المتكاملة للحد من الاستخدام غير الآمن للمبيدات الزراعية في الوسط الزراعي المحلي	426
12-12	التزام شركة تنمية نفط عمان بمبادرة البنك الدولي صفر حرق روتيني للغاز بحلول عام 2030	427
13-12	توطين ونقل التقنيات الزراعية الحديثة	428
14-12	نمط الزراعة معدل بإدخال التركيبة المحصولية المثلى	429
15-12	الحاصلات الحقلية المتحملة للملوحة مزروعة ومنتشرة	430
16-12	زراعة أشجار الفاكهة متساقطة الأوراق بالجبل الأخضر وجبل شمس والجبل الأبيض متطورة	431
17-12	إحلال وتجديد أشجار النخيل بالمناطق المروية بالأفلاج	432
18-12	الإدارة المتكاملة لآفات وأمراض النخيل الأخرى متطورة ومستخدمة على نطاق واسع	433
19-12	الإدارة المتكاملة لآفات وأمراض الخضر والفاكهة متطورة ومطبقة	434
20-12	تطوير ورفع إنتاجية النخيل	435
21-12	البرنامج البحثي للهندسة الوراثية والتقنيات الجزيئية لتطوير المحاصيل الاقتصادية	436
22-12	البرنامج البحثي لتحسين إنتاجية الأراضي الزراعية وتعظيم العائد الاقتصادي للمزارع المتأثرة بالملوحة وحمايتها من التدهور	437
23-12	البرنامج البحثي لتطوير ورفع الإنتاج النسيجي لفسائل النخيل والمحاصيل الزراعية الرئيسية لرفد القطاع الزراعي بالأصناف المحلية والمستوردة الواعدة	438
24-12	المشروع البحثي لإيجاد البدائل العلفية وتحسين أنماط التغذية للحيوانات الزراعية في السلطنة	439
25-12	البرنامج البحثي للاستخدام الآمن والفعال للمبيدات وتشخيص وتوصيف الآفات الزراعية في السلطنة	440
26-12	البرنامج البحثي لرفع إنتاج وجودة عسل النحل والقيمة المضافة	441
27-12	تطوير الإرشاد السمكي وتعزيز الإدارة التشاركية	442

28-12	دعم قوارب ومعدات الصيد ومستلزماتها	443
29-12	سفينة الأبحاث متعددة الأغراض منفذة وموظفة لأغراض الاستثمار المستدام	444
30-12	تنسيق الجهود مع الجهات المعنية لتحقيق الأمن الغذائي بالسلطنة.	445
31-12	توفير سلع غذائية أساسية وتدويرها بشكل مستمر وفعّال	446
32-12	المحافظة على جودة وسلامة السلع الغذائية المخزنة	447
33-12	رفع إنتاجية الثروات المائية الحية المستزرعة	448
34-12	الخطة الوطنية للإدارة الصحية لتربية الأحياء المائية	450
35-12	الإدارة المستدامة للتنوع الأحيائي وخدمات النظم الأيكولوجية في السلطنة	451
36-12	البرنامج الوطني لإدارة مياه الري وتطوير الإرشاد المائي الإلكتروني (ترشيد)	452
37-12	البرنامج الوطني لحصاد المياه من أجل الزراعة	453
38-12	الإدارة المتكاملة للمشاتل الزراعية النموذجية	454
39-12	البرنامج البحثي لاستحداث واستخدام تقنيات الإنتاج الزراعي لتعزيز القدرة التنافسية للمحاصيل الزراعية المحلية	455
40-12	البرنامج البحثي لتطوير ونشر تقنيات التصنيع الغذائي للمنتجات الزراعية	456
41-12	البرنامج البحثي لتعظيم الإنتاجية الاقتصادية للمياه واستخدام المياه غير التقليدية في تعزيز الإنتاج الزراعي	457
42-12	البرنامج البحثي لحفظ وصيانة والاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وإدارة البنوك الوراثية لضمان استدامتها	458
43-12	حماية أشجار اللبان والتوسع في أعدادها ورفع قيمتها المضافة	459
44-12	تطوير مراكز بحوث الثروة السمكية	460
45-12	تأسيس وتأهيل مراكز بحوث الثروة السمكية في المناطق ذات الأهمية الاقتصادية والمطلة على بحر العرب وبحر عُمان	461
46-12	الدراسات والبحوث التطبيقية السمكية متطورة ومطبقة بفعالية	462
47-12	رفع جودة المنتجات السمكية في جميع حلقات الإنتاج السمكي	463
48-12	مستنقعات القصب الاصطناعية بحقل نمر	465
49-12	دعم مشاريع الصناعات التعدينية	466
50-12	المحافظة على قدرة إنتاج مستقر من النفط	466
51-12	المحافظة على قدرة إنتاج كميات الغاز (بما يتناسب مع حجم الاستهلاك المحلي)	467
52-12	المحافظة على كمية احتياطي مستقر من النفط والغاز	468
53-12	الاستغلال الأمثل لمناطق الامتياز المفتوحة	469
54-12	مساهمة قطاع الطاقة المتجددة في الحمل الأقصى على الأقل بنسبة 30% بحلول عام 2030	470
55-12	الاقتصاد الأخضر وتطبيقاته يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ويجذب الاستثمارات والتمويل الأخضر ويوفر فرص عمل خضراء	471
56-12	خدمات الإرشاد الزراعي متطورة ومتوفرة	473

برنامج 12-1: بناء نظام معلوماتي بيئي وطني متكامل لرفع كفاءة اتخاذ القرار دعما للتنمية المستدامة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة تحقق التوازن بين المتطلبات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والعمل بقواعد التنمية المستدامة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توفير معلومات حول الجوانب البيئية بما يخدم تحقيق أهداف رؤية عمان 2040 ويساهم في تحقيق مؤشرات التنافسية ومؤشرات التنمية المستدامة الوطنية والأممية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تقييم الوضع الحالي لقواعد البيانات على المستوى الوطني. • تطوير قواعد بيانات هيئة البيئة للمرحلة القادمة. • إعداد الأطلس البيئي الشامل للسلطنة. • استكمال مشروع إعادة هندسة الإجراءات وتعزيز البنية الأساسية للأنظمة والتطبيقات.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	هيئة البيئة
الجهات المساندة	• المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • وزارة الاقتصاد • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة الدفاع (الهيئة الوطنية للمساحة-المكتب الهيدروغرافي) • ديوان البلاط السلطاني (المركز الوطني للبحث الميداني في مجال حفظ البيئة -مكتب حفظ البيئة) • جامعة السلطان قابوس (مركز الاستشعار عن بعد ومركز الدراسات البيئية) • جامعة التقنية والعلوم التطبيقية • هيئة الطيران المدني (المديرية العامة للأرصاد الجوية) • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة • الجهات الأكاديمية والبحثية • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-2: تحديث السياسات والتشريعات البيئية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة تحقق التوازن بين المتطلبات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والعمل بقواعد التنمية المستدامة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير واستحداث بعض القوانين والتشريعات البيئية اللازمة لمواكبة المتغيرات الطبيعية والتنموية في شتى المجالات على المستويين الوطني والدولي، مما يساهم في زيادة تمكين السياسات الرامية لحماية البيئة وتعزيز الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق مرونة أكبر في دعم المشاريع التنموية وجذب الاستثمار وتقديم حوافز بيئية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تقييم مستوى المواءمة القطاعية في السياسات والتشريعات لتحقيق التنمية المستدامة. • إعداد قانون الحماية من الإشعاع. • إعداد قانون إدارة التغيرات المناخية في السلطنة. • إعداد قانون الحفاظ على التنوع الأحيائي، والاستخدام المستدام للموارد الأحيائية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	هيئة البيئة
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة العدل والشؤون القانونية • وزارة الخارجية (مكتب التقنية النووية السلمية) • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه • الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف • وزارة التراث والسياحة • التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة الصحة • جامعة السلطان قابوس • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

برنامج 12-3: استرداد القيمة المفقودة من النفايات بأُسُس اقتصادية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة تحقق التوازن بين المتطلبات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والعمل بقواعد التنمية المستدامة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تحويل نسبة 60٪ من النفايات البلدية الناتجة عن المرادم الهندسية بحلول عام 2025 و80٪ بحلول عام 2030، مع زيادة العائد الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الطمر والتخلص من النفايات عن طريق استرداد القيمة المفقودة منها في قطاعات أخرى مثل الطاقة والمياه والنفط والغاز والصناعات التي تعتمد بشكل كبير على الطاقة. كما يهدف البرنامج إلى تطوير بيئة تشغيلية مستدامة تجاريًّا. كما يسعى البرنامج إلى تطوير نموذج تجاري مدعوم بالإطار القانوني المناسب لأصناف النفايات الأخرى، مثل نفايات البناء والهدم، والإطارات منتهية الصلاحية، وبطاريات الرصاص الحمضية، والنفايات الكهربائية والإلكترونية. ومن ثم دعم الاقتصاد الوطني من خلال تزويد القطاع الخاص بفرص استثمارية وتوفير فُرص عمل في عمليات جمع وتشغيل (إعادة تدوير) أنواع النفايات المصُنفّة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تحويل النفايات البلدية بنسبة 60٪ باسترداد المواد والطاقة معًا، منها (محطة إنتاج الطاقة من النفايات بطرق المعالجة الحرارية). • إعادة تدوير النفايات البلدية من خلال عمليات الفرز بأنواعها. • إنتاج الغاز الحيوي والأسمدة العضوية من المواد العضوية وبقايا الأغذية. • إنتاج الأسمدة العضوية وتحويل المخلفات الخضراء من المرادم الهندسية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	الشركة العمانية القابضة لخدمات البيئة (بيئة)
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • مجلس الوزراء • هيئة تنظيم الخدمات العامة • الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه • غرفة تجارة وصناعة عمان • هيئة البيئة • جامعة السلطان قابوس • جامعة التقنية والعلوم التطبيقية • المؤسسة العامة للمناطق الصناعية
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-4: التوسع في شبكات نقل وتوزيع المياه وفق الخطة الشاملة لقطاع المياه

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة تحقق التوازن بين المتطلبات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والعمل بقواعد التنمية المستدامة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إنشاء شبكات نقل وتوزيع المياه مع ملحقاتها ذات مواصفات عالية تضمن استمرارية الخدمة ووصول مياه ذات جودة عالية للسكان، مما يعظم الاستفادة من المياه المتعاقد على شرائها من مطوري هذه المحطات ويسهم في التقليل من استنزاف المياه الجوفية والحفاظ عليها واستغلالها الاستغلال الأمثل خلال فترات الطوارئ.
العناصر الأساسية للبرنامج	• التوسع في إنشاء شبكات المياه (خطوط النقل والتوزيع). • تعزيز السعات التخزينية لمنظومة تخزين المياه بما يتوافق مع مواصفات الهيئة وإنشاء خزانات المياه الإستراتيجية. • تعزيز منظومة نقل المياه بما يضمن استمرارية الخدمة والوفاء بالمتطلبات التخطيطية اللازمة لضمان جودة واستمرارية الخدمة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	الشركة العمانية لخدمات المياه والصرف الصحي (ديم حيا)
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة المالية • وزارة الإسكان والتخطيط العمراني • وزارة العدل والشؤون القانونية • هيئة تنظيم الخدمات العامة • المجالس البلدية • الشركات المنفذة • البنوك الممولة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

برنامج 12-5: حماية البيئة ودعم المجتمعات المتأثرة بالنشاط التعديني

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	بيئة تحقق التوازن بين المتطلبات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والعمل بقواعد التنمية المستدامة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تنفيذ إستراتيجية حماية البيئة ودعم المجتمعات المتأثرة بالنشاط التعديني، وتمكن هذه الإستراتيجية قطاع التعدين من المساهمة إيجابيًّا في رخاء الأفراد والبيئة والمجتمع، من خلال تطوير القطاع بما ينسجم مع أفضل الممارسات الصناعية العالمية لتحقيق فوائد مستدامة وتعزيز مفهوم القيم المشتركة فيما بين المجتمعات المحلية وشركات التعدين باعتباره عامل نجاح أساسي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• وضع مبادئ توجيهية واضحة للقطاع بالتعاون مع هيئة البيئة وربطها بالإجراءات للحصول على الموافقات اللازمة، كما يجب تقييم الامتثال لتلك المبادئ بشكل دوري. • التمييز بين الفلزات الصناعية / المعادن من جهة ومواد البناء من جهة أخرى من حيث متطلبات الموافقة وتقييم الامتثال للإجراءات. • بناء آلية موحدة لرفع التقارير عن مستوى الأداء الاجتماعي والبيئي في قطاع التعدين. • وضع آلية لضمان مشاركة المجتمع خلال جميع مراحل النشاط التعديني. • وضع مؤشرات أداء رئيسة خاصة بالمشاركة المجتمعية. • تمكين المطورين من إدارة مخاطر مشاريعهم والحصول على التمويل من خلال إجراءات شفافة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الطاقة والمعادن
الجهات المساندة	• هيئة البيئة • وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه • وزارة الداخلية ومكاتب المحافظين
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-6: المنظومة الوطنية للرصد والرقابة البيئية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أوساط بيئية ذات جودة عالية وخالية من التلوث	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تشديد قواعد الرقابة على كافة مصادر التلوث الهوائي والمائي والإشعاعي والحراري وتطوير آلياتها، وإطلاق برنامج وطني مجتمعي مبتكر وفق سياسات الحث والتحفيز حول الاستخدامات المثلى للحدّ من ملوثات الحياة، وذلك من خلال بناء منظومة وطنية لرصد ورقابة الملوثات البيئية وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الهواء المحيط، ورصد ومراقبة عناصر جودة البيئة البحرية بهدف حماية البيئة وصحة الإنسان؛ دعمًا لأهداف التنمية المستدامة وخفض تكاليف الرعاية الصحية، وتحسين وضع ومركز السلطنة في المؤشرات والبيانات البيئية الدولية ضمن مؤشر الأداء البيئي وتقارير التنافسية العالمية، إضافة لدعم أولويات رؤية عُمان 2040.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تأهيل وبناء نظام رصد جودة الهواء المحيط في المناطق الحضرية، ومن وسائل النقل الجوية والبرية والبحرية. • تأهيل نظام الإنذار المبكر لرصد الإشعاع. • رصد ومراقبة ملوثات البيئة البحرية. • إعداد نظام إلكتروني للرصد والقياس والإبلاغ والتحقق من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. • بناء معامل انبعاث وطني لغازات الاحتباس الحراري في قطاع الطاقة في السلطنة. • رفد التدريب ببرامج ثنائية مع جهات عالمية في التخصصات البيئية المختلفة.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	هيئة البيئة	
الجهات المساندة	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة الخارجية • وزارة الطاقة والمعادن والشركات العاملة في القطاع • مكتب الطاقة النووية • المكتب السلطاني • المركز الوطني للتكنولوجيا • هيئة الطيران المدني • جامعة السلطان قابوس • الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز	• هيئة تنظيم الخدمات العامة • برنامج الأمم المتحدة للبيئة • الشركات الاستشارية البيئية • مطارات عمان • شركة المواصلات • شرطة عمان السلطانية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة • شركات محطات التحلية والطاقة • الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

برنامج 12-7: إعداد إستراتيجية وطنية للإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أوساط بيئية ذات جودة عالية وخالية من التلوث
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج استكمال الجهود الوطنية لتقييم المخاطر وحماية صحة الإنسان والبيئة من التعرض للمواد الكيميائية، بهدف تحسين مستوى السلطنة في تحقيق الغاية التاسعة من الهدف الثالث للتنمية المستدامة وأحد الأهداف التسعة في الإستراتيجية العربية للصحة والبيئة 2017-2030، وتنفيذًا لخطة الرصد الدولية لاتفاقية استكهولم.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تطوير وتطبيق نظام المنسق العالمي لتصنيف المواد الكيميائية. • تحديث الخطة الوطنية لإدارة الملوثات العضوية. • دراسة الوضع الحالي لبعض الملوثات ذات الأولوية في البيئة العمانية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	هيئة البيئة
الجهات المساندة	• وزارة العمل • الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • شرطة عمان السلطانية (الإدارة العامة للجمارك) • وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2023

برنامج 12-8: إدارة وتسجيل المبيدات والأسمدة ومحسنات التربة الزراعية بشكل متطور

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أوساط بيئية ذات جودة عالية وخالية من التلوث	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تسجيل المبيدات والأسمدة المراد تداولها في السلطنة، وضمان الاستخدام الآمن لها، وضمان الحصول على منتجات زراعية آمنة خالية من الملوثات الكيميائية ومتبقيات المبيدات، من خلال تقليص الآثار السلبية لاستخدام المبيدات والأسمدة على البيئة الزراعية وعلى صحة الإنسان، والتخلص الآمن من المبيدات والأسمدة المخالفة وغير المطابقة للمواصفات، ورفع وعي المزارعين بأهمية اتباع المعايير الفنية القياسية الجيدة في الإنتاج الزراعي والآثار الإيجابية على جودة المنتجات الزراعية.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تنفيذ برنامج تسجيل المبيدات والأسمدة بغرض دراستها من حيث الجودة وسميتها ومخاطرها على صحة الإنسان والنبات والحيوان والبيئة قبل السماح بتداولها. • توفير المستلزمات الضرورية من كوادر بشرية مؤهلة وإمكانيات لوجستية وأدوات وأجهزة لتمكين المختصين بقسمي المبيدات والأسمدة من القيام بأعمالهم. • توفير آليات حماية المستهلكين والمستخدمين من خطر هذه المواد الكيماوية. • تطبيق قانون المبيدات وقانون الأسمدة ومحسنات التربة واللائحة التنفيذية للقوانين. • استكمال تنفيذ إدارة المبيدات والأسمدة عن طريق استقدام خبرات عربية ودولية. • تنظيم الندوات وورش العمل وطباعة النشرات والكتيبات الإرشادية المتعلقة بالمبيدات لرفع الوعي المجتمعي. • تنفيذ مشروع التخلص الآمن من المبيدات والأسمدة المنتهية والمخالفة بالطرق العلمية.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه	
الجهات المساندة	• هيئة البيئة • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • ديوان البلاط السلطاني • شؤون البلاط السلطاني • وزارة الصحة	• بلدية مسقط • شرطة عمان السلطانية - الإدارة العامة للجمارك • الدفاع المدني • وزارة الدفاع • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

برنامج 12-9: مكافحة الجراد وتأهيل ورفع قدرات قسم مكافحة الجراد

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أوساط بيئية ذات جودة عالية وخالية من التلوث
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج اتخاذ الإجراءات اللازمة لمجابهة أسراب الجراد، واستخدام أحدث تقنيات المكافحة من وسائل وأدوات ومعدات ومكائن رش، وسوف يتم استخدام الطائرات بدون طيار لرش المبيدات وإدراجها ضمن البرنامج، وكذلك استخدام أحدث المبيدات الحيوية والتقليدية الفعالة لمكافحة الجراد بأنواعه. كما يركز البرنامج على تأهيل ورفع قدرات قسم مكافحة الجراد، وإدخال التقنيات الحديثة في مجال المسح والاستكشاف، من طائرات بدون طيار للتصوير الجوي وخرائط، واستخدام التقنيات الحديثة والطائرات بدون طيار للرش الجوي للمبيدات، وتقديم الدعم الفني واللوجستي للمناطق التي تتعرض لهجمات الجراد بشكل مستمر
العناصر الأساسية للبرنامج	• تأهيل وتعزيز الإمكانيات البشرية واللوجستية لرفع قدرات قسم مكافحة الجراد وإنشاء ورشة متكاملة لإصلاح وصيانة الآلات المختلفة. • توفير كميات المبيدات اللازمة لمكافحة الجراد ومستلزمات إجراء عمليات المسح والمكافحة من خلال توفير السيارات والأجهزة والمعدات والأدوات الحديثة وأدوات وملابس ومعدات السلامة الضرورية التي يتطلبها تنفيذ المشروع. • تجديد أجهزة تحديد المواقع وأجهزة استقبال صور الأقمار الاصطناعية. • تطوير المرافق الخدمية وتعزيز الإمكانيات الفنية والبشرية واللوجستية لدوائر التنمية الزراعية لتنفيذ برامج المسح والمكافحة. • رفع القدرات الفنية وصقل المهارات للكوادر الفنية والعاملين في برامج مكافحة الجراد، وتدريبهم على أحدث الطرق والوسائل المستخدمة لرصد ومسح ومكافحة الجراد من خلال التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية المتخصصة، ونقل الخبرات بالمشاركة في الدورات التدريبية وورش العمل والندوات حول سبل التعرف على طرق المسح والتقنيات الحديثة للمكافحة وتطبيقاتها. • تطوير خطط وموازنات طوارئ لمكافحة الجراد الصحراوي.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-10: الإدارة المتكاملة في ضبط الممارسات الزراعية الخاطئة بالمزارع والمنشآت الزراعية، ورفع مستوى جودة المحاصيل المنتجة للمستهلك بالأسواق

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أوساط بيئية ذات جودة عالية وخالية من التلوث
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج متابعة جودة المنتجات الزراعية وضبط المخالفات الزراعية، بما يساهم بشكل كبير في تحقيق بيئة مستدامة خالية من التلوث، ويحقق التوازن بين المتطلبات البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، لتحقيق أمن غذائي صحي للمستهلك.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تنفيذ حملات توعوية إرشادية للمزارعين حول مراقبة جودة المنتجات وخلوها من المتبقيات والسموم والمحافظة على المنتجات الزراعية من خلال تطبيق القوانين والتشريعات ووضعها موضع التنفيذ • متابعة وتطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بالقوانين المتعلقة بالزراعة من قبل مأموري الضبط القضائي. • تنظيم التراخيص الزراعية الممنوحة للشركات الزراعية أو المزارعين من خلال تطبيق الاشتراطات والمواصفات الفنية المطلوبة للتداول أو التخزين بالمنشآت الزراعية، وتشديد الرقابة على تداول المبيدات والأسمدة الزراعية، ومتابعة الواردات من المواد الكيميائية المستخدمة بالمنتجات الزراعية. • جمع عينات من المحاصيل الزراعية التي ترفد الأسوق المحلية، وتحليلها بالمختبرات الحكومية والخاصة، ومتابعة متبقيات المبيدات بالخضروات والفواكه وضبط المخالفين، ومتابعة العمالة الوافدة التي تعمل بالمزارع. • تطوير تطبيقات إلكترونية تسهل عمليات متابعة المزارع الإنتاجية وضبط جودة المنتجات. • إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالتراخيص الزراعية وبيانات ضبط المخالفين. • إيجاد الآليات المناسبة لربط قانون سلامة الغذاء الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2008/48)، وخاصة المادتين (18) و (21) من القانون، المتعلقتين بالرقابة وفحص المنتجات الغذائية، ليتكامل الشق التنفيذي مع القانوني.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• وزارة العمل • مكاتب المحافظين • هيئة البيئة • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-11: الإدارة الرقابية المتكاملة للحد من الاستخدام غير الآمن للمبيدات الزراعية في الوسط الزراعي المحلي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أوساط بيئية ذات جودة عالية وخالية من التلوث
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توفير بيئة خالية من بقايا المبيدات الضارة وتنمية الوعي لدى المزارعين والمواطنين للتوجه للممارسات الزراعية الجيدة، ويتم تنفيذه في جميع المزارع المحلية المنتجة
العناصر الأساسية للبرنامج	• متابعة تنفيذ قانون المبيدات 2006/64 ولائحته التنفيذية 2012/41 في الاستخدام الآمن للمبيدات. • الرصد الدوري والمستمر لنسب متبقيات المبيدات في المزارع المحلية وجودة المبيدات المتداولة والمستوردة، وأخذ العينات العشوائية من المزارع المحلية، وتحليل العينات الزراعية من متبقيات المبيدات، ومتابعة محلات بيع وتداول المبيدات والتأكد من جودتها ومطابقتها للمواصفات الفنية، وتحليل المبيدات الزراعية المتداولة والمستوردة والتحقق من جودتها ومطابقتها للاشتراطات الفنية. • التأهيل والتدريب في مجال الاستخدام الآمن للمبيدات للموظفين المسئولين وفي مراكز التنمية الزراعية بالولايات في إدارة المبيدات وضبط جودة متبقيات المبيدات، وتأهيل وتدريب المزارعين والمواطنين على الطرق الآمنة في استخدام المبيدات. • رفع الوعي الثقافي لدى المزارعين والشركات والمستهلكين بمخاطر الاستخدام غير الآمن للمبيدات على صحة الإنسان وسلامة الغذاء. • تصميم تطبيقات خاصة لأخذ العينات وجمع وتحاليل البيانات الخاصة بتحاليل المختبرات. • تحديث قاعدة البيانات وربطها بالتطبيقات الخاصة بالبرنامج. • عمل حلقات توعوية عن الاستخدام غير الآمن للمبيدات وبثه عبر القنوات الإعلامية الرسمية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• مكاتب المحافظين • هيئة البيئة • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-12: التزام شركة تنمية نفط عمان بمبادرة البنك الدولي «صفر حرق روتيني للغاز بحلول عام 2030

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أوساط بيئية ذات جودة عالية وخالية من التلوث
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج التقليل من كميات الغاز المحروق في شركة تنمية نفط عمان من أكثر من 60 مدخنة موزعة عبر عملياتها في السلطنة. كذلك الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة وفقًا لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ.
العناصر الأساسية للبرنامج	• لحقول النفط الجديدة: أن تكون خطط التطوير الجديدة بدون حرق روتيني للغاز. • لحقول النفط الحالية: تنفيذ حلول اقتصادية قابلة للتطبيق على المرافق الحالية للقضاء على الحرق الروتيني بحلول عام 2030.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	شركة تنمية نفط عمان
الجهات المساندة	• وزارة الطاقة والمعادن
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة

برنامج 12-13: توطين ونقل التقنيات الزراعية الحديثة

الهدف ذو الصلة	أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة واستغلال أمثل للموقع الإستراتيجي والتنوع الأحيائي للسلطنة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تنفيذ مجموعة من البرامج الإرشادية والتنموية لتعظيم العائد الاقتصادي من وحدة المساحة ومياه الري من خلال نشر تقنيات الزراعة المحمية والمائية، والتوسع في نشر استخدام المعدات والآلات الزراعية الحديثة من حراثات يدوية وحراثات صغيرة ومتوسطة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• التوسع في توطين ونشر تقنيات الزراعة المحمية من خلال نشر وتبني وحدات الزراعة المحمية (البيوت المحمية والمظلات). • تطوير الأساليب التقليدية لإجراء العمليات الزراعية المختلفة وميكنتها والتوسع في نشر الميكنة الزراعية الحديثة. • تشجيع الاستثمار في المشاريع الزراعية وتوفير فرص عمل جديدة للشباب العماني الباحث عن العمل في محافظات السلطنة المختلفة. • تعظيم العائد الاقتصادي من وحدة المساحة وترشيد استهلاك مياه الري. • تنويع مصادر الدخل ورفع مستوى معيشة المزارعين. • المساهمة في الأمن الغذائي الوطني والاكتفاء الذاتي في محاصيل الخضر. • المساهمة في استقرار المجتمعات المحلية الزراعية والحدّ من هجرة سكان القرى الزراعية إلى حواضر المدن.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• وزارة الإسكان والتخطيط العمراني • مكاتب المحافظين • القطاع الخاص • الجمعيات الزراعية
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-14: نمط الزراعة معدل بإدخال التركيبة المحصولية المثلى

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة واستغلال أمثل للموقع الإستراتيجي والتنوع الأحيائي للسلطنة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج الاستفادة من مخرجات الخارطة الاستثمارية وفقًا للميزة النسبية بمختلف محافظات السلطنة، وإعداد تركيبة محصولية ودورة زراعية لكل ولاية، بل حتى لكل حيازة؛ بما يتلاءم مع الميزة النسبية لها، مع التركيز على المحاصيل الاقتصادية التي تحقق عائدًا من وحدة المساحة. كما يستهدف الاهتمام بإنشاء بساتين فاكهة متخصصة يمكن تطبيق المعاملات الزراعية المختلفة بها، مع التركيز على استخدام الميكنة الزراعية المناسبة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تنفيذ توليفة من المحاصيل الزراعية كتركيبة محصوليه اقتصادية. • تحقيق أعلى عائد زراعي في ظل محدودية الموارد الطبيعية (التربة والمياه). • تقليص زراعة الحاصلات ذات الجدوى الاقتصادية المتدنية. • تنفيذ دورة زراعية متكاملة لتنظيم زراعة الحاصلات الزراعية بحيازات المزارعين. • زيادة دخل المزارع العماني نتيجة تطبيق التركيبة المحصولية. • زراعة بساتين فاكهة متخصصة تركز على زراعة نفس الصنف في حقل واحد لزيادة العائد الاقتصادي.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• وزارة الإسكان والتخطيط العمراني • الجمعية الزراعية العمانية • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-15: الحاصلات الحقلية المتحملة للملوحة مزروعة ومنتشرة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة واستغلال أمثل للموقع الإستراتيجي والتنوع الأحيائي للسلطنة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير نظم زراعية متخصصة في زراعة ونشر الحاصلات الحقلية المتحملة للملوحة والتي تساهم في تعزيز وتنويع إنتاجية المزارع واستغلال الحيازات المتأثرة بالملوحة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية. • الاستفادة من الحيازات المتأثرة بملوحة مياه الري. • تقليل تغيير استخدام الأراضي الزراعية إلى استخدامات أخرى. • توفير أعلاف حيوانية بزراعة الحاصلات العلفية المتحملة للملوحة. • زيادة دخل المزارع العماني.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة الإسكان والتخطيط العمراني • الشركة العمانية لخدمات الصرف الصحي والمياه
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-16: زراعة أشجار الفاكهة متساقطة الأوراق بالجبل الأخضر وجبل شمس والجبل الأبيض متطورة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة واستغلال أمثل للموقع الإستراتيجي والتنوع الأحيائي للسلطنة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تعظيم الاستفادة من البيئة والموقع الإستراتيجي لكل من الجبل الأخضر وجبل شمس والجبل الأبيض لتطوير زراعة أهم أشجار الفاكهة متساقطة الأوراق التي تجود وتتميز بها هذه المناطق، والتي من أهمها أشجار الزيتون، والرمان، والعنب، والجوز، والمشمش والخوخ.
العناصر الأساسية للبرنامج	• رفع الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية لأهم أشجار الفاكهة متساقطة الأوراق القائمة بكل من الجبل الأخضر وجبل شمس والجبل الأبيض. • إرشاد وتدريب المزارعين على استخدام العديد من الوسائل التي تساهم في زيادة وتحسين الإنتاجية والجودة، والتي من أهمها الإدارة المتكاملة للآفات التي تصيب أشجار الفاكهة متساقطة الأوراق، وتقنيات إكثار الشتلات وزراعتها والعناية بها، ومعاملات ما بعد الحصاد، واستخدام أفضل الوسائل لرفع القيمة المضافة لهذه المنتجات (الفرز والتعبئة والتسويق والترويج والهوية التجارية). • تشجيع انضمام المزارعين للجمعيات الزراعية، مثل جمعية مزارعي الرمان بالجبل الأخضر للنهوض بزراعة وإنتاج وجودة الرمان والزيتون والعنب وبقية المنتجات وتسويقها وفق هوية اقتصادية ووسائل مبتكرة. • إنتاج وتوزيع شتلات فاكهة محسنة على المزارعين لزيادة الإنتاجية ومقاومة الآفات والأمراض. • توفير الكوادر المتخصصة في هذا المجال وتدريبها للمساهمة في تطوير زراعة هذه المنتجات • تخصيص المياه والأراضي الزراعية بهذه المناطق لاستثمارها من قبل أهالي هذه المناطق بحق الانتفاع لزراعة بساتين متخصصة تستخدم أفضل وسائل الإنتاج وأنظمة الري بهدف رفع الإنتاجية لوحدة المساحة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• وزارة الإسكان والتخطيط العمراني • الشركة العمانية لخدمات المياه والصرف الصحي (ديم حيا) • جامعة التقنية والعلوم التطبيقية
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-17: إحلال وتجديد أشجار النخيل بالمناطق المروية بالأفلاج

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة واستغلال أمثل للموقع الإستراتيجي والتنوع الأحيائي للسلطنة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إحلال نخيل تمور المائدة المتدنية في الإنتاجية والمتقدمة في العمر بنخيل تمور مائدة عالية الإنتاجية والنوعية، وتقليص أعداد أشجار نخيل تمور التصنيع بأشجار نخيل تمور المائدة، إضافة إلى إعادة تنظيم أعداد النخيل القائمة بأعداد نخيل تمور المائدة المتميزة، والعمل على تنفيذ المشروع تكاملا مع مشروع تطوير النظم المزرعية التقليدية الذي يهدف لرفع كفاءة استخدام مياه الري بالمناطق المروية بالأفلاج وإعادة التركيبة المحصولية بهذه المناطق، حيث توضح الإحصاءات الخاصة بوزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه؛ وجود 1.6 مليون نخلة غير منتجة بسبب العمر أو الصنف، وتزاحم النخيل في قرى الأفلاج، وبسبب عدم الجدوى الاقتصادية للعديد من الأصناف أدى ذلك إلى عدم اهتمام بعض المزارعين بمزارع النخيل وهجرها.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إحلال 20 ألف شجرة نخيل متدنية الإنتاجية ومتقدمة بالعمر الخارج من عمر الإنتاج. • إعادة توزيع مياه الأفلاج حسب الاحتياجات الفعلية للمزروعات، ورفع كفاءة مياه الرّي الحقلي. • المحافظة على المزروعات القائمة وزيادة الإنتاجية الزراعية التي تؤدي إلى زيادة الدخل الاقتصادي للمزارع. • خفض ساعات ري المزروعات والمحاصيل (من 24 ساعة إلى 12 ساعة). • تثبيت الأوقات المناسبة لري التركيبة المحصولية. • استخدام جزء من المياه التي تم توفيرها من المشروع لإعادة إحياء الأراضي البيضاء وتعزيز الجزء الآخر للمخزون الجوفي. • إعادة تنظيم المزروعات القائمة لتحسين الإنتاجية وحمايتها من الأمراض.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة المالية • المزارعون • جمعيات المزارعين
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-18: الإدارة المتكاملة لآفات وأمراض النخيل الأخرى متطورة ومستخدمة على نطاق واسع

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة واستغلال أمثل للموقع الإستراتيجي والتنوع الأحيائي للسلطنة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج حماية نخيل التمر من الآفات التي تهددها، والحفاظ على إنتاجية النخيل ومساهمتها في رفع دخل المزارع والدخل القومي للسلطنة، بحيث يعتبر المحصول الأول في السلطنة تعدادًا وانتشارًا ونظاما بيئيًّا وزراعيًّا متكاملًا، وذلك من خلال تنفيذ برنامج المكافحة للآفات والأمراض التي تصيب نخيل التمر والسيطرة عليها وخفض الإصابة لمستوى أقل من الحدّ الحرج الاقتصادي، والحفاظ على المحصول وإنتاجيته. ويركز البرنامج على مكافحة الآفات والأمراض المختلفة التي تصيب أشجار النخيل، والسيطرة على انتشار الحشرات والآفات وعلاج الأشجار المصابة بسرعة وفعالية، ووقف انتشار الأمراض والآفات، وتعريف المزارعين بالطريقة السليمة لمكافحة المرض، وحماية أشجار النخيل الأخرى من الإصابة، والتدخل في الوقت المناسب للحدّ من مرض اللفحة السوداء والأمراض الفطرية، وتنفيذ برامج المكافحة المتكاملة للمسببات المرضية التي تصيب نخيل التمر.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تنفيذ برامج المكافحة والتوصيات الفنية الخاصة بمكافحة الآفات والأمراض التي تصيب النخيل. • توفير عمال زراعيين ووسائل النقل لتنفيذ عمليات المسح والرصد وعمليات المكافحة في قرى الولايات المصابة (من خلال الشركات المتوسطة والصغيرة). • توفير المبيدات والوسائل البديلة للمبيدات كالمصائد الضوئية والفرمونية واللاصقة والأعداء الحيوية من متطفلات ومفترسات وفطريات وبكتيريا ونيماتودا ممرضة للحشرات وزيوت ومستخلصات نباتية وأجهزة وآلات لمكافحة آفات النخيل. • عقد ندوات إرشادية للمزارعين للتعريف بآلية مكافحة الآفات والأمراض وطرق العلاج. • التعاقد مع خبراء متخصصين في مكافحة الآفات والأمراض التي تصيب أشجار النخيل للمشاركة في تنفيذ برنامج المكافحة ونقل خبراتهم للكوادر الوطنية العاملة في وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه. • رفع القدرات الفنية وصقل المهارات للكوادر الفنية والمرشدين الزراعيين والعاملين في برامج المكافحة والعمال والمزارعين وأصحاب المزارع على أحدث الطرق والوسائل المستخدمة في مكافحة الآفات التي تصيب النخيل من خلال المشاركة في الدورات التدريبية وورش العمل والندوات ذات الصلة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• مكاتب المحافظين • جامعة التقنية والعلوم التطبيقية
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-19: الإدارة المتكاملة لآفات وأمراض الخضر والفاكهة متطورة ومطبقة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة واستغلال أمثل للموقع الإستراتيجي والتنوع الأحيائي للسلطنة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج اتخاذ التدابير وإعداد وتنفيذ الخطط اللازمة للحفاظ على المحاصيل الرئيسة من الخضر والفاكهة وتنميتها وتطويرها، والحدّ من انتشار هذه الأمراض والآفات، وخفض الآثار والخسائر الناتجة عنها، ومحاولة القضاء عليها، ومن ثم زيادة الإنتاجية ورفع مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي للسلطنة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تنفيذ برنامج لإدارة متكاملة لهذه الآفات يستخدم وسائل وطرق متنوعة تشمل المعاملات الزراعية والاعتناء بمحاصيل الخضر وأشجار الفاكهة واستخدام المبيدات الزراعية بأنواعها، بما في ذلك المبيدات الحيوية، واستخدام النباتات المقاومة لهذه الأمراض. • اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الأعداء الحيوية للحشرات الضارة مثل المفترسات أو المتطفلات وإكثارها وإطلاقها كبديل لاستخدام المبيدات الكيماوية الضارة. • إدخال ونشر أصناف جديدة مقاومة للأمراض الفطرية والبكتيرية والفيروسية التي تصيب محاصيل الخضر والفاكهة. • تنفيذ برامج الإدارة المتكاملة للآفات، واستخدام أحدث التقنيات ووسائل المكافحة الحيوية والكيميائية والزراعية للسيطرة على المسببات المرضية والآفات التي تصيب محاصيل الخضر والفاكهة والحدّ من انتشار ها. • الحفاظ على التوازن البيئي والطبيعي عند إجراء المكافحة واستدامة الموارد. • إدخال التقنيات الحديثة في مكافحة الآفات. • توفير مستلزمات المكافحة من مبيدات فطرية وحشرية كيميائية متخصصة لمكافحة المسببات المرضية والحشرية والحشائش، وكذلك توفير المبيدات الصديقة للبيئة. • توفير عماله موسمية والآليات المناسبة لنقل المعدات والفرق الميدانية والوقود اللازم لعمليات التشغيل من خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ برامج المكافحة. • استخدام شتلات أشجار فاكهة خالية من الآفات. • توفير مستلزمات الوسائل البديلة للمبيدات لمكافحة الآفات التي تصيب محاصيل الخضر والفاكهة كالمصائد الضوئية والفرمونية والأعداء الحيوية من متطفلات ومفترسات وفطريات وبكتيريا ونيماتودا ممرضة للحشرات وزيوت ومستخلصات نباتية وأجهزة وآلات. • تأهيل وتعزيز الإمكانيات اللوجستية وتطوير المرافق الخدمية والمرافق الزراعية لتنفيذ برامج الوقاية وتوفير مستلزمات إجراء عمليات المكافحة من خلال شراء الأجهزة والمعدات والأدوات الحديثة وأدوات وملابس ومعدات السلامة الضرورية التي يتطلبها تنفيذ البرنامج. • تنفيذ الخطة الإعلامية التي تشمل طباعة وتصوير وإنتاج الأفلام والوثائق العلمية والملصقات والكتب الإرشادية والتقارير العلمية والفنية والنشرات والمطويات والمواقع الإلكترونية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-20: تطوير ورفع إنتاجية النخيل

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة واستغلال أمثل للموقع الإستراتيجي والتنوع الأحيائي للسلطنة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج الاستمرار في برامج تحسين أصناف نخيل التمور وتهجين وانتخاب أصناف متفوقة وإدخال الأصناف الواعدة وتطوير عمليات الإنتاج باستغلال التكنولوجيا الحديثة وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة وتطوير وإدخال أنظمة إنتاج متطورة وحديثة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إبراز الأصناف العمانية الواعدة وبيان مميزاتها وميزتها الإنتاجية النسبية للمحفظات المختلفة بهدف تعظيم الاستفادة منها في السوق الداخلي والخارجي. • استخدام تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتطوير وتحديث العمليات المرتبطة بإنتاج النخيل والتمور. • إجراء برامج التربية والتهجين لتحسين النخيل وراثيًا بالتركيز على تحسين كمية وجودة الإنتاج. • تهجين وانتخاب فحول عالية الجودة لأغراض تحسين النخيل. • إجراء الدراسات المخبرية والحقلية لإيجاد أصول وراثية مقاومة للإجهادات البيئية (الجفاف والملوحة). • إجراء الدراسات البستانية لتحسين أصناف النخيل. • تنفيذ دراسات رفع كفاءة عمليات ما بعد الحصاد للتمور العمانية ذات الجودة العالية. • إجراء بحوث ميكنة عمليات الإنتاج والحصاد. • تنفيذ الحقول التجريبية للأصناف والتقنيات المستحدثة. • بناء القدرات البشرية والمؤسسية والبنى الأساسية لتنفيذ البرنامج ومتابعته وتقييمه.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • مراكز البحث والتطوير المحلية والعالمية
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

برنامج 12-21: البرنامج البحثي للهندسة الوراثية والتقنيات الجزيئية لتطوير المحاصيل الاقتصادية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة واستغلال أمثل للموقع الإستراتيجي والتنوع الأحيائي للسلطنة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج استخدام التقنيات الجزيئية الحديثة لتحسين إنتاجية أهم المحاصيل الرئيسية، كالنخيل ومحاصيل الحبوب وبعض أشجار الفاكهة كالليمون، وتحسين مقاومتها للإجهادات البيئية، كالملوحة والجفاف، من خلال تطبيق الهندسة الوراثية والتحوير الوراثي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• التعرف على جينات متحكمة لصفات مرغوبة لزيادة وتحسين إنتاجية المحاصيل وتحمل الجفاف والملوحة ومقاومة الأمراض والآفات. • نقل الجينات ذات الصفات المرغوبة إلى المحاصيل المستهدفة كالنخيل، القمح، الشعير، الليمون، إلخ.. لتكون أكثر جودة وقدرة على تحمل الأمراض، والآفات، والجفاف والملوحة • تقييم الأصناف المحسنة وراثيا مخبريا وفي حقول المزارعين. • تنفيذ برامج تدريبية، بحثية ومختبرية لرفع كفاءة الكوادر الوطنية في مجال الهندسة الوراثية. • بناء القدرات البشرية والمؤسسية والبنى الأساسية لتنفيذ البرنامج ومتابعته وتقييمه.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • المنظمات العالمية والمراكز البحثية والجامعات المتخصصة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-22: البرنامج البحثي لتحسين إنتاجية الأراضي الزراعية وتعظيم العائد الاقتصادي للمزارع المتأثرة بالملوحة وحمايتها من التدهور

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة واستغلال أمثل للموقع الإستراتيجي والتنوع الأحيائي للسلطنة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إجراء البحوث الأساسية والتطبيقية لتعظيم إنتاجية الأراضي الزراعية ورفع مساهمة الأراضي المتأثرة بالملوحة في الإنتاج الزراعي، حيث يركز على تقييم ونشر أنواع وأصناف المحاصيل المتحملة للملوحة وتحديد الاحتياجات السمادية، إضافة إلى إنشاء قاعدة بيانات لملوحة التربة ومياه الري للمساهمة في وضع الخطط الإستراتيجية لاستغلال الأراضي الزراعية في المناطق المتأثرة بالملوحة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إجراء البحوث العلمية في مجال التقييم الاقتصادي لأنواع وأصناف المحاصيل الزراعية تحت ظروف الملوحة. • استخدام تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء في مجال تحسين إنتاجية الأراضي الزراعية. • تنفيذ مسوحات ميدانية وتفصيلية للأراضي المتأثرة بالملوحة بمحافظات السلطنة، بهدف إنشاء وإعداد قاعدة بيانات لملوحة التربة ومياه الري، للمساهمة في وضع الخطط الإستراتيجية لاستغلال الأراضي الزراعية في المناطق المتأثرة بالملوحة. • إعداد خرائط حديثة لصلاحية التربة والمياه في الإنتاج الزراعي باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية. • إجراء البحوث العلمية لتعظيم إنتاجية الأراضي الزراعية من خلال تحديد الاحتياجات السمادية لمختلف المحاصيل الزراعية واستخدام الأحياء الدقيقة في تحسين الخصائص الفيزيائية والكيميائية للتربة. • إجراء التحاليل المخبرية لعينات التربة والمياه والأسمدة المتعلقة بالبرنامج. • بناء القدرات البشرية والمؤسسية لتنفيذ البرنامج ومتابعته وتقييمه.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • مكاتب المحافظين • هيئة البيئة • جامعة السلطان قابوس
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

برنامج 12-23: البرنامج البحثي لتطوير ورفع الإنتاج النسيجي لفسائل النخيل والمحاصيل الزراعية الرئيسة لرفد القطاع الزراعي بالأصناف المحلية والمستوردة الواعدة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة واستغلال أمثل للموقع الإستراتيجي والتنوع الأحيائي للسلطنة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توفير أعداد كبيرة من الفسائل والشتلات جيدة المواصفات والخالية من الآفات. وعليه؛ فإن عملية الإنتاج النسيجي تستوجب تطوير عمليات الإنتاج وإدخال أنواع وأصناف واعدة، كما أنه من الأهمية بمكان تحليل جودة الإنتاج ومعرفة مدى تطابق المنتج مع الأشجار الأم وخلوها من الطفرات.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إدخال الأصناف الواعدة ذات الميزة النسبية. • إجراء التجارب على أفضل البيئات المستخدمة لإنتاج الأصناف الواعدة وأنسب طرق إكثارها. • استخدام تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتطوير وتحديث العمليات المرتبطة بالإنتاج وتتبع المنتج. • إكثار أصناف النخيل والمحاصيل الاقتصادية المهمة لرفد المزارع والمؤسسات الإنتاجية. • إجراء تحاليل إثبات البصمة الوراثية للمخرجات النسيجية لضمان جودة الإنتاج وخلوه من الطفرات. • العمل على ميكنة عمليات الإنتاج. • بناء القدرات البشرية والمؤسسية والبنى الأساسية لتنفيذ البرنامج ومتابعته وتقييمه.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • ديوان البلاط السلطاني • الشركة العمانية لإنتاج وتعبئة التمور
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-24: المشروع البحثي لإيجاد البدائل العلفية وتحسين أنماط التغذية للحيوانات الزراعية في السلطنة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة واستغلال أمثل للموقع الإستراتيجي والتنوع الأحيائي للسلطنة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج رفع مساهمة المصادر المحلية من احتياجات الأعلاف اللازمة لتربية الحيوانات من 45 % إلى 55 % بمقدار زيادة 10%، من خلال التصنيع المحلي والإحلال محل الواردات، حيث تعتمد صناعة الأعلاف المركزة بالسلطنة على خامات الأعلاف المستوردة من الخارج بعملات صعبة وبتكلفة عالية، في حين أن هنالك كميات هائلة من المخلفات الزراعية (مخلفات التمور والموز والنارجيل والخضر والفواكه) والسمكية والأصداف متوفرة بأسعار زهيدة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• حصر وتقيم مصادر الأعلاف المتاحة والتي تشمل المستغلة وغير المستغلة في تغذية الحيوانات الزراعية. • البدء بمشروع نشر وتبني البلوكات العلفية كعلف تكميلي إستراتيجي بديل في تغذية الحيوانات المجترة، حيث سيتم نشر هذه التقنية على عموم السلطنة من خلال استحداث وحدات تصنيعية لإنتاج البلوكات العلفية في أغلب محافظات السلطنة. • تطويع بعض التقنيات التي تسهل استغلال هذه المصادر العلفية البديلة في تغذية الحيوانات المجترة. • برنامج بحثي لإمكانية استغلال أغصان الشجيرات الملحية، الزينة والصحراوية كأعلاف تكميلية بديلة في تغذية الحيوانات المجترة. • الاستفادة من مخلفات أشجار النارجيل في تغذية الحيوانات المجترة. • إيجاد الطرق البديلة المستدامة للسيطرة على الديدان الداخلية في الحيوانات المجترة من خلال الأعشاب الطبية وبعض الشجيرات الغنية بالتانين الدياتومي وزيادة مناعة الحيوان من خلال استخدام أعلاف غنية بالبروتين. • بناء القدرات البشرية والمؤسسية والبنى الأساسية لتنفيذ البرنامج ومتابعته وتقييمه.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • جامعة السلطان قابوس • مراكز ومنظمات محلية وإقليمة ودولية متخصصة • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-25: البرنامج البحثي للاستخدام الآمن والفعال للمبيدات وتشخيص وتوصيف الآفات الزراعية في السلطنة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة واستغلال أمثل للموقع الإستراتيجي والتنوع الأحيائي للسلطنة	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إجراء البحوث العلمية في الاستخدام الآمن والمستدام للمبيدات في مكافحة الآفات الزراعية.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد وتطبيق وتطوير نظام تتبع المنتجات والمحاصيل الزراعية والمبيدات المستخدمة لضمان جودة مسار وتطور المحصول ومتابعة استخدام المبيد وصولًا إلى مصدر زراعة المنتج. • رفع مستوى الأمن الغذائي وفقًا للمقاييس العالمية المتبعة في إدارة المبيدات ومتبقياتها من خلال القوانين والتشريعات. • تأهيل البنية التحتية وتعزيزها بالمعدات اللازمة لرفع القدرة التحليلية والتشخيصية. • تأهيل وتدريب القدرات البحثية في مجال تحليل متبقيات المبيدات وضبط جودتها وتشخيص وتوصيف الآفات الزراعية وأعدائها الحيوية وتعزيزها بكوادر إضافية مؤهلة. • تطوير تقنيات تحليل متبقيات المبيدات وضبط جودتها وتشخيص وتوصيف الآفات الزراعية وأعدائها الحيوية بالشراكة مع بيوت خبرة عالمية متخصصة لضمان سلامة المحاصيل المنتجة محليًا من الآفات الزراعية وخلوها من متبقيات المبيدات أو ضمن الحدود المسموح بها عالميًا. • استخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتطوير وتحديث إدارة الاستخدام الآمن والفعال للمبيدات وتشخيص وتوصيف الآفات الزراعية. • التوعية بمخاطر المبيدات الزراعية وضرورة تبني الإدارة المتكاملة والمستدامة للآفات الزراعية.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه	
الجهات المساندة	• ديوان البلاط السلطاني • شؤون البلاط السلطاني • هيئة البيئة • وزارة الصحة • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات	• شرطة عمان السلطانية • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • المنظمات العالمية والجامعات ومراكز البحث والتطوير المحلية والعالمية المتخصصة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

برنامج 12-26: البرنامج البحثي لرفع إنتاج وجودة عسل النحل والقيمة المضافة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة واستغلال أمثل للموقع الإستراتيجي والتنوع الأحيائي للسلطنة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تكثيف وتعميق البحث لدراسة الآفات التي يتعرض لها النحل ومكافحتها بشتى الوسائل باستخدام التقنيات العلمية الحديثة المتاحة، كالتقنية الحيوية والمكافحة الحيوية وصولًا للمكافحة المستدامة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إدخال وتطوير وتطبيق تقنيات وآليات الإدارة المتكاملة لآفات النحل من خلال استخدام الوسائل الحديثة والصديقة للبيئة. • استخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتطوير وتحديث العمليات المرتبطة بالبرنامج. • إدخال التقنيات الحديثة في تشخيص وتعريف الآفات المرضية والطفيليات التي تصيب النحل. • تعزيز ممارسات تربية النحل وتقنياتها وتنظيم منتجيها وقيمتها المضافة وتسويقها. • تأهيل القدرات البحثية في مجال تشخيص ودراسة وإيجاد الحلول الخاصة بآفات النحل وتعزيزها بكوادر إضافية مؤهلة. • تأهيل البنية التحتية وتعزيزها بالمعدات اللازمة لرفع القدرة التشخيصية والبحثية بما يتناسب مع أهداف البرنامج. • تطوير طرق مراقبة آفات النحل وآليات حصرها وتعريفها والأعداء الحيوية المرتبطة بها. • تفعيل دور الأعداء الحيوية المرتبطة بآفات النحل. • دراسة طرق تربية وإكثار الأعداء الحيوية الواعدة والمرتبطة بآفات النحل.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• ديوان البلاط السلطاني • هيئة البيئة • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • المنظمات العالمية والجامعات ومراكز البحث والتطوير المحلية والعالمية المتخصصة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-27: تطوير الإرشاد السمكي وتعزيز الإدارة التشاركية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة واستغلال أمثل للموقع الإستراتيجي والتنوع الأحيائي للسلطنة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير وتفعيل دور الإدارة التشاركية بين الصيادين والمؤسسات الحكومية والأهلية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تطوير عمل جهاز الإرشاد السمكي. • زيادة الأنشطة والفعاليات الإرشادية السمكية. • زيادة عدد المسترشدين وتنوع فئاتهم ووظائفهم. • زيادة الإنتاج المعرفي (البرامج الإرشادية والنشرات والمطبوعات). • المساهمة في تذليل المعوقات والتحديات التي قد تنشأ بين الصيادين. • زيادة الوعي المجتمعي والأسري وتنمية المجتمعات المحلية. • تأهيل وتدريب ورفع كفاءة الكوادر البشرية من المختصين والعاملين في القطاع.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة التنمية الاجتماعية • وزارة العمل • بنك التنمية العماني • هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021

برنامج 12-28: دعم قوارب ومعدات الصيد ومستلزماتها

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة واستغلال أمثل للموقع الإستراتيجي والتنوع الأحيائي للسلطنة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تحفيز وتشجيع الصيادين الحرفيين للاستمرار في ممارسة مهنة الصيد وعدم التوجه الى قطاعات أخرى، وذلك من خلال تحسين ظروف العمل وزيادة الإنتاج والأسعار ورفع العائد الاقتصادي من عملية الصيد
العناصر الأساسية للبرنامج	• رفع القدرات الوطنية من خلال تقديم برامج تدريبية وورش عمل ومعارض وندوات • تحسين المستوى المعيشي للصيادين من خلال زيادة العائد الاقتصادي • توفير فرص عمل جديدة • تقليل الفاقد من الإنتاج • استخدام التقنيات الحديثة في نقل وتداول الأسماك
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة العمل • وزارة التنمية الاجتماعية • بنك التنمية العماني • هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021

برنامج 12-29: سفينة الأبحاث متعددة الأغراض منفذة وموظفة لأغراض الاستثمار المستدام

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة واستغلال أمثل للموقع الإستراتيجي والتنوع الأحيائي للسلطنة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج استخدام التقنية المتقدمة في سفن الصيد البحثية من خلال متابعة مراحل تجهيز السفينة البحثية، وتدريب الكوادر العمانية، ومرحلة تشغيل السفينة لإجراء المسوحات البحرية في المياه الاقتصادية العمانية لأعالي البحار لبناء منظومة قادرة على توفير المعطيات الاستثمارية الخاصة بالثروات المائية الحية ودراسة المتغيرات البيئية البحرية وتجارب معدات وتقنيات الصيد الحديثة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• متابعة بناء وتجهيز السفينة البحثية وتقديم الدعم اللوجستي والفني. • استكمال وتوفير المعدات الفنية والأجهزة التخصصية للسفينة. • توفير وتدريب طاقم الكوادر العمانية للسفينة. • مرحلة تشغيل السفينة والقيام بالمسوحات البحرية والبيئية وتجارب معدات الصيد. • الصيانة الدورية للسفينة والمعدات الملحقة بها. • برنامج لتحديد الكميات القابلة للاستغلال بشكل مستدام. • برنامج لتحديد أماكن تكاثر ووجود التجمعات السمكية واقتراح نظم حمايتها.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• البحرية السلطانية العمانية • وزارة المالية • جامعة السلطان قابوس • جامعة التقنية والعلوم التطبيقية • المنظمات والجامعات الدولية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2025

برنامج 12-30: تنسيق الجهود مع الجهات المعنية لتحقيق الأمن الغذائي بالسلطنة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة واستغلال أمثل للموقع الإستراتيجي والتنوع الأحيائي للسلطنة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج متابعة وتقييم الموقف التنفيذي لإستراتيجية الأمن الغذائي، ودراسة وإعداد بحوث تتعلق بالأمن الغذائي، ونشر تقارير بتحليل الأسعار العالمية للسلع الغذائية، وذلك بهدف تعزيز الأمن الغذائي وفقًا للمزايا التنافسية وبما يتوافق مع قدرات الإنتاج المحلي وتقديم الحوافز المشروطة بتحسين الإنتاجية في هذا المجال
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد وتنفيذ إستراتيجية الأمن الغذائي، ورفع تقارير دورية إلى مجلس الوزراء بشأنها. • تطوير السياسات والتشريعات الوطنية المرتبطة بقطاعات الأمن الغذائي في السلطنة بالتنسيق مع الجهات المعنية. • إنشاء نظام معلومات وطني متكامل للأمن الغذائي، وذلك من خلال التنسيق مع الجهات المعنية. • تشجيع القطاع الخاص والجمعيات الأهلية للإسهام بفعالية في مجال تعزيز الأمن الغذائي. • التشجيع على إعداد البحوث والدراسات والبرامج حول إدارة الأمن الغذائي بالسلطنة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة بالأمن الغذائي. • القطاع الخاص والجمعيات الأهلية المساهمة في مجال تعزيز الأمن الغذائي.
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-31: توفير سلع غذائية أساسية وتدويرها بشكل مستمر وفعال

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة واستغلال أمثل للموقع الإستراتيجي والتنوع الأحيائي للسلطنة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توريد السلع الغذائية الأساسية التي تتعامل معها وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه من خلال الموردين المعتمدين، وتدويرها من خلال وكلاء توزيع محليين معتمدين لدى الوزارة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• طرح مناقصات لتوريد السلع الغذائية الأساسية لتعزيز المخزون الإستراتيجي. • التعاقد مع وكلاء توزيع محليين لتدوير المخزون، وكذلك مع الشركات والمصانع المحلية بغرض توفير وتدوير السلع الغذائية الأساسية. • المشاركة في لجنة الإيواء والإغاثة المنبثقة من اللجنة الوطنية للدفاع المدني.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• الأمانة العامة لمجلس المناقصات • الجهات الحكومية المعنية ذات العلاقة بتوريد السلع • القطاع الخاص والجمعيات الأهلية المساهمة.
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-32: المحافظة على جودة وسلامة السلع الغذائية المخزنة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة واستغلال أمثل للموقع الإستراتيجي والتنوع الأحيائي للسلطنة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج استلام شحنات جديدة والاحتفاظ بالسلع الغذائية الأساسية في بيئة صحية آمنه وبنية أساسية متطورة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تنفيذ برنامج إلكتروني لإدارة المخازن. • تجهيز بنية أساسية بأحدث التقنيات والمعدات ومخازن ذات مواصفات عالمية وصيانتها. • مكافحة الآفات والقوارض بأساليب ناجعة. • تحسين وتقوية الرقابة على المخزون ومراقبة جودة السلع.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• الدفاع المدني • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة بسلامة الغذاء • وكلاء التوزيع المعتمدون لدى الوزارة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

برنامج 12-33: رفع إنتاجية الثروات المائية الحية المستزرعة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة واستغلال أمثل للموقع الإستراتيجي والتنوع الأحيائي للسلطنة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إدخال تقنيات حديثة ومتطورة وابتكارية في عمليات التفريخ والتربية والإنتاج للثروات المائية المستزرعة من خلال الدراسات والبحوث التطبيقية، لضمان الحصول على منتج صحي وسليم وذي جودة عالية تؤهله للمنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية. وتشجيع الأفراد والشركات على إنتاج ثروات مائية حية متنوعة وغير تقليدية تساهم في التنوع الأحيائي والناتج القومي الإجمالي، ورفع كفاءة الباحثين والعاملين في مجال الاستزراع السمكي والمنتجات المستزرعة، وتوعية الشركات والأفراد بنظم إنتاج الثروات المائية الحية المستزرعة ومفاهيم الحفاظ عليها وأهمية التنويع في إنتاجها.
العناصر الأساسية للبرنامج	• دراسة تطبيقية للثروات المائية الحيّة المتوفرة بالسلطنة أو الأخرى القابلة للتربية والاستزراع في البيئة العمانية، مثل الأعشاب البحرية، والمحاريات الصدفية، والأسماك الزعنفية ذات الأهمية الاقتصادية. • تنفيذ برنامج خيار البحر لتفريخ وإنتاج خيار البحر المحلي، وتأهيل المزارع السمكية والمفرخات المحلية لرفع الإنتاج وتعزيز جودته. • دراسة أمراض الثروات المائية الحيّة البكتيرية والفيروسية والفطرية والطفيليات المؤثرة على إنتاج الثروات المائية الحية والحدّ منها. • تعزيز البحوث التطبيقية الخاصة بإنتاج الثروات المائية الحية للحصول على أفضل النتائج باستغلال الخامات والمكونات المحلية أو المتاحة. • تطوير نظم المراقبة ورفع وعي الأفراد والشركات والعاملين في كافة مراحل إنتاج الثروات المائية الحية ومن خلال المحافظة على صحة هذه المنتجات. • رفع كفاءة الباحثين والفنيين في مجال إنتاج الثروات المائية الحية. • مراقبة منشآت إنتاج الثروات المائية الحية المستزرعة (المفرخات والمزارع السمكية) والتأكد من تطبيقها للوائح المنظمة لذلك.

تابع: برنامج 12-33: رفع إنتاجية الثروات المائية الحية المستزرعة

العناصر الأساسية للبرنامج	• القيام بالأبحاث التطبيقية اللازمة لإنتاج الثروات المائية الحية من خلال التجارب الخاصة بإنتاج هذه الثروات المائية الحية المستزرعة تحت ظروف البيئة الطبيعية العمانية. • تحاليل المكونات الغذائية للأعلاف السمكية المستخدمة في المزارع والمفرخات السمكية وقياس مدى كفاءتها وملاءمتها لتلك الأحياء المائية الحية المستزرعة. • التحاليل الخاصة بأمراض الثروات المائية الحية البكتيرية والفيروسية والفطرية والطفيليات المؤثرة على إنتاج الثروات المائية الحية المستزرعة والحدّ منها. • شراء الأجهزة الحديثة والتقنيات اللازمة لرفع إنتاج الثروات المائية الحية. • حل المشكلات التي تواجه القطاع الخاص في إنتاج الثروات المائية الحية من خلال التعاون وتسخير الإمكانات لإيجاد الحلول المناسبة. • تبادل الخبرات مع الدول الشقيقة والصديقة لرفع إنتاج الثروات المائية الحية. • تدريب وتأهيل العاملين والمختصين في إنتاج الثروات المائية الحية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • المختبرات الحكومية والخاصة • القطاع الخاص • مركز الابتكار الصناعي • الجامعات والمعاهد الحكومية المختصة والمنظمات والهيئات الإقليمية والعالمية • الأمانة العامة لمجلس المناقصات • الجهات الاستشارية • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2025

برنامج 12-34: الخطة الوطنية للإدارة الصحية لتربية الأحياء المائية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة واستغلال أمثل للموقع الإستراتيجي والتنوع الأحيائي للسلطنة	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد خطة وطنية للإدارة الصحية لتربية الأحياء المائية المستزرعة للحصول على منتج صحي وسليم وذي جودة عالية تؤهله للمنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، ومراقبة المنتجات السمكية المستزرعة، وتوعية الشركات والأفراد العاملين في هذا المجال لتفادي تكبدهم خسائر مالية، ورفع كفاءة الباحثين والعاملين في مراقبة منتجات الاستزراع السمكي.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد وتنفيذ خطة وطنية لمنع وتجنب ظهور الآفات المرضية عند تربية الأحياء المائية المستزرعة والحد منها . • تحديث لائحة استزراع الأحياء المائية وضبط جودتها بما يتناسب مع القوانين واللوائح الدولية المتعارف عليها لضمان جودة الأحياء المائية المستزرعة بالسلطنة. • تأسيس مختبر وطني مرجعي لفحص المسببات المرضية والسيطرة عليها والتخلص منها. • تطبيق الإدارة الرشيدة لمشاريع الاستزراع السمكي لتقليص مخاطر سوء إدارة تربية الأحياء المائية. • وضع آليه لتتبع استيراد أو تصدير الآفات المرضية من الأحياء المائية المستزرعة ومنعها. • إعداد قاعدة بيانات لإدارة صحة الأحياء المائية وأمراض الأسماك؛ لتسجيل وإدارة وتنظيم البيانات والمعلومات بالنتائج المخبرية للعينات وربطها بالنتائج الحقلية من المزارع السمكية والمحاجر البيطرية. • التدريب على التتبع الوبائي للأمراض في المزارع السمكية وإنشاء نظام مراقبة لها.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه	
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • مركز ضبط جودة الأسماك • المختبرات الحكومية والخاصة • القطاع الخاص • مركز الابتكار الصناعي • مركز سلامة جودة الغذاء	• الجامعات والمعاهد الحكومية المختصة • المنظمات والهيئات الإقليمية والعالمية • المحجر البيطري • الجهات الاستشارية • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2025	

برنامج 12-35: الإدارة المستدامة للتنوع الأحيائي وخدمات النظم الأيكولوجية في السلطنة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج ضمان استدامة رأس المال الطبيعي لدعم التنويع الاقتصادي لتوليد فرص عمل جديدة، والمساهمة في تحسين ترتيب السلطنة في مؤشرات الأداء البيئي، وتعزيز قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والوفاء بالتزاماتها تجاه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، والحد من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية على النطاق الساحلي.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد المعايير لأفضل الممارسات في استدامة التنوع الأحيائي وخدمات النظم الأيكولوجية وإدراجها في إعداد البرامج التنموية للقطاعات ذات الأولوية. • تقييم الموروث الطبيعي والثقافي لبعض المحميات واستثمارها المستدام لتحقيق قيمة مضافة. • تعزيز إمكانيات إدارة المحميات والتنوع الأحيائي في استخدام التقنيات الحديثة. • تقييم مخاطر التغيرات المناخية وتآكل الشواطئ على النظم الأيكولوجية الساحلية الأكثر هشاشة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية. • الدعم الفني من الخبرات العالمية المتخصصة لتأهيل الموارد البشرية ورفع كفاءة الأداء.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	هيئة البيئة	
الجهات المساندة	• شؤون البلاط السلطاني (مركز توليد الحيوانات البرية العمانية) • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (مركز عمان للموارد الوراثية النباتية والحيوانية) • وزارة الاقتصاد	• وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه • وزارة التراث والسياحة • وزارة الإسكان والتخطيط العمراني • جامعة السلطان قابوس (كلية العلوم، وكلية الزراعة والعلوم البحرية، ومركز البحوث البيئية، ومركز الاستشعار عن بعد) • القطاع الخاص • المجتمع المدني
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

برنامج 12-36: البرنامج الوطني لإدارة مياه الري وتطوير الإرشاد المائي الإلكتروني (ترشيد)

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد وتنفيذ برنامج وطني لرفع كفاءة إدارة مياه الري يتضمن تبني أسلوب الري المنقوص واختيار أصناف المحاصيل ذات موسم النمو القصير .... إلخ، ثم اتباع وسائل الإرشاد الإلكترونية والمناسبة لتبني هذه الأساليب من قبل المزارعين.
العناصر الأساسية للبرنامج	• الاختبار الحقلي لنتائج بحثية لجدولة مياه الري المثلى باستخدام كميات أقل من المياه لري عدد من المحاصيل وملاحظة الاختزال في الإنتاج. • تجارب تطبيقية لدى المزارعين لرفع كفاءة الري السطحي. • تجارب تطبيقية لعدد من الممارسات لرفع كفاءة استخدام مياه الري تحت ظروف مختلفة من المناخ والتربة ونوع المحصول وكمية ونوعية المياه المستخدمة. • الاتصال المباشر بالمزارعين وبشكل فردي أو جماعي. • استخدام وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة والتطبيقات المناسبة لإيصال المعلومات للفئات المستهدفة. • تسخير المنح الإقليمية والدولية لغرض التمويل مثل: صندوق التنمية الكويتي والصناديق المماثلة. • دراسة تطوير هيكلة القطاع المائي وتوسيع الموارد المائية، خصوصًا تلك التي تشجع القطاع الزراعي وتستخدم التكنولوجيا الحديثة والمتطورة والهادفة إلى تخفيض تكلفة الإنتاج وتطبيق مبدأ وفورات الحجم.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• جامعة درسدن الألمانية • جامعة السلطان قابوس • القطاع الخاص • وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-37: البرنامج الوطني لحصاد المياه من أجل الزراعة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إجراء دراسة بحثية وتطبيقية لتبني عدد من الممارسات لتمكين التربة من تخزين أكبر قدر ممكن من مياه الأمطار أو المياه المتوفرة من تجميع رطوبة مياه الجو، ولإدارة برامج لحصاد المياه في المناطق الجبلية لتكون بمنزلة مصادر لمياه الري لواحة جديدة من الأراضي الجبلية. كما يستهدف البرنامج إدخال عدد من البرامج الرامية لحصاد المياه لاستخدامها في ري عدد من المحاصيل المخصصة لزراعتها في الأراضي الهامشية والجافة والمتملحة، والعمل ضمن سلسلة من وسائل الإرشاد المناسبة لتبني المزارعين لهذه الأساليب.
العناصر الأساسية للبرنامج	• الاختبار الحقلي لنتائج بحثية لحصاد المياه لأغراض الري ورفع رطوبة التربة. • تجارب تطبيقية لري واحات جبلية عبر برامج لحصاد المياه. • تجارب تطبيقية لعدد من الممارسات الرامية لحصاد المياه لاستخدامها في ري عدد من المحاصيل المخصصة لزراعتها في الأراضي الهامشية والجافة والمتملحة. • تطبيقات حقلية لدى المستهدفين من المزارعين لنتائج المخرجات البحثية الخاصة باستخدامات حصاد المياه للاستخدام الزراعي. • النشر والإرشاد عبر وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي والاتصال المباشر بالمزارعين وبشكل فردي أو جماعي.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (الجامعات) • القطاع الخاص • الجمعيات الزراعية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

برنامج 12-38: الإدارة المتكاملة للمشاتل الزراعية النموذجية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إدارة وتأهيل البنية التحتية والإنتاجية والبحثية للمشاتل الزراعية بإدخال الطرق الحديثة للإكثار، والبدء في تطبيق برنامج المشاتل النموذجية المتكاملة التي تلعب الدور الأساسي في نجاح وتقدم النهضة الزراعية.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تنظيم وإدارة تراخيص المشاتل الزراعية والبذور والتقاوي والعمل على تطبيق جميع الاشتراطات اللازمة لرفع كفاءتها وجودتها الاقتصادية. • تطبيق الاشتراطات اللازمة لحماية الشتلات والبذور والتقاوي من الآفات الزراعية المختلفة. • ضبط جودة الشتلات الزراعية المستوردة وإعادة تقييم الوضع الحالي، وحجرها للتأكد من سلامتها من الحشرات والآفات الزراعية المصاحبة. • فحص الشتلات المستوردة للتأكد من خلوها من مختلف الحشرات والآفات الزراعية. • أخذ عينات عشوائية دورية من المشاتل للتأكد من خلوها من الآفات المهددة للثروة النباتية. • تطبيق برنامج المشاتل النموذجية، بتأهيل ورفع كفاءة المشاتل الزراعية والعاملين بها. • إعادة تقييم المشاتل الزراعية لرفع كفاءتها وتوفير بيئة متكاملة بمساحات مستقلة لتطبيق برنامج المشاتل النموذجية (التجريبية). • إدخال الطرق الحديثة في الإكثار والإدارة المتكاملة للحد من الأمراض والآفات الزراعية. • إعادة تأهيل البنية التحتية وتطوير البنية الإنتاجية والبحثية لنسبة 10٪ من المشاتل الزراعية في السلطنة لتكون مؤهلة كمشاتل نموذجية قادرة على رفد السوق المحلي بشتلات ذات جودة عالية خالية من الأمراض والآفات الزراعية. • تدريب وتأهيل العاملين بالمشاتل الزراعية على الإدارة المتكاملة للمشاتل النموذجية. • عمل دورات تدريبية للعاملين بالمشاتل لرفع مستوى الخبرة في التعامل مع الشتلات وطرق إكثارها بالوسائل الحديثة، والتعرف على الحشرات الضارة والآفات الزراعية ومكافحتها. • تطوير تطبيقات إلكترونية خاصة لمتابعة المشاتل، والتأكد من جودة منتجاتها، ولجمع البيانات المختلفة منها، وتسويق منتجاتها بشكل أسرع لرفع كفاءتها الاقتصادية. • إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالمشاتل الزراعية وربطها بالتطبيقات الإلكترونية لإدارتها.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه	
الجهات المساندة	• بلدية مسقط • وزارة العمل	• القطاع الخاص • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

برنامج 12-39: البرنامج البحثي لاستحداث واستخدام تقنيات الإنتاج الزراعي لتعزيز القدرة التنافسية للمحاصيل الزراعية المحلية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تنفيذ دراسات بحثية لإدخال وتقييم وتطوير وتحسين تقنيات الزراعة الحديثة، لزيادة إنتاجية المحاصيل وتعزيز الجودة الغذائية وخفض الفاقد في المنتجات الزراعية لمرحلة ما قبل وبعد الحصاد للمنتج، وتحسين جودة وعرض المنتج في السوق وتطوير قيمته المضافة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إجراء دراسات بحثية لاستحداث تقنيات وممارسات زراعية ذكية صديقة للبيئة في مجال الزراعة العضوية. • استحداث تقييم تقنيات الزراعة بدون تربة (الأحيومائية) لمحاصيل الخضر للحدّ من تأثير مشكلة المياه. • استحداث وتقييم أصناف وتقنيات لزراعة وإنتاج محاصيل زراعية مقاومة أو متحملة لظروف التغيرات المناخية وما تسببه من إجهادات بيئية حيوية وغير حيوية. • استحداث وتطوير بيوت محمية مبردة ذكية تعمل بالطاقة البديلة يمكن من خلالها زراعة وإنتاج المحاصيل الزراعية على مدار العام للحدّ من آثار درجات الحرارة المرتفعة أثناء أشهر الصيف وبالآتي توفير منتجات زراعية تلبي حاجة المستهلك بشكل مستدام. • استحداث وتقييم تقنيات الفرز والتغليف والتبريد والتجميد للمنتجات الزراعية وتقنيات الخزن المبرد لمنتجات الخضر والفاكهة، ورفع القيمة المضافة للمنتجات المحلية والصناعات المصاحبة لها. • إدخال وتقييم تقنيات فحص وفرز وتنقية وتغليف البذور وحفظها لفترات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. • تنفيذ حقول إرشادية لنقل الابتكارات والتقنيات. • بناء القدرات البشرية والمؤسسية والبنى الأساسية لتنفيذ البرنامج ومتابعته وتقييمه.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• جامعة السلطان قابوس-كلية الزراعة والعلوم البحرية • مراكز ومنظمات محلية وإقليمية ودولية متخصصة • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-40: البرنامج البحثي لتطوير ونشر تقنيات التصنيع الغذائي للمنتجات الزراعية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إجراء الأبحاث المبتكرة لتعزيز تصنيع منتجات غذائية ذات قيمة غذائية وتسويقية مرتفعة، كالدبس والمربيات والرقائق والثمار المجففة وألواح الطاقة، وتصنيع منتجات مبتكرة غير تقليدية وتقديمها في عبوات حديثة. كما يستهدف البرنامج تدريب المستفيدين وتحويل تلك المنتجات إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة لتحويل المعرفة إلى اقتصاد وإنتاج وفرص عمل واعدة للباحثين عن عمل باستغلال المواد الخام المحلية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إجراء البحوث العلمية لاقتراح أفضل المنتجات التصنيعية بصورة ابتكارية ذات القيمة الغذائية والتسويقية العالية. • اقتراح أفضل طرق التصنيع وأنسب الأجهزة المتوفرة عالميًا. • ابتكار أجهزة تصنيع ذات جودة وكفاءة وكلفة تصنيعية مناسبة لاستخدامها من قبل المستفيدين وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. • اقتراح نماذج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. • بناء القدرات البشرية والمؤسسية والبنى الأساسية لتنفيذ البرنامج ومتابعته وتقييمه.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • الشركة العمانية لإنتاج وتعبئة التمور • مراكز البحث والتطوير المحلية والعالمية
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-41: البرنامج البحثي لتعظيم الإنتاجية الاقتصادية للمياه واستخدام المياه غير التقليدية في تعزيز الإنتاج الزراعي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تنفيذ البحوث العلمية الأساسية والتطبيقية في مجال الاستخدام الأمثل والمستدام للموارد المائية، وتعظيم كفاءة استخدامها، وتقليل الفاقد المائي في حقول المزارعين، حيث يعد تحسين إنتاجية المياه في الإنتاج الزراعي أحد الخيارات للمحافظة على الموارد المائية المتاحة، كما يهدف البرنامج إلى التوسع في البحوث التطبيقية لاستخدام المياه المعالجة ثلاثيًّا في ري المحاصيل الزراعية للمساهمة في تعزيز الإنتاج الزراعي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إجراء البحوث العلمية في مجال الاستخدام الأمثل للموارد المائية الجوفية في الإنتاج الزراعي، وذلك من خلال تحديد الاحتياجات المائية للمحاصيل والإدارة المتكاملة لمياه الري في الزراعة. • استخدام تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء في مجال تحسين كفاءة استخدام المياه. • التوسع في البحوث العلمية للاستخدام الآمن والمستدام للمياه المعالجة ثلاثيًّا في ري المحاصيل الزراعية. • تطوير تقنيات الزراعة بدون تربة وتحسين كفاءة استخدام المياه للمحاصيل الزراعية. • تنفيذ بحوث تطبيقية لرفع كفاءة استخدام المياه في الأراضي المروية بالأفلاج. • إدخال وتقييم التقنيات الحديثة في مجال تحسين إنتاجية المياه في الإنتاج الزراعي. • تأسيس وتطوير قاعدة معلومات مناخية زراعية لاستخدامها في إدارة وجدولة مياه الري للمحاصيل الزراعية في حقول المزارعين. • بناء القدرات البشرية والمؤسسية لتنفيذ البرنامج ومتابعته وتقييمه.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • هيئة البيئة • البلديات • جامعة السلطان قابوس • جامعة التقنية والعلوم التطبيقية
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-42: البرنامج البحثي لحفظ وصيانة والاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وإدارة البنوك الوراثية لضمان استدامتها

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توصيف وتصنيف السلالات المحلية من الماعز والضأن والأغنام والأبقار لحماية وصيانة الموارد الوراثية المحلية، ولضمان تسجيل حقوق الملكية الفكرية لمربي الثروة الحيوانية لتنمية الإنتاج الحيواني بهدف المساهمة في الأمن الغذائي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• مسح وجمع وحفظ الموارد الوراثية الحيوانية في بنوك وراثية من مختلف محافظات السلطنة. • توصيف وتصنيف الموارد الوراثية الحيوانية. • نشر الموارد الوراثية الحيوانية لدى مربي الثروة الحيوانية وفقًا للبرامج والمشاريع البحثية والتنموية. • بناء القدرات البشرية والمؤسسية والبنى الأساسية لتنفيذ البرنامج ومتابعته وتقييمه.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• جامعة السلطان قابوس- كلية العلوم الزراعية والبحرية • مراكز ومنظمات محلية وإقليمة ودولية متخصصة • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-43: حماية أشجار اللبان والتوسع في أعدادها ورفع قيمتها المضافة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج حماية أشجار اللبان والتوسع في أعدادها ورفع قيمتها المضافة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إنشاء مركز مختص بأشجار اللبان لحصر أعدادها والاهتمام بها والتوسع في نطاقاتها. • وضع برنامج قيمة مضافة محلية لهذه الثروة يربط كل الجهات الخاصة والحكومية لتعظيم فائدتها.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه.
الجهات المساندة	• صناديق التنمية • صناديق التنمية الزراعية والسمكية • جامعة السلطان قابوس-كلية العلوم الزراعية والبحرية • شرطة عمان السلطانية (المنافذ الحدودية) • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • الجامعات الخاصة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-44: تطوير مراكز بحوث الثروة السمكية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأهيل وتطوير المراكز البحثية السمكية بمختلف المحافظات الساحلية بالسلطنة، وتزويدها بالتقنيات الحديثة المتطورة للوصول إلى تقديم بحوث تطبيقيه لزيادة القدرة التنافسية لقطاع الثروة السمكية بما يتماشى مع الزيادة في حجم وكميات الإنتاج السمكي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• زيادة منظومة المراكز البحثية السمكية في محافظات السلطنة الساحلية. • إنشاء مختبر متنقل لإجراء التحاليل السريعة في مناطق الإنزال على طول الساحل العماني. • تأهيل وتطوير مختبرات المراكز البحثية الحالية في محافظة مسقط ومحافظة ظفار. • استكمال متطلبات معايير رفع جودة الأسماك من حيث تأهيل المختبرات لتطبيق الاشتراطات التشريعية بجودة الأسماك ومنتجاتها. • توفير الأجهزة العلمية والمعدات المختبرية والتقنيات العالمية المتطورة لبرامج المختبرات. • توفير المتطلبات المختبرية من مواد كيميائية ومواد تشخيصية. • توفير التسهيلات البحثية والإجراءات اللازمة للمتعاملين مع قطاع الثروة السمكية. • تطوير وتأهيل برامج محطتي الاستزراع السمكي في مرباط وخصب. • توفير الأجهزة والمعدات والتسهيلات اللازمة لتفريخ وإكثار الأنواع الاقتصادية من الثروات المائية الحية بمختبرات الاستزراع السمكي. • توفير العقود الاستشارية والخدمية المختلفة لأعمال المختبرات البحثية. • توفير عقود استئجار مراسي للقوارب البحثية وللتحاليل المخبرية وللصيانة الدورية للأجهزة المختبرية وأجهزة التكييف المركزي بمختبرات المراكز البحثية. • تدريب وتأهيل الكوادر الفنية العاملة في مجال الفحص المختبري على التقنيات الحديثة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • المكاتب الاستشارية • الأمانة العامة لمجلس المناقصات • مركز الابتكار الصناعي • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2025

برنامج 12-45: تأسيس وتأهيل مراكز بحوث الثروة السمكية في المناطق ذات الأهمية الاقتصادية والمطلة على بحر العرب وبحر عُمان

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأسيس ثلاثة مراكز بحثية للثروة السمكية بمحافظة مسندم ومحافظة الوسطى ومبنى المديرية العامة للبحوث السمكية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• زيادة منظومة المراكز البحثية السمكية في محافظات السلطنة الساحلية. • توفير البرامج والأجهزة العلمية والمعدات المختبرية والتقنيات المتطورة للمختبرات. • توفير التسهيلات البحثية والإجراءات اللازمة للمتعاملين مع قطاع الثروة السمكية. • توفير المتطلبات المختبرية من مواد كيميائية ومواد تشخيصية. • تطوير وتأهيل برامج محطتي الاستزراع السمكي في خصب والدقم. • توفير العقود الاستشارية والخدمية المختلفة لأعمال المختبرات البحثية في مركزي البحوث بمسندم والوسطى. • تدريب وتأهيل الكوادر الفنية العاملة في مجال الفحص المختبري على التقنيات الحديثة. • توفير عقود التحاليل المخبرية وعقود الصيانة الدورية للأجهزة المختبرية وأجهزة التكييف المركزي اللازمة للمختبرات. • إنشاء مراسٍ للقوارب البحثية للمراكز وتوفير أعمال الصيانة والتأهيل.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • المكاتب الاستشارية • الأمانة العامة لمجلس المناقصات • مركز الابتكار الصناعي
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2025

برنامج 12-46: الدراسات والبحوث التطبيقية السمكية متطورة ومطبقة بفعالية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إجراء البحوث التطبيقية والمسوحات الميدانية من خلال تنفيذ برامج مراقبة المخازين السمكية ذات الأهمية التجارية بهدف توفير التوصيات الضرورية لاستدامة موارد الثروات المائية وزيادة كميات الإنزال السمكي من خلال استغلال الموارد القابلة للاستغلال بشكل تجاري.
العناصر الأساسية للبرنامج	• متابعة التغييرات الديناميكية للمخازين السمكية (القاعية والسطحية والقشريات والمحاريات) المتأثرة بالصيد أو التغير المناخي والعوامل البيئية. • تنفيذ دراسات لاكتشاف وتقييم وتطوير استغلال المخازين غير المستغلة (أسماك السطح الصغيرة والكبيرة والرخويات والأعشاب البحرية) بشكل تجاري. • برامج تقييم للموارد المتأثرة بالصيد الجائر. • تنفيذ المسح الميداني وتحليل بيانات بعض الأنواع من الأسماك التجارية. • توفير قاعدة بيانات عن المخازين السمكية بالسلطنة والأنواع الاقتصادية منها وإمكانية الاستثمار فيها. • تدريب الفنيين وجامعي البيانات ورفع كفاءة الباحثين في مجال دراسات تقييم المخازين السمكية. • تنفيذ حلقات عمل تطبيقية عن إدارة المخازين السمكية والبيئة البحرية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • هيئة البيئة • جامعة السلطان قابوس • المنظمات الدولية • الجهات الاستشارية • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • جامعة التقنية والعلوم التطبيقية
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2025

برنامج 12-47: رفع جودة المنتجات السمكية في جميع حلقات الإنتاج السمكي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج رفع جودة المنتجات السمكية للدخول في الأسواق العالمية وبميزة تنافسية، من خلال إدخال تقنيات حديثة ومتطورة في عمليات التجهيز لضمان الحصول على منتج صحي وسليم وذي جودة عالية، وتأهيل وتقييم ومراقبة الشركات المسئولة عن عمليات تجهيز المنتجات السمكية. كما يستهدف البرنامج توعية المستهلكين حول نظم سلامة وجودة الأغذية البحرية ومفاهيم الحفاظ عليها وأهمية التنويع في استهلاك الأسماك ومنتجاتها، ورفع كفاءة الباحثين والعاملين في مجال جودة وسلامة المنتجات البحرية والمستزرعة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• مسح ومراقبة وجود الملوثات في الأحياء البحرية والمنتجات السمكية. • بحوث تطبيقية لرفع مستوى جودة المنتجات البحرية. • تأهيل المنشآت السمكية والأسطول البحري (سفن صيد الأسماك). • مراقبة وتفتيش المنشآت السمكية وناقلات الأسماك والأسطول البحري. • تصنيع وتطوير المنتجات السمكية ذات القيمة المضافة ورفع جودتها. • استيفاء واستكمال متطلبات السوق العالمي للحصول على اعتمادات دولية للمختبرات بالمواصفة القياسية ISO/IEC17025:2017. • تأهيل نظام خدمات التفتيش والرقابة بالاعتماد الدولي ISO/IEC17020:2012 • تعزيز نظام المراقبين (العمل الميداني) إلكترونيًا. • إدارة نظام تتبع المنتجات السمكية في كافة سلسلة حلقات الإنتاج السمكي بدأ من المصيد ومزارع الأسماك إلى المستهلك. • رفع الوعي للأفراد والعاملين في كافة حلقات الإنتاج السمكي بعوامل الجودة وصحة المنتجات السمكية العامة. • رفع كفاءة الباحثين والفنيين في مجال جودة وسلامة المنتجات البحرية والمستزرعة.

تابع: برنامج 12-47: رفع جودة المنتجات السمكية في جميع حلقات الإنتاج السمكي

العناصر الأساسية للبرنامج	• إجراء التحاليل الفيزيائية والكيميائية (العضوية وغير العضوية) والأحياء الدقيقة والطفيليات، وتحاليل القيمة الغذائية وتحاليل الجودة (مؤشرات الفساد). • تطبيق نظم سلامة المنشآت السمكية. • شراء التقنيات الحديثة والأجهزة اللازمة لرفع الجودة، وتركيبها، وتشغيلها، وصيانتها. • استكمال نظام تتبع المنتجات السمكية، بدءًا من الصياد ومكان الصيد ومناطق الإنزال وسيارات نقل الأسماك ومخازن التبريد والتجميد وشركات تجهيز الأسماك ومزارع الأسماك (ما بعد الحصاد) وصولًا إلى المستهلك والتصدير. • إضافة خدمات إلكترونية لأنظمة الاعتمادات المطلوبة وتجديد ترخيص نظام إدارة المعلومات المخبرية. • رقابة المنشآت السمكية وسفن الصيد البحري وسيارات نقل الأسماك. • تدريب وتأهيل وتنظيم حلقات عمل فنية للكوادر الفنية وللمراقبين والعاملين في مجال ضبط جودة المنتجات السمكية ونظم التتبع.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • شرطة عمان السلطانية (المنافذ الحدودية) • المختبرات الحكومية والخاصة (الداخلية والخارجية) • مركز الابتكار الصناعي • المحجر البيطري • جهات استشارية • مركز سلامة وجودة الغذاء • الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2025

برنامج 12-48: مستنقعات القصب الاصطناعية بحقل نمر

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج معالجة المياه المصاحبة للإنتاج في حقول نمر في جنوب السلطنة، حيث يتألف المشروع من مجموعات من حقول القصب المتدرجة ومستنقعات التبخير، يتم من خلالها معالجة 175,000 متر مكعب يوميًّا (أكثر من مليون برميل في اليوم) من المياه المصاحبة للإنتاج في حقول نمر في جنوب السلطنة. ونظرًا لأن محطة نمر لمعالجة المياه تستخدم أقل كمية من الوقود الأحفوري في عملياتها؛ فإن هذه العملية ستؤدي إلى توفير هائل في الطاقة المستخدمة مقارنة بالطرق التقليدية التي تعتمد على ضخ المياه لعمق يزيد عن 1.5 كيلومتر تحت الأرض في خزانات المياه الجوفية باستخدام كميات كبيرة من الطاقة لتحقيق الضغط العالي المطلوب لهذه العملية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• يتألف هذا النظام الطبيعي من: – فواصل سلبية بين المياه - النفط – أكثر من خمسة ملايين متر مربع من الأرض الرطبة ذات السطح المستوي – مستنقعات واسعة للتبخير
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الطاقة والمعادن
الجهات المساندة	• شركة تنمية نفط عمان • شركة باور نمر
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر

برنامج 12-49: دعم مشاريع الصناعات التعدينية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية		
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج دعم مشاريع الصناعات التعدينية		
العناصر الأساسية للبرنامج	• دراسات دعم الفرص الصناعية في قطاع التعدين		
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الطاقة والمعادن		
الجهات المساندة	• وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات	• الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة	
مستوى التكلفة	منخفض		
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021		

برنامج 12-50: المحافظة على قدرة إنتاج مستقر من النفط

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج استكمال البرامج الاستثمارية مع المستثمرين بقطاع النفط لتطوير طرق الحفر وأساليب استكمال آبار النفط التطويرية، من أجل المحافظة على قدرة إنتاج مستقر من النفط لضمان استدامة الموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق الاستدامة المالية للبلد.
العناصر الأساسية للبرنامج	• يتضمن البرنامج استكمال تنفيذ خطة متابعة تطوير حقول النفط مع المستثمرين وتطوير مرافق الإنتاج بما يتناسب مع القدرة الإنتاجية، مع متابعة مشاريع استثمارية لدى المستثمرين في قطاع النفط ذات الأثر المرتفع والتي من المتوقع أن يكون لها التأثير المرتفع في القطاع خلال الخطة الخمسية العاشرة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الطاقة والمعادن
الجهات المساندة	• القطاع الخاص • جهاز الاستثمار العماني
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-51: المحافظة على قدرة إنتاج كميات الغاز (بما يتناسب مع حجم الاستهلاك المحلي)

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج استكمال البرامج الاستثمارية مع الشركات العاملة بقطاع الغاز، وتطوير حقول الغاز بما يضمن المحافظة على قدرة إنتاج كميات من الغاز بجانب الكميات المستوردة لما لا يقل عن كمية الاستهلاك من الغاز.
العناصر الأساسية للبرنامج	• يتضمن البرنامج استكمال عمليات تطوير طرق الحفر في الآبار التطويرية وتطوير حقول الغاز مع تطوير مرافق الإنتاج بما يتناسب مع القدرة الإنتاجية. • بجانب ذلك سيتضمن البرنامج خطة عمل لمتابعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية الجديدة بقطاع الغاز ذات الأثر المرتفع خلال الخمس السنوات القادمة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الطاقة والمعادن
الجهات المساندة	• القطاع الخاص • جهاز الاستثمار العماني
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

برنامج 12-52: المحافظة على كمية احتياطي مستقر من النفط والغاز

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج استكمال متابعة البرامج الاستثمارية الاستكشافية مع المستثمرين لقطاعي النفط والغاز، وذلك من خلال تنفيذ برامج الاستكشاف والتقييم والتطوير لتعزيز الاحتياطي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• يتضمن البرنامج تنفيذ خطة المتابعة المستمرة مع الشركات العاملة بقطاعي النفط والغاز لاستكمال تنفيذ البرامج الاستكشافية المقررة والتحقق من استخدام التقنيات لتعزيز الإنتاج ورفع الاحتياطي مع عمل الدراسات البترولية التي تساهم في إضافة كميات الاحتياطي.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الطاقة والمعادن
الجهات المساندة	• القطاع الخاص • جهاز الاستثمار العماني
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-53: الاستغلال الأمثل لمناطق الامتياز المفتوحة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	استخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تنفيذ خطة للتحقق من الاستغلال الأمثل لمناطق الامتياز القائمة، والمفتوحة من خلال استرجاع المناطق التي ليس بها عمليات استكشافية واستحداث مربعات جديدة مع تسويق وتشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي لشغل المناطق المفتوحة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• لتحقيق هذا البرنامج ستتولى الوزارة تنفيذ جميع الأنشطة للترويج عن المناطق المفتوحة، للتحقق من ضمان استغلال جميعها من خلال العملية المستمرة والخاصة بطرح مناطق امتياز جديدة واستكمال عمليات إبرام اتفاقيات الامتياز.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الطاقة والمعادن
الجهات المساندة	• القطاع الخاص • جهاز الاستثمار العماني
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 12-54: مساهمة قطاع الطاقة المتجددة في الحمل الأقصى على الأقل بنسبة 30% بحلول عام 2030

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	طاقة متجددة ومصادر متنوعة وترشيد للاستهلاك لتحقيق أمن الطاقة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تفعيل دور الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء، وتفعيل برامج ترشيد الكهرباء لتقليل الدعم الحكومي للقطاع. وتجدر الإشارة إلى أهمية تطوير السياسات واللوائح المعنية بتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة لدى القطاع الخاص والمجتمع المدني، وانتهاج سياسات الاستثمار الحكومي في رأس المال الطبيعي لتحقيق أمن الطاقة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إنشاء محطات توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة: – محطة ظفار لطاقة الرياح: 50 ميجاواط (2019) – محطة أمين للطاقة الشمسية: 100 ميجاواط (تم التشغيل التجاري مايو 2020) – محطة عبري للطاقة الشمسية: 500 ميجاواط (2021 متوقع) – محطة منح للطاقة الشمسية: 500 ميجاواط (0222 متوقع) – محطة أدم للطاقة الشمسية: 500 ميجاواط (2023 متوقع) – إضافة إلى عدد من المشاريع الأخرى قيد الدراسة. • إنشاء المركز الوطني لكفاءة الطاقة
الجهة المسئولة عن التنفيذ	• وزارة الطاقة والمعادن • مجموعة نماء • هيئة تنظيم الخدمات العامة
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025 ويستمر خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة

برنامج 12-55: الاقتصاد الأخضر وتطبيقاته يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ويجذب الاستثمارات والتمويل الأخضر ويوفر فرص عمل خضراء

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	اقتصاد أخضر ودائري يستجيب للاحتياجات الوطنية وينسجم مع التوجه العالمي
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تبني المبادئ العامة للاقتصاد الأخضر التي تتوافق عليها المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لتطبيق وتحفيز الإجراءات التي تساهم في الاستدامة البيئية من خلال إعداد إستراتيجية وخارطة طريق للنهوض بالاقتصاد الأخضر في السلطنة، مع التركيز على ستة قطاعات رئيسة في المرحلة الأولى، تشمل: الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والمباني الخضراء، والنقل المستدام، وإدارة الموارد المائية، وإدارة المخلفات، والخدمات والسياحة البيئية. ويستهدف البرنامج تقييم الوضع الراهن في القطاعات المذكورة أعلاه وتحديد مؤشرات للأداء واقتراح مشاريع طموحة للنهوض بهذه القطاعات وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، فضلًا عن توفير فرص عمل خضراء ضمن هذه القطاعات. ويساهم البرنامج في مساعدة السلطنة على تنفيذ التزاماتها الدولية ضمن الاتفاقيات البيئية، كاتفاقية باريس لتغير المناخ، فضلا عن جذب الاستثمارات الخضراء المتزايدة والاستفادة من فرص التمويل الأخضر.
العناصر الأساسية للبرنامج	• يتم إعداد خارطة طريق الاقتصاد والنمو الأخضر في السلطنة وفق مرحلتين: • المرحلة الأولى: تركز على تقييم الوضع الراهن في القطاعات الستة المذكورة أعلاه عن طريق خبراء ومختصين دوليين في هذا الشأن، مثل خبراء برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمعهد العالمي للنمو الأخضر. وتتضمن هذه المرحلة: – جمع البيانات والدراسات من مختلف الجهات ذات العلاقة وتقييمها – تحديد القوانين والتشريعات والبرامج القائمة ومدى مساهمتها في النهوض (أو الحدّ من) فرص النمو الأخضر في السلطنة، وتطوير الإطار التشريعي والممارسات الفضلى اللازمة لتشجيع الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة بهدف التخفيف من الضغط على المصادر الطبيعية وتخفيف تكلفة الإنتاج. – تحديد نماذج ناجحة قائمة لمشاريع النمو الأخضر في السلطنة. – إجراء مقابلات مع المختصين في الجهات ذات العلاقة. – عقد ورشة عمل تفاعلية تضم المختصين من الجهات ذات العلاقة لمناقشة الوضع الراهن ومقترحات التحسين والتطوير.

تابع: برنامج 12-55: الاقتصاد الأخضر وتطبيقاته يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ويجذب الاستثمارات والتمويل الأخضر ويوفر فرص عمل خضراء

العناصر الأساسية للبرنامج	• المرحلة الثانية: تركز على إعداد خارطة الطريق أو خطة عملية لتنمية الاقتصاد الأخضر في السلطنة وفق منهجية تشاركية وبمعاونة كافة الجهات المعنية ذات الصلة، متضمنة: – تحديد مؤشرات طموحة في القطاعات الستة للنهوض بالاقتصاد الأخضر. – تحديد السياسات العامة والإجراءات اللازمة لجذب الاستثمار وتوفير التمويل المستدام في مجال الاقتصاد الأخضر. – تحديد مشاريع استثمارية محددة في مختلف القطاعات الستة. – وضع خطة عمل بإطار زمني لتنفيذ المشاريع الاستثمارية. – وضع برنامج لتنمية القدرات وإعداد الكوادر البشرية في هذا المجال. – من الممكن أن تتضمن الإستراتيجية برنامجًا للتعريف بمفهوم الاقتصاد الأخضر بين الشباب ورواد الأعمال والمستثمرين، وبالتعاون مع الجهات الحكومية وغرفة تجارة وصناعة عُمان واتحاد العمال وغيرها من الجهات المعنية ذات الصلة، والترويج لمشروعات الاقتصاد الأخضر. – من الممكن أن تتضمن خارطة الطريق تحديد مؤشرات قياس الأداء المرتبطة بمؤشرات التنمية المستدامة الوطنية والأممية، وتطوير منظومة المتابعة والتقييم وقياس الأثر.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	هيئة البيئة
الجهات المساندة	• وزارة الطاقة والمعادن والشركات العاملة في القطاع وتشرف عليها الوزارة • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة التراث والسياحة • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه • وزارة الاقتصاد • شركة تنمية نفط عمان • شركة بيئة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021

برنامج 12-56: خدمات الإرشاد الزراعي متطورة ومتوفرة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	وعي بيئي ملازم للتطبيق الفعال لقواعد الاستهلاك والإنتاج المستدام
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج الارتقاء بالمزارعين وأسرهم وتدريبهم وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لتحسين ورفع كفاءة الأداء في مجالات الإنتاج والتنمية الزراعية من خلال تقديم حزم إرشادية متكاملة يتم تطبيقها في مجالات حاصلات الخضر والفاكهة والمحاصيل الحقلية والأعلاف، وتنمية المناطق الجبلية والأودية والمرتفعات.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تطوير المعارف الزراعية التقليدية وجعلها تنسجم مع التطورات الزراعية وبوتقتها في قالب زراعي إنتاجي. • تحسين الإدارة المزرعية خاصة في الحيازات الصغيرة التي تقل مساحتها عن 5 أفدنة وجعلها حيازات إنتاجية. • زيادة الإنتاجية وتحسين الإنتاج كمًّا ونوعًا من خلال تطوير ونشر أساليب وطرق الإنتاج وإكثار التقاوي للحاصلات الزراعية وتطبيق التوصيات البحثية الجديدة لدى المزارعين. • زيادة دخل المزارعين وتحسين أوضاعهم المعيشية. • تدريب وإرشاد القوى العاملة الوافدة التي تعمل في القطاع الزراعي.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
الجهات المساندة	• الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

04

المحور الرابع

الحوكمة والأداء المؤسسي

13-4

أولوية التشريع والقضاء والرقابة

الأهداف الإستراتيجية	البرامج	العدد (13)
تشريعات مرنة وسلطة تشريعية مستقلة ذات صلاحيات كاملة	(1-13)	1
قضاء ناجز، نزيه، متخصص، يوظف تقنيات المستقبل	(2-13) - (3-13) (4-13)	3
وسائل فاعلة بديلة للقضاء تجعل من السلطنة مركزًا دوليًّا	(5-13)	1
نظام رقابي فاعل ومستقل يوظف الشفافية والإفصاح ويكافح الفساد، ودور رقابي بصير وفاعل للإعلام	(6-13) - (7-13) - (8-13) (9-13) - (10-13)	5
كفاءات وطنية تشريعية وقضائية ورقابية متخصصة ومؤهلة تحقق الثقة وتعمل في بيئة جاذبة	(11-13) - (12-13) (13-13)	3

قائمة البرامج الإستراتيجية لأولوية التشريع والقضاء والرقابة

رقم البرنامج	اسم البرنامج	الصفحة
2-13	تفتيش قضائي ممكن وفعّال يضمن قضاءً نزيهًا وناجزًا	481
3-13	منظومة قضائية ذات محاكم متخصصة	482
4-13	إجراءات قضائية مبسطة وسريعة	483
5-13	تطوير الوسائل البديلة لتسوية المنازعات	484
6-13	تفعيل إجراءات الضبطية القضائية لأعضاء جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة	485
7-13	وضع تشريع لنظام رقابي مستقل وموحد وشامل يضمن الرقابة على جميع الأموال العامة للدولة بما فيها الموارد الطبيعية	486
8-13	مكافحة الفساد والحدّ من الاعتداء على المال العام	487
9-13	نظام حوكمة للموارد والمشاريع الوطنية	488
10-13	رقابة إعلامية ومجتمعية لحماية المال العام	489
11-13	تأهيل كفاءات وطنية رقابية	490
12-13	تأهيل وتدريب وتحفيز الكوادر الوطنية في مجال التشريع	490
13-13	تأهيل كفاءات وطنية قضائية	491

البرنامج 13-1: : دراسة وتطوير التشريعات ذات الصلة بالمنظومة التشريعية وتحديد جهاتها ومسؤوليات وصلاحيات كل جهة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	تشريعات مرنة وسلطة تشريعية مستقلة ذات صلاحيات واسعة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج دراسة التشريعات والقوانين الحالية، واقتراح تعديلها أو إصدار قوانين جديدة وفقاً للاحتياجات الآنية، وتحديد المدى الزمني للدورة التشريعية، وتحديد جهات المنظومة التشريعية ومسؤولية كل منها وصلاحياتها.
العناصر الأساسية للبرنامج	• منح مجلس عمان سلطة تشريعية ذات صلاحيات كاملة من خلال دراسة المقترحات التالية : – منح كل مجلس على حدة حق اقتراح سن القوانين أو تعديلها، وعلى الحكومة إعدادها في صورة مشروع قانون خلال فترة انعقاد المجلس، ما لم يقُدم المقترح خلال الدور الأخير ويتعذر الانتهاء من إعداده خلال المدة المتبقية، فإنه يعرض على المجلس في دورته اللاحقة. – منح مجلس عمان حق الموافقة على مشاريع القوانين أو مشاريع تعديلها. – منح مجلس الشورى حق الموافقة على الاتفاقيات الاقتصادية أو التحفظ عليها. – نشر لوائح مجلس الشورى ومجلس الدولة ومجلس عمان في الجريدة الرسمية. – تعديل شروط الترشيح لانتخاب أعضاء مجلس الشورى، بما في ذلك أن يكون المترشح من حملة شهادة البكالوريوس على الأقل، مع حفظ حق الطعن أمام اللجنة العليا القضائية للانتخابات لمن لم يرد اسمه في قوائم الانتخابات.

تابع: البرنامج 13-1: تطوير التشريعات ذات الصلة بالمنظومة التشريعية وتحديد جهاتها ومسؤوليات وصلاحيات كل جهة

العناصر الأساسية للبرنامج	• يتعين أن تكون التشريعات محققة للآتي: – مواكبة للتطورات المعاصرة في المجالات التقنية وغيرها. – تمثل وعاءً داعمًا للابتكار والإبداع والبحث العلمي وتعمل على تشجيع الاستثمار وجلب رؤوس الأموال الأجنبية. – واضحة وموجزة ومبسطة مع ترك التفاصيل التنفيذية والتنظيمية للوائح والقرارات الصادرة تنفيذًا لها. – أن تراعي الصياغة التشريعية مفهوم السلطة التقديرية في تطبيق النص وأن يستوعب النص قدر الإمكان جميع المعاني المرجوة منه بما لا يدع مجالًا للتأويل. – أن تراعي التشريعات مبدأ تبسيط الإجراءات وتسريعها والبعد عن البيروقراطية، وتحقيق مبدأ إنجاز المعاملات عبر المحطة الإلكترونية الواحدة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	مجلس عمان
الجهات المساندة	• الأمانة العامة لمجلس الوزراء • وزارة العدل والشؤون القانونية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 13-2: تفتيش قضائي ممكن وفعَّال يضمن قضاءً نزيهًا وناجزًا

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	قضاء ناجز، نزيه، ومتخصص يوظف تقنيات المستقبل
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير وتحديث آليات عمل التفتيش القضائي من حيث الكادر البشري والأدوات وتمكينه لضمان قضاء نزيه وناجز.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تعزيز التفتيش القضائي بكوادر ووسائل تساعده على جمع البيانات. • إخضاع الممارسات الإدارية والمالية لمعايير الحوكمة. • استئناف تنفيذ الأوامر السامية في تعيينات معاوني القضاء (أمناء السر، محضرو الإعلان والتنفيذ)، والحال كذلك بالنسبة للادعاء العام. • إنشاء وإقامة مبانٍ للمحاكم مملوكة للدولة، بديلة للمباني الحالية المستأجرة وتجهيزها وفق أفضل المعايير. • إلحاق خبراء فنيين بالسلطة القضائية بنظام التعاقد (مجلس الشؤون الإدارية للقضاء ومحكمة القضاء الإداري).
الجهة المسئولة عن التنفيذ	مجلس الشؤون الإدارية للقضاء
الجهات المساندة	• المجلس الأعلى للقضاء • وزارة العدل والشؤون القانونية • محكمة القضاء الإداري • الادعاء العام • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 13-3: منظومة قضائية ذات محاكم متخصصة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	قضاء ناجز، نزيه، ومتخصص يوظف تقنيات المستقبل
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأسيس محاكم متخصصة ضمن منظومة السلطة القضائية في مختلف المجالات (تجارية، مدنية، عمالية، جزائية...الخ) وذلك سيتطلب تعديلًا تشريعيًّا لقانون السلطة القضائية والقوانين ذات الصلة، وقد يتبع ذلك الحاجة لإنشاء مقار منفصلة لبعض المحاكم كالمحكمة التجارية مثلا، لما لها من خصوصية
العناصر الأساسية للبرنامج	• تأسيس محاكم متخصصة وفق الحاجة في إطار المنظومة القضائية في المحافظات التي تتطلب ذلك. • تعيين القضاة المتخصصين وفق أفضل المعايير. • التدريب والتأهيل التخصصي محليًّا ودوليًّا. • نقل الاختصاصات القضائية المتداخلة مع أي جهة أخرى إلى السلطة القضائية. • تطوير التشريعات المتعلقة بتقديم أعمال الخبرة أمام القضاء فيما يتعلق بطرق وشروط تعيين الخبراء وتأهيلهم وتدريبهم ومساءلتهم ومحاسبتهم (إصدار قانون خاص لأعمال الخبرة). • تنفيذ الأوامر السامية بشأن تفعيل الشرطة القضائية. • استحداث درجة تقاضي عليا في القضاء الإداري. • مراجعة لائحة الخبراء ووضع ضوابط جديدة، تتضمن خبراء محليين ودوليين متخصصين. • رفع المخصصات المالية والحوافز المشجعة لأعضاء السلطة القضائية، وأعوان القضاء لخلق بيئة جاذبة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	مجلس الشؤون الإدارية للقضاء
الجهات المساندة	• المجلس الأعلى للقضاء • وزارة العدل والشؤون القانونية • وزارة المالية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 13-4: إجراءات قضائية مبسطة وسريعة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	قضاء ناجز، نزيه، ومتخصص يوظف تقنيات المستقبل
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تبسيط الإجراءات وتطوير وتحديث آليات العمل القضائي (تعديل التشريعات وتطوير كفاءة الكادر البشري وتوظيف التقنيات الحديثة).
العناصر الأساسية للبرنامج	• تطوير التشريعات الإجرائية المتعلقة بالإعلان ومدد نظر الدعاوى وأجل الطعن والدرجات وتنفيذ الأحكام بما يؤدي إلى تقليل المدد واختصار الإجراءات (قانون الإجراءات المدنية والتجارية) (قانون الإجراءات الجزائية). • منح صلاحيات كاملة لمجلس الشؤون الإدارية للقضاء ومحكمة القضاء الإداري والادعاء العام للتصرف في موازناتها المالية المعتمدة بحيث تدرج رقمًا واحدًا في الموازنة العامة للدولة. • تطوير التشريعات بما يسمح باستخدام وسائل التقنية في ممارسة الأعمال القضائية. • دعم البرامج والتطبيقات الإلكترونية والشبكات والخطوط والحماية الأمنية بما يتماشى ومستقبل التطوير التقني. • تطوير التشريع بما يسمح بالمحاكمات عن بعد. • تسريع الانتهاء من الربط الإلكتروني مع الجهات ذات العلاقة. • إلغاء الإجازة القضائية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	مجلس الشؤون الإدارية للقضاء
الجهات المساندة	• المجلس الأعلى للقضاء • وزارة العدل والشؤون القانونية • محكمة القضاء الإداري • الادعاء العام • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2024-2021

البرنامج 13-5: تطوير الوسائل البديلة لتسوية المنازعات

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	وسائل فاعلة بديلة للقضاء تجعل من السلطنة مركزًا دوليًا	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج قياس مدى تطور الوسائل البديلة لتسوية المنازعات كالتحكيم والوساطة والتوفيق والمصالحة، والتوعية بمميزاتها	
العناصر الأساسية للبرنامج	• تطوير الوسائل البديلة لتسوية المنازعات كالتحكيم والوساطة والتوفيق والمصالحة. • رفد لجان التوفيق والمصالحة بعناصر قانونية من مختلف القطاعات وزيادة أعداد اللجان لتغطي مختلف محافظات السلطنة. • إلحاق أعضاء لجان التوفيق والمصالحة بدورات تدريبية متخصصة. • نشر الوعي بالتحكيم والوسائل الأخرى البديلة لتسوية المنازعات. • مراعاة المعايير الدولية في إنشاء مركز عمان للتحكيم التجاري من حيث اختيار المحكمين والخبراء وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين بالمركز، كذلك من حيث الاستقلالية التامة المالية والإدارية، والمقر المناسب للمركز المجهز تجهيزًا حديثًا. • مراعاة اختيار قائمة المحكمين والخبراء في المركز وفق أفضل المعايير المعمول بها دوليًا. • أن تكون تكاليف ورسوم التحكيم تنافسية في مركز عمان للتحكيم التجاري. • توفير موازنات كافية لمركز عمان للتحكيم التجاري ولجان التوفيق والمصالحة. • تطوير الإجراءات المتعلقة بدعاوى بطلان أحكام التحكيم، بحيث تكون على درجة واحدة في التقاضي، ويكون حكمها نهائيًا. • وضع شرط التحكيم أمام مركز عمان للتحكيم التجاري في العقود التي تبرمها الجهات والشركات الحكومية.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الداخلية	
الجهات المساندة	• وزارة العدل والشؤون القانونية • وزارة المالية • مجلس الشؤون الإدارية للقضاء • مركز عمان للتحكيم التجاري	• غرفة تجارة وصناعة عمان • المعهد العالي للقضاء • كليات الحقوق • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 13-6: تفعيل إجراءات الضبطية القضائية لأعضاء جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام رقابي فاعل ومستقل يوظف الشفافية والإفصاح ويكافح الفساد ودور رقابي بصير وفاعل للإعلام
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تعزيز التنسيق مع شرطة عمان السلطانية والادعاء العام؛ لتمكين جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة من اتخاذ الإجراءات القانونية لتنفيذ الضبطية القضائية، وضمان السير في الإجراءات الآتية لذلك وفقًا للقانون.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تنفيذ توصيات جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة الواردة في تقاريره الرقابية وعدم المماطلة أو التسويف في تنفيذها. • تفعيل إجراءات الضبطية القضائية لأعضاء جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة. • تفعيل إلزام الجهات الخاضعة بإبلاغ جهاز الرقابة المالية والادارية للدولة في حال وجود أي مساس بالمال العام وفقًا للقوانين المنظمة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة
الجهات المساندة	• مجلس الشؤون الإدارية للقضاء • الادعاء العام • شرطة عمان السلطانية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 13-7: وضع تشريع لنظام رقابي مستقل وموحد وشامل يضمن الرقابة على جميع الأموال العامة للدولة بما فيها الموارد الطبيعية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام رقابي فاعل ومستقل يوظف الشفافية والإفصاح ويكافح الفساد ودور رقابي بصير وفاعل للإعلام
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد تشريع موحد يحل محل جميع النظم الرقابية الحالية
العناصر الأساسية للبرنامج	• تفعيل القوانين القاضية باعتماد موازنات الجهات الرقابية المقررة رقمًا واحدًا في الموازنة العامة للدولة لضمان استقلاليتها. • تفعيل الاستقلال الإداري للجهات الرقابية. • خضوع كافة الأموال العامة لرقابة جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة. • قيام وحدات الجهاز الإداري للدولة بأدوارها الرقابية وفقا لأحكام القوانين المنظمة لعملها ومنها: (وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وزارة المالية، الأمانة العامة لمجلس المناقصات، وزارة الطاقة والمعادن، وزارة العمل، .... الخ). • إيجاد نظام رقابي شامل يتضمن مختلف المؤشرات على مستوى القطاعات والمؤسسات الحكومية يمكن من المساءلة ويحدد الأدوار. • تنفيذ توصيات جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة الواردة في تقاريره الرقابية وعدم المماطلة أو التسويف في تنفيذها. • تفعيل إجراءات الضبطية القضائية لأعضاء جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة. • تفعيل إلزام الجهات الخاضعة بإبلاغ جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في حال وجود أي مساس بالمال العام وفقًا للقوانين المنظمة. • إعداد آلية للإفصاح الدوري
الجهة المسئولة عن التنفيذ	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة
الجهات المساندة	• مجلس الوزراء • مجلس عمان • وزارة العدل والشؤون القانونية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021

البرنامج 13-8: مكافحة الفساد والحدّ من الاعتداء على المال العام

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام رقابي فاعل ومستقل يوظف الشفافية والإفصاح ويكافح الفساد ودور رقابي بصير وفاعل للإعلام
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إلى وضع التدابير الكفيلة بتعزيز مكافحة الفساد الإداري والمالي، والتصدي لحالات الاعتداء على المال العام والحد منها ومن إساءة استعمال السلطة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• استكمال آليات التنسيق والتكامل بين مختلف الجهات ذات العلاقة (جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، الادعاء العام، شرطة عمان السلطانية، جهاز الأمن الداخلي) لبناء منظومة رقابية متكاملة تحمي المقدرات الوطنية. • تعزيز الكفاءات الوطنية المؤهلة في الجهات المختصة بالرقابة (جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، الادعاء العام، المركز الوطني للمعلومات المالية، ... الخ). • تعزيز التنسيق والتكامل بين مختلف الجهات المعنية بالرقابة وحماية المال العام ومنع التعدي عليه. • تفعيل نتائج استعراض السلطنة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموقعة عام 2003، والتي دخلت حيز النفاذ عام 2005، والتي انضمت إليها السلطنة عام 2013. • تفعيل محاسبة من يثبت ارتكابه أفعالًا ماسة بالمال العام أو سوء استغلال السلطة. • وضع إستراتيجية وطنية للنزاهة تغذي الشعور بالمسؤولية والرقابة لدى موظفي الجهاز الإداري للدولة وغيرها من الوحدات الحكومية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة
الجهات المساندة	• مجلس الشؤون الادارية للقضاء • الادعاء العام • شرطة عمان السلطانية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

البرنامج 13-9: نظام حوكمة للموارد والمشاريع الوطنية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام رقابي فاعل ومستقل يوظف الشفافية والإفصاح ويكافح الفساد ودور رقابي بصير وفاعل للإعلام
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج وضع أسس وقواعد نظام للحوكمة الرشيدة للموارد العامة المخصصة للمشاريع الوطنية متضمنًا قواعد الإفصاح والشفافية والمساءلة والمسئولية لرفع جودة وكفاءة تنفيذ المشاريع الوطنية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعادة النظر في إجراءات المساءلة الإدارية المطبقة حاليًا في المخالفات الجسيمة، وتحديد جهة مستقلة للتحقيق والمساءلة الإدارية. • بناء قدرات الكوادر الوطنية في مجال التحقيق الإداري. • سن قانون الإثراء غير المشروع. • منح جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة صلاحيات الإفصاح للعموم عن ملخص لنتائج أعماله.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة
الجهات المساندة	• مجلس الوزراء • وزارة المالية • مركز عمان للحوكمة والاستدامة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021 - 2025

البرنامج 13-10: رقابة إعلامية ومجتمعية لحماية المال العام

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	نظام رقابي فاعل ومستقل يوظف الشفافية والإفصاح ويكافح الفساد ودور رقابي بصير وفاعل للإعلام
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توعية أجهزة الإعلام والمجتمع بأهمية دور الإعلام كسلطة رابعة، وكأداة رقابية مهمة للغاية تسلط الضوء وترصد التعديات المالية والمخالفات الإدارية التي قد تحدث وتستوجب اتخاذ اللازم من قبل الجهات المعنية، وتوعية المجتمع بأهمية دوره الرقابي في الحفاظ على المال العام وتحقيق مفهوم الرقابة الذاتية وقيم النزاهة لدى الناشئة تجاه المال العام بمختلف أشكاله، بما في ذلك المرافق والخدمات العامة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تمكين الإعلام من دوره في إجراء التقصي عن الحقائق والاطلاع على المعلومات ونشرها، وفقًا للأنظمة والتشريعات. • بناء كفاءات إعلامية متخصصة في مجالات التحقيقات الإعلامية وتقصي الحقائق. • تعزيز ثقافة المجتمع في حماية المال العام، والرقابة عليه. • ترسيخ الرقابة الذاتية في المجتمع من خلال: – تعزيز الثقة في مؤسسات الدولة. – نشر الإجراءات المتخذة في حال التعدي على المال العام (قانون الرقابة). – وضع إطار تشاركي لمؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في مجال الرقابة وخصوصًا عن الموارد الطبيعية. • تربية النشء على قيم النزاهة وحماية المال العام والشراكة المجتمعية في الحفاظ على المال العام، وذلك من خلال المناهج أو التوجيه المعنوي في الأنشطة المدرسية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الإعلام
الجهات المساندة	• وزارة التربية والتعليم • وزارة الأوقاف والشؤون الدينية • جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة • مؤسسات التعليم العام بكافة أنواعها ومستوياتها • مؤسسات المجتمع المدني • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

البرنامج 13-11: تأهيل كفاءات وطنية رقابية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	كفاءات وطنية تشريعية وقضائية ورقابية متخصصة ومؤهلة تحقق الثقة وتعمل في بيئة جاذبة	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأهيل الكوادر الوطنية في التخصصات ذات الصلة بالعمل الرقابي وتدريبها على رأس العمل وتحفيزها.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• توفير بيئة جاذبة لشاغلي الوظائف الرقابية. • تطوير التدريب والتأهيل التخصصي.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة	
الجهات المساندة	• وزارة العمل • معهد الإدارة العامة	• الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

البرنامج 13-12: تأهيل وتدريب وتحفيز الكوادر الوطنية في مجال التشريع

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	كفاءات وطنية تشريعية وقضائية ورقابية متخصصة ومؤهلة تحقق الثقة وتعمل في بيئة جاذبة	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأهيل الكوادر الوطنية في التخصصات ذات الصلة بالتشريع وتدريبها على رأس العمل وتحفيزها.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• وضع دليل علمي للصياغة التشريعية لإعداد مشروعات القوانين والأنظمة يهتدى به ويعمل على ضوئه الأشخاص المعنيون بالصياغة التشريعية. • توفير البيئة الجاذبة والحوافز المالية والوظيفية المناسبة للموظفين القانونيين المشتغلين بإعداد أو مراجعة التشريعات، واعتبار الوظائف القانونية من الوظائف الفنية في كافة الأنظمة الوظيفية بالدولة لا سيما الجهات المعنية بالدورة التشريعية في كل من الحكومة وأمانتي مجلس	الشورى والدولة، وذلك أسوة بالوظائف القضائية والرقابية ببعض الجهات التي أقرت ذلك صراحةً، وعملًا ببعض الأحكام القضائية الصادرة في هذا الشأن وما يترتب عليه من بدلات متعلقة بطبيعة الوظيفة الفنية. • تنظيم دورات تدريبية وتأهيلية مشتركة حول أسس ومعايير الصياغة التشريعية للموظفين القانونيين المعنيين بإعداد التشريعات لاسيما موظفي الجهات ذات العلاقة بالدورة التشريعية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة العدل والشؤون القانونية	
الجهات المساندة	• مجلس الوزراء • مجلس عُمان	• المعهد العالي للقضاء • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021	

البرنامج 13-13: تأهيل كفاءات وطنية قضائية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	كفاءات وطنية تشريعية وقضائية ورقابية متخصصة ومؤهلة تحقق الثقة وتعمل في بيئة جاذبة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأهيل كوادر وطنية قضائية بأعداد كافية وتدريبها على رأس العمل ومنحها محفزات لضمان استقرارها
العناصر الأساسية للبرنامج	• تعمين الوظائف القضائية وخلق بيئة جاذبة للانخراط في السلك القضائي. • تطوير شروط ومعايير اختيار شاغلي الوظائف القضائية، ومراعاة التدرج في شغل هذه الوظائف. • تطوير التأهيل والتدريب للقضاة وأعضاء الادعاء العام والمحامين داخليًّا وخارجيًّا. • تكثيف تنظيم دورات تدريبية متخصصة للقضاة والمحامين وأعضاء الادعاء العام والدوائر المختصة بالتحقيقات في جميع الجرائم الجنائية والاقتصادية في شرطة عمان السلطانية من خلال المعهد العالي للقضاء أو أي مؤسسة أخرى. • تأهيل وتدريب معاوني القضاء (محضرو الإعلان والتنفيذ وأمناء السر ومديرو أمانات سر المحاكم والمحاسبون بأقسام التركات... الخ). • تطوير قانون المحاماة على أن يكون انتقال المحامي من فئة إلى أخرى مشروطًا باجتياز البرنامج التدريبي المقرر.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	مجلس الشؤون الإدارية للقضاء
الجهات المساندة	• محكمة القضاء الإداري • الادعاء العام • المعهد العالي للقضاء • كليات الحقوق • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

14-4

أولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

الأهداف الإستراتيجية	البرامج	العدد (40)
أداء وخدمات حكومية بجودة عالية	(1-14) - (2-14) - (3-14) - (4-14) (5-14) - (6-14) - (7-14) - (8-14) (9-14) - (10-14) - (11-14) - (12-14) (13-14) - (14-14) - (15-14)	15
قرارات حكومية ذات توازن وموثوقية	(16-14) - (17-14) - (18-14)	3
قطاع حكومي فعال في مجال التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم ذو هيكلة قطاعية ويستشرف المستقبل	(19-14) - (20-14) - (21-14)	3
حوكمة فاعلة للموارد والمشاريع	(22-14) - (23-14) - (24-14) (25-14) - (26-14) - (27-14) - (28-14) (29-14) - (30-14) - (31-14) - (32-14) (33-14) - (34-14)	13
معايير تنافسية واضحة لشغل المناصب القيادية في القطاع الحكومي والمؤسسات التابعة	(35-14)	1
شفافية وإفصاح مؤسسي راسخ يكفل حق الوصول للمعلومات	(36-14) - (37-14)	2
شراكة متوازنة ومستدامة وأدوار متكاملة بين أطراف العلاقة من القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني والأفراد لضمان أداء مؤسسي فعال	(38-14) - (39-14) - (40-14)	3

قائمة البرامج الإستراتيجية لأولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

رقم البرنامج	اسم البرنامج	الصفحة
1-14	تعزيز وتطوير رأس المال البشري في وحدات الجهاز الإداري للدولة	495
2-14	قيادات مؤهلة وكوادر فنية متخصصة مواكبة لمتطلبات رؤية عُمان 2040	496
3-14	منظومة قياس الأداء الفردي والمؤسسي معتمدة ومطبقة (إطار الإجازة الوطني)	497
4-14	أنظمة ومعايير ومواصفات جودة الخدمات العامة الدولية مطبقة في الجهاز الإداري للدولة	499
5-14	المنظومة الوطنية للابتكار وإدارة التغيير	500
6-14	استكمال التحول الإلكتروني للخدمات وتفعيل الربط مع الجهات الحكومية (متابعة تنفيذ خطة التحول الإلكتروني)	501
7-14	تأهيل القطاع الحكومي للتحول الرقمي	502
8-14	البنى الأساسية لوحدات الجهاز الإداري للدولة محدثة ومطورة وأكثر كفاءة	503
9-14	البنية الأساسية للشبكات والاتصالات والدعم الفني متطورة وذات كفاءة عالية	504
10-14	وسائل تواصل وخدمات إرشادية متطورة للإعلام التنموي	505
11-14	تطوير وتحسين الخدمات التي تقدمها وزارة العمل	506
12-14	نظام إدارة علاقات العملاء بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	507
13-14	الربط الإلكتروني الربحي مع مؤسسات القطاع الخاص	508
14-14	التحول الإلكتروني بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	509
15-14	إطار فعال لمراقبة الأسواق بالسلطنة	511
16-14	مستودع البيانات المركزية وأدوات ذكاء الأعمال	513
17-14	منظومة دعم اتخاذ القرار قائمة على مؤشرات وبيانات ومعلومات محللة	514
18-14	تقدير مساهمة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي	515
19-14	الهياكل التنظيمية للجهاز الإداري للدولة أكثر كفاءة ونظام تصنيف وترتيب الوظائف وفقًا للمتغيرات العالمية	516
20-14	قواعد البيانات والمعلومات الوطنية مكتملة ومتاحة	517
21-14	منظومة متكاملة للمتابعة والتقييم على أساس مبدأ الإدارة بالنتائج	518
22-14	تطبيقات لقانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية وإتاحة الدراسات القانونية والمتابعة الإدارية	519
23-14	موازنة البرامج والأداء مطبقة بوتيرة أسرع	520
24-14	الأمانة العامة لمجلس المناقصات تتولى مهام إدارة المشاريع	521
25-14	الأنشطة المبنية على التكاليف مطبقة في وحدات الجهاز الإداري للدولة	522
26-14	تقييم فعالية الحوكمة في الشركات الحكومية	523
27-14	تطوير القوانين والتشريعات والسياسات والمعايير وأطر العمل الخاصة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات	524
28-14	تسهيل تراخيص الاتصالات	525
29-14	مراجعة التشريعات والقوانين الخاصة بقطاع البريد والتجارة الرقمية	526
30-14	تدعيم الالتزام الحكومي	527
31-14	تنفيذ إستراتيجية البيانات المفتوحة	528
32-14	حوكمة البيانات الوطنية	529
33-14	الاعتماد الخاص بتقنية المعلومات، وتصنيف الشركات المعتمدة في البرنامج	530
34-14	نظام إدارة الأصول الحكومية المتعلقة بتقنية المعلومات	531
35-14	تشريع ينظم آليات وإجراءات وشروط وضوابط شغل المناصب القيادية بمؤسسات الدولة وآليات تقييم أدائها السنوي	532
36-14	الدليل الإلكتروني لإجراءات الخدمات الحكومية لممارسة الأعمال مُعدّ ومطبق	533
37-14	قواعد بيانات محدثة ومتاحة وداعمة لصنع القرار	534
38-14	مؤشر ات قياس أداء لمتابعة تنفيذ برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص	536
39-14	حوكمة برامج المسؤولية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية	537
40-14	المكتب الوطني للملكية الفكرية مؤسس ومفعل	539

برنامج 14-1: تعزيز وتطوير رأس المال البشري في وحدات الجهاز الإداري للدولة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أداء وخدمات حكومية بجودة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تمكين الموارد البشرية للمساهمة في تحقيق رؤية عمان 2040 لتكون عُمان في مصاف الدول المتقدمة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تدريب وتأهيل الموظفين من خلال الخطط التدريبية والتأهيلية بالجهات الحكومية. • التدريب على رأس العمل في الشركات والمنظمات الدولية داخل وخارج السلطنة. • تطوير منظومة التدريب وتقييم العائد من التدريب والتأهيل. • إعداد دليل وسياسات تنمية الموارد البشرية وعقد فعاليات تعنى بالموارد البشرية. • تعزيز مدارك موظفي الجهاز الإداري بأهمية الحوكمة وفوائدها.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة العمل
الجهات المساندة	• مركز عمان للحوكمة والاستدامة. • الوحدات الحكومية. • معهد الإدارة العامة ومراكز ومعاهد التدريب الخاصة ومكاتب الاستشارات. • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة.
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

برنامج 14-2: قيادات مؤهلة وكوادر فنية متخصصة مواكبة لمتطلبات رؤية عُمان 2040

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أداء وخدمات حكومية بجودة عالية		
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأهيل قيادات وكوادر فنية متخصصة تتمتع بقدرات ومؤهلات مواكبة لتطورات العمل، من خلال تطوير منظومة الموارد البشرية وفقًا لمتطلبات العمل والتغيرات التقنية الحديثة، وصولًا إلى تحقيق أهداف الجهة الحكومية التي ينتسبون إليها وإستراتيجيتها ورؤية عُمان 2040.		
العناصر الأساسية للبرنامج	• حصر ورصد بيانات الموارد البشرية من حيث التخصص والمسمى الوظيفي والنوع الاجتماعي والتوزيع الجغرافي للوظائف القيادية والإشرافية والفنية والمساندة لربط المسار الوظيفي بالمسار التدريبي. • إعداد خطة تدريبية لتنمية مهارات العاملين الحاليين بهدف سد الفجوة من احتياجات المهارات المستقبلية. • إعداد خطة لتنمية الموارد البشرية معنية بتأهيل خط ثانٍ من القيادات. • تنمية قدرات ومهارات العاملين في الوظائف الفنية التخصصية لضمان تقديم الخدمات بالجودة المرجوة. • وضع الآلية المناسبة التي توجد التوازن ما بين المسؤوليات والصلاحيات تحقيقًا للعدالة والإنصاف بين الموظفين على مستوى المهام والأعباء الوظيفية (عدد الحالات لكل عامل). • مراجعة التوصيف الوظيفي لعدد من الوظائف وإعادة النظر فيها بالتنسيق مع وزارة العمل لاسيما مع التغير المصاحب لمشروع التحول الرقمي، وإعادة تأهيل شاغلي الوظائف الجديدة. • الوقوف على الاحتياجات الحالية والمستقبلية لتقسيمات وزارة العمل من حيث التخصص والنوع الاجتماعي والتوزيع الجغرافي للوظائف الفنية التخصصية. • وضع نظام إلكتروني لتقييم الأداء الوظيفي للتسهيل على إدارات الموارد البشرية متابعة تنفيذ الأهداف وربطها بمنظومة تقييم الأهداف. • تعزيز مدارك موظفي الجهاز الإداري بأهمية الحوكمة وفوائدها.		
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة العمل		
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • معهد الإدارة العامة • مركز عمان للحوكمة والاستدامة • المركز الوطني للإحصاء والمعلومات		• وزارة التنمية الاجتماعية (تطبيق استرشادي) • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار (تطبيق استرشادي) • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض		
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021		

برنامج 14-3: منظومة قياس الأداء الفردي والمؤسسي معتمدة ومطبقة (إطار الإجازة الوطني)

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أداء وخدمات حكومية بجودة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تحديد أدوات قياس معتمدة تساعد في عمليات تقييم مستويات الأداء الفردي والمؤسسي والتعرف على مواطن وأساليب تطوير الأداء بشكل عام، لإحداث نقلة نوعية في أداء الوحدات الحكومية وربط الأداء بالحوافز وفرص الترقية وتحقيق أفضل النتائج. كما يركز البرنامج على نشر مفاهيم الإبداع والجودة من خلال تطبيق معايير ونظم الجودة الشاملة والتي تركز على تحقيق رضا المستفيد من الخدمة، وضمان تطبيق أنجع الأساليب في مجال تحسين وتطوير الأداء بما يسهم في رفع المؤشرات التنافسية للسلطنة إلى أفضل مستويات الأداء.
العناصر الأساسية للبرنامج	• دراسة التجارب المحلية السابقة والتجارب الإقليمية والدولية الناجحة في مجال تقييم الأداء الفردي والمؤسسي، وتحديد أهم الدروس التي يمكن الاستفادة منها وتطبيقها. • تنظيم مجموعة من الاجتماعات التشاورية مع الجهات المعنية ذات الصلة للتعرف على معايير قياس الأداء الفردي والمؤسسي وتحديد أفضل هذه الأدوات. • إعداد قائمة بمعايير تقييم الأداء الفردي ومعايير تقييم الأداء المؤسسي النهائية ومتطلبات تطبيقها. • إعداد الأدلة الاسترشادية للتطبيق وخطة لتعريف العاملين بالجهاز الإداري للدولة بمعايير القياس الفردي والمؤسسي وآليات تنفيذها، وأسس ربط الأداء بالحوافز والترقي. • توفير مرجعية إرشادية وأسس معيارية لقياس مدى التقدم في أداء الوحدات والهيئات والمؤسسات الحكومية من حيث تحقيقها لأفضل النتائج. • متابعة تنفيذ معايير قياس الأداء الفردي والمؤسسي وإلقاء الضوء على أفضل الممارسات الناجحة، وتقييم نتائج تطبيق هذه المعايير على إتاحة الخدمات الحكومية وجودتها وكفاءتها، وإحداث نقلة نوعية في أداء الوزارات وكافة الوحدات الحكومية وضمان قيام القطاع الحكومي بواجباته ومسئولياته.

تابع: برنامج 14-3: منظومة قياس الأداء الفردي والمؤسسي معتمدة ومطبقة (إطار الإجازة الوطني)

العناصر الأساسية للبرنامج	• تشجيع روح المنافسة الإيجابية بين الوحدات الحكومية، بحيث يؤدي ذلك لتحقيق معدلات أداء أفضل. • نشر ثقافة الإجادة وتطوير المعرفة بالسياسات والأدوات المؤدية لتحقيق الجودة في الأداء المؤسسي. • دعم أنشطة التخطيط الإستراتيجي وتأكيد الكفاءة والفاعلية المهنية بكافة الوحدات الحكومية. • التحفيز ومكافأة الأداء المتميز بالقطاع الحكومي وتشجيع روح التجديد والإبداع على مستوى الوحدات الحكومية. • إعداد الكوادر الوطنية في مجال نظم الجودة على مستوى القطاع الحكومي. • بث ونشر الوعي بأهمية تطبيقات الجودة الشاملة في الارتقاء بالأداء ودعم الجهود في تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة. • تشجيع روح التجديد والإبداع والابتكار على مستوى الوحدات الحكومية. • تبني المفاهيم الإدارية الحديثة التي تسهم في رفع مستوى الأداء. • مساندة الوحدات الحكومية في الحصول على شهادات المطابقة في نظم إدارة الجودة الشاملة. • تحديد المجالات التي يمكن إدراجها ضمن تطبيقات الجودة الشاملة ووضع أولويات التطبيق ومتابعة آليات العمل في وحدات الجهاز الإداري للدولة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	• معهد الإدارة العامة • وزارة العمل
الجهات المساندة	• وزارة المالية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 14-4: أنظمة ومعايير ومواصفات جودة الخدمات العامة الدولية مطبقة في الجهاز الإداري للدولة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أداء وخدمات حكومية بجودة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تعزيز مفاهيم الجودة وتطبيق المعايير والمواصفات القياسية العالمية في تقديم الخدمات العامة بجودة عالية، بهدف تحسين مستوى معيشة المواطنين وتطوير بيئة ممارسة الأعمال في السلطنة، وتطوير قدرة الحكومة على إدارة مواردها بكفاءة وفعالية عالية، ورفع ترتيب السلطنة بالنسبة لمؤشرات الحوكمة العالمية والتنافسية الدولية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• حصر الخدمات العامة التي تقدمها وحدات الجهاز الإداري للدولة وإعداد قاعدة بيانات بهذه الخدمات والجهات التي تقدمها وآليات الحصول على هذه الخدمات. • إعداد قاعدة بيانات تفصيلية بمعايير الجودة المطبقة محليًّا وعالميًّا وآليات اعتماد الخدمات العامة وفقًا لهذه المعايير والمقاييس والجهات التي تمنح شهادات الاعتماد. • توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون مع جهات الاعتماد لتطوير آليات حصول السلطنة على شهادات الاعتماد. • توقيع اتفاقيات تعاون مع جهات حكومية وغير حكومية لتوفير الدعم للجهات الحكومية الخدمية لتنمية قدراتها على تنفيذ اشتراطات الحصول على شهادات الاعتماد. • إعداد الأدلة الاسترشادية اللازمة لمساعدة الجهات المعنية على تطبيق المعايير والمواصفات الوطنية والدولية لجودة الخدمات العامة. • تطوير منظومة "تأهيل وتدريب المدربين" من الكوادر الوطنية لدعم الحصول على شهادات اعتماد جودة الخدمات العامة. • وضع خطة وطنية متكاملة لتطبيق المعايير والمواصفات للحصول على شهادات اعتماد الجودة في توفير الخدمات العامة في الجهات الحكومية المختلفة. • إطلاق مسابقات وطنية لدعم مفهوم المنافسة بين الجهات الحكومية المختلفة للحصول على شهادات اعتماد الجودة وتكريم الجهات الفائزة سنويًا. • نشر أفضل الممارسات الوطنية في مجال الالتزام بمعايير الجودة الوطنية والدولية. • متابعة تنفيذ الخطة الوطنية لاعتماد الجودة وتقييم نتائجها وقياس أثرها على تعزيز الحوكمة والتنافسية وعلى رضا المواطن وجذب الاستثمار.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	مجلس الوزراء
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • الجهات ذات العلاقة والمنظمات المانحة للشهادات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 14-5: المنظومة الوطنية للابتكار وإدارة التغيير

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أداء وخدمات حكومية بجودة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج رفع السمعة المؤسسية للسلطنة ومؤشراتها التنافسية والارتقاء بها وفقًا للمعايير الدولية في تقييم الممارسات الإدارية كمؤشرات التنافسية ومؤشرات شبكة الإدارة العامة للأمم المتحدة، مع الاستفادة من الدراسات والبحوث المقدمة من أصحاب الشهادات العليا في مختلف وحدات الجهاز الإداري للدولة والتي ترتبط بتطوير الخدمات وتحسين بيئة العمل، والتشاور مع الأطراف المعنية للخروج بعدد من المقترحات التي تهدف إلى رفع كفاءة الأداء في القطاع الحكومي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• حصر الممارسات الإدارية الناجحة وفق معايير ترتبط بالمؤشرات. • حصر الدراسات والبحوث لأصحاب الدراسات العليا من موظفي وحدات الخدمة المدنية والشركات الحكومية. • تحديد معايير التقييم وتصنيف الممارسات الإدارية المُثلى، والدراسات والبحوث. • ربط نتائج تقييم الممارسات الإدارية المُثلى مع مؤشرات التنافسية للسلطنة. • تنفيذ مختبر الابتكار لعرض الدراسات والبحوث المتضمنة مبادرات لتطوير الأداء الحكومي والموارد البشرية، وتنظيم ملتقى لعرض أفضل الممارسات الإدارية المطبقة بوحدات الجهاز الإداري للدولة. • تحديد آليات تسهم في تطبيق المبادرات، وتوظيف الدراسات والبحوث بهدف تطوير أداء الخدمات الحكومية. • إطلاق قاعدة بيانات ومنصة إلكترونية للممارسات الإدارية المثلى، والدراسات والبحوث.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة العمل
الجهات المساندة	• الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 14-6: استكمال التحول الإلكتروني للخدمات وتفعيل الربط مع الجهات الحكومية (متابعة تنفيذ خطة التحول الإلكتروني)

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أداء وخدمات حكومية بجودة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير عدد من الأنظمة والبرامج الإلكترونية والرقمية الشاملة في وزارة العمل، وتوفير قواعد بيانات دقيقة لقياس معدلات الإنتاجية، وتقييم الأداء للارتقاء بمستوى الخدمات العامة (تطبيق استرشادي مع إمكانية التعميم على وزارات أخرى).
العناصر الأساسية للبرنامج	• تطوير منظومة الأداء الفردي. • إعادة هندسة طلبات التوظيف لتوظيف القوى العاملة الوطنية واستقدام القوى العاملة الوافدة. • استكمال أنظمة الرعاية العمالية المتعلقة بالتفتيش والسلامة والصحة المهنية والتدقيق العمالي والتنظيمات النقابية. • تطوير تطبيقات الهواتف الذكية ذات الصلة. • تطوير وتوظيف نظام مورد لإدارة الموارد البشرية والرواتب بالجهات الخاضعة لقانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية. • استكمال سجل القوى العاملة وتطوير المنظومة الإحصائية. • تطوير موقع الوزارة الإلكتروني ونظام تدريب المدربين والبنية التحتية. • استضافة جميع خوادم وزارة العمل لإدارتها بشكل مركزي وفعال. • تطوير الربط مع البنك المركزي العماني لحماية الأجور. • تطبيق نظام مالي فوكس سهل الاستخدام تتم من خلاله كافة العمليات المالية، ويمثل قاعدة بيانات لكافة حسابات المستفيدين من الخدمات المالية للوزارة، كما يعد هذا النظام داعمًا للنظام المالي الموحد (تطبيق استرشادي في وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار). • الربط مع هيئة سوق المال لمشروع التأمين الصحي الإلزامي للوافدين. • الربط مع المحافظات. • الربط مع وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه. • الربط مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار. • الربط مع الجهات الأخرى.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة العمل
الجهات المساندة	• الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • المؤسسات التدريبية ومكاتب الاستشارات وبيوت الخبرة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 14-7: تأهيل القطاع الحكومي للتحول الرقمي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أداء وخدمات حكومية بجودة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج بناء الكفاءات الحكومية في القطاع الرقمي من خلال عقد اتفاقيات مع شركات عالمية كبرى لتدريب موظفي القطاع الحكومي وتأهيلهم لعمليات التحول الرقمي، والتعامل مع الأنظمة الإلكترونية الحديثة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تطوير البنية التحتية التقنية لتواكب التطور السريع في الخدمات الإلكترونية. • إدخال تطبيقات الذكاء الصناعي في الخدمات. • الإسراع في عملية التكامل مع الجهات ذات العلاقة. • تحديد وتنفيذ برامج التأهيل والتدريب متزامنة مع تقديم الخدمات إلكترونيًّا. • تطبيق برامج لقياس ومتابعة تطوير تقديم الخدمات وتحسين الأداء.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	مجلس الوزراء
الجهات المساندة	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة المالية • وزارة العمل • وزارة العدل والشؤون القانونية • وزارة الاقتصاد • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة • البنك المركزي العماني • غرفة تجارة وصناعة عمان • هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • الشركات العالمية والمحلية ذات الصلة • المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • هيئة تنظيم الاتصالات • هيئة الطيران المدني
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 14-8: البنى الأساسية لوحدات الجهاز الإداري للدولة محدثة ومطورة وأكثر كفاءة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أداء وخدمات حكومية بجودة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج استكمال البنى الأساسية لوحدات الجهاز الإداري للدولة خاصة تلك المرتبطة بتقديم الخدمات الحكومية المباشرة للمواطن وللمستثمر، بما يزيد من درجة الرضا عن الخدمات الحكومية ويعزز الثقة في أداء الحكومة، ويعمل على رفع كفاءة الأصول المملوكة للدولة وكفاءة الإنفاق العام.
العناصر الأساسية للبرنامج	• حصر وتحديد احتياجات وحدات الجهاز الإداري للدولة من البنية الأساسية المادية من إنشاءات وترميمات وتطوير وإعادة تأهيل وصيانة وغيرها. • تقدير قيمة التمويل المطلوب لتنفيذ برنامج تحديث وتطوير وصيانة البنية الأساسية لوحدات الجهاز الإداري للدولة. • يتولى مكتب إدارة المشاريع بالأمانة العامة لمجلس المناقصات بالتعاون مع وحدات الجهاز الإداري للدولة، إعداد خطة تنفيذية متكاملة لبرنامج تحديث وتطوير وصيانة البنية الأساسية لهذه الوحدات بشكل تدريجي وفق أولويات محددة وحسب توافر مصادر التمويل، أخذًا في الاعتبار آليات رفع كفاءة الإنفاق العام. • إعداد خطة لمتابعة تنفيذ البرنامج وتقييم نتائجه وقياس أثره على رفع كفاءة وجودة الخدمات العامة وزيادة درجة رضا المواطن والمستثمر وتعزيز الثقة في الحكومة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	الأمانة العامة لمجلس المناقصات
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • وزارة الإسكان والتخطيط العمراني • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

برنامج 14-9: البنية الأساسية للشبكات والاتصالات والدعم الفني متطورة وذات كفاءة عالية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أداء وخدمات حكومية بجودة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج رفع كفاءة البنية الأساسية للشبكات والاتصالات وأمن الشبكات لمواكبة التطور المستمر للتكنولوجيا ،والمساهمة في تحسين وتطوير جودة الخدمات الإلكترونية المقدمة من وحدات الجهاز الإداري للدولة .
العناصر الأساسية للبرنامج	• تقييم البنية الأساسية للشبكات والاتصالات وأمن الشبكات القائمة في وحدات الجهاز الإداري للدولة. • تحديد متطلبات تطوير البنية الأساسية للشبكات والاتصالات وأمن الشبكات، لمواكبة التطوير المطلوب لتقديم خدمات حكومية عالية الجودة وفقًا لأحدث التقنيات المتوافرة. • طرح المناقصات اللازمة لتوفير متطلبات تطوير البنية الأساسية. • إبرام التعاقدات اللازمة وفقًا لخطة أولويات محددة بشكل دقيق وفق جدول زمني واقعي. • إبرام عقود الدعم والصيانة اللازمة. • إعداد أدلة العمل الخاصة بتشغيل وإدارة وصيانة البنية الأساسية والتقنية بعد تطويرها. • تنظيم برامج تنمية القدرات للكوادر البشرية الوطنية اللازمة لتشغيل وإدارة وتحديث وصيانة البنية الأساسية بعد تطويرها.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة • وزارة المالية • وزارة الاقتصاد • القطاع الخاص • هيئة تنظيم الاتصالات
مستوى التكلفة	مرتفع
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 14-10: وسائل تواصل وخدمات إرشادية متطورة للإعلام التنموي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أداء وخدمات حكومية بجودة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تعزيز دور وسائل الإعلام المختلفة في توصيل كافة المعلومات ذات العلاقة بالخدمات الحكومية المختلفة للفئات المستهدفة ورفع كفاءة وسائل الاتصال وتنمية قدرات العاملين بها، بما يحقق إبراز الجهود المبذولة والخدمات المقدمة من وحدات الجهاز الإداري بدقة وجودة عالية بهدف تعزيز الثقة بين الجهاز الإداري للدولة والمواطن والمستثمر.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تحديث وسائل الإعلام المختلفة بما يتواكب مع أفضل الأنظمة المستخدمة محليًّا. • تأهيل وتطوير بعض القاعات في وحدات الجهاز الإداري، لتصبح قاعات متعددة الأغراض لإقامة جميع الفعاليات من ندوات وورش تدريبية واجتماعات مع تخصيص جزء منها لخدمات الإعلام. • إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية للتوثيق الإعلامي بوحدات الجهاز الإداري، وتعزيز الترابط بينها لتسهيل تبادل المعلومات والبيانات وتوحيد الرسائل الإعلامية وتسهيل التواصل مع وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والأجنبية. • إعداد ونشر وطباعة مجموعة كبيرة من المواد الإعلامية المختلفة لتوعية الفئات المستهدفة بالخدمات المقدمة من الوحدات الحكومية المختلفة، خاصة الخدمية منها، واستخدام هذه المواد عند المشاركة في المعارض الداخلية والخارجية وعرضها في المؤتمرات والمحافل الدولية. • رفع كفاءة برامج الرصد والمتابعة الإلكترونية ومتابعة تنفيذ البرامج الإعلامية المختلفة، وتقييم أثر برامج التواصل على مستوى رضا المواطن والمستثمر وتعزيز ثقتهم في الخدمات الحكومية وجودتها.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة الإعلام
الجهات المساندة	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

برنامج 14-11: تطوير وتحسين الخدمات التي تقدمها وزارة العمل

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أداء وخدمات حكومية بجودة عالية	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير وتفعيل تقديم الخدمات المتعلقة بالتوجيه والإرشاد للباحثين عن عمل بالتعاون مع الجهات المختصة كوزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، لمواءمة التوجهات المهنية للطلبة مع التركيز على غرس ثقافة المسئولية في الباحثين عن عمل في البحث عن الفرصة المناسبة والتوعية بخدمات الترشيح الإلكتروني وحث الباحثين للاستفادة من الخدمات التي تقدمها وزارة العمل. كما يستهدف البرنامج تفعيل الحوار الاجتماعي، وتقديم برامج توعية للعاملين وأصحاب العمل، وتفعيل الدور الإعلامي في تعزيز ثقافة العمل للقوى العاملة الوطنية وتوعية الوافدين عند وصولهم للبلد، إضافة إلى تطوير خدمات المراجعين من خلال نظام مركز اتصالات متطور يتم من خلاله تحليل المعلومات والبيانات واستخدام نتائج هذا التحليل للتركيز على تطوير الخدمات الأخرى.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• التعاقد مع شركة لإنشاء نظام مركز اتصالات. • تحليل البيانات. • تطوير الخدمات الأخرى بناء على نتائج التحليل. • وضع إطار متكامل للتوجيه والإرشاد بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار لمواءمة التوجهات المهنية للطلبة. • تفعيل لجنة الحوار الاجتماعي. • تنفيذ برنامج بشكل شهري يقدم الاتحاد العام لعمال السلطنة من خلاله التوعية لأصحاب العمل، وكذلك يقدم أصحاب العمل التوعية للعاملين. • تفعيل الدور الإعلامي في تعزيز ثقافة العمل لدى العاملين والباحثين عن عمل. • توعية الوافدين عند الوصول للسلطنة. • غرس ثقافة المسؤولية لدى الباحثين عن عمل في البحث عن الفرصة المناسبة. • التوعية بمسؤولية الوزارة في تنظيم سوق العمل. • التسويق لخدمات الترشيح الإلكتروني وحث الباحثين للاستفادة من الخدمة.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة العمل	
الجهات المساندة	• وزارة الإعلام • الاتحاد العام لعمال السلطنة • وزارة التربية والتعليم	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • غرفة تجارة وصناعة عمان
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

برنامج 14-12: نظام إدارة علاقات العملاء بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أداء وخدمات حكومية بجودة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج وضع نظام يعمل على تحسين العلاقة بين وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار والمستفيدين من خدماتها من خلال زيادة إنتاجية مقدمي الخدمة (موظفي الوزارة) وزيادة سرعة إنجاز الطلبات المقدمة، ومعرفة المهام التي تم إنجازها والمهام قيد التنفيذ. كما سيقدم النظام ميزة رفد الخدمة التي تهدف إلى إرسال إخطار إلكتروني إلى المستفيد لتجديد السجلات التجارية والتراخيص قبل مدة من انتهائها، وذلك لتذكيره بقرب انتهاء السجل التجاري أو الترخيص، ولضمان عدم تراكم مبالغ تأخير التجديد على المستفيد من الخدمات.
العناصر الأساسية للبرنامج	• دراسة أفضل الممارسات لأنظمة إدارة علاقات العملاء بالتعاون مع دائرة تقنية المعلومات، والخروج بتصور متكامل عن النظام. • التنسيق مع دائرة تقنية المعلومات فيما يتعلق بوضع إطار عام للنظام وكيفية تشغيله.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
الجهات المساندة	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021

برنامج 14-13: الربط الإلكتروني الربحي مع مؤسسات القطاع الخاص

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أداء وخدمات حكومية بجودة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تسويق خدمة تبادل بيانات السجل التجاري لمؤسسات القطاع الخاص لـ 10 من مؤسسات القطاع الخاص على الأقل وإنهاء الربط مع 5 منها على الأقل سنويًّا، والانتهاء من تطوير 10 من خدمات الملكية الفكرية بنهاية عام 2021م.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تسويق المنتج لـ 10 من مؤسسات القطاع الخاص سنويًّا عبر: – تحليل الإجراءات. – تحديد القرار بشأن تضمينها ضمن الجهات من عدمه. • الربط الإلكتروني لـ 5 مؤسسات منها سنويًّا عبر: – الاتفاق على خطة التحسينات الإجرائية. – الجاهزية التقنية. – اختبار جاهزية المستخدم وتدشين الخدمة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
الجهات المساندة	• القطاع الخاص • البنك المركزي العُماني • البنوك التجارية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021

برنامج 14-14: التحول الإلكتروني بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أداء وخدمات حكومية بجودة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تنفيذ مشاريع التحول الرقمي بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
العناصر الأساسية للبرنامج	• تطوير النظام الإلكتروني للمطابقة والذي أنشأته هيئة التقييس لنظام بطاقة كفاءة الطاقة ليشمل كافة المنتجات مع توطين النظام في السلطنة من خلال: – تطوير وتوسعة النظام العُماني لبطاقة كفاءة الطاقة ليشمل كافة المنتجات مع توطين النظام في السلطنة ليكون النظام الإلكتروني المعتمد للمطابقة. – ربط النظام الإلكتروني للمطابقة بنظام بيان الجمركي لتسهيل عمليات الإفراج. – تطوير نظام استثمر بسهولة ليشمل خدمات تصاريح الاستيراد للمنتجات وربطه بنظام بيان الجمركي. – ربط نظام المطابقة بنظام استثمر بسهولة لتسهيل عملية إصدار التصاريح. • ربط نظام العلامات التجارية والوكالات التجارية بنظام بيان الإلكتروني، وتقديم خدمات حكومية عالية الجودة من خلال عملية ربط بين الجهات الحكومية لغرض تسهيل الإجراءات، بحيث يتمكن ضابط الجمارك من اتخاذ الإجراءات خلال وقت قياسي، مع إمكانية الاطلاع على كافة المعلومات المتعلقة بالمنتجات من حيث المالك والوكيل التجاري إضافة إلى ضبط السلع التي تحمل العلامات التجارية المقلدة. • توفير أجهزة حاسب آلي محمول وتوفير نظام اتصالات متطور لموظفي الوزارة ونقل الشبكات الخاصة بهذه الأنظمة، وتطوير الأعمال المتعلقة برفع كفاءة الأجهزة بشكل عام • تطوير الموقع الإلكتروني للوزارة ومنصة "استثمر في عُمان". • إعداد نظام إلكتروني يمكن موظفي دائرة تقنية المعلومات من تقديم خدمات الدعم الفني لموظفي الوزارة من مكاتبهم. • تطوير نظام إلكتروني يساعد موظفي الترجمة بدائرة العلاقات العامة على ترجمة المستندات والمواضيع المطلوبة والمتعلقة بعمل الوزارة. • إعداد نظام إلكتروني يمكن موظفي دائرة الشؤون الإدارية من استحداث نظام لقراءة الرقم التسلسلي عن طريق جهاز خاص يسمى (ماسح ضوئي).

تابع: برنامج 14-14: التحول الإلكتروني بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد نظام إلكتروني يمكن موظفي دائرة النقليات من تتبع حركة مركبات الوزارة والموظف مستخدم المركبة وتنظيم حركة النقليات بوجهٍ عام. • تطوير نظام لتحسين نظام الحضور والانصراف لتوفير الوقت والجهد. • إطلاق بوابة متكاملة للموظف تضم جميع الأنظمة التابعة للوزارة. • إعداد نظام إلكتروني لمتابعة إنجاز المشاريع والمبادرات المدرجة ضمن خطة عمل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار. • استكمال البنية الأساسية والتقنية للوزارة من خلال تجديد تراخيص النظم والبرامج المختلفة، والتعاقد مع الخبراء والمهندسين والقوى البشرية اللازمة وشراء المعدات والأجهزة وغيرها، وذلك في ديوان عام الوزارة والمديريات بالمحافظات. • توفير خدمة سحابية لمشاركة الملفات بين الموظفين والمستفيدين من خدمات الوزارة. • تطبيق نظام إدارة الجودة (أيزو 9001) بهدف مراقبة مستوى الجودة وإدارة العمليات في الوزارة، الذي يركز على الطرق التي يمكن من خلالها الارتقاء بالخدمات التي تقدمها الوزارة لأعلى المستويات، كما أنه يساعد على تطوير آلية أداء الأعمال في مختلف المجالات. • تأسيس خزان لحفظ الملفات التجارية الخاصة بالوزارة إلكترونيًّا. • تفويض مختبرات القطاع الخاص للقيام بأعمال الفحص والاختبار وفق ضوابط واشتراطات محددة تكفل المنافسة مع المحافظة على سلامة المنتجات. • تطوير خدمات الملكية الفكرية المقدمة عبر نظام "استثمر بسهولة".
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
الجهات المساندة	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة العمل • الإدارة العامة للجمارك • وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040 • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021

برنامج 14-15: إطار فعال لمراقبة الأسواق بالسلطنة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	أداء وخدمات حكومية بجودة عالية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تعزيز الإمكانات المترولوجية، وذلك لرفع مستوى جودة الخدمات والمنتجات وتسهيل عملية التبادل التجاري في أسواق السلطنة، ورفع مستوى الخدمات الصحية وحماية البيئة من خلال توفير خدمات قياس (مترولوجية) موثوقة ومعترف بها دوليًا. كما يستهدف البرنامج تأسيس مركز الاعتماد الوطني لتعزيز الإمكانيات الوطنية لاعتماد جهات تقويم المطابقة في السلطنة (المختبرات وجهات التفتيش والجهات المانحة لشهادات الجودة) لتسهيل إجراءات الاعتماد الدولي على الجهات الوطنية ذات العلاقة، وتدريب وتمكين الشباب العماني لشغل الوظائف التخصصية الفنية والقيادية في مجالات الجودة المختلفة، ووضع الأطر التشريعية لسلامة المنتجات وتوفير الآليات المصاحبة للرقابة الحدودية ومسح الأسواق ضمن خطة العمل على تطوير نظام المطابقة العُماني المستند لأفضل الممارسات الدولية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تحسين مختبرات القياس والمعايرة في المديرية العامة للمواصفات والمقاييس بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، من خلال اختيار مختبرين للقياس والمعايرة كمشروع نموذجي للتحسين. • الاستعانة بخبراء مختصين في مجال المختبرين المختارين لتقييمها فنيًا، ونقل الخبرات وبناء القدرات المترولوجية، وشراء الأجهزة المطلوبة وغير المتوفرة في المختبرين وتطبيق نظام إدارة الجودة ISO 17025. • المشاركة في برامج المقارنات البينية والمشاركة في برامج تقييم الأقران. • إعداد وصياغة سياسة وطنية للمترولوجيا كجزء من البنية التحتية للجودة، ودراسة وتحديث التشريعات المترولوجية في السلطنة. • تحديد عناصر البنية الأساسيّة لنظام المترولوجيا الوطني (دور الحكومة، المعهد الوطني للقياس والمعايرة NMI، جهات التحقق، المعاهد المعينة DIs، مختبرات المعايرة). • إعداد سياسة وطنية للمترولوجيا وعناصر بنية أساسيّة محددة، وتقييم الاحتياجات المترولوجية. • تحديد عدة قطاعات تدعم الناتج المحلي الإجمالي. • تحديد الكميات التي يتعين قياسها للأنشطة في القطاعات المختارة. • تصنيف مدى القياس والدقة المطلوبة في القياسات، وتحليل الفجوة (ما هو مطلوب وما هو متاح حاليًا)، وتقدير الموارد اللازمة، وترتيب الاحتياجات حسب الأولوية. • بناء القدرات المترولوجية ونقل المعرفة، وتأهيل 50 من العاملين من خلال إعداد خطة تدريبية، واختيار جهات التدريب الموثوقة، وتحديد الفئة المستهدفة من التدريب. • إعداد وتنفيذ 20 برنامج توعية (للجمهور، الجامعات، الوزارات والهيئات)، والمشاركة في الفعاليات المترولوجية الإقليمية والدولية، كالاجتماعات والندوات والدورات التدريبية وبرامج الإعارة والعضوية في منظمات إقليمية ودولية. • توقيع اتفاقية التعاون بين وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ومركز الاعتماد الخليجي، بهدف تشغيل ونقل المعرفة إلى المركز الوطني العماني خلال فترة (5) خمس سنوات.

تابع: برنامج 14-15: إطار فعال لمراقبة الأسواق بالسلطنة

العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد اللوائح التنفيذية الخاصة بتسجيل واعتماد جهات تقويم المطابقة. • إصدار قرار وزاري يُلزم جهات تقويم المطابقة في السلطنة بطلب الاعتماد من المركز خلال فترة الاتفاقية الموقعة بين الطرفين. • تطبيق اللوائح التنفيذية الخاصة بمركز الاعتماد الخليجي إضافة إلى اللوائح الوطنية ذات العلاقة، بالتزامن مع تدريب عدد من المقيّمين العمانيين في مجالات تقويم المطابقة المختلفة. • العمل المشترك مع مركز الاعتماد الخليجي للقيام بعمليات الاعتماد والتسجيل، إضافة إلى استخدام قاعدة بيانات مركز الاعتماد الخليجي في تطبيق اللوائح والجهات المعتمدة والمسجلة. • التعاون مع الجهاز العربي للاعتماد (أراك) للحصول على الاعتراف الدولي. • التسويق محليًّا ودوليًّا للمركز (مع عمل شعار وهوية للمركز) إضافة إلى إيجاد منصة خاصة به. • التشغيل الفعلي لمركز الاعتماد العماني وذلك بعد الحصول على الاعتراف الدولي. • استكمال الإطار التشريعي للنظام العُماني للتحقق من المطابقة، وتعجيل استكمال لائحة تحقق المطابقة، واعتماد الإجراءات المصاحبة، وتعجيل إصدار قرار الرسوم لتعين جهات تقييم المطابقة، واعتماد قائمة المنتجات المقيدة، ونقل صلاحية تشغيل النظام وتنصيبه في السلطنة. • تعيين جهات تقويم المطابقة، والتوسعة في مجال كفاءة الطاقة، والتوسعة في مجال سلامة المنتجات. • تشغيل إيرادات المشروع للاستفادة من إيرادات أنشطة ومخرجات المشروع لتطوير وتحسين البنية الأساسية للمشروع. • استكمال توسعة المشروع بالخطوات المذكورة نفسها عبر اختيار منتجات أخرى حسب أولوية الرقابة في السلطنة. • تنفيذ خطة للتدريب والتأهيل وبناء القدرات في هذا المجال.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة الثقافة والرياضة والشباب • وزارة الاقتصاد • وزارة المالية • وزارة العدل والشؤون القانونية • هيئة حماية المستهلك • المديرية العامة للجمارك	• المراكز البحثية والجامعات والكليات • القطاع الخاص • الجمعية الوطنية للملكية الوطنية • المنظمة العالمية للملكية الفكرية • مركز الابتكار الصناعي • مركز الاعتماد الخليجي • الجهاز العربي للاعتماد (أراك) • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021	

برنامج 14-16: مستودع البيانات المركزية وأدوات ذكاء الأعمال

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	قرارات حكومية ذات توازن وموثوقية	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأسيس مستودع بيانات مركزي للقوى العاملة في السلطنة متضمنًا تجميع وتحليل وعرض للبيانات التاريخية التشغيلية الموثوقة بالتكامل مع قواعد البيانات لجميع التقسيمات الهيكلية للجهات الحكومية المعنية ذات الصلة. ويستخدم مستودع البيانات المركزي تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأحدث وسائل التقنية الحديثة في بناء قواعد البيانات الضخمة والتنقيب عن البيانات وتجميعها واستخدام لوحات عرض المؤشرات التفاعلية واللحظية للمساعدة في اتخاذ القرارات السليمة المبنية على البيانات والمعلومات بشكل واقعي ولحظي.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد إطار عام لمتطلبات تأسيس مستودع البيانات المركزي من بنية أساسية مادية ومعلوماتية وتقنية. • رسم خطة العمل التنفيذية المتضمنة البيانات المطلوبة والجهات المعنية والجدول الزمني للتنفيذ، والتكلفة المالية والمخرجات المتوقعة. • تجهيز المواصفات والاحتياجات الفنية لطرح مناقصة مع تحليل عروض الأسعار للشركات المقدمة. • تغذية المستودع من الأنظمة الرئيسة الآتية: – نظام سجل القوى العاملة. – منظومة تصاريح العمل وإدارة القوى العاملة الوافدة في القطاع الخاص. – نظام تشغيل القوى العاملة ومنظومة الرعاية العمالية. – نظام إدارة المورد للعاملين المسجلين في القطاع الحكومي. – نظام مران للمتدربين. – نظام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية للحصول على بيانات المؤمن عليهم في القطاع الخاص. • الجهات ذات العلاقة في تحديث البيانات مثل صناديق التقاعد وجامعة السلطان قابوس والهيئات الأخرى لجلب بيانات الباحثين عن عمل والعاملين من القطاعين الحكومي والخاص. • التعاقد مع شركة لبناء مستودع البيانات المركزية وتحليل البيانات باستخدام تقنيات الذكاء الصناعي واستشراف المستقبل. • إعداد تصنيف للبيانات لتحديد البيانات ذات الأهمية. • لوحات قيادية وتحليل بيانات بالذكاء الصناعي. • إتاحة البيانات من خلال قواعد البيانات المفتوحة.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة العمل	
الجهات المساندة	• الأمانة العامة لمجلس الوزراء • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة الاقتصاد	• وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط	
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021	

برنامج 14-17: منظومة دعم اتخاذ القرار قائمة على مؤشرات وبيانات ومعلومات محللة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	قرارات حكومية ذات توازن وموثوقية	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج توفير نواة لمنظومة دعم اتخاذ القرار تحت إشراف مجلس الوزراء، مبنية على أسس علمية تستثمر قواعد البيانات ولوحة المؤشرات التفاعلية، وتعتمد عليها في رسم السيناريوهات وتقديم البدائل التي تشكل الأداة المساعدة لرسم السياسات واتخاذ القرار. ويساعد البرنامج على تأسيس نظام تقني كفؤ وعادل يقدم خدمات ذات جودة عالية وتكلفة ووقت أقل ويبسط الإجراءات.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• استخدام أنظمة البيانات الذكية ولوحة المؤشرات المعلوماتية المساندة لتطوير منظومة دعم اتخاذ القرار. • تطوير أدوات وبرامج متخصصة في مجال علوم البيانات والإحصاء. • تشكيل فريق مختص قادر على تحليل قواعد البيانات الضخمة بشكل علمي ومنهجي. • تأسيس منظومة مختصة بعملية عرض البيانات والمؤشرات بطريقة سلسة لمتخذ القرار وللمستفيدين وتصميم لوحة مؤشرات تفاعلية لدعم متخذي القرار. • تطوير قدرات متخذ القرار وتدريبه على استخدام البيانات والمؤشرات وتوظيفها في عملية اتخاذ القرار. • وضع آلية للتقييم الدوري بهدف تحديث الأنظمة والإجراءات الإلكترونية. • ربط منظومة الجودة بقواعد البيانات والمؤشرات وضمان تدفق دوري للبيانات الخاصة بتقييم المستفيد ورضاه عن الخدمات المقدمة له. • تفعيل إستراتيجية التكامل والتنسيق بين الجهات المعنية ذات الصلة. • وضع خطة اتصال فاعلة للتعريف بمنظومة دعم اتخاذ القرار والتواصل مع المستفيدين.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	مجلس الوزراء	
الجهات المساندة	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة الاقتصاد • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	• الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة • معهد الإدارة العامة • المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021	

برنامج 14-18: تقدير مساهمة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	قرارات حكومية ذات توازن وموثوقية
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير منهجية لحساب مساهمة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الناتج المحلي من أجل وجود أرقام مرجعية وموحدة لكافة الجهات الحكومية، وتحديد مصادر المعلومات المتعلقة بالقطاع، والمساهمة في التخطيط للمشاريع، واستخدام البيانات في المشاريع التي تهدف الى تحفيز السوق، وتصنيف أفضل للقطاع.
العناصر الأساسية للبرنامج	• وضع آليات لاحتساب مساهمة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي بما في ذلك: – إجراء مسوحات لجمع البيانات اللازمة لحساب مساهمة القطاع. – تحديد الجهات المساهمة في تنفيذ المسوحات. – مراجعة وتدقيق البيانات التي يتم جمعها من المسوح الميدانية. – تقدير قيمة مساهمة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الناتج وفق المنهجيات العالمية المطبقة لتقدير الحسابات القومية والفرعية. – نشر تقرير مستقلّ عن الاتصالات وتقنية المعلومات/ الاقتصاد الرقمي مع ذكر التفاصيل.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • جهاز الاستثمار العماني • وزارة المالية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

برنامج 14-19: الهياكل التنظيمية للجهاز الإداري للدولة أكثر كفاءة ونظام تصنيف وترتيب الوظائف وفقًا للمتغيرات العالمية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	قطاع حكومي فعال في مجال التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم، ذو هيكلة قطاعية ويستشرف المستقبل
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج مراجعة وإعداد الهياكل التنظيمية لجميع الوزارات والمؤسسات والشركات الحكومية، مع مواءمة الهياكل التنظيمية القائمة مع مبادئ التنظيم السليم ومعالجة الاختلالات الموجودة فيها وتطوير نظام تصنيف الوظائف، بما يتواكب مع المتغيرات العالمية لتحقيق مبادئ الوضوح في المسؤوليات والأدوار الإستراتيجية والتنظيمية والتشغيلية لها.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تحديد الأدوار والاختصاصات. • تطوير ومتابعة تطبيق الأطر التنظيمية. • مراجعة أحكام وقواعد تصنيف وترتيب الوظائف. • مراجعة وتطوير شروط شغل الوظائف من حيث المؤهلات والتخصصات. • مراجعة المدد البينية لشغل الوظائف بما يتفق مع النصوص القانونية. • تفعيل الدور الرقابي للتأكد من الالتزام واتخاذ الإجراءات التصحيحية للتجاوزات.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة العمل
الجهات المساندة	• الأمانة العامة لمجلس الوزراء • وزارة الاقتصاد • وزارة المالية • وزارة العدل والشؤون القانونية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

برنامج 14-20: قواعد البيانات والمعلومات الوطنية مكتملة ومتاحة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	قطاع حكومي فعال في مجال التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم ذو هيكلة قطاعية ويستشرف المستقبل
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج بناء نظام إداري ومالي مرن في الجهات الحكومية يتسم بالكفاءة والفاعلية، ويساعد في تنفيذ اختصاصات هذه الجهات وخططها وإعداد وتهيئة قواعد البيانات والمعلومات الوطنية الحديثة والدقيقة لمختلف القطاعات. كما يستهدف البرنامج تسهيل عمليات التخطيط واستشراف المستقبل، وتسهيل عمليات التقييم والمتابعة ودعم اتخاذ القرار، وتحسين تصنيف السلطنة في المؤشرات الدولية من خلال تحسين جودة ودقة البيانات، وتعزيز الشفافية والمساءلة وتوفير البيانات والمعلومات للباحثين والمستثمرين وغيرهم من الفئات المستفيدة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تطوير البنية المعلوماتية لقواعد البيانات لتكون قابلة لتبادل البيانات الوطنية في إطار منظومة حكومية مؤمنة. • استخدام تطبيقات الذكاء الصناعي في تطوير قواعد البيانات وتأمينها وإتاحتها. • وضع خطة تفصيلية للإسراع في تطبيق عملية التكامل مع الجهات ذات العلاقة. • تطبيق برامج لقياس ومتابعة تحسن آليات التكامل بين الجهات المختلفة وتحسن الأداء.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة • مختلف الجهات المختصة بتوفير البيانات والمعلومات • المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

برنامج 14-21: منظومة متكاملة للمتابعة والتقييم على أساس مبدأ الإدارة بالنتائج

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	قطاع حكومي فعال في مجال التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم ذو هيكلة قطاعية ويستشرف المستقبل
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير منظومة للمتابعة والتقييم في إطار الجهود المبذولة لتنفيذ برنامج التحول الرقمي في وحدات الجهاز الإداري للدولة والذي يؤسس لإرساء قواعد نظام ضمان الجودة في توفير الخدمات العامة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تقييم منظومة المتابعة والتقييم الحالية من حيث المؤشرات والخطط التنفيذية ومستوى كفاءة القائمين على المتابعة والتقييم. • تطوير خطة متكاملة للتقييم والمتابعة في إطار تنفيذ برنامج التحول الرقمي وفقا للنتائج المرجوة من تحقيق أهداف الرؤية وإستراتيجية العمل الاجتماعي تقوم على: – تحديد معايير المتابعة والتقييم ومؤشرات قياس الأداء الذكية – تقدير قيم المؤشرات الأساسية وتحديد القيم المستهدفة لها – تحديد منهجية جمع مؤشرات المتابعة والتقييم وتوقيت الحصول عليها – تحديد مهام ومسؤوليات القائمين على المتابعة والتقييم – تحديد أساليب ومنهجيات تحليل المؤشرات – وضع نظام لإعداد وإصدار تقارير المتابعة الدورية – وضع آلية للمساءلة والمحاسبة وفقًا لنتائج تقارير المتابعة • برنامج بناء القدرات في مجال المتابعة والتقييم والمتابعة وفقًا لمنهجية الإدارة بالنتائج • إرساء القواعد الأساسية لإعداد منظومة الجودة • بناء منظومة إلكترونية للرقابة على العمليات الإدارية والمالية
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة العمل • وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة الاقتصاد • المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 14-22: تطبيقات لقانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية وإتاحة الدراسات القانونية والمتابعة الإدارية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	حوكمة فاعلة للموارد والمشاريع
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تنفيذ عدد من الفعاليات لرفع درجة الوعي بقانون الخدمة المدنية متضمنة عددًا من المحاضرات والزيارات الميدانية لكافة المحافظات والمناطق، ورفع أداء الباحثين القانونين في مجال إعداد الدراسات القانونية والرد على الاستفسارات المتعلقة بتطبيقات قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تدريب وتأهيل الموظفين بوزارة العمل من خلال برامج تدريبية متخصصة في مجالات إعداد الدراسات القانونية، والرد على الاستفسارات، وإلقاء المحاضرات، والمتابعة الإدارية، والاطلاع على تجارب الدول في هذا المجال. • رفع مستوى التحفيز لدى الموظفين معنويًّا وماديًّا بما يضمن الاحتفاظ بالكفاءات الموجودة. • تنفيذ مسابقة أفضل الباحثين القانونين للعام. • زيادة عدد الموارد البشرية من ذوي الاختصاص لضمان جودة الإنتاج. • تنظيم عدد من المحاضرات والمتابعة الإدارية لتشمل جميع المحافظات والمناطق بما يضمن التطبيق الصحيح لقانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة العمل
الجهات المساندة	• وزارة المالية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021

برنامج 14-23: موازنة البرامج والأداء مطبقة بوتيرة أسرع

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	حوكمة فاعلة للموارد والمشاريع
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطبيق خطة تهدف لربط موازنات الجهات المختلفة بتحقيق مجموعة من الأهداف سواء كانت طويلة أو متوسطة او قصيرة الأجل، مع التأكيد على تغيير هيكل الموازنات حسب الأداء المتحقق، بهدف تحقيق أقصى كفاءة ممكنة لتخصيص الموارد المتاحة، وتوفير تخطيط مالي وتحسين كفاءة إدارة الإنفاق، وتحقيق مستويات عالية فيما يتعلق بالأداء والمساءلة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• منصة رقمية موحدة ومعتمدة لإدارة الموارد والمشاريع ومتكاملة بين القطاعات ذات الصلة. • برامج تدريبية وتأهيلية لتفعيل واستخدام المنصة الرقمية. • إطلاق برنامج للدعم والمتابعة المستمرة من خلال عدة قنوات اتصال منها البريد الإلكتروني، مركز اتصالات، والتقارير الدورية. • توفير الدعم الفني للجهات الحكومية لتطبيق برنامج التحول لموازنة البرامج والأداء وتسريع وتيرة التنفيذ. • العمل على وضع التوجيهات والإرشادات والأدلة والنظم والتشريعات اللازمة للتطبيق. • وضع أسس استدامة تطبيق موازنة البرامج والأداء في وحدات الجهاز الإداري للدولة.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة المالية
الجهات المساندة	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

برنامج 14-24: الأمانة العامة لمجلس المناقصات تتولى مهام إدارة المشاريع

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	حوكمة فاعلة للموارد والمشاريع
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تفعيل دور الأمانة العامة لمجلس المناقصات في تولي تحقيق الأهداف الإستراتيجية لنظام مشتريات أكثر كفاءة من حيث الوقت والتكلفة والمحتوى المحلي والجودة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• اكتمال منظومة التشريعات اللازمة لقيام الأمانة العامة لمجلس المناقصات بدور فعال في رفع كفاءة وضمان إدارة المشاريع بجودة عالية. • تحديد احتياجات الموارد البشرية اللازمة للمهام المطلوبة وإعداد بطاقات وصف المهام الوظيفية ومتطلباتها من كفاءات ومهارات. • جذب الكفاءات الوطنية القادرة على القيام بالمهام المطلوبة خاصة إدارة المشتريات والمشاريع بفعالية. • إعداد الأدلة الاسترشادية للقيام بالمهام المطلوبة وتطوير خطة لتنمية القدرات وتنفيذها بالتعاون مع الجهات المعنية ذات الاختصاص. • بناء وتطوير البنية الرقمية اللازمة لإدارة المشتريات وتطوير إدارة المشاريع وجمع البيانات واستخدامها لتطوير منظومة اتخاذ القرارات السليمة. • إعداد منظومة موحدة لمتابعة إدارة المشاريع وتقييم وتطوير الأداء اعتمادًا على مجموعة من مؤشرات قياس الأداء الذكية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	الأمانة العامة لمجلس المناقصات
الجهات المساندة	• مجلس الوزراء • وزارة الاقتصاد • وزارة المالية • جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة • القطاع الخاص
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021

برنامج 14-25: الأنشطة المبنية على التكاليف مطبقة في وحدات الجهاز الإداري للدولة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	حوكمة فاعلة للموارد والمشاريع
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأسيس نظام "وحدة التكاليف" بوحدات الجهاز الإداري للدولة، حيث يتم توزيع التكاليف المباشرة وغير المباشرة على الأنشطة والمشاريع المختلفة باستخدام عوامل توزيع خاصة بإسقاط التكاليف التشغيلية الموضحة بالحسابات الختامية على هذه التكاليف. ويستهدف البرنامج كذلك مواءمة موازنات الجهات الحكومية مع موازنة البرامج والأداء بهدف رفع كفاءة استغلال الموارد البشرية والمالية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لوحدات الجهاز الإداري للدولة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد أدلة تنفيذ برنامج وحدة التكاليف لربط الأنشطة بهيكل التكاليف المباشرة وغير المباشرة. • التدريب وتأهيل الموارد البشرية في مجال محاسبة التكاليف وفي تطبيق أدلة العمل الخاصة بوحدة التكاليف. • تطوير البنى الأساسية التقنية والمعلوماتية لدعم تنفيذ البرنامج. • متابعة تنفيذ البرنامج بشكل تدريجي داخل وحدات الجهاز الإداري للدولة واستنباط الدروس المستفادة وتوثيقها لتقييم البرنامج وأثره على رفع كفاءة الإنفاق العام.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة المالية
الجهات المساندة	• وزارة الاقتصاد • جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

برنامج 14-26: تقييم فعالية الحوكمة في الشركات الحكومية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	حوكمة فاعلة للموارد والمشاريع
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تقييم أسس ومبادئ ومؤشرات الحوكمة ودور مجلس الإدارة في تحقيق أهداف الشركات الحكومية، وذلك بشكل دوري ومنظم بما يتيح معرفة الفجوة في النظام ووضع خطة لتطوير أداء الشركات ومجالس الإدارات على النحو الذي يساهم في تحسين ترتيب السلطنة بالنسبة لمؤشرات الحوكمة العالمية والتنافسية العالمية.
العناصر الأساسية للبرنامج	• وضع أسس التأكيد على تطبيق اللوائح والقوانين المنظمة لحوكمة الشركات بشكل عام، وتضمين شروط الالتزام بقواعد الحوكمة في القوانين الخاصة بالشركات الحكومية مع مراعاة التأكد من الالتزام بها. • صياغة منهجية عمل واضحة لتقييم فعالية الحوكمة وتطبيق مبادئها وقواعدها في الشركات. • تحديد إطار زمني وخطة عمل دورية للقيام بتقييم فعالية الحوكمة وتطبيق مبادئها وقواعدها في الشركات. • إعداد تقارير بنتائج التقييم واعتماده واتخاذ القرارات اللازمة لتطوير نظم الحوكمة في الشركات. • تأسيس قسم مختص في الشركات الحكومية ويتبع رئيس مجلس الإدارة مباشرة لمتابعة تنفيذ القرارات والقواعد والتشريعات المنظمة لحوكمة الشركات الحكومية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	جهاز الاستثمار العماني
الجهات المساندة	• مركز عمان للحوكمة والاستدامة • جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

برنامج 14-27: إعداد ومراجعة القوانين والتشريعات والسياسات والمعايير وأطر العمل الخاصة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	حوكمة فاعلة للموارد والمشاريع	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد ومراجعة القوانين الحالية والمستقبلية التي تختص بالاتصالات والتقنية والتقنيات الحديثة، وبحث كل ما يمكن إصداره من سياسات ومعايير أطر عمل ومعايير أطر أمن وحماية للاتصالات والتقنية الحديثة كالحوسبة السحابية والثورة الصناعية الرابعة. كما يهدف البرنامج إلى رفع مستوى آليات العمل والجانب التنظيمي في المؤسسات، خصوصًا فيما يتعلق بجوانب حوكمة القطاع والالتزام بأفضل الممارسات والسياسات والمعايير المنظمة له من خلال إعداد ومراجعة الهياكل التنظيمية لجميع الوزارات ومؤسسات الدولة والشركات الحكومية، لتحقيق مبادئ الوضوح في المسؤوليات والأدوار الإستراتيجية والتنظيمية والتشغيلية لها. ويستهدف البرنامج أيضًا مراجعة التحديات في التعامل مع الجريمة الإلكترونية والدليل الرقمي، ودراسة القوانين المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات في السلطنة بهدف إيجاد تكافؤ وانسجام مع القوانين المتعلقة بالأمن السيبراني والمعايير الدولية. ويستهدف البرنامج ضمان توافق الإجراءات المتبعة في التحري والتحقيق وتحليل الأدلة الرقمية مع الاشتراطات والمعايير الدولية.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• إعداد القوانين الجديدة بما يتوافق مع متغيرات متطلبات التقنية والاتصالات. • إعداد وتحديث السياسات والمعايير وأطر العمل الخاصة بالتقنية والاتصالات. • إعداد إطار أمني لحماية وتأمين خدمات الحوسبة السحابية وانترنت الأشياء وكل ما يتعلق بها. • إيجاد الآلية المناسبة لتأمين وحماية خدمات الحوسبة السحابية والحد من المخاطر المتعلقة باستخدامها. • إعداد ومراجعة الهياكل التنظيمية لجميع الوزارات ومؤسسات الدولة والشركات الحكومية. • إصدار قانون يتناول الجوانب الإجرائية في التعامل مع الجريمة الإلكترونية والدليل الرقمي. • الجوانب التنظيمية المتعلقة بالمهام والمسئوليات في التحري والتحقيق. • تأهيل مؤسسات إنفاذ القانون في التعامل مع الجريمة الإلكترونية والدليل الرقمي.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات	
الجهات المساندة	• وزارة العدل والشؤون القانونية • مجلس عمان • وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	• شركات الاتصالات المحلية • المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • مركز الدفاع الإلكتروني • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021	

برنامج 14-28: تسهيل تراخيص الاتصالات

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	حوكمة فاعلة للموارد والمشاريع
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تطوير إطار السياسات التنظيمية الخاصة بقطاع الاتصالات لتحرير نظام التراخيص ووضع نظام تنظيمي مرن.
العناصر الأساسية للبرنامج	• مراجعة ونشر السياسات والأطر التنظيمية المعلقة. • تحرير نظام التراخيص. • تطوير نظام أكثر مرونة لمنح تراخيص للاتصالات.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• هيئة تنظيم الاتصالات • وزارة العدل والشؤون القانونية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

برنامج 14-29 مراجعة التشريعات والقوانين الخاصة بقطاع البريد والتجارة الرقمية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	حوكمة فاعلة للموارد والمشاريع
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج مراجعة التشريعات والقوانين واللوائح من أجل العمل على جعل البيئة الاستثمارية بقطاع البريد والتجارة الرقمية محفزة للمرخص لهم بتقديم منتجات وخدمات جديدة، بالإضافة إلى مواكبة التطور العالمي في هذا المجال.
العناصر الأساسية للبرنامج	• حصر جميع التشريعات المختلفة المؤثرة في بقطاع البريد والتجارة الرقمية وأداء مراجعة شاملة لها، بما يتواكب مع المرحلة الحالية والمستقبلية. • تحفيز الطلب على الاستثمار الداخلي والخارجي في القطاع. • تسهيل وتبسيط إجراءات التأسيس وممارسة الأعمال في هذا القطاع.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• هيئة تنظيم الاتصالات • المجموعة العمانية العالمية للوجستيات - أسياد • شركة بريد عمان • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

برنامج 14-30: تدعيم الالتزام الحكومي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	حوكمة فاعلة للموارد والمشاريع
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج التحقق من التزام وحدات الجهاز الإداري للدولة للسياسات والمعايير والمتطلبات التي تسنها وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك من أجل التعرف على الفجوات ونقاط الضعف والقوة وتحسينها من خلال تقديم الحلول والتوصيات وفق منظومة متكاملة ومتابعة مستمرة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• مبادرة التقييم الذاتي والتي يتم من خلالها التمهيد لأنشطة التدقيق الميداني، وتشمل هذه المبادرة كافة الجهات، ويتم أداء هذا التدقيق بشكل سنوي لمدة شهر إلى شهرين من خلال منصة إلكترونية تتيح للوحدات تقييم مستوى التزامها بالمتطلبات التي سنتها وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في مجال التقنية والاتصالات. • مبادرة التدقيق الميداني والتي تشتمل في كل نسخة سنوية على عينة من الوحدات حسب معايير محددة يتم من خلالها التحقق من مدى التزام تلك الوحدات بكافة المتطلبات المتعلقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• هيئة تنظيم الاتصالات • وزارة العدل والشؤون القانونية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

برنامج 14-31: تنفيذ إستراتيجية البيانات المفتوحة

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	حوكمة فاعلة للموارد والمشاريع
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تنفيذ إستراتيجية البيانات المفتوحة، حيث تعد هذه الإستراتيجية جزءًا من التزام السلطنة بنشر المعلومات والوثائق ومجموعة البيانات الأخرى التي تمتلكها الحكومة كبيانات مفتوحة ومتاحة للجميع للاستفادة منها. وتنتج الجهات الحكومية كميات هائلة من البيانات والمعلومات، مثل المعلومات المرورية، المواصلات، التعليم، السكان، تحديثات الطقس، والبيانات الصحية. وتهدف إستراتيجية البيانات المفتوحة إلى جعل هذه البيانات مفتوحة من الناحية الفنية والقانونية وبطريقة يمكن أن تساعد في جعل الحكومة أكثر كفاءة وشفافية، وخلق فرص جديدة للقطاع الخاص وتنمية المطورين والشركات الصغيرة والمتوسطة، ودعم البحث العلمي، وتتماشى مع رؤية عمان 2040 في تحويل عمان إلى مجتمع قائم على المعرفة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• وضع خطة لنقل البيانات المفتوحة إلى المستوى التالي خلال خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025). • بناء القدرات الوطنية وتمكينها في التعامل مع البيانات المفتوحة. • تعزيز حوكمة القطاع الحكومي. • دعم التنويع الاقتصادي عن طريق البيانات المفتوحة. • فتح البيانات لدعم البحوث والدراسات. • تعزيز الثقافة والهوية العمانية من خلال نشر البيانات الوطنية واتاحتها للجميع.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2023

برنامج 14-32: حوكمة البيانات الوطنية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	حوكمة فاعلة للموارد والمشاريع
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأسيس برنامج متكامل لحوكمة البيانات يتم من خلاله تنظيم وتنسيق الجهود مع الجهات المختصة والمعنية فيما يتعلق بإدارة البيانات الوطنية والأسس المعتمدة لضمان جودتها وتشغيلها لخلق قيمة مضافة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• إطار تنظيمي لحوكمة البيانات. • إطار عمل لإدارة البيانات. • السياسات والمعايير المتعلقة بحوكمة وتنظيم وتصنيف البيانات. • إطار التصميم المؤسسي للبيانات. • منصة مركزية لحوكمة البيانات الوطنية. • الاشتراك في وضع وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للبيانات ومبادراتها. • ورش التدريب والتوعية الخاصة بحوكمة وإدارة البيانات مع الشركاء والمؤسسات الحكومية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • وزارة الاقتصاد • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • مركز عمان للحوكمة والاستدامة • الجهات المنتجة للبيانات الوطنية الأساسية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

برنامج 14-33: الاعتماد الخاص بتقنية المعلومات، وتصنيف الشركات المعتمدة في البرنامج

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	حوكمة فاعلة للموارد والمشاريع
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج اعتماد مزودي خدمات (الشركات والأفراد)، ومنتجات تقنية المعلومات وتصنيف الشركات المعتمدة بناء على التزامها بالضوابط والمعايير الصادرة من وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن برنامج الاعتماد الخاص بتقنية المعلومات.
العناصر الأساسية للبرنامج	• اعتماد الشركات لتقديم خدمات تقنية المعلومات لجميع وحدات الجهاز الإداري للدولة. • اعتماد الأفراد المتعاقدين مع الشركات لتقديم خدمات تقنية المعلومات لجميع وحدات الجهاز الإداري للدولة. • اعتماد المنتجات (الأنظمة) التي يتم بناؤها واستخدامها في جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة لضمان الاستمرارية والمطابقة في العمل. • وضع الضوابط والمعايير اللازمة لتصنيف الشركات المعتمدة في برنامج الاعتماد الخاص بمزودي خدمات تقنية المعلومات إلى ثلاث فئات من التصنيفات (درجة أولى/ درجة ثانية / درجة ثالثة).
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• وزارة العمل • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 14-34: نظام إدارة الأصول الحكومية المتعلقة بتقنية المعلومات

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	حوكمة فاعلة للموارد والمشاريع
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج جمع وتوثيق وإدارة ومتابعة جميع الأصول المتعلقة بتقنية المعلومات بوحدات الجهاز الإداري للدولة
العناصر الأساسية للبرنامج	• توجه وحدات الجهاز الإداري للدولة لتبني إطار عمل خاص بالتصميم المؤسسي يشمل كل التقنيات المستخدمة في الجهاز الإداري للدولة من أجهزة وأنظمة وبرامج وخدمات وخبرات ومهارات تخص تقنية المعلومات. • بناء نظام موحد لجمع وتوثيق البيانات المتعلقة بالتصميم المؤسسي لتقنية المعلومات لكافة وحدات الجهاز الإداري للدولة، مما سيساعد أصحاب القرار في اتخاذ القرارات اللازمة بناء على المعطيات من النظام، والتي ستكون على شكل لوحة قيادة يسهل الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات. • يتم استخدام البيانات التي يتم جمعها من خلال النظام لتحديد حجم التقنية وبناء القدرات الموجودة في القطاع الحكومي وعدد المستخدمين والأنظمة والمختصين في مجال تقنية المعلومات والتعرف على الأنظمة الأكثر استخدامًا.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
الجهات المساندة	• الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

برنامج 14-35: تشريع ينظم آليات وإجراءات وشروط وضوابط شغل المناصب القيادية بمؤسسات الدولة وآليات تقييم أدائها السنوي

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	معايير تنافسية واضحة لشغل المناصب القيادية في القطاع الحكومي والمؤسسات التابعة
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد تشريع يتضمن معايير تنافسية واضحة لشغل المناصب القيادية في القطاع الحكومي وآليات تقييم أداء هذه المؤسسات.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشكيل لجنة متخصصة من الخبرات الوطنية من الجهات المعنية ذات الصلة ومجموعة من الخبراء القانونيين الممكنين. • وضع الإطار المرجعي لعمل هذه اللجنة لإعداد التشريع المستهدف لوضع قواعد ملزمة وشفافة وواضحة لشغل المناصب القيادية في القطاع الحكومي والمؤسسات التابعة له وصياغة اللائحة التنفيذية الخاصة بالتشريع. • مراجعة الأدبيات والممارسات الدولية الناجحة والقوانين المماثلة لتحديد القواعد الواجب اتباعها في إعداد التشريع المطلوب. • تضمين التشريع آليات تقييم الأداء والمساءلة والمحاسبة والنص على أخذ مرئيات جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بشأن المرشحين للمناصب. • صياغة المسودة الأولى للتشريع ولائحته التنفيذية ومناقشته مع الجهات المعنية ذات الصلة وتضمين مرئياتها في المسودة النهائية للتشريع. • اتخاذ الإجراءات اللازمة لمراجعة القانون ومناقشته وإقراره واعتماده وإصداره.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	مجلس عمان
الجهات المساندة	• مجلس الوزراء • وزارة العمل • جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2021

برنامج 14-36: الدليل الإلكتروني لإجراءات الخدمات الحكومية لممارسة الأعمال مُعد ومطبق

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	شفافية وإفصاح مؤسسي راسخ يكفل حق الوصول للمعلومات
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج إعداد دليل إلكتروني يحتوي على كافة الإجراءات الحكومية والرسوم المتعلقة بتأسيس المشاريع والحصول على التراخيص المختلفة لممارسة الأعمال في السلطنة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تتولى كافة الجهات المعنية ذات الصلة إتاحة كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالإجراءات الحكومية والرسوم الخاصة بتأسيس المشاريع والحصول على التراخيص المختلفة لممارسة الأعمال في السلطنة في صيغة إلكترونية وتحديثها بشكل دوري. • اعتماد لغة موحدة ومعرفة للمصطلحات التي ترد من كل الجهات في دليل الإجراءات الإلكتروني (مثل: التراخيص، والتصاريح، والموافقات، وغيرها). • تبني سياسة تسهيل الإجراءات كجزء من برنامج إعداد دليل إجراءات الخدمات الحكومية الإلكتروني، بهدف تقليص الإجراءات غير الضرورية أو غير الفعالة، وبما يحقق سهولة ممارسة الأعمال في السلطنة. • نشر الدليل على نطاق واسع والتعريف به وبأهميته والترويج لأثر استخدامه في تعزيز الشفافية والوضوح على النحو الذي يحسن من ترتيب السلطنة، وفقًا لمؤشرات الحوكمة العالمية والتنافسية العالمية وتقرير ممارسة الأعمال للبنك الدولي وغيرها من التقارير الدولية.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	مجلس الوزراء
الجهات المساندة	• الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2021-2025

برنامج 14-37: قواعد بيانات محدثة ومتاحة وداعمة لصنع القرار

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	شفافية وإفصاح مؤسسي راسخ يكفل حق الوصول للمعلومات
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تحديث وتطوير قواعد البيانات الإحصائية لتلبية احتياجات المخططين والباحثين ومتخذي القرار على مستوى القطاعات الاقتصادية والخدمية المختلفة.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تنفيذ المسوح والاستقصاءات متعددة الأغراض لتحديث قواعد البيانات الخاصة بالقطاعات الإنتاجية والخدمية متضمنة بيانات إتاحة المنتجات والخدمات وحجمها وقيمتها ونوعيتها وجودتها وتوزيعها الجغرافي، وتكاليف مدخلات الإنتاج، وتسعير المنتجات والخدمات، وتقدير مساهمة القطاعات والأنشطة المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، والتشغيل، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية المختلفة، وتنفيذ دراسات سلسلة القيمة للمنتجات والخدمات، وغيرها. • تنفيذ التعدادات الاقتصادية والخدمية وغيرها لإتاحة البيانات المهمة التي يحتاج إليها المواطن والمستثمر وصانع القرار. • ربط قواعد البيانات الخاصة بالقطاعات المختلفة بمنظومة المعلومات الجغرافية. • إدخال التقنيات والأنظمة الحديثة وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي وآلية التنقيب عن البيانات وقواعد البيانات الضخمة في تنفيذ المسوحات والاستقصاءات وجمع البيانات ومعالجتها وتحليلها وتقدير مؤشرات قياس الأداء. • تحقيق الترابط بين كافة قواعد البيانات المتاحة في وحدات الجهاز الإداري للدولة من خلال شبكة حكومية مؤمنة. • نشر البيانات وإتاحتها للاستخدام في إطار خطة واضحة لاستكمال قواعد البيانات الأساسية، لتعزيز سياسة الإفصاح والشفافية وتحسين ترتيب السلطنة وفق مؤشرات التنافسية والحوكمة العالمية.

تابع: برنامج 14-37: قواعد بيانات محدثة ومتاحة وداعمة لصنع القرار

العناصر الأساسية للبرنامج	• رفع كفاءة الكوادر البشرية المسئولة عن توفير قواعد البيانات وإدارتها وتحديثها وتطويرها. • إعداد أنظمة وتطبيقات رقمية تعمل على توفير خدمة توثيق البيانات للقطاعات الإنتاجية والخدمية الحكومية والخاصة وتساهم في تسهيل جمع البيانات، وسرعة إصدار التقارير بدقة وجودة عالية وإتاحتها للمستفيدين. • رفع كفاءة المواقع الإلكترونية الخاصة بالوحدات الإدارية للدولة في توفير البيانات والمعلومات الخاصة بالقطاعات الإنتاجية والخدمية بشفافية للفئات المستهدفة وربط الخدمات الإلكترونية المقدمة من الوحدات الإدارية للدولة بالجمهور، مع إتاحة البيانات والمعلومات بعدد من اللغات المستخدمة في السلطنة ولغة الإشارة لسهولة توصيل البيانات والمعلومات لذوي الإعاقة. وتوفير البيانات والمعلومات بشكل يضمن سرعة الإنجاز والمتابعة ويعزز الشفافية والإفصاح.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
الجهات المساندة	• وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات • وزارة الاقتصاد • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة • وزارة الدفاع (الهيئة الوطنية للمساحة) • القطاع الخاص • المجتمع المدني • المنظمات الدولية
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 14-38: مؤشر ات قياس أداء لمتابعة تنفيذ برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	شراكة متوازنة ومستدامة وأدوار متكاملة بين أطراف العلاقة من القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد لضمان أداء مؤسسي فعال
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج بناء مؤشرات قياس أداء لرصد ومتابعة تنفيذ برامج ومشروعات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص ليتسنى متابعة تطور نسبة مساهمة القطاع الخاص في مجمل الخدمات المقدمة للمواطنين، وإعداد مؤشرات لاستطلاع آراء شركات القطاع الخاص حول أبعاد الشراكة مع القطاع العام، بغرض صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بتعزيز وتنمية القطاع الخاص.
العناصر الأساسية للبرنامج	• تشكيل لجنة من الخبراء والجهات المختصة ذات الصلة لمراجعة الأدبيات والتجارب الناجحة في بناء مؤشرات قياس الأداء لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. • إعداد مقترحات بشأن مؤشرات قياس الأداء وتحديد البيانات المطلوبة للقياس والجهات المسئولة عن توفير هذه البيانات، ودورية تقدير المؤشرات والقيم المستهدفة خلال السنوات الخمس القادمة. • إعداد استبانة آراء المواطنين حول جودة وكفاءة الخدمات العامة التي يتم إتاحتها من خلال مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. • نشر تقارير استطلاع الرأي في إطار تعزيز مفاهيم الشفافية والحوكمة والمساءلة والمحاسبة والتشاركية. • استخدام مؤشرات قياس الأداء واستبانة الرأي في مراجعة سياسات وإجراءات تنفيذ برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تقديم الخدمات العامة بهدف رفع كفاءتها والتوسع في تنفيذها.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	مجلس الوزراء
الجهات المساندة	• وزارة المالية • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	متوسط
المدى الزمني للتنفيذ	2023-2021

برنامج 14-39: حوكمة برامج المسؤولية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	شراكة متوازنة ومستدامة وأدوار متكاملة بين أطراف العلاقة من القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني والأفراد لضمان أداء مؤسسي فعال
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج وضع الإطار التشريعي والمؤسسي لبرامج المسؤولية الاجتماعية وتحديد الأدوار المختلفة للشركاء من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة على المستويين الوطني والمحلي.
العناصر الأساسية للبرنامج	• وضع الإطار التشريعي والمؤسسي الحاكم لبرامج المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص. • دراسة وتقييم المشروعات التنموية المستدامة وتحديد احتياجات المجتمعات المحلية وترتيب الأولويات وآليات تنفيذها من خلال برامج المسئولية الاجتماعية للشركات. • وضع إستراتيجية وطنية للمسئولية الاجتماعية لتنسيق الجهود ورفع كفاءة البرامج وتعظيم العائد من الموارد المخصصة لهذه البرامج على المستويين الوطني والمحلي. • وضع دليل المعايير والضوابط الخاصة بتمويل ودعم مشاريع تنمية المجتمعات المحلية ونوعها وأولوياتها وتوزيعها الجغرافي. • وضع منظومة للرصد والمتابعة والتقييم باستخدام مؤشرات قياس الأداء الذكية. • تنفيذ برامج لتنمية قدرات الكوادر البشرية المسئولة عن إدارة برامج المسئولية الاجتماعية.

تابع: برنامج 14-39: حوكمة برامج المسؤولية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية

العناصر الأساسية للبرنامج	• اقتراح حزمة الآليات المحفزة للمساهمة في برامج المسئولية الاجتماعية. • تحديد آليات واضحة لمسار تقديم الطلبات والمقترحات من الجهات ذات العلاقة. • إعداد خطة التواصل المجتمعي والترويج وكسب الثقة والتأييد، ونشر أفضل التجارب وأكثر البرامج كفاءة وتأثيرًا.
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التنمية الاجتماعية
الجهات المساندة	• وزارة المالية • وزارة الطاقة والمعادن والشركات التي تشرف عليها • وزارة الأوقاف والشؤون الدينية • وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار • وزارة الداخلية • وزارة الاقتصاد • المركز الوطني للإحصاء والمعلومات • جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة • وزارة الإعلام • مركز عمان للحوكمة والاستدامة (الهيئة العامة لسوق المال) • المجالس البلدية • الهيئة العمانية للأعمال الخيرية • غرفة تجارة وصناعة عمان • مؤسسة جسور (شمال الباطنة) • مؤسسة تواصل الخيرية (الدقم) • الجمعيات الأهلية الخيرية • جهاز الاستثمار العماني • مكاتب المحافظين والولاة
مستوى التكلفة	منخفض
المدى الزمني للتنفيذ	2025-2021

برنامج 14-40: المكتب الوطني للملكية الفكرية مؤسس ومفعل

الهدف ذو الصلة من أهداف الأولوية بالرؤية	شراكة متوازنة ومستدامة وأدوار متكاملة بين أطراف العلاقة من القطاعين الحكومي والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد لضمان أداء مؤسسي فعال	
وصف البرنامج	يستهدف البرنامج تأسيس مكتب مُستقل إداريًّا وماليًّا تحت مظلة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، يختص بتعزيز خدمات الملكية الفكرية، ويضمن الأداء الحكومي الفعال في القطاع في مجال التخطيط والتنظيم والهيكلة القطاعية، لتحقيق أداء مؤسسي رائد يتوافق مع رؤية عُمان 2040.	
العناصر الأساسية للبرنامج	• رفع مُقترح بشأن مكتب وطني للملكية الفكرية، مُستقل إداريًّا وماليًّا تحت مظلة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار. • توضيح أهمية إنشاء المكتب لتقديم خدمات الملكية الفكرية وفقًا لرؤية عُمان 2040. • يُرفع المقترح بتقرير يوضح الموازنة التشغيلية والإيرادات الناتجة عن خدمات الملكية الفكرية. • تحديد أهداف المكتب وعدد (الأنشطة) التي يتطلبها تحقيق هذه الأهداف. • حجم الأعمال والمهام المتعلقة بأنشطة المكتب. • تحديد الوحدات الإدارية وفقًا لأنشطة ومهام المكتب. • تحديد الكوادر الوظيفية المطلوبة وفقًا للهيكل التنظيمي. • مُتابعة اعتماد/ الموافقة على الهيكل التنظيمي من الجهة المُختصة. • اعتماد الجهة المختصة للهيكل التنظيمي. • إعداد مشروع موازنة للمكتب. • اعتماد الموازنة من الجهة المختصة.	
الجهة المسئولة عن التنفيذ	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	
الجهات المساندة	• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار • وزارة الثقافة والرياضة والشباب • وزارة الاقتصاد • المراكز البحثية والجامعات والكليات	• القطاع الخاص • الجمعية الوطنية للملكية الوطنية • المنظمة العالمية للملكية الفكرية • مركز الابتكار الصناعي • الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة
مستوى التكلفة	منخفض	
المدى الزمني للتنفيذ	2022-2021	

رابعًا

آلية تنفيذ البرامج الإستراتيجية

في إطار الجهود المبذولة من وزارة الاقتصاد للبدء في تنفيذ "البرامج الإستراتيجية لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025)"، طور مشروع إعداد الخطة "آلية تنفيذ" لتكون واضحة وسهلة التطبيق. وتستهدف آلية تنفيذ البرامج الإستراتيجية في إطار خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025) التنسيق بين كافة الجهات المعنية ذات الصلة بتنفيذ هذه البرامج وبتحقيق أهداف الخطة وأهداف الرؤية المستقبلية عمان 2040. تعد هذه الآلية ملزمة لكافة الجهات المعنية ذات الصلة وذلك لضمان تنفيذ البرامج الإستراتيجية كخطوة أساسية وضرورية لتحقيق أهداف الخطة والرؤية. إذ إن استمرار الجهات في العمل بشكل منفرد لن يحقق الأهداف المرجوة وسيؤثر سلبًا على تنفيذ البرامج الإستراتيجية ومن ثم على أهداف الخطة والرؤية. فضلًا عن ذلك، يستلزم على كافة الجهات المعنية ذات الصلة توفير كافة المقومات اللازمة لنجاح تنفيذ هذه البرامج الإستراتيجية وتذليل العقبات التي تواجه التنفيذ الفعال. وفي ضوء الأوضاع الاقتصادية والمالية الراهنة، يتعين على الجهات المعنية ذات الصلة عند تحويل البرامج إلى خطط تنفيذية التركيز على التطوير التشريعي والمؤسسي والتنظيمي وبناء القدرات والتحول الرقمي والحوكمة، وعلى النحو الذي يتماشى مع التوجيهات السامية والخاصة بإطلاق برنامج وطني يعنى بجلب الاستثمارات الخاصة وتعزيز الصادرات، مع استمرار الجهود المبذولة لكسب ثقة القطاع الخاص ليتولى الجزء الأكبر من تنفيذ البرامج، خاصة ما يتعلق بالشق الإنشائي، أو من خلال مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. **وفيما يلي نستعرض الخطوات اللازمة لتفعيل آلية تنفيذ البرامج الإستراتيجية في إطار خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025):**

1. تتولى وزارة الاقتصاد موافاة كافة الجهات بالنسخة الأخيرة من مجلد البرامج الإستراتيجية بشكل إلكتروني، وكذلك نموذج تحويل البرامج إلى خطة عمل تنفيذية والذي أعدته وزارة الاقتصاد (استمارة 4-1).

2. تتولى كل جهة من الجهات المعنية بتنفيذ البرامج الإستراتيجية تحويل هذ البرامج إلى خطة عمل تنفيذية سنوية استرشاديًا بالنموذج المعد من وزارة الاقتصاد ومن خلال تحديد المشاريع الإنشائية وغير الإنشائية اللازمة.

3. كما تقوم كل جهة من الجهات المعنية بتنفيذ البرامج الإستراتيجية باتخاذ كافة التدابير اللازمة لتنفيذ المشاريع والتعامل مع التحديات التي تواجه التنفيذ، بالتنسيق مع الجهات المعنية ذات الصلة والتي تشارك في تنفيذ المشاريع.

4. توفر وزارة الاقتصاد، من خلال المديريات العامة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية المعنية ذات الصلة والمديرية العامة للتخطيط التنموي، تقديم الدعم الفني اللازم للجهات المعنية بتنفيذ البرامج الإستراتيجية لخطة التنمية الخمسية العاشرة، إذا لزم الأمر لاستكمال النماذج المعتمدة واستيفاء البيانات المطلوبة.

5. تساهم وزارة الاقتصاد بالمشاركة مع وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات والجهات المعنية ذات الصلة إعداد وتطوير منظومة التخطيط الإلكترونية للربط بين الجهات المعنية بتنفيذ ومتابعة تنفيذ الخطة من خلال منصة واحدة تسمح بتحميل كافة البرامج الإستراتيجية وربطها بأهداف أولويات الرؤية المستقبلية ولتحويل نموذج تنفيذ المشاريع إلى نموذج إلكتروني يسمح لكل جهة بتحميل بياناتها إلكترونيًا ويسمح لوزارة الاقتصاد من متابعة التنفيذ بسهولة ويسر.

6. تساهم وزارة الاقتصاد بالتنسيق مع وزارة المالية للتأكد من ربط البرامج الإستراتيجية بمنظومة "موازنة البرامج والأداء" وتشكيل فريق عمل مشترك لتولي متابعة هذه المهمة، وبمشاركة وزارة العمل لتحديد مؤشرات تقييم الأداء المؤسسي والفردي للجهات المعنية ذات الصلة.

7. تتولى وزارة الاقتصاد إعداد تقرير دوري سنوي لمتابعة تنفيذ البرامج الإستراتيجية (بخلاف المتابعة التي تتم باستخدام مؤشرات قياس الأداء). وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تطبيق النموذج المبسط لتحويل "البرامج الإستراتيجية" إلى خطط تنفيذية سنوية بشكل استرشادي من بعض الوزارات الخدمية الرئيسة (استمارة 4-2).

الاستثمارات

استمارة (4-1)

نموذج تحويل البرامج الإستراتيجية لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025) إلى خطط تنفيذية سنوية للجهات المعنية ذات الصلة:

المحور	من المحاور الأربعة لرؤية عُمان 2040
الأولوية	من الأولويات الأثني عشر لرؤية عُمان 2040 إضافة إلى أولويتي تطوير قطاع الشباب وأولوية تقنية المعلومات
الهدف الإستراتيجي للأولوية المعنية من أولويات رؤية عمان 2040:	من الأهداف الإستراتيجية للأولويات الخاصة برؤية عُمان 2040 إضافة إلى أولويتي تطوير قطاع الشباب وأولوية تقنية المعلومات

اسم البرنامج (اسم البرنامج كما ورد في وثيقة البرامج الإستراتيجية لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025)	الأهداف الإستراتيجية للبرنامج (وصف البرنامج كما ورد في وثيقة البرامج الإستراتيجية لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025)	المشروع /النشاط (آليات تنفيذ البرنامج وفقًا كما ورد في وثيقة البرامج الإستراتيجية لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025) بعد مراجعتها من الجهة المعنية بالتنفيذ)	مخطط سير عمل البرنامج/ الإجراءات (تفاصيل وإجراءات وخطوات تنفيذ البرنامج التي تحددها الجهة المعنية بالتنفيذ)	مؤشرات/ مدخلات (المؤشر المستخدم لقياس المدخلات اللازمة لتنفيذ البرنامج (موارد بشرية - مادية - مالية - وغيرها كما ورد في وثيقة المتابعة والتقييم للخطة)	مؤشرات/ مخرجات (المؤشر المستخدم لقياس النتائج المادية الملموسة على أرض الواقع التي تنتج من تنفيذ البرنامج والمشاريع وغيرها كما ورد في وثيقة المتابعة والتقييم للخطة)	الأثر المتوقع (المؤشر المستخدم لقياس التغيير الذي ينتج عن تنفيذ البرنامج والمشاريع من رفع كفاءة أو زيادة درجة الرضا أو مستوى التنافسية وغيرها كما ورد في وثيقة المتابعة والتقييم للخطة)

استمارة (4-1)

نموذج تحويل البرامج الإستراتيجية لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025) إلى خطط تنفيذية سنوية للجهات المعنية ذات الصلة:

قيم المؤشرات		الجهة المنفذة	الجهات المساندة	جهات التمويل	
القيمة الحالية (قيمة المؤشر في سنة الأساس (سنة 2020 أو آخر بيان متاح))	**القيمة المستهدفة** (قيمة المؤشر المستهدف في سنوات الخطة الخمس)	(الجهة المسئولة عن تنفيذ البرنامج)	(الجهة الشريكة التي تساهم في تنفيذ البرنامج)	(الجهات المسئولة عن توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ البرنامج والمشاريع (حكومية - قطاع خاص - مجتمع مدني - شراكة بين القطاعين العام والخاص - منح ومعونات - وقف -قروض - جهات تمويل أخرى)	

	نسبة التنفيذ (النسبة المئوية التي تمثل نسبة ما تم تنفيذه على أرض الواقع (المخرجات) من البرنامج أو المشاريع) / توزيع الموازنة المالية (مقدار الموازنة المخصصة للبرنامج/المشاريع سنويًا)								
	2021		2022		2023		2024		2025	
	نسبة التنفيذ/ الإنجاز	الموازنة المالية	نسبة التنفيذ/ الإنجاز	الموازنة المالية	نسبة التنفيذ/ الإنجاز	الموازنة المالية	نسبة التنفيذ/ الإنجاز	الموازنة المالية	نسبة التنفيذ/ الإنجاز	الموازنة المالية

استمارة (4-2) مثال توضيحي لنموذج تحويل البرامج الإستراتيجية إلى خطط تنفيذية سنوية:

المحور	الإنسان والمجتمع	الأولوية (1)	التعليم والتعليم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

اسم البرنامج	الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	المشروع /النشاط	
برامج البحوث الإستراتيجية في المجالات ذات الأولوية الوطنية	1 - دعم السياسات العامة المبنية على الادلة في المجالات ذات الأولوية الوطنية	برنامج البحوث الإستراتيجية للمدن الذكية	
		برنامج البحوث الإستراتيجية للطاقات المستدامة	
	2 - زيادة الإنتاج المعرفي (المنشورات والأوراق العملية، وبراءات الاختراع)	برنامج البحوث الإستراتيجية للمياه	
	3 - المساهمة في رفع جودة البحوث الوطنية ومن ثم رفع مؤشر الاقتباس للأوراق العلمية	برنامج البحوث الإستراتيجية للأمراض المزمنة غير المعدية	
	4 - المساهمة في ايجاد الحلول العلمية للتحديات في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة	برنامج البحوث الإستراتيجية للإدارة المتكاملة لحشرة دوباس النخيل	
	5 - المساهمة في زيادة السعة البحثية (العالمين في المجالات البحثية)	برنامج البحوث الإستراتيجية لظاهرة ازدهار الطحالب البحرية الضارة (المد الأحمر)	
		برنامج البحوث الإستراتيجية لسلامة وجودة الغذاء	
		برنامج البحوث الإستراتيجية للمرصد الاجتماعي	
		برنامج البحوث الإستراتيجية للتراث الثقافي العماني	

الهدف الإستراتيجي (1)
رؤية عمان 2040:

منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تسهم في بناء اقتصاد المعرفة

	مخطط سير عمل البرنامج/ الإجراءات	مؤشرات/ مدخلات	مؤشرات/ مخرجات	الأثر المتوقع
	بناء على أولويات القطاع تقوم الجهات ذات العلاقة بتحديد الاحتياجات البحثية وتحديد المخرجات المستهدفة	حجم الانفاق على البرامج الإستراتيجية	عدد المشاريع البحثية التي تخدم الأولويات الوطنية	زيادة الإنتاج المعرفي (المنشورات والأوراق العملية، وبراءات الاختراع)
	عرض الأولويات البحثية والتحديات على الادارة العليا للاعتماد	عدد الباحثين وطلبة الدكتوراه والماجستير	عدد المقترحات بحلول علمية لتحديات ذات أولوية وطنية وبشراكة مع الجهات ذات العلاقة	إيجاد حلول علمية بتجارب محلية وعالمية تخدم الأهداف والأولويات الوطنية
	إعداد وتسليم المقترحات البحثية عبر نظام RIMS			عوائد اقتصادية واجتماعية من تطبيق المعرفة البحثية وتحويل الأفكار إلى منتجات تصل السوق
	فرز المقترحات والتأكد من استكمال جميع البيانات			
	مراجعة المقترحات البحثية من قبل لجنة التقييم المؤسسي			
	ترتيب المقترحات حسب نتائج التقييم وتقديم طلب التمويل			
	استلام ومراجعة طلبات التمويل من قبل المديرية العامة للبرامج وبناء القدرات			
	تقييم بيانات مؤشرات الاداء البحثية واحتساب التوزيع المالي			
	اعتماد الموازنات من قبل الادارة العليا للوزارة وتوقيع العقود البحثية			

استمارة (4-2)

مثال توضيحي لنموذج تحويل البرامج الإستراتيجية إلى خطط تنفيذية سنوية:

قيم المؤشرات		الجهة المنفذة	الجهات المساندة	جهات التمويل	
القيمة الحالية	القيمة المستهدفة)			الموازنة التقديرية للمشروع وتكون مناصفة بين وزارة التعليم العالي	
				والبحث العلمي والابتكار والجهة المنفذة للمشروع 50%-50%	
2.500 مليون ريال عماني لكل برنامج لمدة خمس سنوات		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (المديرية العامة للبرامج وبناء القدرات)	ـ وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات	2500000	
9			ـ وزارة الصحة	2500000	
بمعدل ورقة علمية واحدة لكل مشروع سنويًا			ـ وزارة الطاقة والمعادن	2500000	
بمعدل مقترح واحد لكل مشروع سنويًا			ـ وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه	2500000	
بمعدل حل علمي واحد لكل مشروع سنويًا			ـ وزارة التنمية الاجتماعية	30000	
بمعدل طالبين في اللدكتوراه وطالبين في الماجستير لكل مشروع			ـ وزارة التراث والسياحة	2500000	
			ـ وزارة الاعلام	2500000	
			ـ مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم	2500000	
			ـ هيئة البيئة	2500000	

	نسبة التنفيذ (النسبة المئوية التي تمثل نسبة ما تم تنفيذه على أرض الواقع (المخرجات) من البرنامج أو المشاريع) / توزيع الموازنة المالية (مقدار الموازنة المخصصة للبرنامج/المشاريع سنويًا)								
	2021		2022		2023		2024		2025	
	نسبة التنفيذ/ الإنجاز	الموازنة المالية	نسبة التنفيذ/ الإنجاز	الموازنة المالية	نسبة التنفيذ/ الإنجاز	الموازنة المالية	نسبة التنفيذ/ الإنجاز	الموازنة المالية	نسبة التنفيذ/ الإنجاز	الموازنة المالية
		500000		500000		500000		500000		500000
		500000		500000		500000		500000		500000
		500000		500000		500000		500000		500000
		500000		500000		500000		500000		500000
		30000								
		500000		500000		500000		500000		500000
		500000		500000		500000		500000		500000
		500000		500000		500000		500000		500000
		500000		500000		500000		500000		500000

خامسًا

لجان وفرق عمل خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025)

1 - اللجنة التسييرية لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025)

رئيس اللجنة

سعادة / طلال بن سليمان الرحبي

- نائب الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط (سابقاً)

أعضاء اللجنة

سعادة السيد / سالم بن مسلم البوسعيدي

- وكيل وزارة الخدمة المدنية لشؤون التطوير الإداري (سابقاً)
- رئيس لجنة الحوكمة والأداء المؤسسي برؤية عُمان 2040

سعادة الشيخ / عبد الله بن سالم السالمي

- الرئيس التنفيذي للهيئة العامة لسوق المال
- رئيس لجنة الاقتصاد والتنمية برؤية عُمان 2040

سعادة الدكتور / سعيد بن حمد الربيعي

- أمين عام مجلس التعليم (سابقاً)
- رئيس لجنة الإنسان والمجتمع برؤية عُمان 2040

السيد / نجيب بن هلال البوسعيدي

- مدير عام المتابعة والتقييم بوزارة الاقتصاد

الفاضلة / انتصار بنت عبد الله الوهيبية

- المديرة العامة للتخطيط التنموي بوزارة الاقتصاد
- مديرة مشروع إعداد خطة التنمية الخمسية العاشرة

الفاضل / خالد بن علي بن سالم السنيدي

- رئيس مكتب رؤية عمان 2040 (سابقاً)

الفاضلة/ خديجة بنت ناصر الوهيبية

- مديرة مساعدة لدائرة قطاع الصحة وتنمية المجتمع بوزارة الاقتصاد (مقرر اللجنة)

2 - اللجنة الاستشارية لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025)

رئيس اللجنة

الفاضلة / انتصار بنت عبد الله الوهيبية
- المديرة العامة للتخطيط التنموي بوزارة الاقتصاد
- مديرة مشروع إعداد خطة التنمية الخمسية العاشرة

أعضاء اللجنة

العميد ركن جوي/ ناصر بن جمعة بن محمد الزدجالي
- مستشار كلية الدفاع الوطني (سابقا)
- رئيس أولوية سوق العمل والتشغيل

المهندس/ محمد بن أبو بكر الغساني
- الرئيس التنفيذي للشركة الدولية العمانية للتنمية العمرانية والاستثمار
- رئيس أولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

الفاضل/ مهدي بن محمد جواد العبدواني
- مستشار الرئيس التنفيذي لمجموعة أسياد
- رئيس أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

الدكتور / محمد بن سعيد المعمري
- المستشار العلمي بمكتب الوزير (سابقا)
- وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
- رئيس أولوية المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية

الدكتور/ أحمد بن محمد القاسمي
- مدير عام التخطيط والدراسات (سابقا)
- وزارة الصحة - رئيس أولوية الصحة

المحامي الدكتور/ محمد بن أحمد الشحري
- محامي ومستشار قانوني
- مكتب محمد جناشال للمحاماة والاستشارات القانونية
- رئيس أولوية التشريع والقضاء والرقابة

الدكتورة/ شريفة بنت حمود الحارثية
- مديرة مشروع الإستراتيجية الوطنية للابتكار بمجلس البحث العلمي (سابقا)
- رئيسة أولوية التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

الفاضل/ صالح بن ناصر بن جمعة العريمي
- مدير عام التأمينات الاجتماعية (سابقًا)
- رئيس مجلس إدارة بنك العز الإسلامي
- رئيس أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية

المهندس / هلال بن حمد بن سيف البوسعيدي
- رئيس مجلس إدارة مبادرة للاستثمار
- رئيس أولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة

المهندس/ كلات بن غلوم بن حسن البلوشي
- الرئيس التنفيذي لمؤسسة عمان للاستثمار ش م م ع
- رئيس أولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

المهندس/ عمر بن سالم بن مبارك الريامي
- عضو مجلس إدارة جمعية البيئة العمانية
- رئيس أولوية البيئة والموارد الطبيعية

المهندس / يوسف بن علي بن حمد الحارثي
- الرئيس التنفيذي للصندوق العماني للتكنولوجيا (سابقاً)
- رئيس مجموعة عمل التقنية

المهندس/ زيد بن عبدالله بن أحمد السلماني
- مسؤول العمليات بالخطة الخمسية العاشرة
- رئيس مجموعة عمل تطوير قطاع الشباب

الدكتورة/ نهال مجدي أحمد المغربل
- مستشار اقتصادي بوزارة الاقتصاد

الفاضل/ صالح بن سعيد بن عبدالله العبيداني
- مدير دائرة إعداد الخطط التنموية بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط (سابقاً) (عضواً ومقرراً)

3 - فريق العمل المركزي لمشروع إعداد خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025)

رئيسة الفريق

الفاضلة / انتصار بنت عبد الله الوهيبية
المديرة العامة للتخطيط التنموي بوزارة الاقتصاد
مديرة مشروع إعداد خطة التنمية الخمسية العاشرة

أعضاء الفريق

صالح بن سعيد بن عبدالله العبيداني
- مدير دائرة إعداد الخطط التنموية بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط(سابقا)

طلال بن درويش بن عبدالله السعدي
- مدير دائرة الموازنة الإنمائية بوزارة الاقتصاد

علي بن عبدالله بن علي العميري
- مدير دائرة قطاع الموارد البشرية بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط (سابقا)

خديجة بنت ناصر بن حمود الوهيبية
- مديرة مساعدة لدائرة قطاع الصحة وتنمية المجتمع بوزارة الاقتصاد

الدكتورة/ نهال مجدي أحمد المغربل
مستشار اقتصادي بوزارة الاقتصاد

سليمان بن خالد بن زهرن آل عبد السلام
- خبير قطاعات اجتماعية بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط (سابقا)

محمد بن خميس بن راشد المخيني
- خبير إدارة مشاريع إستراتيجية بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط (سابقا)

هدى بنت طاهر عيديد
- خبيرة شؤون قانونية- شركة تنمية نفط عمان

مريم بنت علي بن حمود الحجرية
- خبيرة دراسات بمكتب الأمين العام-مجلس الدولة

محمود بن حميد بن حمد الوهيبي
- خبير تخطيط بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط (سابقاً)

أصيلة بنت خميس بن سالم الشبلية
- مديرة دائرة التنمية العمرانية بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط (سابقاً)

انتظار بنت ناصر الجابرية
- مديرة دائرة الإعلام التنموي بالندب بوزارة الاقتصاد

خيرية بنت صالح بن مبارك الزدجالية
- رئيسة قسم العلاقات العامة بوزارة الاقتصاد

هدى بنت عبدالله بن أحمد السيفي
- اخصائية تخطيط ومتابعة بوزارة الاقتصاد

سعاد بنت عبدالله بن حبيب أمبوسعيدية
- اخصائية تخطيط ومتابعة بوزارة الاقتصاد

هنادي بنت عبدالله بن حميد المحذورية
- محللة شؤون اقتصادية بوزارة الاقتصاد

حنان بنت زاهر بن محمد العبرية
- محللة شؤون اقتصادية بوزارة الاقتصاد

المعتصم بن محمد بن حمد البيماني
- باحث موازنة ثاني بوزارة الاقتصاد

عهود بنت علي بن محمد الشيدية
- مصممة جرافيك بوزارة الاقتصاد

صلاح بن صالح بن مفتاح الهنائي
- محلل مالي أول بوزارة الاقتصاد

آلاء بنت سعيد بن خلفان الجردانية
- مهندسة تخطيط إستراتيجي _ شركة حيا للمياه

زيد بن عبدالله بن أحمد السلماني
- مسؤول العمليات بالخطة الخمسية العاشرة بوزارة الاقتصاد

حنان بنت سيف بن محمد الزيدي
- محللة مالية بوزارة الاقتصاد

زهران بن سيف بن حمد الهنائي
- مهندس إدارة مشاريع إستراتيجية بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط (سابقا)

صابر بن ناصر بن سرحان الحبسي
- منسق بوزارة الاقتصاد

أميرة بنت سالم بن خميس النعيمي
- منسقة بوزارة الاقتصاد

سمية بنت محمد الغداني
- كاتب تنسيق ومتابعة بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط (سابقا)

زهد بنت صالح بن سعيد العبيدانية
- متطوعة

أحمد بن ناصر بن خميس الجشمي
- متطوع

وفاء بنت خميس بن راشد البادي
- متطوعة

4 - فريق عمل مراجعة الوثائق النهائية لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025)

المشرف العام

سعادة الدكتور / ناصر بن راشد المعولي
- وكيل وزارة الاقتصاد

رئيس الفريق

صاحب السمو السيد /مروان بن تركي ال سعيد
- مدير عام البحوث والدراسات التنموية بوزارة الاقتصاد

أعضاء الفريق

خالد بن علي السنيدي
- مدير المتابعة والتقييم والخطط الوطنية بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط (سابقا)

طلال بن درويش السعدي
- مدير دائرة الموازنة الإنمائية بوزارة الاقتصاد

ثريا بنت ثاني الخايفية
- مديرة دائرة البحوث والدراسات الاقتصادية بوزارة الاقتصاد

سليمان بن خالد آل عبدالسلام
- خبير قطاعات اجتماعية بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط (سابقا)

شيماء بنت سعيد الحبسية
- مديرة مكتب الإدارة الإستراتيجية بالندب بوزارة الاقتصاد

انتظار بنت ناصر الجابرية
- مديرة دائرة الاعلام التنموي بالندب بوزارة الاقتصاد

عبير بنت حسن محمدي
- رئيسة قسم المجالس واللجان بمكتب الوكيل بوزارة الاقتصاد

خلفان بن علي الراشدي
- المدقق اللغوي بمكتب الوكيل بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط (سابقا)

الدكتور / بشار صبح
- خبير اقتصادي بوزارة الاقتصاد

سلطان بن ناصر الهطالي
- اخصائي علاقات دولية بوزارة الاقتصاد

سامي بن سالم العميري
- باحث اقتصادي بمكتب معالي الوزير بوزارة الاقتصاد

تم بحمد الله

خطة التنمية الخمسية العاشرة

2021 - 2025م

البرامج الإستراتيجية

economy.gov.om

@moe_oman